

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّكَ عَلَى الْوَلِيِّ بِشَيْءٍ

خَلِّفْ

أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِكَ خَلْفٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نفحات الازهار فى خلاصه عبققات الانوار

كاتب:

آيت الله على حسينى ميلانى

نشرت فى الطباعة:

الحقايق

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس	٥
نفحات الازهار فى خلاصه عبقات الانوار المجلد ١٢	١٣
اشاره	١٣
اشاره	١٤
(تتمه حديث أنا مدينه العلم)	١٨
(تتمه كلام العلماء حول حديث «أنا مدينه العلم»)	١٨
٤ مع ابن تيميه الحزانى فى كلامه حول حديث «أنا مدينه العلم»	١٨
اشاره	١٨
١- بطلان دعوى ضعف الحديث	١٩
اشاره	١٩
ثناء ابن تيميه على ابن معين و أحمد	٢٠
اعتراف ابن تيميه بروايه الترمذى	٢٤
ثناء ابن تيميه على الترمذى و اعتماده عليه	٢٥
غلو ابن تيميه فى ابن جرير الطبرى	٢٧
ثناء ابن تيميه على الحاكم	٢٩
٢- سقوط التمسك بقدر ابن الجوزى	٣٠
٣- قوله: «و الكذب يعرف من نفس متنه»	٣١
٤- بطلان دعوى وجوب أن يكون المبلغون أهل التواتر	٣٢
٥- قوله: «خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقرائن»	٥٢
اشاره	٥٢
(١) قال أحمد: خبر الواحد يفيد العلم مطلقا	٥٢
(٢) قال الأكثر: لا يفيد العلم مطلقا	٥٣
(٣) لا حاجه إلى القرينه بعد النص	٥٣
(٤) لما ذا التخصيص بالقرآن و السنه المتواتره؟	٥٤

- ٥٤ - الإشارة إلى أدلته عصمه على عليه السلام
- ٥٦ - لازم قوله: هذا الحديث إنما افتراه زنديق
- ٥٦ - اشاره
- ٥٩ - من الأحاديث الدالة على أنّ علياً مبلغ علوم النبي
- ٦١ - انتشار العلم عن علي
- ٦١ - اشاره
- ٦٢ - المدينه المنوره
- ٦٣ - مكّه المكرمه
- ٦٥ - الشام
- ٦٥ - البصره
- ٦٦ - الكوفه
- ٧٠ - اليمن
- ٧٧ - ٥ مع يوسف الأعور في كلامه حول الحديث
- ٧٧ - اشاره
- ٧٧ - دلالة الحديث على رجحان علم الامام
- ٧٨ - دلالته على الإحاطه بعلوم النبي
- ٧٨ - دلالته على الأعلمية
- ٧٨ - بطلان دعوى المساواه بين الأصحاب في العلم
- ٧٨ - حديث أصحابي كالنجوم موضوع
- ٨٣ - عدم دلالة حديث النجوم على المساواه
- ٨٤ - إثبات العلم لكلّ الصحابه محال
- ٨٥ - حديث مدينه العلم ثابت عن طرق الفريقين
- ٨٥ - ليس للزيادة المزعومه طريق واحد موثوق به
- ٨٥ - و من الذى رواها؟
- ٨٦ - لو ثبتت لم تكن حجه على الاماميه
- ٨٦ - الأصل في الزيادة والكلمات فيه و في واضعها

٩٠	دلاله الزيادة على خلاف مرامهم
٩٢	تأويل لفظ «على» من صنع الخوارج
٩٢	إته خلاف ما فهمه الناس
٩٢	يبطله ذكرهم الحديث في مناقب الامام
٩٣	وضع الزيادة فيه دليل بطلان تأويله
٩٣	طعن بعضهم في سنده دليل بطلان تأويله
٩٣	قول الامام: أنا باب المدينة
٩٧	احتجاج الامام بالحديث يوم الشورى
٩٨	استدلال ابن عباس بالحديث
٩٨	احتجاج عمرو بن العاص به على معاوية
٩٩	قوله صلى الله عليه و سلم في آخر الحديث: «فليأت علياً»
١٠١	القرائن في بعض الألفاظ
١٠٢	شواهد الحديث تكذب التأويل
١٠٦	رد أعلام القوم التأويل المذكور
١٠٩	٦ مع السخاوى في كلامه حول الحديث
١٠٩	اشاره
١١٠	دعوى إجماع الصحابه و التابعين على أفضليه الشيخين فاسده
١١١	لو سلمنا انعقاده فحديث مدينه العلم و غيره يبطله
١١١	عدم صحه معنى حديث ابن عمر في المفاضله
١١٢	عدم صحه سند حديث ابن عمر
١١٢	التنظر في الطريق الأول
١١٤	التنظر في الطريق الثانى
١١٤	حديث ابن عمر بلفظ صريح في أفضليه الامام
١١٥	تصريح ابن عمر بأفضليه الامام في أحاديث أخرى
١١٧	تأملات القوم في حديث ابن عمر
١١٩	رأى على في الشيخين

١٢٠	تحريف من البخارى
١٢٣	تحريف من أبى بكر الجوهري
١٢٤	نظرة في سند حديث مختلق
١٢٦	حديث مختلق آخر
١٢٦	حديث مختلق آخر
١٢٨	٧ مع السيوطي في كلامه حول الحديث
١٢٩	٨ مع السهمودي في كلامه حول الحديث
١٢٩	اشاره
١٢٩	١- نسبه الطعن إلى البخارى و الترمذى كذب
١٣٢	٢- دعوى عدم المنافاه بين الحديث و تفضيل أبى بكر باطله
١٣٢	٣- دعوى شهاده الامام بتفضيل أبى بكر باطله
١٣٢	٤- دعوى شهاده غير الامام بذلك باطله
١٣٢	٥- دعوى شهاده الامام له بالعلم كاذبه
١٣٤	٦- دعوى كون الحق مع أبى بكر في موارد الاختلاف كاذبه
١٣٤	٧- الاعتذار بقصر مدّه أبى بكر غير مسموع
١٣٦	٨- اعتراف الشيخين بأعلميّة على و رجوعهما إليه
١٣٨	٩ مع ابن روزبهان في كلامه حول الحديث
١٣٨	اشاره
١٣٩	كلام آخر لابن روزبهان
١٣٩	اشاره
١٤٠	١- على أعلم الأمم لا أنه من علماء الأمم فقط
١٤٠	٢- الناس محتاجون اليه كاحتياجهم الى النبي
١٤٠	٣- اعتراف ابن روزبهان بكون الامام وصى النبي في إبلاغ العلم
١٤١	٤- اعترافه بروايه الترمذى
١٤١	٥- دفع إيراد ابن روزبهان على العلامه الحلى
١٤١	اشاره

- اسقاطهم حديث أنا مدينه العلم من صحيح الترمذى ١٤١
- التّحريف فى المصابيح للبغوى ١٤٤
- ١٠ مع ابن حجر المكى فى كلامه حول الحديث ١٥٠
- اشاره ١٥٠
- على الأعلم لحديث مدينه العلم ١٥٠
- ١- دعوى أنّ الحديث مطعون باطله ١٥١
- اشاره ١٥١
- آراء العلماء فى ابن الجوزى ١٥٥
- ردّ العلماء على طعن ابن الجوزى فى حديث مدينه العلم ١٥٦
- ٢- تحسين ابن حجر فى المنح المكيه ١٥٩
- ٣- تحسين ابن حجر فى تطهير الجنان ١٦٢
- ٤- تحسين ابن حجر فى بعض فتاويه ١٦٤
- ٥- ... و أبو بكر محرابها؟! ١٦٥
- اشاره ١٦٥
- الحديث ضعفه ابن حجر نفسه ١٦٥
- إحداث المحارب بدعه عند أهل السنه ١٦٧
- أول من أحدث المحراب عمر بن عبد العزيز ١٧١
- واقع حال أبى بكر لا يناسب تلك النسبه ١٧٢
- الفروق بين «الباب» و «المحراب» ١٧٢
- ٦- قوله: «فمن أراد العلم ...» لا يقتضى الأعلميه ١٧٥
- اشاره ١٧٥
- قوله: «أنا مدينه العلم و على بابها» بوحده يقتضى الأعلميه ١٧٥
- هل يجوز الإرجاع إلى غير الأعلم؟ ١٧٦
- إبطال توجيه ابن حجر ١٧٦
- ٧- حديث: أبو بكر أساسها و عمر حيطانها و عثمان سقفيها ١٧٨
- اشاره ١٧٨

هو من وضع إسماعيل الأسترآبادى	١٧٨
السخاوى و هذا الحديث	١٧٨
ابن حجر نفسه و هذا الحديث	١٨٠
البدخشانى و هذا الحديث	١٨٠
اللكهنوى و هذا الحديث	١٨١
... أبو بكر أساسها !!!... ..	١٨١
... و عمر حيطانها !!!... ..	١٨٢
... و عثمان سققها !!!... ..	١٨٣
رأى ابن حجر فى تأويل «على»	١٨٥
... و حلقتها معاويه !!!... ..	١٨٧
لا يصح عن النبى فى فضل معاويه شى ء	١٨٧
بطلان الجملة الموضوعه معنى	١٩٣
حديث المدينه بلفظ آخر موضوع	١٩٤
١١ مع القارى فى كلامه حول الحديث	١٩٦
اشاره	١٩٦
على باب المدينه لا سواء	١٩٩
حديث التجوم موضوع	٢٠٠
دعوى تخصيص الحديث باب القضاء	٢٠٢
الاشاره إلى جواب سائر كلمات القارى	٢٠٣
١٢ مع البتبانى فى كلامه حول الحديث	٢٠٥
اشاره	٢٠٥
دعوى تخصيص كونه بابا لغير الصحابه	٢٠٧
دعوى أن أعلم الصحابه هم الخلفاء	٢٠٨
أخذ الخلفاء و غيرهم من الامام	٢١١
دلالة الحديث على أن للمدينه بابا واحدا فقط	٢١٤
١٣ مع القادري فى كلامه حول الحديث	٢٢٠

٢٢٢	١٤ مع عبد الحق في كلامه حول الحديث
٢٢٢	اشاره
٢٢٣	دعوى أن وجه التخصيص تميزه بالشعه
٢٢٦	لا مظاهر لصفات النبوه إلا أهل البيت
٢٢٧	العلم أجل الصفات
٢٢٩	حديث النجوم موضوع
٢٣١	١٥ مع ولي الله في كلامه حول الحديث
٢٣١	اشاره
٢٣٣	كلام آخر لولي الله
٢٣٤	النظر في حديث الاقتداء
٢٣٥	النظر في حديث اللبن سندا
٢٣٦	تحقيق في حال رواته
٢٣٨	كتاب أبي حازم إلى الزهري
٢٤٣	ترجمه أبي حازم الأعرج
٢٤٤	حال والد الزهري و جدّه
٢٤٥	النظر في حديث اللبن دلالة
٢٤٧	النظر في حديث القميص سندا
٢٤٩	النظر في حديث القميص دلالة
٢٥١	إيقاظ و تنبيه
٢٥٢	دعوى مقارنة ما ورد في فضل ابن مسعود لحديث المدينة
٢٥٣	دعوى مقارنة ما ورد في فضل عائشه لحديث المدينة
٢٥٣	دعوى مقارنة ما ورد في فضل معاذ و أبي لحديث المدينة
٢٥٤	توقيف فيه تعنيف
٢٥٦	كلام آخر لولي الله
٢٥٧	النظر في سند حديث خذوا عن الحميراء
٢٦٠	النظر في حديث خذوا عن الحميراء دلالة

النظر في حديث الاقتداء سنداً و دلالة	٢٦٠
النظر في حديث «رضيت لكم...»	٢٦٠
١٦ مع الأورنق آبادى في كلامه حول الحديث	٢٦٣
اشاره	٢٦٣
النظر في حديث الخوخه	٢٦٤
ترجمه جرير بن حازم	٢٦٥
ترجمه عكرمه	٢٦٧
ترجمه إسماعيل بن أبى أويس	٢٨٤
مالك بن أنس	٢٨٨
تحريف البخارى في حديث الخوخه و ضعف أسانيده	٢٨٨
النظر في حديث حذيفه في بابيه عمر	٢٩٧
دعوى دلالة حديث المدينه على عدم تملك بيت التبوّه شيئاً من المال	٢٩٩
الأئمه الأطهار في العلم سواء	٣٠١
لم يرث العلم إلّا الأئمه الأطهار	٣٠٣
١٧ مع القاضى ثناء الله في كلامه حول الحديث	٣٠٥
اشاره	٣٠٥
الحمل على العلوم الباطنه باطل	٣٠٦
حديث «أنا مدينه الفقه و على بابها»	٣٢١
قدح حديث النجوم	٣٢٢
١٨ مع الدهلوى في كلامه حول الحديث	٣٢٣
تعريف مركز	٣٢٩

سرشناسه: حسینی میلانی، علی، ۱۳۲۶ - ، خلاصه کننده

عنوان و نام پدیدآور: نفحات الازهار فی خلاصه عبقات الانوار لعلم الحجه آیه الله السید حامد حسین الکلهنوی / تالیف علی الحسینی المیلانی

مشخصات نشر: علی الحسینی المیلانی، ۱۴ق. = - ۱۳.

یادداشت: کتاب حاضر خلاصه ای است از "عبقات الانوار" حامد حسین الکلهنوی که خود ردیه ای است بر "تحفه الاثنی عشریه" عبدالعزیز دهلوی

یادداشت: فهرست نویسی براساس جلد سیزدهم: ۱۴۱۶ق. = ۱۳۷۴

یادداشت: ج. ۲۰ - ۱۶ (چاپ اول: ۱۴۲۰ق. = ۱۳۷۸)

یادداشت: عنوان روی جلد: نفحات الازهار فی خلاصه عبقات الانوار فی الرد علی التحفه الاثنی عشریه.

یادداشت: کتابنامه

عنوان روی جلد: نفحات الازهار فی خلاصه عبقات الانوار فی الرد علی التحفه الاثنی عشریه.

عنوان دیگر: التحفه الاثنی عشریه. شرح

عنوان دیگر: عبقات الانوار فی اثبات الامامه الائمه الاطهار. شرح

عنوان دیگر: نفحات الازهار فی خلاصه عبقات الانوار فی الرد علی التحفه الاثنی عشریه

موضوع: دهلوی، عبدالعزیز بن احمد، ۱۲۲۹ - ۱۱۵۹ق. التحفه الاثنی عشریه -- نقد و تفسیر

موضوع: کنتوری، حامد حسین بن محمدقلی، ۱۳۰۶ - ۱۲۴۶ق. عبقات الانوار فی اثبات الامامه الائمه الاطهار -- نقد و تفسیر

موضوع: شیعه -- دفاعیه ها و ردیه ها

موضوع: امامت -- احادیث

موضوع: محدثان

شناسه افزوده:دهلوی، عبدالعزیز بن احمد، ۱۲۲۹ - ۱۱۵۹ق. التحفه الاثنی عشریه. شرح

شناسه افزوده:کنتوری، حامد حسین بن محمدعلی، ۱۳۰۶ - ۱۲۴۶ق. عبقات الانوار فی اثبات الامامه الائمه الاطهار. شرح

رده بندی کنگره:BP۲۱۲/۵ د۹ت ۳۰۲۱۳ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی:۲۹۷/۴۱۷

شماره کتابشناسی ملی:م ۷۸-۲۵۰۷

ص: ۱

اشاره

(بسم الله الرحمن الرحيم)

ص: ٣

اشاره

و من المواضع التي يتبين فيها بوضوح نصب ابن تيميه و عناده للحق و أهله هو: مبحث

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

، فقد بالغ في هذا المقام في الكذب و الافتراء، في سبيل ردّ هذا الحديث الشريف و تكذيبه، و نحن نذكر أولاً عبارته، ثم نتكلم حولها، فهذا نصّ عبارته:

»و

حديث أنا مدينه العلم و على بابها

أضعف و أوهى، و لهذا إنّما يعدّ في الموضوعات، و إن رواه الترمذى، و ذكره ابن الجوزى و بين أن سائر طرقه موضوعه.

و الكذب يعرف من نفس متنه، فإنّ النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم إذا كان مدينه العلم، و لم يكن لها إلّا باب واحد، و لم يبلغ عنه العلم إلّا واحد فسد أمر الإسلام، و لهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلّغ عنه العلم إلّا واحداً، بل يجب أن يكون المبلّغون أهل التواتر، الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، و خبر الواحد لا يفيد العلم إلّا بقرائن، و تلك قد تكون منتفيه أو خفيه

عن أكثر الناس، فلا يحصل لهم العلم بالقرآن و السنن المتواتره.

و إذا قالوا: ذلك الواحد معصوم يحصل العلم بخبره.

قيل لهم: فلا بدّ من العلم بعصمته أوّلاً، و عصمته لا تثبت بمجرد خبره قبل أن تعلم عصمته فإنه دور، و لا تثبت بالإجماع فإنه لا إجماع فيها، و عند الإماميه إنما يكون الإجماع حجه لأنّ فيهم الإمام المعصوم، فيعود الأمر إلى إثبات عصمته بمجرد دعواه، فعلم أن عصمته لو كانت حقاً لا بدّ أن تعلم بطريق آخر غير خبره، فلو لم يكن لمدينه العلم باب إلّا هو لم يثبت لا عصمته و لا غير ذلك من أمور الدين.

فعلم أنّ هذا الحديث إنما افتراه زنديق جاهل ظلّه مدحا، و هو يطرق الزنادقه إلى القدح في دين الإسلام، إذ لم يبلغه إلّا واحد.

ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر، فإن جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير على:

أما أهل المدينه و مكه فالأمر فيهما [فيهم ظاهر، و كذلك الشام و البصره، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن على إلّا شيئاً قليلاً، و إنما كان غالب علمه في الكوفه، و مع هذا فأهل الكوفه كانوا تعلّموا القرآن و السنّه قبل أن يتولى عثمان فضلاً عن على. و فقهاء أهل المدينه تعلّموا الدّين في خلافه عمر، و تعليم معاذ بن جبل لأهل اليمن و مقامه فيهم أكثر من على، و لهذا روى أهل اليمن عن معاذ بن جبل أكثر ممّا روي عن على، و شريح و غيره من أكابر التابعين إنما تفقّهوا على معاذ ابن جبل، و لمّا قدم على الكوفه كان شريح فيها قاضياً، و هو و عبيده السلما نى تفقّها على غيره، فانتشر علم الإسلام في المدائن قبل أن يقدم على الكوفه» (١).

١- بطلان دعوى ضعف الحديث

اشاره

نقول: دعوى أن حديث مدينه العلم أضعف و أوهى، و لهذا إنما يعدّ في

ص: ٦

الموضوعات، إفك فضيح، لما عرفت سابقا من صحّحه هذا الحديث و استفاضته و شهرته بل و تواتره، حتى تجلّى ذلك كالشمس المنجلي عنها الغمام على رغم آناف المنكرين الطّغام، فمن العجيب تعامى ابن تيمّيه عن جميع تلك النصوص و التصريحات من كبار المحقّقين، و مشاهير نقده الأخبار و الحديث المعتمدين!!

ثناء ابن تيميه على ابن معين و أحمد

أليس فيمن صحّح حديث «أنا مدينة العلم و على بابها» يحيى بن معين هذا الرجل الذى أذعن ابن تيمّيه نفسه - فيمن أذعن - بجلاله قدره و سمّو منزلته فى علم الحديث و نقده؟ بل لقد عدّه ابن تيمّيه فيمن يرجع إليه فى التمييز بين الصّدق و الكذب حيث قال: «المنقولات فيها كثير من الصدق و كثير من الكذب، و المرجع فى التمييز بين هذا و هذا إلى أهل العلم بالحديث، كما يرجع إلى النحاه فى الفرق بين لحن العرب و نحو العرب، و يرجع إلى علماء اللغه فيما هو من اللغه و ما ليس من اللغه، و كذلك علماء الشعر و الطب و غير ذلك، فلكلّ علم رجال يعرفون به.

و العلماء بالحديث أجلّ هؤلاء، و أعظم قدرا، و أعظمهم صدقا، و أعلاهم منزله، و أكثرهم ديناً، فإنهم من أعظم الناس صدقا و ديناً و أمانه و علما و خبره بما يذكرونه من الجرح و التعديل، مثل: مالك، و شعبه، و سفيان بن عيينه، و سفيان الثورى، و يحيى بن سعيد القطّان، و عبد الرحمن بن مهدى، و عبد الله بن المبارك، و وكيع بن الجراح، و الشافعى، و أحمد بن حنبل، و إسحاق ابن راهويه، و يحيى ابن معين، و على بن المدينى، و البخارى، و مسلم، و أبى داود، و أبى زرعه، و أبى حاتم، و النسائى، و العجلى، و أبى أحمد ابن عدى، و أبى حاتم البستى، و أبى الحسن الدارقطنى.

و أمثال هؤلاء خلق كثير لا يحصى عددهم، من أهل العلم بالرجال و الجرح و التعديل، و إن كان بعضهم أعلم من بعض، و بعضهم أعدل من بعض فى وزن

كلامه، كما أنَّ الناس في سائر العلوم كذلك» (١).

فإذا كان «يحيى بن معين» في هذه المرتبة من الجلاله و العظمه عند ابن تيميه، فلما ذا لا ينظر ابن تيميه إلى تنصيب يحيى بن معين على صحه حديث مدينه العلم بعين الاعتبار؟ و لما ذا يقول ما لا يفعل؟ و الله تعالى يقول: لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ* كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ.

و ذكر ابن تيميه «يحيى بن معين» في موضع آخر من كتابه في جماعه من أئمه أهل السنه، وصفهم ب «أئمه الحديث و نقاده و حكامه و حفاظه، الذين لهم خبره و معرفه تامه بأقوال النبي صلى الله عليه و سلم، و أحوال من نقل العلم و الحديث عن النبي من الصحابه و التابعين و تابعيهم، و من بعد هؤلاء من نقله العلم» و إليك نص عبارته كامله لما فيها من الفوائد في هذا المقام:

«فإن قيل: فهذا الحديث قد ذكره طائفه من المفسرين و المصنفين في الفضائل، كالثعلبي و البغوي و أمثالهما، و المغازلي و أمثاله.

قيل له: مجرّد روايه هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث باتّفاق أهل العلم بالحديث، فإن في كتب هؤلاء من الأكاذيب الموضوعه ما اتّفق أهل العلم على أنه كذب، و الثعلبي و أمثاله لا يتعمّدون الكذب، بل فيهم من الصلاح و الدّين ما منعهم من ذلك، لكن ينقلون ما وجدوه في الكتب، و يدوّنون ما سمعوه، و ليس لأحدهم من الخبره بالأسانيد ما لأئمه الحديث، كشعبه، و يحيى بن سعيد القطان، و عبد الرحمن بن مهدي، و أحمد بن حنبل، و علي بن المديني، و يحيى بن معين، و إسحاق بن راهويه، و محمّد بن يحيى الذهلي، و البخاري، و مسلم، و أبي داود، و النسائي، و أبي حاتم و أبي زرعه الرازيين، و أبي عبد الله بن منده، و الدار قطني، و عبد الغني بن سعيد، و أمثال هؤلاء من أئمه الحديث و نقاده ...

و قد صنّفوا الكتب الكثيره في معرفه الرجال الذين نقلوا الآثار و أسمائهم،

ص: ٨

وذكروا أخبارهم وأخبار من أخذوا عنه، و من أخذ عنهم، مثل: كتاب العلل و أسماء الرجال عن يحيى بن سعيد القطان، و على بن المدينى، و أحمد بن حنبل، و يحيى بن معين، و البخارى، و مسلم، و أبى زرعه، و أبى حاتم، و النسائى، و الترمذى، و أبى أحمد ابن عدى، و أبى حاتم ابن حبان، و أبى الفتح الأزدي، و الدارقطنى، و غيرهم» (١).

فلما ذا يعدّ حديث مدينه العلم فى الموضوعات مع تصحيح يحيى بن معين إِيَّاه، و هو كالبخارى و مسلم و مشايخهما و أضرابهما من نقده الحديث و حفاظه، و المرجع إليهم فى تمييز صدقه من كذبه؟

و فى موضع ثالث يزيد فى المبالغه و الإغراق فى مدح يحيى بن معين فيقول فى كلام له:

«و من أراد أن يعرف فضائلهم و منازلهم عند النبى صلى الله عليه و سلم، فليتدبّر الأحاديث الصحيحه التى صحّحها أهل العلم بالحديث، الذين كملت خبرتهم بحال النبى صلى الله عليه و سلم و محبتهم له و صدقهم فى التبليغ عنه، و صار هواهم تبعاً لما جاء به، فليس لهم غرض إلّا معرفه ما قاله، و تمييزه عمّا يخلط بذلك من كذب الكاذبين و غلط الغالطين، كأصحاب الحديث مثل: البخارى، و مسلم، و الإسماعيلى، و البرقانى، و أبى نعيم، و الدارقطنى، ثم مثل صحيح (٢) ابن خزيمة، و ابن منده، و أبى حاتم البستى، ثم الحاكم، و ما صحّحه أئمة أهل الحديث الذين هم أجلّ من هؤلاء، أو مثلهم من المتقدمين و المتأخرين، مثل:

مالك بن أنس، و شعبه بن الحجاج، و يحيى بن سعيد، و عبد الرحمن بن مهدى، و عبد الله بن المبارك، و أحمد بن حنبل، و يحيى بن معين، و على بن المدينى، و أبى حاتم و أبى زرعه الرازيين، و خلائق لا يحصى عددهم إلّا الله.

ص: ٩

١- [١] منهاج السنه ٨٤ / ٤.

٢- [٢] لفظه «الصحيح» لا تناسب المقام، فلعلّها من هفوات القلم.

فإذا تدبّر العاقل للأحاديث الصحيحة الثابتة عند هؤلاء و أمثالهم، عرف الصّديق من الكذب، فإنّ هؤلاء من أكمل الناس معرفه بذلك، و أشدّهم رغبه فى التمييز بين الصّديق و الكذب، و أعظمهم ذبّا عن رسول الله صلّى الله عليه و سلّم، فهم المهاجرون إلى سنّته و حديثه و الأنصار له فى الدين، يقصدون ضبط ما قاله و تبليغه للناس، و ينفون عنه ما كذبه الكاذبون، و غلط فيه الغالطون، و من شركهم فى عملهم علم ما قالوه، و علم بعض قدرهم، و إلّا فليسلم القوس إلى باريها، كما يسلم إلى الأطباء طبّهم، و إلى النحاه نحوهم، و إلى الفقهاء فقههم، و إلى الحساب حسابهم، و إلى أهل العلم بالأوقات علمهم» (١).

فهذا الكلام صريح فى أنّ «يحيى بن معين» ممّن كملت خبرته، و كبرت معرفته، بحال النّبى صلّى الله عليه و آله و سلّم و حديثه، و أنّ ما صحّحه صدق، و أنّه لا بدّ من تسليم أمر التمييز بين الصدق و الكذب إليه ...

فلما ذا يقف هذا الموقف تجاه حديث مدينه العلم الذى ثبت تصحيح يحيى ابن معين إيّاه؟

و هل هذا إلّا تهافت؟

و أيضا، فإنّ من رواه حديث مدينه العلم هو «أحمد بن حنبل»، و قد عرفت من كلمات ابن تيمّيه ثنائه على أحمد أيضا، إذ قد ذكره فى عداد أئمه الحديث و نقدته و حفاظه ...

لقد روى أحمد بن حنبل حديث مدينه العلم فى فضائل و مناقب سيّدنا أمير المؤمنين عليه السلام بطرق متعدّده، أ فهل يعقل أنّ يروى أحمد حديثا موضوعا بطرق عديده، و يعدّه من فضائل على عليه السلام، و هو و مصنّفاته على تلك الجلاله و العظمه التى وصفه بها ابن تيمّيه؟

و لو كان

حديث أنا مدينه العلم

من الموضوعات لجعل ابن تيمّيه مصنّفات

ص: ١٠

أحمد كمصنّفات الثعلبي و البغوى و أمثالهما الموصوفه عنده بالاشتمال على الصدق و الكذب، لكنّه جعل مصنّفات أحمد و أمثاله فى مقابل مصنّفات أولئك ... كما رأيت فى عبارته السابقه، فإن هذا يدل على أنّ أحمد ما كان يدوّن فى كتبه كلّ ما سمعه، فضلا عن تعمّد الكذب و نقل الأحاديث الموضوعه.

فثبت بطلان زعم ابن تيمّيّه بكلام نفسه حول أحمد بن حنبل و مصنّفاتّه.

بل لقد نصّ ابن تيمّيّه على أنّ أحمد بن حنبل كان من العلماء الذين لا يروون عن شخص ليس بثقه عندهم، و لا يروون حديثا يعلمون أنّه عن كذاب، و هذا نصّ كلامه حيث قال:

«و الناس فى مصنّفاتهم منهم من لا يروى عمّن يعلم أنّه يكذب مثل:

مالك، و شعبه، و يحيى بن سعيد، و عبد الرحمن بن مهدي، و أحمد بن حنبل. فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقه عندهم، و لا يروون حديثا يعلمون أنّه عن كذاب، و لا يروون أحاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمّد الكذب» (1).

فإذا كان هذا حال أحمد بن حنبل فى اعتقاد ابن تيمّيّه، و قد عرفت أنّ أحمد يروى حديث مدينه العلم بطرق عديده، فإن هذا الحديث ليس بموضوع، و ليس رواته غير ثقاه، و إلّا لما رواه أحمد.

فظهر خزي ابن تيمّيّه حسب ما اعترف به فى حق أحمد بن حنبل، و الحمد لله ربّ العالمين.

اعتراف ابن تيمّيّه بروايه الترمذى

و اعترف ابن تيمّيّه فى كلامه فى ردّ حديث مدينه العلم بروايه الترمذى إيّاه، و الترمذى من أرباب الصحاح السنّه عند أهل السنّه، و قد وصفوا جامع الصّحيح بأعلى أوصاف المدح، و بعجائب المآثر العالیه، و بجّلوه غايه التبجيل، حتّى لو أنّ

ص: ١١

أحدا حلف على صحّحه أحاديثه بالطلاق لم يحنث، بل زعموا اتّفاق أهل الشرق والغرب على صحّحه أحاديث الكتب الستة و منها كتاب الترمذى ... وقد ذكرنا ذلك مفصّلا فى مجلّد حديث الطير.

فحديث مدينه العلم- المخرّج عند الترمذى باعتراف ابن تيمّيه- لا يحنث من حلف على صحّته بالطلاق، و يكون من الأحاديث المجمع على صحّتها بين أهل الشرق والغرب، فمن طعن فيه فهو خارج عن دائره الإجماع كما قرّروا، و تكون عاقبته النار و بئس المصير.

ثناء ابن تيمّيه على الترمذى و اعتماده عليه

هذا كلّ من جهه، و من جهه أخرى فإنّ من يلاحظ كلمات ابن تيمّيه نفسه فى حقّ الترمذى، و اعتماده على رواياته فى مواضع عديده من بحوثه، يتّضح له شناعه ردّه لحديث مدينه العلم مع اعترافه بروايه الترمذى له، فمن ذلك: عدّه الترمذى فى نقده الحديث و حكمه و حفاظه ... و أنّه ليس كالثعلبى و أمثاله، الذين يروون الأحاديث الموضوعه، و يدوّنون كلّ ما سمعوه فى كتبهم ... و قد تقدّم نصّ كلامه فى ذلك قريبا.

و إذا كان هذا شأن الترمذى فإنّ العاقل لا يجوز الطعن فى حديث مدينه العلم- الذى اعترف ابن تيمّيه بروايه الترمذى له-، إذ لو صحّ الطعن فيه لزم اشتغال كتاب الترمذى على الموضوعات كذلك، فلا يبقى فرق بينه و بين الثعلبى و غيره، و هذا ممّا لا يرتضيه ابن تيمّيه، فلا مناص لابن تيمّيه من التسليم بصحه حديث مدينه العلم شاء أو أبى.

و من ذلك قوله:

«قال الرافضى: الثانى ما روه

عن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم أنّه قال: اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر و عمر

. و الجواب: المنع من الروايه، و من دلّالته على الإمامه، فإن الاقتداء بالفقهاء لا يستلزم كونهم أئمه. و أيضا: فإن أبا بكر

و عمر قد اختلفا فى كثير من الأحكام، فلا يمكن الاقتدا بهما. و أيضا: فإنه معارض بما

رووه من قوله: أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم

، مع إجماعهم على انتفاء إمامتهم.

و الجواب من وجوه أحدها: أن يقال: هذا الحديث أقوى من النص الذى يروونه فى إمامه على، فإن هذا معروف فى كتب أهل الحديث المعتمدة، رواه أبو داود فى سننه، و الإمام أحمد فى مسنده، و الترمذى فى جامعه. و أمّا النص على على فليس فى شىء من كتب أهل الحديث» (١).

فكتاب الجامع الصحيح للترمذى من كتب أهل الحديث المعتمدة عند ابن تيمية، و من هنا يحتج به فى مقابله الشيعة، و يجعل ما أخرج فيه أقوى من النص على أمير المؤمنين عليه السلام، و العياذ بالله.

و هل يجوز أن يكون هذا الكتاب معتمدا فى مورد حديث الاقتداء المزعوم - بالرغم من ثبوت وضعه بوجوه عديدة، و قد طعن الترمذى فى بعض طرقه - و لا يكون معتمدا فى مورد حديث مدينه العلم؟ لكن ابن تيمية باحتجائه بكتاب الترمذى قد أفحم نفسه فى مورد حديث مدينه العلم الذى اعترف بروايه الترمذى له، و أوضح للملا أن طعنه فى هذا الحديث ليس إلّا للعناد و التعصب، نستجير بالله.

و من ذلك قوله:

«و مع هذا، فقد أخبر النبى صلى الله عليه و سلم فى حق عمر من العلم و الدين و الإلهام بما لم يخبر بمثله، لا فى حق عثمان و لا على لا طلحه و لا الزبير،

ففى الترمذى عن ابن عمر: إن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: إن الله جعل الحق على لسان عمر و قلبه

. قال: و قال ابن عمر: ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه و قال فيه عمر إلّا نزل فيه القرآن على نحو ما قال عمر. و

فى سنن أبى داود عن

ص: ١٣

أبى ذر رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الله وضع الحق على لسان عمر يقول به

و .

فى الترمذى عن عقبه بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو كان بعدى نبى لكان عمر بن الخطاب» (١).

فأى إنصاف هذا؟! يجعل حديث الترمذى حجه على الشيعة، و مستندا فى إثبات فضيله لعمر بن الخطاب يدعى أنها لم تكن
لغيره، و يسقط عن الاعتبار و الاعتماد فى باب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، و حديث مدينه العلم الصحيح الثابت؟!!

غلو ابن تيميه فى ابن جرير الطبرى

و من رواه حديث مدينه العلم و مصححيه هو: أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، إذ أخرج هذا الحديث فى كتابه (تهذيب
الآثار) و أثبتته و حكم بصحته، كما عرفت سابقا من عبارته (جمع الجوامع) لجلال الدين السيوطى.

و قد ذكر ابن تيميه ابن جرير الطبرى بما لا- يجوز لنا الإذعان به، بل لا يجوز نقله و التفوه به، و لكن ضروره البحث تلجأ إلى
إيراد نصّ عبارته هنا، حتى يتضح مدى فظاعه ردّه للحديث الذى رواه الطبرى ... لقد قال ابن تيميه ما نصّه:

«و أمّا قوله: و لم يلتفتوا إلى القول بالرأى و الاجتهاد، و حرّموا الأخذ بالقياس و الاستحسان، فالكلام على هذا من وجوه:

أحدها: إن الشيعة فى هذا مثل غيرهم، ففى أهل السنه النزاع فى الرأى و الاجتهاد و القياس و الاستحسان، كما فى الشيعة النزاع
فى ذلك، فالزيدى يقول بذلك و تروى فيه الروايات عن الأئمه.

الثانى: إن كثيرا من أهل السنه العامه و الخاصه لا- تقول بالقياس، فليس كلّ من قال بإمامه الخلفاء الثلاثة قال بالقياس، بل
المعتزله البغداديون لا يقولون

ص: ١٤

بالقياس، و حينئذ، فإن كان القياس باطلاً أمكن الدخول في أهل السنه و ترك القياس، و إن كان حقا أمكن الدخول في أهل السنه و الأخذ بالقياس.

الثالث: أن يقال: القول بالرأى و الاجتهاد و القياس و الاستحسان، خير من الأخذ بما ينقله من يعرف بكثرة الكذب عمن يصيب و يخطئ، نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم.

و لا يشك عاقل أن رجوع مثل مالك، و ابن أبي ذئب، و ابن الماجشون، و الليث بن سعد، و الأوزاعي، و الثوري، و ابن أبي ليلى، و شريك، و أبي حنيفة، و أبي يوسف، و محمد بن الحسن، و زفر، و حسن بن زياد اللؤلؤي، و الشافعي، و البويطي، و المزني، و أحمد بن حنبل، و أبي داود السجستاني، و الأثرم، و إبراهيم الحربي، و البخاري، و عثمان بن سعيد الدارمي، و أبي بكر بن خزيمة، و محمد بن جرير الطبري، محمد بن نصر المروزي، و غير هؤلاء إلى اجتهادهم و اعتبارهم، مثل أن يعلموا سنه النبي صلى الله عليه و سلم الثابتة عنه و يجتهدوا في تحقيق مناط الأحكام، و تنقيحها و تخريجها، خير لهم من أن يتمسكوا بنقل الروافض عن العسكريين و أمثالهما!! فإن الواحد من هؤلاء أعلم بدين الله و رسوله من العسكريين أنفسهم!! فلو أفتاه أحدهما بفتيا كان رجوعه إلى اجتهاده أولى من رجوعه إلى فتيا أحدهما، بل هو الواجب عليه!! فكيف إذا كان ذلك نقلا عنهما من مثل الرافضة.

و الواجب على مثل العسكريين و أمثالهما أن يتعلموا من الواحد من هؤلاء!!^(١).

إن صريح هذا الكلام أعلميته محمد بن جرير الطبري من الإمامين المعصومين العسكريين، و هما الإمام علي بن محمد الهادي، و الإمام الحسن بن علي

ص: ١٥

عليهما الصلاة والسلام، و أنه يجب عليهما أن يتعلّما منه و من أمثاله، نعوذ بالله من الضلاله و الكفر.

فهذا صريح كلامه في الطبري، و هو في نفس الوقت لا ينظر إلى تصحيحه لحديث مدينه العلم بنظر الاعتبار، بل يتجاسر فيعدّه في الأحاديث الموضوعه، و ما هذا إلّا من شدّه العناد و كثره التعصّب ...

فالله حسبي و حسيب أمثاله، و هو المنتصر من أعدائه بمخزيات عقابه و نكاله.

ثناء ابن تيمّيه على الحاكم

و ممّن أخرج حديث مدينه العلم و صحّحه هو الحاكم النيسابوري، لكن ابن تيمّيه لا يعتنى بروايه الحاكم و تصحيحه و مساعيه الجميله في سبيل إثبات هذا الحديث و تحقيقه على شرط البخاري و مسلم، بالرغم من علوّ مرتبته في علوم الحديث عند أهل السنّه قاطبه، و أنّ ابن تيمّيه ذكره في أهل العلم بالحديث، الذين كانوا أكمل الناس خبره بحال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم، و كانوا أشدهم رغبه في التمييز بين الصدق و الكذب، فهم المهاجرون إلى سنه النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم و حديثه، يقصدون ضبط ما قاله و تبليغه للناس، و ينفون ما كذبه الكاذبون، و غلط فيه الغالطون، إلى آخر ما قال.

فمن الغريب أمره العاقل بالتدبّر للأحاديث الصحيحه الثابته عند هؤلاء و أمثالهم، لغرض معرفه الصدق من الكذب، ثم لا يفعل هو بما أمر به، و كأنّه ليس من العقلاء! و على الجملة، فإن دعواه أنّ هذا الحديث الشريف «أضعف و أوهى، و لهذا إنما يعدّ في الموضوعات» من الأكاذيب الصّريحه الواضحه، و الأباطيل الفضيحه اللائحه، و وجوه بطلانها لا تعدّ و لا تحصي كثره، و قد أشبعنا الكلام في إثبات هذا الحديث و تحقيقه بما لا مزيد عليه، و الحمد لله على التوفيق.

و أما تمسك ابن تيميه بقدر ابن الجوزي في حديث مدينه العلم، فقد تقدّم الجواب عنه في ضمن ردّ كلام (الدهلوي)، بحيث يذعن كلّ منصف بصحة ما ذكرناه إذا وقف عليه، و لو تظاهر عظماء العلماء لما تمكّنوا من إنكاره و جحده، و كيف لا؟ و قد نصّ المحققون من أهل السنّه على تجاسر ابن الجوزي و تهوّره في الحكم على الأحاديث مطلقاً، و أنّ جماعه منهم ردّوا كلامه في خصوص حديث مدينه العلم.

إذن، لا يجوز الاعتماد على كلام من اشتهر بين علماء أهل السنه و حفاظهم بهذه الصفه، و على هذا الأساس أعرضوا عن كلماته في الأحاديث، أو توقّفوا عن قبولها، و قد بلغ سقوط تقوّلاته في خصوص هذا الحديث إلى حدّ انبرى جماعه من أعلام المحققين للردّ عليه و بيان فساد و بطلانه، إلّا أنّ ابن تيميه لا يستحي من التمسك بكلام ابن الجوزي الباطل، و «إذا لم تستح فاصنع ما شئت».

و نحن كما قدّنا كلام ابن تيميه بالنسبه إلى حديث مدينه العلم بكلام نفسه، ثبت بطلان كلام ابن الجوزي الذي تمسك به ابن تيميه في ردّ هذا الحديث مزيداً للإفحام و الإلزام، و ذلك أنّ ابن الجوزي يقول في كتابه (الموضوعات): «فمتى رأيت حديثاً خارجاً عن دواوين الإسلام، كالموطأ، و مسند أحمد، و الصحيحين، و سنن أبي داود، و الترمذی، و نحوها، فانظر فيه، فإن كان له نظير في الصحاح و الحسان فرتب أمره، و إن ارتبت به فرأيت يباين الأصول فتأمل رجال إسناده، و اعتبر أحوالهم من كتابنا المسمّى بالضعفاء و المتروكين، فإنك تعرف وجه القدر فيه» (١).

ففي هذا الكلام اعتراف بكون (كتاب الترمذی) من دواوين الإسلام،

ص: ١٧

وَأَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ مَخْرُجٍ فِيهِ مَقْبُولٌ وَ مَعْتَبَرٌ بِلَا- نَظَرٍ وَ تَرَدَّدٍ فِيهِ، بَلْ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ مَا كَانَ خَارِجًا عَنْهُ وَ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ دَوَاوِينَ الْإِسْلَامِ، وَ كَانَ لَهُ نَظِيرٌ فِي الصَّحَاحِ وَ الْحَسَانِ الْمَخْرُجَةِ فِي هَذِهِ الدَّوَاوِينَ يَرْتَّبُ أَمْرَهُ بِلَا ارْتِيَابٍ ... وَ هَذَا مَقَامٌ جَلِيلٌ، وَ شَأْنٌ عَظِيمٌ لِكِتَابِ التِّرْمِذِيِّ وَ أَمْثَالِهِ ... وَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَمَّا ذَا يَرْمِي ابْنَ الْجَوْزِيِّ حَدِيثَ مَدِينَةِ الْعِلْمِ الْمَخْرُجَ فِي صَحِيحِ التِّرْمِذِيِّ مَعَ الْحُكْمِ بِالْحَسَنِ - كَمَا مَضَى بَيَانُهُ - بِالْوَضْعِ؟ هَذَا مِنْ مَوَارِدِ تَسْرُّعِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، وَ مِنْ مَصَادِيقِ التَّهَوُّرِ كَمَا وَصَفَهُ بِذَلِكَ كِبَارُ الْمُحَقِّقِينَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْهُ.

فَاللَّامِزُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ نَفْسُهُ أَنْ يَتَوَبَّ عَمَّا قَالَ فِي حَدِيثِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ، وَ بِذَلِكَ يَزِيدُ سَقُوطَ تَمَسُّكِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ بِكَلَامِهِ وَضُوحًا وَ ظَهُورًا، وَ لِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَبَانَ دَحْوُضَ حُجَّةِ هَذَا النَّاصِبِ الْعَنِيدِ.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ: «وَ ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَ بَيَّنَّ أَنَّ سَائِرَ طَرَفِهِ مَوْضُوعٌ» كَذِبٌ آخَرٌ، فَإِنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ لَمْ يَذْكُرْ جَمِيعَ طَرَفِ حَدِيثِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ، وَ إِنَّمَا ذَكَرَ بَعْضَ طَرَفِهِ الَّتِي كَانَ يُمْكِنُهُ الْخُدْشُ فِي أُسَانِيدِهَا بِزَعْمِهِ، مَعَ أَنَّ مَا قَالَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ الطَّرَفِ غَيْرُ مَقْبُولٍ لَدَى الْمُحَقِّقِينَ، وَ مِنْ هُنَا تَعَقَّبُوا كَلِمَاتِهِ فِيهَا. وَ أَمَّا سَائِرُ طَرَفِهِ الصَّحِيحَةِ الْمَخْرُجَةِ فِي كُتُبِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ فَلَمْ يَذْكُرْهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَصْلًا، فَقَوْلُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَنَّهُ «بَيَّنَّ أَنَّ سَائِرَ طَرَفِهِ مَوْضُوعٌ» إِفْكٌ صَرِيحٌ، وَ كَذِبٌ فَضِيحٌ.

٣- قوله: «و الكذب يعرف من نفس متنه»

فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ إِذَا كَانَ مَدِينَةَ الْعِلْمِ، وَ لَمْ يَكُنْ لَهَا إِلَّا بَابٌ وَاحِدٌ، وَ لَمْ يَبْلُغْ عَنْهُ الْعِلْمُ إِلَّا وَاحِدًا، فَسَدَ أَمْرُ الْإِسْلَامِ مِنْ الْخَرَافَاتِ الْوَاضِحَةِ الْبَطْلَانِ.

وَ مِنْ يَلَاحِظُ رَدُودَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ عَلَى الْإِمَامِيَّةِ، يَرَى أَنَّ كَلِمَاتِهِ فِي الْغَالِبِ تَنْتَهِي إِلَى هَدْمِ مَبَانِي دِينِ الْإِسْلَامِ، وَ تَشْيِيدِ أَفْكَارِ الْمُنْكَرِينَ لِنَبِيِّهِ الرَّسُولِ الْأَعْظَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، إِلَّا أَنَّهُ لَفَرَطُ نِفَاقِهِ وَ شَدَّةُ شِقَاقِهِ يَسْعَى فِي سَبِيلِ الرَّدِّ عَلَى

الإماميه غير مبال بما يترتب على أباطيله.

إنّ هذا الذى ذكره ابن تيميه فى جحد حديث مدينه العلم يمهّد الطريق للكفّار لأن يقولوا: إنّّه إذا كان الله عالما بشرائع الدين و الأحكام التكليفيه للعباد، و لم يبلغها من جانبه فى كلّ عصر إلّا واحد، لفسد أمر الدين و بطلت الشرائع، لأن التبليغ عن الله فى كلّ عصر يلزم أن يكون بواسطه عدد كثير من الأنبياء يبلغون إلى حدّ التواتر.

و هذا النقض كاف للرد على ما ذكره ابن تيميه، لأنّ كلّما أجيب به عنه فهو جوابنا على كلامه الباطل.

و أيضا: كما أنّ نبينا صلّى الله عليه و آله و سلّم بوحده كاف للإبلاغ عن الله عزّ و جلّ، و أنّه لثبوت حقيّته غير محتاج إلى أن يشاركه فى الإخبار عن الله غيره، كذلك يكفى فى الإبلاغ عن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم وجود سيّدنا أمير المؤمنين عليه السلام، و لا حاجة إلى أن يشاركه أحد فى الإبلاغ كائنا من كان، للقطع بحقيّته ما يبلغه عن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم. و إنّ حديث مدينه العلم -بالإضافه إلى غيره من الأدله- شاهد صدق على ذلك. و من هنا جعل أهل العلم و اليقين حديث مدينه العلم من أدله عصمه أمير المؤمنين، و قد مرّ التصريح بذلك من نصوص أعظم المخالفين.

و الحاصل: كما لا يضرّ توحيد النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم فى إبلاغه، بعد ثبوت حقيّته، كذلك لا يضرّ توحيد الإمام فى تبليغه عن النبى، بعد ثبوت حقيّته بالأدله الكثيره و منها حديث مدينه العلم.

٤- بطلان دعوى وجوب أن يكون المبلّغون أهل التواتر

و أمّا قول ابن تيميه: «و لهذا اتفق المسلمون على أنّه لا يجوز أن يكون المبلّغ عنه العلم واحدا، بل يجب أن يكون المبلّغون أهل التواتر، الذين يحصل العلم بخبرهم» فظاهر السقوط جدّا، لمنافاته لتصريحات أئمه علم أصول الفقه و علوم

الحديث، كما لا يخفى على المتتبع لها، فإن قاطبه أهل السنه يوجبون العمل بخبر الواحد، و لم يخالف فى هذا الحكم إلّا شاذ لا يعاب به، و إليك نصّ عبارته أبى الحسن البزدوى فى هذا المطلب، ليتّضح بطلان دعوى ابن تيميه بوجوده عديده:

قال البزدوى: «باب خبر الواحد (1)»، و هو الفصل الثالث من القسم الأول، و هو كلّ خبر يرويه الواحد أو الاثنان فصاعدا، لا عبره للعدد فيه، بعد أن يكون دون المشهور و المتواتر، و هذا يوجب العمل و لا- يوجب العلم يقينا عندنا، و قال بعض الناس: لا يوجب العمل، لأنه لا يوجب العلم، و لا عمل إلّا عن علم. قال الله تعالى: وَ لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ و هذا لأن صاحب الشرع موصوف بكمال القدره، فلا- ضروره له فى التجاوز عن دليل يوجب علم اليقين، بخلاف المعاملات لأنها من ضروراتنا، و كذلك الرأى من ضروراتنا، فاستقام أن يثبت غير موجب علم اليقين. و قال بعض أهل الحديث: يوجب علم اليقين، لما ذكرنا أنه أوجب العمل، و لا عمل من غير علم، و قد ورد الآحاد فى أحكام الآخرة مثل: عذاب القبر، و رؤيه الله تعالى بالأبصار، و لا حظّ لذلك إلّا العلم. قالوا:

و هذا العلم يحصل كرامه من الله تعالى، فثبت على الخصوص للبعض دون البعض، كالوطء تعلّق من بعض دون بعض، و دليلنا فى أنّ خبر الواحد يوجب العمل واضح، من الكتاب و السنه و الإجماع و الدليل المعقول.

أمّا الكتاب: قال الله تعالى: وَ إِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ و كل واحد إنما يخاطب بما فى وسعه، و لو لم يكن خبره حجه لما أمر ببيان العلم. و قال جلّ ذكره: فَلَوْ لَا- نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ و هذا فى كتاب الله أكثر من أن يحصى.

و أمّا السنه: فقد صحّ عن النبى عليه السلام قبوله خبر الواحد، مثل خبر بريره فى الهديه، و خبر سلمان فى الهديه و الصدقه، و ذلك لا يحصى عدده، و مشهور

ص: ٢٠

١- [١] فى هذه العبارة و أمثالها شىء كثير من الأدله و الوقائع التى لا يصحّحها الاماميه، فليتبّه.

عنه أنه بعث الأفراد إلى الآفاق، مثل علي و معاذ و عتاب بن أسيد و دحيه و غيرهم رضى الله عنهم، و هذا أكثر من أن يحصى و أشهر من أن يخفى. و كذلك أصحابه رضى الله عنهم عملوا بالآحاد و حاجوا بها، قد ذكر محمد رحمه الله فى هذا غير حديث فى كتاب الاستحسان، و اقتصرنا على هذه الجملة لوضوحها و استفاضتها.

و أجمعت الأمة على قبول أخبار الآحاد من الوكلاء و الرسل و المضاربين و غيرهم.

و أما المعقول فلأن الخبر يصير حجه بصفه الصدق، و الخبر يحتمل الصدق و الكذب، و بالعدالة بعد أهليه الأخبار يترجح الصدق، و بالفسق الكذب، فوجب العمل برجحان الصِّدق ليصير حجه للعمل، و يعتبر احتمال السهو و الكذب لسقوط علم اليقين، و هذا لأن العمل صحيح من غير علم اليقين، ألا ترى أن العمل بالقياس صحيح بغالب الرأى، و عمل الحكام بالبينات صحيح بلا يقين، فكذلك هذا الخبر من العدل يفيد علما بغالب الرأى، و ذلك كاف للعمل، و هذا ضرب علم فيه اضطراب، فكان دون علم الطمأنينه» (١).

و لقد أكد هذا المعنى و أوضح دلاله الأدله عليه من الكتاب و السنه و الإجماع و العقل: عبد العزيز بن أحمد البخارى فى (كشف الأسرار- شرح أصول البزدوى)، و هذا نصّ عبارته بطولها:

«قوله: و هذا أى خبر الواحد يوجب العمل و لا- يوجب العلم يقينا، أى لا يوجب علم يقين و لا علم طمأنينه و هو مذهب أكثر أهل العلم و جملة الفقهاء، و ذهب بعض الناس إلى أن العمل بخبر الواحد لا يجوز أصلا و هو المراد من قوله:

لا يوجب العمل. ثم منهم من أبى جواز العمل به عقلا مثل الجبائى و جماعه من المتكلمين، و منهم من منعه سمعا مثل القاسانى و أبى داود و الرافضه. و احتج من منع عنه سمعا بقوله تعالى: وَ لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ أى لا تتبع ما لا

ص: ٢١

علم لك به و خبر الواحد لا يوجب العلم، فلا يجوز اتّباعه و العمل به بظاهر هذا النص.

قالوا: و لا معنى لقول من قال: إن العلم ذكر نكره فى موضع النفى فيقتضى انتفاء أصلا، و خبر الواحد يوجب نوع علم و هو علم غالب الظن الذى سماه الله تعالى علما فى قوله تعالى فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا يَتَنَاولُهُنَّهَا يَدَايَهُنَّ وَ لَا يَتَّبِعُونَ إِلَّا الْفَرَاقَ وَ إِنْ الْفَرَاقَ لَا يُغْنِي عَنْهُنَّ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا.

لأننا إن سلّمنا أنه يفيد الظن فهو محرم الاتّباع أيضا بقوله تعالى: إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الْفَرَاقَ وَ إِنْ الْفَرَاقَ لَا يُغْنِي عَنْهُنَّ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا.

ثم أشار الشيخ إلى شبهه من منع عنه عقلا بقوله: و هذا أى عدم جواز العمل به لأنّ صاحب الشرع أى من يتولى وضع الشرائع - و هو الله تعالى إذ الرسول مبلّغ عنه - موصوف بكمال قدره، فكان قادرا على إثبات ما شرعه بأوضح دليل، فأى ضروره له فى التجاوز عن الدليل القطعى إلى ما لا- يفيد إلّا الظن؟ كيف و إنه يؤدى إلى مفسده عظيمه، و هى أن الواحد لو روى خبرا فى سفك دم أو استحلال بضع و ربّما يكذب فنظر أنّ السفك و الإباحه بأمر الله تعالى و لا يكونان بأمره فكيف يجوز الهجوم بالجهل؟ و من شككنا فى إباحه بضعه و سفك دمه لا- يجوز الهجوم بالشك، فيقبح من الشارع حواله الخلق على الجهل و اقتحام الباطل بالتوهم، بل إذا أمر الله تعالى بأمر فليعرّفنا أمره لنكون على بصيره إما ممثّلون أو مخالفون، بخلاف المعاملات فإنّ خبر الواحد يقبل فيها بلا خلاف، لأنّها من ضروراتنا أى قبوله فيها من باب الضروره لأننا نعجز عن إظهار كلّ حق لنا بطريق لا يبقى فيه شبهه، فلهذا جوّزنا الاعتماد فيها على خبر الواحد.

و قوله: و كذلك الرأى من ضروراتنا جواب عن تمسّكهم بالقياس فى الأحكام، مع أنّه لا- يفيد إلّا الظن فقال: هو من باب الضروره أيضا، لأنّ الحادثه إذا وقعت و لم يكن فيها نص يعمل به يحتاج إلى القياس ضروره، و لأنّ القياس ليس بمثبت بل هو مظهر، و خبر الواحد مثبت، و الإظهار دون الإثبات، و هذا على قول من جوّز التمسّك بالقياس منهم، فأما على قول من لم يجعل القياس

حجه مثل النظام و أهل الظاهر فلا حاجه إلى الفرق.

قوله: و قال بعض أصحاب الحديث، كذا ذهب أكثر الحديث إلى أن الأخبار التي حكم أهل الصنعه بصحتها توجب علم اليقين بطريق الضروره، و هو مذهب أحمد بن حنبل، و ذهب داود الظاهري إلى أنها توجب علما استدلاليا.

و أشار الشيخ إلى شبهه الفريقين، فمن قال بأنه يوجب العلم الاستدلالى تمسك بأن خبر الواحد لو لم يفد العلم لما جاز اتّباعه لنهيته تعالى عن اتّباع الظنّ بقوله تعالى: وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ و ذمّه على اتّباعه فى قوله جلّ جلاله:

إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَ أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ. و قد انعقد الإجماع على وجوب الاتّباع على ما تبين، فيستلزم إفاده العلم لا محاله. و من قال إنه يوجب علما ضروريا قال: إنا نجد فى أنفسنا فى خبر الواحد الذى وجد شرائط صحته العلم بالمخبر به ضروره من غير استدلال و نظر بمنزله العلم الحاصل بالمتواتر.

و يرد عليهم: أنه لو كان ضروريا لما وقع الاختلاف فيه، و لا استوى الكل فيه.

فقالوا هذا العلم يحصل كرامه من الله تعالى فيجوز أن يختص به البعض، و وقوع الاختلاف لا يمنع من كونه ضروريا كالعلم الحاصل بالمتواتر فإنه ضرورى و قد وقع الاختلاف فيه.

قوله: قال الله تعالى: وَ إِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ الْآيَهُ، أخبر الله تعالى أنه أخذ الميثاق و العهد من الذين أوتوا الكتاب ليبينوه للناس و لا يكتمونه منهم، فكان هذا أمرا بالبيان لكل واحد منهم و نهيا له عن الكتمان، لأنهم إنما يكلفون بما فى وسعهم، و ليس فى وسعهم أن يجتمعوا ذاهبين إلى كل واحد من الخلق شرقا و غربا للبيان، فيتعين أن الواجب على كلّ واحد منهم أداء ما عنده من الأمانه و الوفاء بالعهد، و لأن الحكم فى الجمع المضاف إلى الجماعه أنه يتناول كل واحد منهم، و لأن أخذ الميثاق من أصل الدين و الخطاب للجماعه بما هو أصل الدين يتناول كلّ واحد من الأفراد، ثم ضروره توجه الأمر بالإظهار إلى كل واحد أمر السامع بالقبول منه و العمل به، إذ أمر الشرع لا يخلو عن فائده حميده، و لا

فائده فى الأمر بالبيان و النهى عن الكتمان سوى هذا.

و اعترض عليه: بأن انحصار الفائده على القبول غير مسلم، بل الفائده هى الابتلاء فيستحق الثواب إن امتثلوا و العقاب إن لم يمتثلوا. ألا ترى أنّ الفاسق منهم داخل فى هذا الخطاب مأمور بالبيان بحيث لو امتنع عنه يَأْثَم ثم لا يقبل ذلك منه، و كذا الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين مأمورون بالتبليغ، و إن علم قطعاً بالوحي أنه لا يقبل منهم.

و أجيب عنه: بأن للبيان و التبليغ طرفين، طرف المبلّغ و طرف السامع، و لا بدّ من أن يتعلّق بكل طرف فائده، ثم ما ذكرتم من الفائده مختص بجانب المبلّغ و ليس فى طرف السامع فائده سوى وجوب القبول و العمل به.

و لا يقال: بل فيه فائده أخرى و هى جواز العمل به. لأننا نقول: جواز العمل مستلزم لوجوبه، لأن من قال بالجواز قال بالوجوب، و من أنكر الوجوب أنكر الجواز. و أما الفاسق فلا نسلم وجوب البيان عليه قبل التوبه، بل الواجب عليه التوبه ثم ترتيب البيان عليه، فعلى هذا بيانه يفيد وجوب القبول عليه و العمل به كذا قال شمس الأئمه.

قوله: و قال: فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ الْآيَةِ، وجه التمسك به: إنه تعالى أوجب على كلّ طائفة خرجت من فرقه الإنذار- و هو الإخبار المخوف- عند الرجوع إليهم، و إنما أوجب الإنذار طلباً للحذر لقوله: لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ و الترجى من الله تعالى محال، فيحمل على الطلب اللازم و هو من الله تعالى أمر فيقتضى وجوب الحذر، و الثلاثة فرقه و الطائفة منها إمّا واحد أو اثنان، فإذا روى الراوى ما يقتضى المنع من فعل وجب تركه لوجوب الحذر على السامع، و إذا وجب العمل بخبر الواحد و الاثنان هاهنا وجب مطلقاً، إذ لا قائل بالفرق.

و لا يقال: الطائفة اسم للجماعه، بدليل لحوق هاء التانيث بها فلا يصح حملها على الواحد و الاثنان. لأننا نقول: اختلف المتقدمون فى تفسيرها، فقليل:

هى اسم لعشره، و قيل: لثلاثه، و قيل: لاثنين، و قيل: لواحد و هو الأصح، فإنّ

المراد من قوله تعالى: وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ الواحد فصاعدا. كذا قال قتاده، وكذا نقل في سبب نزول قوله تعالى: وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا أَنَّهُمَا كَانَا رَجُلَيْنِ أَنْصَارِيَيْنِ بينهما مدافعه في حق فجاء أحدهما إلى النبي صَلَّى الله عليه و سلم دون الآخر. وقيل: كان أحدهما من أصحاب النبي عليه السلام والآخر من أتباع عبد الله بن أبي المنافق على ما عرف. على أنا لو حملناها على أكثر ما قيل وهو العشرة لا ينتفى توهم الكذب عن خبرهم، ولا يخرج خبرهم عن الآحاد إلى التواتر.

ولا يقال: سلمنا أن الراجع مأمور بالإنذار بما سمعه، ولكن لا نسلم أن السامع مأمور بالقبول، كالشاهد الواحد مأمور بأداء الشهادة ولا يجب القبول ما لم يتم نصاب الشهادة وتظهر العدالة بالتركية. لأننا نقول: وجوب الإنذار مستلزم لوجوب القبول على السامع كما بينا، كيف وقوله تعالى: لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ يشير إلى وجوب القبول والعمل. فأما الشاهد الواحد فلا نسلم أن عليه وجوب أداء الشهادة، لأن ذلك لا ينفع المدعى وربما يضر بالشاهد بأن يحدّد حد القذف إذا كان المشهود به زنا ولم يتم نصاب الشهادة.

وهذا أى الدليل على قبول خبر الواحد فى كتاب الله أكثر من أن يحصى.

منه:

قوله تعالى: فَشَهِتُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ أمر بسؤال أهل الذكر ولم يفترق بين المجتهد وغيره، وسؤال المجتهد لغيره منحصر فى طلب الاخبار بما سمع دون الفتوى، ولو لم يكن القبول واجبا لما كان السؤال واجبا.

ومنه: قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ أَمْرٍ بِالْقِيَامِ بالقسط والشهادة لله. ومن أخبر عن الرسول بما سمع فقد قام بالقسط وشهد لله وكان ذلك واجبا عليه بالأمر، وإنما يكون واجبا لو كان القبول واجبا وإلا كان وجوب الشهادة كعدمها وهو ممتنع.

ومنه: قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى

الآية. أوعد على كتمان الهدى فيجب على من سمع من النبي صَلَّى الله عليه و سلم شيئا إظهاره، فلو لم يجب علينا قبوله لكان الاظهار كعدمه.

و منه: قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ أُمْرًا بِالْبَيِّنَاتِ وَ الثَّبَتِ، و علَّل بمجىء الفاسق بالخبر، إذ ترتيب الحكم على الوصف لمناسب يشعر بالعلية، و لو كان كون الخبر من أخبار الآحاد مانعا من القبول لم يكن لهذا التعليل فائده، إذ عليه الوصف اللازم تمنع من عليه الوصف العارض، فإن من قال: الميت لا يكتب لعدم الدواء و القلم عنده يستقبح و يسفّه، لأن الموت ما كان وصفا لازما صالحا لعلية امتناع صدور الكتابه عن الميت استحالة تعليل امتناع الكتابه بالوصف العارض و هو عدم الدواء و القلم.

و فى كل من هذا التمسكات اعتراضات مع أجوبتها تركناها احترازا عن لإطنا.

قوله: مثل خبر بريره فى الهدية. فإنه روى أنه عليه السلام قبل قولها فى الهدية. و

خبر سلمان فى الهدية و الصدقه، فإنه روى أن سلمان رضى الله عنه كان من قوم يعبدون الخيل البلق، فوقع عنده أنه ليس على شىء، و جعل ينتقل من دين إلى دين طالبا للحق حتى قال له بعض أصحاب الصوامع: لعلك تطلب الحنيفيه و قد قرب أوانها فعليك بيشرب، و من علامات النبى المبعوث أنه يأكل الهدية و لا- يأكل الصدقه و بين كتفيه خاتم النبوه. فتوجه نحو المدينه فأسره بعض العرب و باعه من اليهود بالمدينه، و كان يعمل فى نخيل مولاه بإذنه، حتى هاجر رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم إلى المدينه، فلما سمع بمقدم النبى عليه الصلاه و السلام أتاه بطبق فيه رطب و وضعه بين يديه فقال: ما هذا؟ فقال: صدقه. فقال لأصحابه: كلوا، و لم يأكل. فقال سلمان فى نفسه: هذه واحده. ثم أتاه من الغد بطبق فيه رطب فقال: ما هذا يا سلمان؟ فقال: هديه. فجعل يأكل و يقول لأصحابه: كلوا. فقال سلمان: هذه أخرى. ثم تحوّل خلفه فعرف رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم مراده فألقى الرداء من كتفيه حتى نظر سلمان إلى خاتم النبوه

بين كتفيه فأسلم. فقبل النبي صلى الله عليه وسلم قوله في الصدقه و الهديه، مع أنه كان عبدا حينئذ

. و ذلك أى قبول خبر الواحد منه كثير، فإنه قبل خبر أم سلمى في الهدايا أيضا. و كانت الملوك يهدون إليه على أيدي الرسل و كان يقبل قولهم، و لا- شك أن الإهداء منهم لم يكن على أيدي قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب. و كان يجيب دعوه المملوك و يعتمد على خبره أنى مأذون. و قبل شهاده الأعرابي في الهلال، و قبل خبر الوليد بن عقبه حين بعثه ساعيا إلى قوم فأخبر أنهم ارتدوا حتى أجمع النبي صلى الله عليه وسلم على غزوهم فنزل قوله تعالى: إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقُ الْآيَةِ.

و كان يقبل أخبار الجواسيس و العيون المبعوثه إلى أرض العدو.

و مشهور عنه أى قد اشتهر و استفاض بطريق التواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بعث الأفراد إلى الآفاق لتبليغ رساله و تعليم الأحكام، فإنه بعث عليا رضى الله عنه إلى اليمن أميرا، و بعده بعث معاذا أيضا إلى اليمن أميرا لتعليم الأحكام و الشرائع، و بعث دحيه بن خليفه الكلبي بكتابه إلى قيصر و هرقل بالروم، و بعث عتاب بن أسيد إلى مكه أميرا معلما للشرائع، و بعث عبد الله بن حذافه السهمي بكتابه إلى كسرى، و عمرو بن أميه الضمري إلى الحبشه، و عثمان ابن أبى العاص إلى الطائف و حاطب بن أبى بلتعنه إلى المقوقس صاحب الإسكندريه، و شجاع بن وهب الأسدي إلى الحارث بن أبى شمر الغساني بدمشق، و سليط بن عمرو العامري إلى هوزة بن خليفه باليمامه، و أنفذ عثمان بن عفان إلى أهل مكه عام الحديبيه، و ولّى على الصدقات عمر، و قيس بن عاصم، و مالك بن نويرة، و الزبرقان بن بدر، و زيد بن حارثه، و عمرو بن العاص، و عمرو ابن حزم، و أسامه بن زيد، و عبد الرحمن بن عوف، و أبا عبيده بن الجراح، و غيرهم ممن يطول ذكرهم. و إنما بعث هؤلاء ليدعوا إلى دينه و ليقموا الحجه، و لم يذكر في موضع مّا أنه بعث في وجه واحد عددا يبلغون حدّ التواتر و قد ثبت باتفاق أهل السير أنه كان يلزمهم قبول قول رسله و ساعاته و حكاهمه، و إن احتاج في كل رساله

إلى إنفاذ عدد التواتر لم يف بذلك جميع أصحابه و خلت دار هجرته عن أصحابه و أنصاره، و تمكّن منه أعداؤه و فسد النظام و التدبير، و ذلك و هم باطل قطعاً.

فتبين بهذا أنّ خبر الواحد موجب للعمل مثل التواتر، و هذا دليل قطعى لا- يبقى معه عذر فى المخالفه. كذا ذكر الغزالي و صاحب القواطع.

قوله: و كذلك أصحابه عملوا بالآحاد و حاجّوا بها فى وقائع خارجه عن العد و الحصر من غير نكير منكر و لا مدافعه دافع، فكان ذلك منهم إجماعاً على قبولها و صحه الاحتجاج بها.

فمنها:

ما تواتر أن يوم السقيفه لما احتجّ أبو بكر رضى الله عنه على الأنصار بقوله عليه الصلاه و السلام: الأئمه من قريش ، قبلوه من غير إنكار عليه.

و منها: رجوعهم إلى

خبر أبى بكر رضى الله عنه فى قوله عليه الصلاه و السلام: الأنبياء يدفنون حيث يموتون.

و

قوله عليه الصلاه و السلام: نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه.

و منها: رجوعه إلى توريث الجدّه

بخبر المغيره و محمد بن مسلمه أن النبى صلى الله عليه و سلّم أعطاها السدس

، و نقضه حكمه فى القضيّه التى أخبر بلال أنّ رسول الله صلى الله عليه و سلّم حكم فيها بخلاف ما حكم هو فيها.

و رجوع عمر رضى الله عنه عن تفصيل الأصابع فى الديه- حيث كان يجعل فى الخنصر سته من الإبل و فى البنصر تسعه و فى الوسطى و السبابه عشره عشره و فى الإبهام خمس عشر- إلى خبر عمرو بن حزم أن فى كل إصبع عشره. و عن عدم توريث المرأة من ديه زوجها إلى توريثها منها

بقول الضحاك بن مزاحم أن النبى صلى الله عليه و سلّم كتب إليه أن يورث امرأه أشيم الضبابى من ديه زوجها،

و عمله

بخبر عبد الرحمن بن عوف فى أخذ الجزية من المجوس و هو قوله عليه الصلاه و السلام: ستّوا بهم سنّه أهل الكتاب

، و عمله

بخبر حمل بن مالك و هو قوله: كنت بين جارتين لى يعنى ضرّتين فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فألقت جنينا ميتا، فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه و سلم بغرّه

. فقال عمر رضى الله عنه: لو لم

ص: ٢٨

نسمع هذا لقضينا فيه برأينا.

و منها: إن عثمان رضى الله عنه أخذ

بروايه فريعه بنت مالك حين قالت: جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذنه بعد وفاه زوجي في موضع العده فقال: امكثي حتى تنقضي عدتك

، و لم ينكر الخروج للاستفتاء في أن المتوفى عنها زوجها تعتد في منزل الزوج و لا تخرج ليلا و لا نهارا إذا وجدت من يقوم بأمرها.

و منها: ما اشتهر من عمل على رضى الله عنه بروايه المقداد في حكم المذى، و من قبوله خبر الواحد و استظهاره باليمين حتى قال في الخبر المشهور: كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعننى الله بما شاء منه، و إذا حدثني غيره حلفته فإذا حلف صدقته

. و التحليف إنما كان للاحتياط في سياق الحديث على وجهه، و لئلا يقدم على الروايه بالظن، لا لتهمة الكذب.

و منها: رجوع الجمهور إلى خبر عائشه رضى الله عنها في وجوب الغسل بالتقاء الختانين.

و منها: عمل ابن عباس بخبر أبى سعيد الخدرى في الرِّبَا في النقد بعد أن كان لا يحكم بالربا في غير النسيئه. و منها: عمل زيد بن ثابت رضى الله عنه بخبر امرأه من الأنصار أن الحائض تنفر بلا وداع، بعد أن كان لا يرى ذلك. و منها:

ما روى عن أنس رضى الله عنه قال: كنت أسقى أبا عبيده و أبا طلحه و أبى بن كعب شرابا إذ أتانا آت و قال: إن الخمر قد حرمت، فقال أبو طلحه: قم يا أنس إلى هذه الجرار فاكسرها، فقامت إلى مهر ليس لنا فضربتها إلى أسفله حتى تكسرت. و منها: ما اشتهر من عمل أهل قبا في التحول عن القبلة إلى الكعبة حيث أخبرهم واحد أن القبلة نسخت. و منها:

ما روى عن ابن عمر رضى الله عنه أنه قال: كنا نخابر أربعين سنه و لا نرى به بأسا، حتى روى لنا رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابره فانتبهنا.

و على ذلك جرت سنه التابعين كعلى بن الحسين، و محمد بن على، و سعيد ابن جبير، و نافع بن جبير، و خارجه بن زيد، و أبى سليمان بن عبد الرحمن، و سليمان

ابن بشار، و عطاء بن بشار، و طاوس، و سعيد بن المسيب، و فقهاء الحرمين.

و فقهاء البصرة، كالحسن، و ابن سيرين. و فقهاء الكوفة و تابعيهم، كعلقمه و الأسود و الشعبي، و مسروق. و عليه جرى من بعدهم من الفقهاء من غير إنكار عليهم من أحد في عصر.

و اعلم أنّ هذه الأخبار و إن كانت أخبار آحاد لكنها متواترة من جهة المعنى، كالأخبار الواردة بسخاء حاتم و شجاعه على رضى الله عنه. فلا يكون لقائل أن يقول: ما ذكرتموه في إثبات كون خبر الواحد حجه هي أخبار آحاد، و ذلك يتوقف على كونها حجه فيدور. و لئن قال الخصوم: لا نسلم أنهم عملوا بها بل لعلهم عملوا بغيرها من نصوص متواترة أو أخبار آحاد مع ما اقترن بها من المقاييس و قرائن الأحوال. فلا وجه له، لأنه عرف من سياق تلك الأخبار أنهم إنما عملوا بها على ما قال عمر رضى الله عنه: لو لم نسمع بهذا لقضينا برأينا، و حيث قال ابنه: حتى روى رافع بن خديج إلى آخره.

فإن قيل: ما ذكرتم من قبولهم خبر الواحد معارض بإنكارهم إياه في وقائع كثيرة، فإن أبا بكر رضى الله عنه أنكر خبر المغيرة في ميراث الجدّه حتى انضم إليه روايه محمد بن مسلمه، و أنكر عمر رضى الله عنه خبر فاطمه بنت قيس في السكنى، و أنكرت عائشه رضى الله عنها خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه، وردّ على رضى الله عنه خبر معقل بن سنان الأشجعي في قصه بروع بنت واشق. قلنا: إنهم إنما أنكروا لأسباب عارضه، من وجود معارض أو فوات شرط، لا لعدم الاحتجاج بها في جنسها. فلا يدل على بطلان الأصل، كما أن ردّهم بعض ظواهر الكتاب و تركهم بعض أنواع القياس، وردّ القاضى بعض الشهادات لا يدل على بطلان الأصل.

قوله: و قد ذكر محمد في هذا أى قبول خبر الواحد غير حديث أى أحاديث كثيرة، و قد ذكرنا أكثرها فيما أوردناه و اختصرنا هذه الجملة، أى اكتفينا بإيراد ما ذكرنا من خبر بريده و سلمان و تبليغ معاذ و غيرها و لوضوحها. أو معناه: لم نذكر ما

أورده محمد لشهرتها. و لفظ التقويم: و نحن سكتنا عنها اختصارا و اكتفاء بما فعل الناس.

قوله: و أجمعت الامه على كذا. أى الإجماع منهم فى هذه الصور على القبول يدل على ثبوت الحكم فى المتنازع فيه. و بيانه: إن الإجماع قد انعقد منهم على قبول خبر الواحد فى المعاملات، فإن العقود كلّها بنيت على أخبار الآحاد، مع أنّه قد يترتب على خبر الواحد فى المعاملات ما هو حق الله تعالى كما فى الإخبار بطهاره الماء و نجاسته، و الإخبار بأن هذا الشئ ء أو هذه الجارية أهدي إليك فلان، و أنّ فلانا و كئنى ببيع هذه الجارية، أو بيع هذا الشئ ء. و أجمعوا أيضا على قبول شهادته من لا يقع العلم بقوله، مع أنها قد يكون فى إباحه دم و إقامه حدّ و استباحه فرج، و على قبول قول المفتى للمستفتى مع أنه قد يجب بما بلغه عن الرسول عليه التحية و السلام بطريق الآحاد، فإذا جاز القبول فيما ذكرنا من أمر الدين و الدنيا جاز فى سائر المواضع.

فإن قيل: الفرق بين المحلّين ثابت، فإنّ فى بعض المعاملات قد يقبل خبر من يسكن القلب إلى صدقه من صبي و فاسق بل كافر، و لا يقبل خبر هؤلاء فى أخبار الدين، فكيف يحتجّ بهذا الفصل مع وقوع الفرق بينهما؟ قلنا: محل الاستدلال هو استعمال قول من لا يؤمن الغلط عليه و وقوع الكذب منه و هو موجود فى الأمرين، و إن كان أحدهما يتساهل فيه ما لا يتساهل فى الآخر، و إنما يراعى فى الجمع و الفرق الوصف الذى يتعلق به الحكم دون ما عداه. و ما ذكروا من الفرق بين المعاملات و أخبار الدين ليس بصحيح، لأن الضروره متحققه فى الأخبار كتحققها فى المعاملات، لأن المتواتر لا يوجد فى كل حادثه و لو ردّ خبر الواحد بشبهه فى النقل لتعطّلت الأحكام، فأسقطنا اعتبارها فى حق العمل كما فى القياس و الشهاده.

و أما الجواب عن تمسّيهم بالآيتين فنقول: لا- نسلم أن المراد منهما المنع عن اتّباع الظن مطلقا، بل المراد المنع من اتّباعه فيما المطلوب منه العلم اليقين من

اصول الدين و فروعه. و قيل: المراد من الآية أعنى قوله تعالى: **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ** منع الشاهد من جزم الشهادته إلّا بما يتحقق. على أنّ ما اتّبعتنا الظن فيه و إنما اتّبعتنا الدليل القاطع الذى يوجب العمل بخبر الواحد من السنّه المتواتره و الإجماع» (١).

و قال الفخر الرازى ما نصه: «المسلّك الرابع: الإجماع. العمل بالخبر الذى لا يقطع مجمع عليه بين الصحابه، فيكون العمل به حقّا. إنّما قلنا: إنه مجمع عليه بين الصحابه، لأن بعض الصحابه عمل بالخبر الذى لا يقطع على صحته، و لم يبد من أحدهم إنكار على فاعله، و ذلك يقتضى حصول الإجماع.

و إنّما قلنا إنّ بعض الصحابه عمل به لوجهين:

الأول: و هو أنه روى بالتواتر أن يوم السقيفه لما احتج أبو بكر رضى الله عنه على الأنصار بقوله عليه السلام: **الأئمه من قريش**، مع كونه مخصصا لعموم قوله تعالى: **أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ** قبلوه و لم ينكر عليه أحد، و لم يقل أحد: كيف تحتج علينا بخبر لا نقطع بصحته، فلمّا لم يقل أحد منهم ذلك علمنا أن ذلك كالأصل المقرّر عندهم.

الثانى: الاستدلال بأمور لا ندعى التواتر فى كلّ واحد منها بل فى مجموعها، و تقريره: إنّ الصحابه عملوا على وفق خبر الواحد، ثم نبين أنهم عملوا به لا بغيره. و أما المقام الأول فبيانه بصور:

(أ) رجوع الصحابه إلى

خبر الصديق رضى الله عنهم فى قوله عليه السلام: **الأنبياء يدفنون حيث يموتون**

و .

فى قوله: **الأئمه من قريش**.

و

فى قوله عليه السلام: **نحن معاشر الأنبياء لا نورث**.

(ب) روى أن أبا بكر رضى الله عنه رجع فى توريث الجدّه إلى خبر المغيره ابن شعبه و محمد بن مسلمه، و نقل عنه أيضا أنه قضى بقضيّه بين اثنين فأخبره

ص: ٣٢

بلال أنه عليه السلام قضى بخلاف قضائه فنقضه.

(ج) روى أن عمر رضى الله عنه كان يجعل فى الأصابع نصف الديه و يفصل بينهما، فيجعل فى الخنصر ستّه و فى البنصر تسعه و فى الوسطى و السبابه عشره عشره، و فى الإبهام خمسه عشر، فلما روى له فى كتاب عمرو بن حزم أن فى كل إصبع عشره رجوع من رأيه. و

قال فى الجنين: رحم الله أمراً سمع من رسول الله عليه السلام شيئاً. فقام إليه حمل بن مالك فأخبره بأن الرسول عليه الصلاه و السلام قضى بغرّه

. فقال عمر رضى الله عنه: لو لا سمعنا هذا لقضينا فيه بغيره.

(د) و إنه كان لا يرى توريث المرأة من ديه زوجها، فأخبره الضحّاك أنه عليه السلام كتب إليه أن يورث امرأه أشيم الضبابى من ديه زوجها. فرجع إليه.

(هـ)

تظاهرت الروايه أن عمر رضى الله تعالى عنه قال فى المجوس: ما أدرى ما الذى أصنع بهم، فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: سئوا بهم سنه أهل الكتاب، فأخذ منهم الجزية و أقزهم على دينهم.

(و) أنه ترك رأيه فى بلاد الطاعون بخبر عبد الرحمن.

(ز)

روى عن عثمان أنه رجع إلى قول فريعه بنت مالك اخت أبى سعيد الخدرى حين قالت: جئت إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم أستأذنه بعد وفاه زوجى فى موضع العده فقال عليه السلام: امكثى فى بيتك حتى تنقضى عدّتك،

و لم ينكر عليها الاستفتاء، فأخذ عمر روايتها فى الحال فى أن المتوفى عنها زوجها تعتد فى منزل الزوج، و لا تخرج ليلاً و تخرج نهاراً إن لم يكن لها من يقوم بأحوالها.

(ح) اشتهر عن على رضى الله تعالى عنه أنه كان يحلف الراوى، و قبل روايه أبى بكر رضى الله عنه من غير حلف. و أيضاً: قبل روايه المقداد فى حكم المذى.

(ط) رجوع الجماهير إلى قول عائشه رضى الله عنها فى وجوب الغسل من التقاء الختانين.

(ى) رجوع الصحابه فى الربا إلى خبر أبى سعيد.

(يا)

قال ابن عمر رضى الله عنهما: كُتِبَ لنا خبر أربعين سنة و لا- نرى بها بأسا حتى روى لنا رافع بن خديج نهيه عليه السلام عن المخابرة.

(يب) قال أنس: كنت أسقى أبا عبيده و أبا طلحة و أبي بن كعب شرابا أتانا آت فقال: حرمت الخمر. فقال أبو طلحة: قم يا أنس إلى هذه الجرار فاكسرها، ففقت فكسرتها.

(يج) اشتهر عمل أهل قبا فى التحول عن القبلة بخبر الواحد.

(يد)

قيل لابن عباس رضى الله عنهما: إن فلانا يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى بنى إسرائيل فقال ابن عباس: كذب عدو الله، أخبرنى أبى بن كعب قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه و سلم و ذكر موسى و الخضر بشىء يدل على أن موسى صاحب الخضر هو موسى بنى إسرائيل.

(يه)

عن أبى الدرداء أنه لما باع معاوية شيئا من أوانى الذهب و الفضة بأكثر من وزنها قال أبو الدرداء: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم ينهى عنه.

فقال معاوية: لا أرى به بأسا. فقال أبو الدرداء: من معذرى من معاوية! أخبره عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، و هو يخبرنى عن رأيه، لا أساكنك بأرض أبدا.

فهذه الأخبار قطره من بحار هذا الباب، و من نظر فى كتب الأخبار وجد فيها من هذا الجنس ما لا حد له و لا حصر، و كل واحد منها و إن لم يكن متواترا لكنَّ القدر المشترك بين الكلِّ و هو العمل على وفق الخبر الذى لا يعلم صحته معلوم، فصار ذلك متواترا فى المعنى.

أما المقام الثانى، و هو أنهم إنما عملوا على وفق هذه الأخبار لأجلها، فبيان من وجهين: الأول: لو لم يعملوا لأجلها بل لأمر آخر، إما لاجتهاد تجدد لهم، أو ذكروا شيئا سمعوه من الرسول عليه السلام، لوجب من جهة الدين و العادة أن ينقلوا ذلك. أما العادة: فلأن الجمع العظيم إذا اشتد اهتمامهم بأمر قد التبس عليهم، ثم زال اللبس عنهم فيه بدليل سمعوه أو لراى حدث لهم فإنه لا بد لهم

من إظهار ذلك الدليل والاستبصار بسبب الظفر والعجب من ذهاب ذلك عليهم، فإن جاز في الواحد أن لا يظهر له ذلك لم يجز ذلك في الكل. و أما الدين:

فلأن سكوتهم عن ذكر ذلك الدليل و عملهم عند الخبر بموجبه يوهم أنهم عملوا لأجله كما يدل عملهم بموجب آيه سمعوها على أنهم عملوا لأجلها. وإيهام الباطل غير جائز» (١).

وقال عضد الدين الإيجي بشرح مختصر ابن الحاجب: «قد ثبت جواز التعبد بخبر الواحد وهو واقع، بمعنى أنه يجب العمل بخبر الواحد، وقد أنكره القاشاني والرافضة وابن داود. والقائلون بالوقوع قد اختلفوا في طريق إثباته، والجمهور على أنه يجب بدليل السمع، وقال أحمد والقفال وابن سريج وأبو الحسين البصري بدليل العقل.

لنا: إجماع الصحابه والتابعين، بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد و عملهم به في الوقائع المختلفه التي لا تكاد تحصي، وقد تكرر ذلك مره بعد أخرى وشاع وذاع بينهم، ولم ينكر عليهم أحد وإلّا نقل، وذلك يوجب العلم العادى باتفاقهم كالقول الصريح، وإن كان احتمال غيره قائما في واحد.

فمن ذلك: عمل أبو بكر بخبر المغيرة في ميراث الجدّه، وعمل عمر بخبر عبد الرحمن في جزية المجوس، و بخبر حمل بن مالك في وجوب الغره بالجنين، و بخبر الضحّاك في ميراث الزوجه من ديه الزوج، و بخبر عمرو بن حزم في ديه الأصابع. و عمل عثمان و على بخبر فريعه في أن عدّه الوفاء في منزل الزوج، و عمل ابن عباس بخبر أبي سعيد بالربا في النقد، و عمل الصحابه

بخبر أبي بكر: الأئمه من قریش، و الأنبياء يدفنون حيث يموتون، و نحن معاشر الأنبياء لا نورث.

إلى غير ذلك مما لا يجدى استيعاب النظر فيه إلّا التطويل، و موضعه كتب السير.

وقد اعترض عليه بوجهه، الأول: قولهم: لا نسلم أن العمل في هذه

ص: ٣٥

الوقائع كان بهذه الأخبار، إذ لعلّه بغيرها، ولا يلزم من موافقه العمل الخبر أن يكون به على أنه السبب للعمل. والجواب: إنه قد علم من سياقها أن العمل بها، والعاده تحيل كون العمل بغيرها.

الثاني: قولهم: هذا معارض بأنه أنكر أبو بكر خبر المغيرة حتى رواه محمد ابن مسلمه، وأنكر عمر خبر أبي موسى في الاستيذان حتى رواه أبو سعيد، وأنكر خبر فاطمه بنت قيس وقال: كيف نترك كتاب الله بقول امرأه لا نعلم أصدقت أم كذبت، وردّ على خبر أبي سنان و كان يحلف غير أبي بكر، وأنكرت عائشه خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه. والجواب: إنهم إنما أنكروه مع الارتياب وقصروه في إفاده الظن، وذلك مما لا نزاع فيه. وأيضا: فلا يخرج بانضمام ما ذكرتم من كونه خبر واحد و قد قبل مع ذلك فهو دليل عليكم لا لكم.

الثالث: إنهم إنما قالوا لعلّها أخبار مخصوصه تلقّوها بالقبول، فلا يلزم في كلّ خبر. الجواب: إنا نعلم أنهم عملوا بها لظهورها و إفادتها الظن لا بخصوصياتها كظواهر الكتاب المتواتر، و هو اتفاق على وجوب العمل بما أفاد الظن.

ولنا أيضا: تواتر أنه كان صلّى الله عليه و سلّم ينفذ الآحاد إلى النواحي لتبليغ الأحكام، مع العلم بأن المبعوث إليهم كانوا مكلفين بالعمل بمقتضاه.

وقال التفتازاني في شرح التوضيح: «و استدللّ على كون الخبر الواحد موجبا للعمل بالكتاب و السنّه. أمّا الكتاب: فقوله تعالى: فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ آيَةٌ. و ذلك أن لعلّ هنا للطلب أى الإيجاب لامتناع الترجى على الله تعالى، و الطائفة بعض من الفرقه واحد و اثنان، إذ الفرقه هي الثلاثه فصاعدا. و بالجملة لا يلزم أن يبلغ حد التواتر، فدل على أن قول الآحاد يوجب الحذر. و قد يجاب:

بأن المراد الفتوى في الفروع بقرينه التفقه، و يلزم تخصيص القوم بغير المجتهدين بقرينه أن المجتهد لا يلزمه وجوب الحذر بخبر الواحد، لأنه ظنّي و للمجتهد فيه مساغ و مجال. على أن كون لعلّ للإيجاب و الطلب محل نظر. ثم قوله تعالى: كُلِّ

فِرْقَهٍ و إن كان عاما إلّا أنه قد خصّ بالإجماع على عدم خروج واحد من كل ثلاثة.

و أما السنّة فلائّه عليه السلام قبل خبر بريره فى الهديه، و خبر سلمان فى الهديه و الصدقه حين أتى بطبق رطب فقال: هذا صدقه فلم يأكل منه، و أمر أصحابه بالأكل، ثم أتى بطبق رطب و قال: هذا هديه، فأكل و أمر أصحابه بالأكل. و لأنّه عليه السلام كان يرسل الأفراد من أصحابه إلى الآفاق لتبليغ الأحكام و إيجاب قبولها على الأنام. و هذا أولى من الأول لجواز أن يحصل للنبي عليه السلام علم بصدقهما، على أنه إنما يدل على القبول دون وجوبه.

فإن قيل: هذه أخبار آحاد فكيف يثبت به كون خبر الواحد حجه و هو مصادره على المطلوب؟ قلنا: تفاصيل ذلك و إن كانت آحادا إلّا أن جملتها بلغت حد التواتر، كشجاعه على رضى الله عنه وجود حاتم، و إن لم يلزم التواتر فلا أقل من الشهره.

و ربما يستدل بالإجماع، و هو أنه نقل من الصحابه و غيرهم الاستدلال بخبر الواحد و عملهم به فى الوقائع المختلفه التى لا تكاد تحصى، و تكرر ذلك و شاع من غير نكير، و ذلك يوجب العلم عادة بإجماعهم كالقول الصريح، و قد دلّ سياق الأخبار على أن العمل فى تلك الوقائع كان بنفس خبر الواحد، و ما نقل من إنكارهم بعض أخبار الآحاد إنما كان عن قصور فى إفاده الظن و وقوع ريبه فى الصدق» (١).

و لقد أكثر العلماء من الأدله المختلفه فى هذه المسأله، و بلغ القول بحجّيه خبر الواحد حدا من الخطوره، حتّى ألف الكثيرون من علماء أهل السنه فى هذه المسأله مصنّفات مستقلّات، نصّ على ذلك الحافظ النووى حيث قال: «و قد تظاهرت دلائل النصوص الشرعيّه و الحجج العقليّه، على وجوب العمل بخبر.

ص: ٣٧

الواحد، وقد قرّر العلماء في كتب الفقه والأصول ذلك بدلائله، وأوضحوه أوضح [أبلغ إيضاح، و صنف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنّفات مستكثرات مستقلات في خبر الواحد و وجوب العمل به. والله أعلم» (١)].

٥- قوله: «خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقرائن»

اشاره

و تلك قد تكون منتفيه أو خفيّه عن أكثر الناس، فلا يحصل لهم العلم بالقرآن و السنن المتواتره» و الكلام عليه في وجوه:

(١) قال أحمد: خبر الواحد يفيد العلم مطلقا

إنّ هذا الكلام ردّ على أحمد بن حنبل، القائل بإفاده خبر الواحد العلم حتى مع عدم القرينه، فقد ذكر القاضي عضد الدين الإيجي ما نصّه: «قد اختلف في خبر الواحد العدل هل يفيد العلم أو لا؟ والمختار: إنه يفيد العلم لانضمام القرائن، و عنى به الزائده على ما لا ينفك التعريف عنه عادة. و قال قوم:

يحصل العلم به بغير قرينه أيضا. ثم اختلفوا فقال أحمد في قول: يحصل العلم به بلا قرينه و يطرد، أى كلّما حصل خبر الواحد حصل العلم. و قال قوم: لا يطرد، أى قد يحصل العلم به، لكن ليس كلما حصل حصل العلم به. و قال الأكثرون: لا يحصل العلم به، لا بقرينه و لا بغير قرينه» (٢).

و قال جلال الدين المحلّي في (شرح جمع الجوامع): «مسأله: خبر الواحد لا يفيد العلم إلّا بقرينه» كما في إخبار الرجل بموت ولده المشرف على الموت، مع قرينه البكاء، و إحضار الكفن و النعش. [و قال الأكثر لا يفيد مطلقا] و ما ذكره من القرينه يوجد مع الإغماء. [و قال الإمام أحمد] يفيد [مطلقا] بشرط العدالة...».

و قد ردّ عليه العالم الحنفى عبد العلى الملّقب ببحر العلوم حيث قال:

ص: ٣٨

١- [١] المنهاج في شرح صحيح مسلم ١/ ٨٥ هامش القسطلاني.

٢- [٢] شرح المختصر ٢/ ٥٥-٥٦.

«و قيل: خبر الواحد العدل يفيد العلم مطلقا، محفوفا بالقرائن أو لا. فعن الامام أحمد: هذا الحكم مطرد، فيكون كلما أخبر العدل حصل العلم. وهذا بعيد عن مثله، فإنه مكابره ظاهره، قال الإمام فخر الإسلام: و أما دعوى علم اليقين فباطل بلا شبهه، لأن العيان يرده من قبل، و إنما قد بينا أن المشهور لا يوجب علم اليقين، فهذا أولى، وهذا لأن خبر الواحد محتمل لا محاله، و لا يقين مع الاحتمال، و من أنكروا هذا فقد أسفه نفسه، و أضلّ عقله. و قيل: لا يطرد هذا الحاكم بل قد يفيد في بعض الصور، كرامه من الله تعالى. و هو فاسد أيضا، لأنه تحكّم صريح» (١).

بل قد علمت من عبارته شرح العضد على مختصر ابن الحاجب أنّ القول بإفاده خبر الواحد للعلم مطلقا هو قول جماعه.

(٢) قال الأكثر: لا يفيد العلم مطلقا

و من ناحيته أخرى: قد عرفت من عبارته القاضي العضد و الجلال المحلى:

أنّ القول بعدم إفاده خبر الواحد للعلم مطلقا هو مذهب أكثر الأصوليين من أهل السنه.

(٣) لا حاجة إلى القرينه بعد النص

ثم إنّ الحق التحقيق بالقبول هو: أنه لا- بدّ للمنصوب من قبل النبي صلى الله عليه و آله و سلم لأجل الإخبار و التبليغ عنه إلى الأئمة، من حجه- من نص أو دليل- تثبت حقيته، كي تقبل منه الأئمة ما يبلغه إليها، و مع وجود النص أو الدليل لا- حاجة إلى احتفاف خبره بقريته، حتى يقال بأنها: «قد تكون منتفيه أو خفيه عن أكثر الناس، فلا- يحصل لهم العلم بالقرآن و السنن المتواتره»، بل إنّ خبره يكون- بسبب النص عليه- مفيدا للعلم. و هذا المعنى ثابت فيما نحن فيه، لإفاده حديث مدينه العلم نصب على عليه السلام لهذا المنصب، فخبره عليه

ص: ٣٩

١- [١] فواتح الرحموت- شرح مسلم الثبوت ٢/ ١٢١ هامش المستصفى.

السلام مفيد للعلم و اليقين.

و من هنا يظهر أنّ قياس خبره عليه الصلاه و السلام على خبر غيره من آحاد المخبرين كقياس الماء على السّرّاب، و هو يخالف الحق و الصواب.

٤) لما ذا التخصيص بالقرآن و السنه المتواتره؟

ثم إنّ التخصيص بالقرآن و السنه لا- وجه له، لأنه بناء على ما توهمه ابن تيميه لا يثبت بخبر هذا المخبر علم مطلقا، سواء كان قرآنا أو سنه متواتره، أو سنه غير متواتره، فقصر نفى العلم على القرآن و السنه المتواتره لا وجه له، بل كان مقتضى القاعده أن يقول: «بالقرآن و السنه غير المتواتره، بل السنه المتواتره» كما لا يخفى على البصير بأساليب الكلام.

٦- الإشارة إلى أدله عصمه على عليه السلام

و أمّا قوله: «و إذا قالوا: ذلك الواحد معصوم يحصل العلم بخبره. قيل لهم: فلا بدّ من العلم بعصمته أولا» فالكلام عليه بوجه:

الأول: كأنّ ابن تيميه لا يعلم بأنّ مقتضى مذهب الإماميه هو القول بعصمه هذا المبلّغ المنصوب للتبليغ!!.

الثاني: إنّ عصمه هذا المبلّغ الواحد ثابتة من حديث مدينه العلم كما عرفت ذلك سابقا، و قد اعترف به بعض المنصفين من أهل السنه، فيكون حديث مدينه العلم دالا على مبلّغيه أمير المؤمنين عليه السلام و عصمته معا. فبطل قوله:

«فلا بدّ من العلم بعصمته أولا».

الثالث: إن عصمه أمير المؤمنين عليه السلام ثابتة من آيات من الكتاب، و أحاديث كثيره عن النبي صلى الله عليه و آله و سلّم، و تفصيل هذا المطلب موكول إلى محله.

الرابع: إن نصب هذا المبلّغ من قبل النبي صلى الله عليه و آله و سلّم هو- عند التأمل - عين النصب للإمامه و الخلافه، و قد ثبت في محله ضروره كون

الإمام معصوما، فيكون مجرد النصب دليل العصمة.

الخامس: لقد دلت الآيه المباركه: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ عَلَىٰ أَنْ جُمِلَهُ أُفْعَالُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ هِيَ مِنْ جَانِبِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ عَلَىٰ هَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِكَوْنِ النَّاصِبِ لِلتَّبْلِيغِ هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَفْسُهُ، وَ لَمَّا كَانَ هَذَا النَّصْبُ عَيْنَ النَّصْبِ لِلْإِمَامَةِ وَ الْخِلَافَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، وَ هِيَ لَا تَتَّبِتُ إِلَّا لِلْمَعْصُومِ، فَالنَّصْبُ الْإِلَهِيُّ لِلتَّبْلِيغِ كَاشِفٌ عَنِ اتِّصَافِ الْمَنْصُوبِ لَهُ بِالْعَصْمَةِ.

و بما ذكرنا يظهر الجواب عن قوله: «و عصمته لا تثبت بمجرد خبره، قبل أن يعلم عصمته، فإنّه دور» إذ لا توقف لثبوت عصمته على خبره، لكن يمكن إثبات عصمته بخبره أيضا، لأن خبره ليس مجردا بل مقرون بالمعجزات الباهره المتواتره الموجهه للعلم بالعصمه، فلا دور كذلك.

و أمّا قوله: «و لا- تثبت بالإجماع، فإنه لا- إجماع فيها عند الإماميه، و إنما يكون الإجماع حجه لأن فيهم الامام المعصوم، فيعود الأمر إلى إثبات عصمته بمجرد دعواه» فجوابه: أنه إن أراد نفى الإجماع من أصحاب الضلال فهذا لا يضرنا أبدا، إذ لا حجية لإجماع هؤلاء أصلا، و إن أراد نفى إجماع الاماميه فهذا إنكار للبداهه، لأن الإماميه أجمعين أكتعين قائلون بعصمه هذا الواحد المبلّغ عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ.

ثم إنّ المراد من هذا المبلّغ هو أمير المؤمنين عليه السلام، و النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ داخل في الإجماع المتحقّق على عصمته- و عصمه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ لا يرتاب فيها مؤمن، و إن كان لأهل السنه فيها كلام-.

و أيضا: فإنّ الحسنين عليهما السلام داخلان في المجمعين، و عصمتها ثابتة بالدلائل القطعيه الأخرى غير الإجماع.

و أيضا: في المجمعين سائر أئمه أهل البيت، المعصومون بالأدله من الكتاب و السنّه.

فظهر بطلان دعواه بعود الأمر إلى إثبات عصمته بمجرد دعواه، و ظهر جواز الاستدلال بالإجماع لإثبات عصمه كل واحد من الأئمة الأطهار، لأنه ليس من قبيل إثبات عصمه ذاك الامام بقول نفسه ليلزم الدور، و أمّا عصمه كلّهم فقد ثبت بالأدلة القطعيّة الأخرى غير الإجماع، كما ثبت عصمه كلّ واحد واحد منهم بها كما أشرنا، و ظهر أيضا بطلان قوله بعد ذلك:

«فعلم أنّ عصمته لو كانت حقًا، لا بدّ أن تعلم بطريق آخر غير خبره».

لما عرفت من إمكان ثبوت عصمته بخبره، لاقتترانه بما يوجب العلم و اليقين، فضلا عن ثبوتها بالأدلة و الطرق الأخرى.

و إذ ظهر بطلان كلماته، فقد ظهر بطلان ما قاله كنتيجة لتلك الكلمات، و هو قوله:

«فلو لم يكن لمدينه العلم باب إلّا هو، لم يثبت لا عصمته و لا غير ذلك من أمور الدين».

و تحصيل: أنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو الباب لمدينه العلم، و هو المبلّغ الوحيد عن النبي الكريم صلّى الله عليه و آله و سلّم. و إذا ثبت ذلك ثبتت عصمته و غير ذلك من أمور الدين، و الحمد لله رب العالمين.

٧- لازم قوله: هذا الحديث إنما افتراه زنديق

إشاره

و أمّا ما تفوّه به ابن تيمّيّه لشده عناده و حقهده: «فعلم أنّ هذا الحديث إنما افتراه زنديق جاهل، ظنّه مدحا و هو يطرق الزنادقه إلى القدح في دين الإسلام، إذ لم يبلغه إلّا واحد» فمن الكفريات الشنيعه، و الله سبحانه و تعالى حسيبه و المنتقم منه يوم القيامة.

لقد علمت أنّ حديث مدينه العلم حديث رواه أكابر العلماء الثقات من أهل السّينه، طبقه بعد طبقه، و جيلا بعد جيل، و فيهم من حكم بصحّته، و جعله جماعه من أجلى فضائل و مناقب النبي و الوصى عليهما و آلهما الصلاه و السّلام ...

وقد وقفت على عبارات هؤلاء الكبار، وإفادات أولئك الأحبار، فيلزم من تقوّل ابن تيمّيه هذا أنّ يكون كلّ أولئك الأئمة الكبار والمشايخ العظام:

عبد الله بن عثمان القارئ، وسفيان بن سعيد الثوري، وعبد الرزاق الصنعاني، ويحيى بن معين، وسويد بن سعيد الحدثاني شيخ مسلم، وأحمد بن حنبل، وعباد بن يعقوب الرواجني شيخ البخاري، وأبو عيسى الترمذي، والحسين بن فهم البغدادي، وأبو بكر البزار، ومحمد بن جرير الطبري، وأبو بكر الباغندي، وأبو العباس الأصم، وأبو الحسن القنطري، وأبو بكر الجعابي، وأبو القاسم الطبراني، وأبو بكر القفال، وأبو الشيخ الأصبهاني، وابن السقاء الواسطي، وأبو الليث السمرقندي، ومحمد بن المظفر البغدادي، وابن شاهين البغدادي، وأبو الحسن السكري الحربي، وابن بطه العكبري.

والحاكم النيسابوري، وابن مردويه الأصبهاني، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو الحسن العطار، وأبو الحسن الماوردي، وأبو بكر البيهقي، وابن بشران، والخطيب البغدادي، وابن عبد البر، وأبو محمد الغندجاني، وابن المغازلي، وأبو المظفر السمعاني، وأبو علي البيهقي، وشيرويه الديلمي، وعبد الكريم السمعاني، وأخطب خوارزم، وابن عساكر، وأبو الحجاج الأندلسي، ومجد الدين ابن الأثير، وعز الدين ابن الأثير، و...

أن يكون كلّ واحد من هؤلاء زنديقا جاهلا!!، وإذا كان هؤلاء زنادقه جهالا فهل تبقى لمذهب أهل السنه من باقيه؟!.

وإنّ ما ذكره ابن تيمّيه ينطبق على من روى حديث مدينه العلم، من علماء أهل السنه المتأخرين عن ابن تيمّيه، وهم جماعات غير محصوره، أمثال: جمال الدّين الزرندي، وصلاح الدّين العلائي، وعلي الهمداني، ونور الدّين البدخشاني، وبدر الدّين الزركشي، وكمال الدّين الدميري، ومجد الدّين الفيروزآبادي، وإمام الدّين الهجروي، وشمس الدّين الجزري، وزين الدّين الخوافي، وشهاب الدّين الدولت آبادي، وابن حجر العسقلاني، وشهاب الدّين

أحمد، و ابن الصَّبَاغ المالكي، و عبد الرحمن البسطامي، و شمس الدِّين الجيلاني، و شمس الدِّين السخاوي، و حسين الواعظ الكاشفي، و جلال الدِّين السيوطي، و نور الدِّين السمهودي، و فضل الله ابن روزبهان، و عز الدِّين بن فهد الهاشمي المكي، و شهاب الدِّين القسطلاني، و جلال الدِّين الدواني، و كمال الدِّين المييدي، و غياث الدِّين بن همام الدين، و جلال الدِّين البخاري، و شمس الدِّين الشامي، و ابن عراق الكناني.

و ابن حجر المكي، و علي المتقي الهندي، و إبراهيم الوصابي، و محمد طاهر الفتني، و عباس بن معين الدِّين الجرجاني، و كمال الدِّين الجهرمي، و العيدروس اليمني، و جمال الدِّين المحدث الشيرازي، و علي القاري الهروي، و عبد الرؤوف المناوي، و يعقوب اللاهوري، و أبي العباس المقرئ، و أحمد بن الفضل المكي، و محمود القادري، و تاج الدِّين السنهلي، و عبد الحق الدهلوي، و السيد محمد البخاري، و عبد الرحمن الجشتي، و علي بن محمد الجشتي، و علي بن محمد الجفري، و علي العزيزي، و نور الدين الشبراملسي، و إبراهيم الكردي، و إسماعيل الكردي، و الزرقاني المالكي، و سالم بن عبد الله البصري، و محمد بن عبد الرسول البرزنجي، و الميرزا محمد البدخشاني، و محمد صدر العالم، و ولي الله الدهلوي، و محمد معين السندي، و الشيخ محمد الحفني، و محمد بن إسماعيل اليماني، و الصَّبَّان المصري، و سليمان جمل، و قمر الدين الأورنقبادي، و شهاب الدين العجيلي، و محمد مبین اللكهنوي، و ثناء الله باني بتي.

و عبد العزيز الدهلوي، و جواد ساباط، و عمر الخربوتي، و القاضي الشوكاني، و رشيد الدين الدهلوي، و جمال الدين القرشي، و نور الدين السليماني، و ولي الله اللكهنوي، و شهاب الدين الآلوسي، و القندوزي البلخي، و البدايوني، و المولوي حسن زمان، و علي الدمتي، و عبد الغني الغنيمي، و غيرهم.

بل عرفت أنَّ هذا الحديث الشريف قد رواه التابعون العظام، عن صحابه النبي عليه و آله السلام، فاعترفوا به و جعلوه فضيله لمولانا أمير المؤمنين، لا سيَّما

أصحاب الشورى، الذين تلقّوه بالتسليم، وقد صرّح بثبوته عبد الرحمن بن عوف منهم تصريحاً تاماً.

و لقد عرفت سابقاً أنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يكتف بمجرّد

قوله أنا مدينه العلم و على بابها

، بل إنّ بطلان غايه الاهتمام فى إبلاغ ذلك إلى الامه، إذ قاله فى يوم الحديبيّه، مادّا صوته، و آخذاً بعضد أمير المؤمنين ... إلى غير ذلك من الأمور الدالّه على اهتمامه بإبلاغ هذا المعنى إلى الامه.

و بما ذكرنا يظهر أنّ ما قاله ابن تيميه لا يقول به إلّا «زنديق جاهل، و هو يطرق الزنادقه إلى القدح فى دين الإسلام».

من الأحاديث الدالّه على أنّ علياً مبلّغ علوم النبى

و لا يخفى على ذوى النهى أنّ هذا الذى ذكره ابن تيميه ليس إنكاراً

لحديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

فقط، بل يستلزم إنكار أحاديث كثيره رواها أعلام الحفاظ من السابقين و اللاحقين فى حق مولانا أمير المؤمنين، لابتناء كلامه على أنّ حديث مدينه العلم يدل على أنّ علياً هو المبلّغ الوحيد عن النبى، لكن المبلّغ لا يكون واحداً و إلّا فسد أمر الإسلام، فهذا الحديث باطل.

إلّا أنّه لا ريب لأهل الحق و الإيقان فى أنّه عليه السلام هو الباب الوحيد لمدينه العلم، و لا مبلّغ عن النبى سواه، و قد دلّت على ذلك الأحاديث الأخرى بالإضافه إلى حديث مدينه العلم، مثل:

قوله صلى الله عليه وآله و سلم: «على باب علمى، و مبين لامتى ما أرسلت به من بعدى ...».

و قوله فى حديث طويل: «... و أنت باب علمى ...».

و قوله فى حديث فى حق على: «عبيه علمى، و بابى الذى أوتى منه».

و قوله: «هذا أول من آمن بى، و أول من يضافحنى يوم القيامه ... و هو بابى الذى أوتى منه»

قوله: «على باب حطه، من دخل منه كان مؤمنا، و من خرج منه كان كافرا».

و قوله: «على بن أبى طالب باب الدين، من دخل فيه كان مؤمنا، و من خرج منه كان كافرا».

و قوله عليه و آله الصلاه و السلام: «يا على! أنت حجه الله، و أنت باب الله».

و قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «على منى و أنا منه، و لا يؤدى عنى إلّا أنا أو على»

. و قد وقفت على طرف من طرق هذه الأحاديث و غيرها من مؤيدات حديث مدينه العلم، و سنذكر طائفه أخرى من الأحاديث فى مبحث الأعلام إن شاء الله تعالى.

و لقد تسالم الأصحاب على أنّ عليا عليه السلام هو الأعلم من بينهم- و لذا كانوا يرجعون إليه فيما أشكل عليهم، و يسألون عمّا جهلوه أو أبهم عليهم- و أنه المبلغ الوحيد عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، حتى ورد عن ابن عباس وصفه بهذه الصّيفه فى كلام له فى أهل البيت: «فروع طيّبه، و أصول مباركه، معدن الرحمه، و ورثه الأنبياء، بقیه النقباء، و أوصياء الأوصياء، منهم الطيّب ذكره، المبارک اسمه، أحمد الرضى و رسوله الامى، من الشجره المباركه، صحيح الأديم، واضح البرهان. و المبلغ بعده بيان التأويل و بحكم التفسير على بن أبى طالب، عليه من الله الصلاه الرضى و الزكاه السّتيه، لا يحبه إلّا مؤمن تقى، و لا يبغضه إلّا منافق شقى» (١).

فقد تسالم الأصحاب على هذه الحقيقه، و اقتفى أثرهم من بعدهم، لثبوتهم عندهم بكلّ وضوح، حتى اعترف به جماعه من مشاهير علماء أهل السنه، و أذعن

ص: ٤٦

بعض متعصبيهم كابن روزبهان الشيرازي، حيث نص على أنّ الامام عليه السلام «هو وصي النبي صلى الله عليه وسلم في إبلاغ العلم» بلا- نزاع، وهذه عبارته في جواب العلّامة الحلّي رحمه الله: «و ما ذكره من علم أمير المؤمنين فلا شكّ في أنّه من علماء الامه، و الناس محتاجون إليه فيه، و كيف لا؟ و هو وصي النبي صلى الله عليه وسلم في إبلاغ العلم و بدائع حقائق المعارف، فلا نزاع فيه لأحد».

٨- انتشار العلم عن علي

اشاره

ثم قال ابن تيمية: «ثم إنّ هذا خلاص المعلوم بالتواتر، فإنّ جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير علي». و هذا كلام متعصب سفيه لأنه:

أولاً: دعوى باطله ظاهره الكذب.

و ثانياً: دعوى تواتره كذب آخر.

و ثالثاً: يخالف إفادات أكابر علماء أهل السنّة، كما ستسمع، و فيها التصريح بانتشار العلوم عن أمير المؤمنين عليه السلام، في البلاد المختلفه.

و رابعاً: لو سلّمنا بلوغ العلم إلى جميع المدائن الإسلاميه من غير علي، فمن أين يثبت أنّ ما بلغها كان «العلم عن الرسول»، و من الواضح أنّ مجرّد النسبه إليه صلى الله عليه وآله وسلم لا يثبت كونه منه، و إلّا لزم تصديق كلّ من يدّعي الإبلاغ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و فيه من الفساد ما لا يخفى، كيف و قد كثرت الكذّابه عليه على عهده صلى الله عليه وآله وسلم حتى قال: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

و خامساً: سلّمنا كونه علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لكن هذا لا يضرّنا، بل يضر الآخذين لذلك العلم العاملين به، لأنهم أخذوه من غير باب مدينه العلم، و كلّ ما أخذ عن غير باب مدينه العلم فلا يجوز العمل به، بل إنّ من قبيل السرقة و يستتبع الحدّ الشرعي على ارتكابه، و من هنا

قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام: «نحن الشعار و الأصحاب و الخزنة و الأبواب، و لا تؤتى

البيوت إلّا من أبوابها، فمن أتاها من غير أبوابها سمى سارقاً».

أقول: وهذا القدر كاف في ردّ ما ادّعاه ابن تيمّيه، وجميع ما بناه على هذا الكلام، ولكن لما كانت عبارته مشتمله على أكاذيب أخرى، فنحن مضطّرون إلى التنبيه على مواضع كذبه بالتفصيل. قال ابن تيمّيه: «أما أهل المدينة و مكه فالأمر فيهما [فيهم ظاهر. و كذلك الشام و البصره، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلّا شيئاً قليلاً».

قلت: هذه دعوى بلا دليل، على أنه من الممكن بلوغ علم الرسول إليهم عن علي عليه السلام و لكنّهم لم يرووه عنه لعداوتهم له، أو رروا و لكن سلاطين الجور و أمراء الفسق- الذين كانوا يمنعون من ذكر مجرّد اسمه- حالوا دون انتشار تلك الروايات، على أنّ قله الروايه- لو سلّمنا كونها كاشفه عن قله الأخذ- لا- تنافي كون الامام عليه السلام باب مدينه العلم، و إنّما تكشف عن إعراض هؤلاء عن باب مدينه العلم. و ذلك عليك و عليهم، لو كنت تعقل و يعقلون، و سيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون.

المدينه المنوره

ثم نقول: أما المدينه المنوره فقد قضى عليه الصّلاه و السلام فيها الشطر الأعظم من حياته المباركه، و كان الرجوع إليه فيها في جميع المشكلات، لمن تصدّى أمر الخلافه و غيرهم من الأصحاب، و هذا مما لا ريب فيه لأحد و لا نزاع، بل اعترف و أقرب به جمع من العلماء الأعيان:

قال النووى: «و سؤال كبار الصحابه له، و رجوعهم إلى فتاواه و أقواله في المواطن الكثيره و المسائل المعضلات، مشهور» (١).

و قال ابن روزبهان: «رجوع الصّحابه إليه في الفتوى غير بعيد، لأنّه كان

ص: ٤٨

من مفتى الصحابه، و الرجوع إلى المفتى من شأن المستفتين، و إن رجوع عمر إليه كرجوع الأئمة و ولاه العدل إلى علماء الأئمة»
(١).

و قال العجلي: «و لم يكن يسأل منهم واحدا، و كلهم يسأله مسترشدا، و ما ذاك إلّا لخمود نار السؤال تحت نور الاطلاع» (٢).
إلى غير ذلك من كلماتهم الآتية فى مبحث الأعلمية إن شاء الله تعالى.

مكة المكرمة

و أمّا مكة المكرمة فقد عاش فيها عليه الصلاة و السلام منذ الولادة حتى الهجرة، و قد أتاها بعد الاستيطان فى المدينة المنورة
مرّات عديدة، فكيف يقال بعدم بلوغ العلم عنه إلى أهل مكة؟

على أنّ تلميذه الخاص به «عبد الله بن عباس» أقام فى مكة زمنا طويلا يعلمهم القرآن و ينشر العلم، قال الذهبى بترجمه ابن
عباس: «الأعمش، عن أبى وائل قال: استعمل على ابن عباس على الحج، فخطب يومئذ خطبه لو سمعها الترك و الروم لأسلموا.
ثم قرأ عليهم سورة التّور، فجعل يفسرها» (٣).

و قال ابن سعد: «أخبرنا محمد بن عمر حدّثنى واقد بن أبى ياسر عن طلحة ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى بكر عن أبيه عن
عائشه: إنها نظرت إلى ابن عباس - و معه الخلق ليالى الحج، و هو يسئل عن المناسك - فقالت: هو أعلم من بقى بالمناسك»
(٤).

و قال أبو عمر ابن عبد البر: «روينا: أن عبد الله بن صفوان مرّ يوما بدار عبد الله بن عباس بمكة، فرأى فيها جماعه من طالبى
الفقه، و مرّ بدار عبيد الله بن

ص: ٤٩

١- [١] إبطال الباطل لابن روزبهان الشيرازى - مخطوط.

٢- [٢] ذخيره المال - مخطوط.

٣- [٣] تذكره الحفاظ ١ / ٣٨.

٤- [٤] الطبقات الكبرى لابن سعد ٢ / ٣٦٩. و فيه «الحلق» بدل «الخلق».

عباس، فرأى فيها جمعا يتناولونها للطعام، فدخل على ابن الزبير فقال له:

أصبحت والله كما قال الشاعر:

فإن تصببك من الأيام قارعه لم تبك منك على دنيا ولا دين

قال: وما ذاك يا أعرج؟ قال: هذان ابنا عباس، أحدهما يفتقه الناس، والآخر يطعم الناس، فما أبقيا لك مكرمه. فدعا عبد الله بن مطيع فقال: انطلق إلى ابني عباس، فقل لهما: يقول لكما أمير المؤمنين أخرجنا عنى أنتما ومن أصغى إليكما من أهل العراق، وإلما فعلت وفعلت. فقال عبد الله بن عباس: قل لابن الزبير والله ما يأتينا من الناس إلّا رجلين، رجل يطلب فقها، ورجل يطلب فضلا، فأى هذين تمنع! و كان يحضر أبو الطفيل عامر بن واثله الكناني، فجعل يقول:

لا درّ درّ الليالى كيف يضحكننا منها خطوب أعاجيب و تبكىنا

و مثل ما يحدث الأيام من غير فى ابن الزبير من الدنيا تسلينا

كنا نجى ابن عباس فيفتينا فقها و يكسبنا أجرا و يهدينا

و لا يزال عبيد الله مترعه جفانه مطعما ضيفا و مسكينا

فالبر و الدين و الدنيا بدارهما نال منها الذى نبغى إذا شينا

إلى آخر الآيات» (١).

و لقد ثبت نشر ابن عباس - تلميذ أمير المؤمنين - تفسير القرآن فى أهل مكة و تحقّق، حتى اعترف بذلك ابن تيميه نفسه، و من هنا وصف أهل مكة بأنهم أعلم الناس بالتفسير، ففى (الإتقان): «قال ابن تيميه: أعلم الناس بالتفسير أهل مكة، لأنهم أصحاب ابن عباس رضى الله عنهما، كمجاهد، و عطاء بن أبى رباح، و عكرمه مولى ابن عباس، و سعيد بن جبير، و طاوس، و غيرهم» (٢).

ص: ٥٠

١- [١] الاستيعاب ٣/ ٩٣٧.

٢- [٢] الإتقان فى علوم القرآن ٢/ ١٩٠.

و أما أهل الشام فأعلمهم و أفقههم أبو الدرداء، و هو أخذ من عبد الله بن مسعود، و ابن مسعود من تلامذه أمير المؤمنين عليه السلام، قال الذهبي بترجمه أبي الدرداء: «و كان عالم أهل الشام، و مقرئ أهل دمشق، و فقيههم و قاضيهم» (١).

و قال الموفق بن أحمد المكي: «عن أبي الدرداء رضى الله عنه: العلماء ثلاثة، رجل بالشام- يعنى نفسه-، و رجل بالكوفة- يعنى عبد الله بن مسعود-، و رجل بالمدينة- يعنى عليا. فالذى بالشام يسأل الذى بالكوفة، و الذى بالكوفة يسأل الذين بالمدينة، و الذى بالمدينة لا يسأل أحدا» (٢).

و قال محب الدين الطبرى: «عن أبي الزعراء عن عبد الله قال: علماء الأرض ثلاثة، عالم بالشام، و عالم بالحجاز، و عالم بالعراق، فأما عالم أهل الشام فهو أبو الدرداء، و أما عالم أهل الحجاز فعلى بن أبى طالب، و أما عالم أهل العراق فأخ لكم، و عالم أهل الشام و عالم أهل العراق يحتاجان إلى عالم أهل الحجاز، و عالم أهل الحجاز لا يحتاج إليهما. أخرجه الحضرى» (٣).

هذا، بالإضافة إلى رجوع معاوية- و هو حاكم أهل الشام- إلى أمير المؤمنين فى العضلات بكثرة، كما ستطلع على تفاصيل ذلك فيما بعد، إن شاء الله، فى مبحث الأعلمية.

البصرة

و أما البصرة فورود الامام عليه السلام إليها بنفسه، و كثره خطبه و إرشاداته و مواعظه فيها غير مخفى على أحد، و إن شئت تفاصيل ذلك فارجع إلى التواريخ،

ص: ٥١

١- [١] تذكره الحفاظ ٢٤ / ١.

٢- [٢] مناقب أمير المؤمنين: ٥٥.

٣- [٣] الرياض النضرة ١٩٩ / ٢.

كما لا يخفى على أحد ولأيه ابن عباس على البصره من قبله، و أخذ أهلها منه الفقه و التفسير مده إقامته فيها، فلا يبقى أى ريب فى بلوغ العلم من الإمام عليه السلام إلى أهل البصره، و إليك بعض الكلمات الصريحه فى أخذ أهل البصره من ابن عباس تلميذ الامام عليه السلام، و الوالى عليها من قبله:

«المدائنى عن نعيم بن حفص قال أبو بكره: قدم ابن عباس علينا البصره، و ما فى العرب مثله جسما و علما و بيانا و جمالا و كمالا» (١).

و قال ابن سعد: «أخبرنا عبد الله بن جعفر الرقى نا معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن قال: أول من عرف بالبصره عبد الله بن عباس، قال: و كان مثجه كثير العلم. قال: فقرأ سورة البقره ففسرها آيه آيه» (٢).

و قال ابن حجر: «و أخرج الزبير بسند له أن ابن عباس كان يعشى الناس فى رمضان، و هو أمير البصره، فما ينقضى الشهر حتى يفقههم» (٣).

فظهر أن الامام عليه السلام قد انتشر علمه فى جميع البلدان الإسلاميه، من مكه و المدينه و الشام و البصره و غيرها، إلا أن ذلك لا يلزم أن يكون كل من أخذ منه أو بلغه علمه عليه السلام من التابعين له و القائلين بإمامته، كما هو واضح.

الكوفه

و أمّا

قول ابن تيميه: «و إنما كان غالب علمه بالكوفه» ففيه: أن علم الامام عليه السلام - و هو بعينه علم النبى صلى الله عليه و آله و سلم - كان فى الكثره

ص: ٥٢

١- [١] تذكره الحفاظ ٣٨ / ١. الاصابه ٣٢٢ / ٢. و فيه «حشما» بدل «جسما» و «ثيابا» بدل «بيانا».

٢- [٢] الطبقات ٣٦٧ / ٢.

٣- [٣] الاصابه ٣٢٥ / ٢. و فيه «يعشى» بدل «يعشى».

و الغزارة بحيث لو أخذ منه أهل العالم كلهم أجمعون لوسعهم من غير أن تنفذ علومه، و أنى كان للكوفة و أهلها أن يسعوا غالب علمه عليه السلام و هو القائل على منبر الكوفة: «سلوني قبل أن تفقدوني، فإنما بين الجوانح منى علم جم، هذا سبط العلم، هذا لعاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، هذا ما زفنى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم زقا من غير وحي أوحى الله إلى، فو الله لو ثببت لى و ساده فجلست عليها لأفتيت لأهل التوراه بتوراتهم، و لأهل الإنجيل بإنجيلهم، حتى ينطق الله التوراه و الإنجيل، فيقول: صدق على، أفتاكم بما أنزل فى، و أنتم تتلون الكتاب، أفلا تعقلون».

و كان يقول عليه السلام مشيرا إلى صدره الشريف: «كم من علوم هاهنا لو وجدت لها حاملا».

و قال أيضا: «لو شئت لأوقرت سبعين بعيرا من تفسير سورة الفاتحه».

و إن أراد ابن تيميه أن غالب ما ظهر من علومه كان بالكوفة، ففيه: إن غالب علمه كان بالمدينه لا بالكوفة، فإن رجوع الشيوخ الثلاثه و غيرهم من الأصحاب إليه فى المعضلات و المشكلات كان بالمدينه، و أميا فى الكوفه فلم يتفرغ للتعليم و الإرشاد، لاشتغاله عليه السلام فيها غالبا بما يتعلق بقتال الناكثين و القاسطين و المارقين.

قال: «و مع هذا فأهل الكوفه قد تعلموا القرآن و السنه من قبل أن يتولى عثمان فضلا عن على».

أقول: يريد ابن تيميه تعلم أهل الكوفه القرآن و السنه على عهد عمر بن الخطاب، و لكن هذا توهم باطل و خيال فاسد، و ذلك لوجوه:

الأول: إن الكوفه إنما اختطت للمسلمين فى السنه السابعه عشره، و قد كان موت عمر بن الخطاب فى السنه الثالثه و العشرين من الهجره، فكيف تعلم أهل الكوفه القرآن و السنه - أو أكثرهما - فى مده سته سنوات، مع أن عمر بن

الخطاب قد تعلّم سورة البقره وحدها فى اثنى عشره سنه كما فى (الدر المنثور) (١) و غيره؟.

الثانى: كيف يدعى ابن تيميه تعلّم أهل الكوفه القرآن و السنه عن عمر بن الخطاب، مع ما ثبت و اشتهر من جهل عمر بألفاظ القرآن و معانيه، و مجانبته للسنّه الشريفه و معالمها؟ فإن أراد تعلّمهم القرآن و السنه من أتباعه و أشياعه فهم أدنى مرتبه و أقلّ شأنًا من إمامهم.

الثالث: إنّ الذى ورد الكوفه من قبل عمر بن الخطاب هو عمار بن ياسر يصحبه عبد الله بن مسعود، فإن أراد ابن تيميه تعلّم أهل الكوفه من هذين الرجلين فذاك يضرّه و لا ينفعه، فإن هذين الصحابيين الجليلين - و إن كان المرسل لهما إلى الكوفه هو عمر بن الخطاب - من أشهر و أفضل تلامذه أمير المؤمنين عليه السلام و الآخذين عنه، فثبت أنّ أهل الكوفه قد تعلّموا القرآن و السنّه و أخذوهما عن باب مدينه العلم و هو على، و الحمد لله على ظهور الحق. و إليك بعض الشواهد على ما ذكرناه:

قال ابن سعد: «أخبرنا عفان بن مسلم و موسى بن إسماعيل قالا: نا وهيب عن داود عن عامر: إن مهاجر عبد الله بن مسعود كان بحمص، فحدره عمر إلى الكوفه و كتب إليهم: إني - و الله الذى لا إله إلا هو - آثرتكم به على نفسى فخذوا منه» (٢).

و قال ابن سعد: «أخبرنا وكيع بن الجراح عن سفيان عن أبي إسحاق عن حارثه بن مضرب قال: قرئ علينا كتاب عمر بن الخطاب أمّا بعد: فإننى بعثت إليكم عمار بن ياسر أميرا و ابن مسعود معلّما و وزيرا، و قد جعلت ابن مسعود على بيت مالكم، و إنهما لمن النجباء من أصحاب محمد صلّى الله عليه و سلّم، من أهل بدر، فاسمعوا لهما و أطيعوا و اقتدوا بهما، و قد آثرتكم بابن أم عبد على نفسى،

ص: ٥٤

١- [١] الدر المنثور فى التفسير بالمأثور ١ / ٢١.

٢- [٢] طبقات ابن سعد ٣ / ١٥٧.

و بعث عثمان بن حنيف على السواد، و رزقتهم كل يوم شاه فاجعلوا شطرها و بطنها لعمار، و الشطر الباقي بين هؤلاء الثلاثة» (١).

و قال ابن عبد البر: «و بعثه عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى الكوفة، مع عمار بن ياسر، و كتب إليهم: إني بعثت عليكم بعمار بن ياسر و عبد الله بن مسعود معلما و وزيرا، و هما من النجباء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم من أهل بدر، فاقتدوا بهما و اسمعوا من قولهما، و قد آثرتكم بعبد الله بن مسعود على نفسي» (٢).

و قال: «و روى شعبه عن أبي إسحاق عن حارثه بن المضرب قال: قرأت كتاب عمر إلى أهل الكوفة أما بعد: فإني بعثت إليكم عمارا أميرا و عبد الله بن مسعود وزيرا و معلما، و هما من النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه و سلم، فاسمعوا لهما و اقتدوا بهما، فإني قد آثرتكم بعبد الله على نفسي أثره» (٣).

و قال ابن الأثير: «و استعمله عمر بن الخطاب على الكوفة، و كتب إلى أهلها: أما بعد فإني قد بعثت إليكم عمارا أميرا، و عبد الله بن مسعود وزيرا و معلما، و هما من نجباء أصحاب محمد صلى الله عليه و سلم، فاقتدوا بهما» (٤).

و قال الذهبي: «الثوري، عن أبي إسحاق، عن حارثه بن مضرب قال:

قرئ علينا كتاب عمر: إني قد بعثت إليكم عمار بن ياسر أميرا، و عبد الله بن مسعود معلما و وزيرا، و هما من النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه و سلم من أهل بدر، فاقتدوا بهما و اسمعوا، و قد آثرتكم بعبد الله بن مسعود على نفسي» (٥).

و قال ابن حجر: «و سيّره عمر إلى الكوفة، ليعلمهم أمور دينهم، و بعث عمارا

ص: ٥٥

١- [١] المصدر نفسه ٢٥٥ / ٣.

٢- [٢] الاستيعاب ٩٩٢ / ٣.

٣- [٣] المصدر نفسه ١١٤٠ / ٣.

٤- [٤] أسد الغابه ٢٥٨ / ٣.

٥- [٥] تذكره الحفاظ ١٤ / ١.

أميرا و قال: إنهما من النجباء من أصحاب محمد صَلَّى الله عليه وآله و سلم، فاقتدوا بهما» (١).

و قال بترجمه عمّار: «ثم استعمله عمر على الكوفة، و كتب إليهم أنه من النجباء من أصحاب محمد» (٢).

و من جميع ما ذكرنا يظهر بطلان قوله الآخر: «و فقهاء أهل المدينة تعلّموا الدين في خلافة عمر». بالإضافة إلى ما ثبت و اشتهر من رجوع عمر بنفسه إلى الامام عليه السلام في المعضلات بكثره، فلو أنّ أهل المدينة تعلّموا الدين في خلافة عمر فلا بدّ و أنهم قد تعلّموه من أمير المؤمنين، باب مدينة علم النبي صَلَّى الله عليه وآله و سلم، لا- من عمر الذي اشتهر عنه قوله: «لو لا- على لهلك عمر» و قوله: «كلّ الناس أفتق من عمر حتى المخدّرات في الحجال» و قوله: «ألا تعجبون من إمام أخطأ و امرأه أصابت، ناضلت إمامكم فنضلته».

اليمن

و أمّا قوله: «و تعليم معاذ بن جبل لأهل اليمن و مقامه فيهم أكثر من علي، و لهذا روى أهل اليمن عن معاذ بن جبل أكثر مما روي عن علي». فيشتمل على دعاوى عديدة باطلة:

١- تعليم معاذ بن جبل لأهل اليمن.

٢- مقام معاذ بن جبل في أهل اليمن.

٣- إن تعليم معاذ بن جبل لأهل اليمن أكثر من تعليم علي عليه السلام.

٤- إن مقام معاذ فيهم أكثر من مقام علي عليه السلام.

٥- روايه أهل اليمن عن معاذ.

٦- إنّ ما روي عن معاذ أكثر ممّا روي عن علي عليه السلام.

ص: ٥٦

١- [١] الاصابه ٢ / ٣٦١.

٢- [٢] الاصابه ٢ / ٥٠٦.

و ليس لابن تيميه أى دليل أو شاهد لشيء من هذه الدعاوى، فذكر هذه الأمور فى مقابله الاماميه ليس إلّا سفاهه و رقاعه، بل إن كثيرا منها لا يقبل الإثبات على ضوء كلمات أهل السنه و رواياتهم أيضا، و تفصيل ذلك هو:

أنّ الأصل فى هذا المطلب بعث النبى صلى الله عليه و آله و سلم أمير المؤمنين عليه السلام و معاذ بن جبل إلى اليمن، لكن بعث الامام متفق عليه بين الفريقين. أمّا بعث معاذ فمما رواه أهل السنه خاصه، و لا يجوز لهم إلزام الشيعة به، و لو سلمنا ذلك لم يكن فيه نفع لابن تيميه، لعدم الريب فى أنّ بعث الامام عليه السلام كان للتعليم و الإرشاد، و أنّ بعث معاذ بن جبل كان لأجل جبر حالته الدنيويّه كما دريت ممّا ذكرناه سابقا فى جواب كلام العاصمى. و أما ما ذكره بعض أهل السنه من أنّه صلى الله عليه و آله و سلم بعث معاذ إلى اليمن للقضاء فباطل محض، و افتعال صرف، لم يرد به حديث صحيح، بل الأصل فى ذلك الحديث الذى رواه الترمذى، و قدح فيه هو و غيره من أكابر علمائهم، و إن شئت تفصيل الكلام فى إثبات وضع هذا الحديث حسب كلمات مشاهير أهل السنه، فراجع كتاب (استقصاء الإفحام فى الرد على منتهى الكلام).

و إذا كان بعث معاذ بن جبل إلى اليمن لأمر دنيوى خاص به، لم يجز القول بأنّه راح إليها للتعليم، فضلا عن القول بأنّ تعلّم أهل اليمن منه كان أكثر من تعلّمهم من على، و لو فرض قيام معاذ ببعض التعليم مع ذلك، فلا ريب فى فساد ما ألقاه إليهم، لما تقدّم سابقا من جهل معاذ بمسائل الحلال و الحرام، و من شاء فليرجع إليه، و حينئذ فلو كان معاذ قد عمّر عمر نوح و أقام فى أهل اليمن كلّ تلك المدّه لما أفادهم مثل نقير، فضلا عن أن يفوق على باب مدينه العلم فى تعليمهم.

و مع تسليم أنّه بعث إلى اليمن للتعليم كما يدعى المتخزّصون من أهل السنه، فإنّ ترجيح تعليمه على تعليم الإمام عليه السلام غير جائز، لعدم الخلاف بين المسلمين فى أنّه عليه السلام أفضل من معاذ بن جبل، و على هذا فلو

بقى معاذ فى أهل اليمن عمر نوح، و لم يلبث فيهم الامام إلّا يسيرا لرجح تعليم الامام على تعليم معاذ و كان أفضل و أشدّ تأثيرا و أكثر فائده، و ستعلم فيما بعد أنّ النبى صلى الله عليه و آله و سلّم بعث خالد بن الوليد إليهم أولا، و لبث فيهم خالد سته أشهر يدعوهم إلى الإسلام فلم يجبه أحد، ثم بعث الامام عليه السلام فأسلم على يده همدان فى أول يوم، و هذا أصدق شاهد على أنّ كلام الفاضل أشدّ تأثيرا من كلام المفضول، و إن كانت إقامته أطول و دعوته أكثر ... من هنا يظهر بطلان قياس تعليم الامام عليه السلام بتعليم غيره، فضلا عن تعليم معاذ على تعليمه، و لنعم ما

قال عليه السلام: «لا يقاس بآل محمد صلى الله عليه و آله و سلّم من هذه الامه أحد، و لا يسوّى بهم من جرت نعمته عليهم أبدا».

و أمّا ما ادّعه ابن تيمّيه فى قوله: «و شريح و غيره من أكابر التابعين إنما تفقّوها على معاذ بن جبل» فكذب شنيع، لا يمكن لأحد من أولياء ابن تيمّيه تصحيحه على اصول السنّيه، فضلا عن طريق الإماميه، فإنّ تعلّم شريح من معاذ لم يذكره إلّا على بن المدينى غير جازم به، بل حكاه عن قائل مجهول، ففى (الإصابة) بترجمه شريح: «و قال ابن المدينى: ولى قضاء الكوفه ثلاثا و خمسين سنه، و نزل البصره سبع سنين، و يقال: إنه تعلم من معاذ، إذ كان باليمن» (١)، و من الواضح أنّ هكذا أمر لا يثبت بمجرد قول من مجهول.

بل إنّ التتبع لكتب الرجال و التراجم يفيد بعض القرائن على النفى، منها:

عدم ذكر معاذ فيمن روى عنه شريح، و لو كان متفقّها عليه لذكر اسمه فيمن روى عنه قبل غيره قطعا، و لا أقل من ذكره فيما بينهم. و إليك نصّ ترجمه ابن حبان لشريح: «شريح بن الحارث القاضى الكندى حليف لهم ... كنيته أبو أميه، و قد قيل: أبو عبد الرحمن، كان قائفا، و كان شاعرا، و كان قاضيا، يروى عن عمر بن الخطاب، روى عنه الشعبى، مات سنه ثمان و سبعين أو سبع

ص: ٥٨

و ثمانين، و هو ابن مائه و عشر سنين، و قد قيل: ابن مائه و عشرين سنه، و كان قد بقى على القضاء خمسا و سبعين سنه، ما تعطل فيه ألا ثلاث سنين فى فتنه ابن الزبير» (١).

و قال النووى: «أدرك النبى صلى الله عليه و سلم و لم يلقيه، و قيل: لقيه، و المشهور الأول، قال يحيى بن معين: كان فى زمن النبى و لم يسمع منه. روى عن: عمر بن الخطاب، و على، و ابن مسعود، و زيد بن ثابت، و عبد الرحمن بن أبى بكر، و عروه البارقى رضى الله عنهم» (٢).

و قال ابن حجر: «روى عن النبى صلى الله عليه و سلم مرسلًا، و عن عمر و على و ابن مسعود و عروه البارقى و عبد الرحمن بن أبى بكر» (٣).

و قال الخزرجى: «كان من أجله العلماء و أذكى العالم، عن: على و ابن مسعود. و عنه: الشعبى و أبو وائل» (٤).

و عدم ذكرهم معاذًا فيمن روى عنه شريح قرينه جليته على عدم روايته عنه، لأنه لو روى عنه و لو قليلا لذكر، لأن ابن تيميه يرى أن قله الروايه دليل على قله الأخذ، فإذا لم يذكر أصلا فإنه لم يأخذ عنه أبدا.

هذا كله بالنسبه إلى دعوى تفقه شريح على معاذ.

و أما دعوى تفقه غيره من أكابر التابعين على معاذ بن جبل، فهى دعوى عاريه عن الدليل، و لم يقل بها قائل معروف و لا مجهول.

و أمّا قوله: «و لما قدم على الكوفه كان شريح فيها قاضيا» فكلام لا نفع له فيه أبدا، فأى دليل على صحه قضاءه فى الكوفه قبل ورود الامام عليه السلام، و ما أكثر الذين نصبوا للقضاء و هم جهال؟ سلّمنا لكنّه ممّن روى عن أمير المؤمنين

ص: ٥٩

١- [١] الثقات لابن حبان ٣٥٢ / ٤.

٢- [٢] تهذيب الأسماء و اللغات ٢٤٣ / ١.

٣- [٣] تهذيب التهذيب ٣٢٦ / ٤.

٤- [٤] خلاصه تذهيب التهذيب: ١٦٥.

عليه السلام كما عرفت. هذا مع أنه كان يرجع في المعضلات الواردة عليه إلى الإمام عليه السلام و عبيده السلماني و هو من تلامذه الامام ... كما ستعرف عن قريب، فلم يكن مستغنيا عن الأخذ من الامام عليه السلام، كما لم يستغن عنه الثلاثة و أكابر الصحابه.

فقوله: «و هو و عبيده السلماني تفقّها على غيره» مردود، لأنّ تفقّه شريح على غير الإمام عليه السلام دعوى بلا دليل، أمّا تفقّهه على معاذ بن جبل - كما زعم - فقد عرفت عدم الدليل عليه، بل الدليل على عدمه، و أمّا تفقّهه على غير معاذ فمن هو ذلك الغير؟

و أمّا دعوى تفقّه عبيده السلماني على غير الإمام عليه السلام فمن أعاجيب الأكاذيب، لإجماع علماء الرجال على تفقه عبيده السلماني على الامام و عبد الله بن مسعود، قال السمعاني: «هو من أصحاب علي و ابن مسعود، حديثه مخرّج في الصحيحين ... و قال أحمد بن عبد الله العجلي: عبيده السلماني كان أعور، و كان أحد أصحاب عبد الله الذين يقرؤون و يفتون. و كان شريح إذا أشكل عليه الشئ قال: إن هاهنا رجلا في بني سلمه فيه خبره، فيرسلهم إلى عبيده، و كان ابن سيرين من أروى الناس عنه، و كلّ شئ روى ابن سيرين عن عبيده سوى رأيه فهو عن علي. و مات سنه اثنتين و سبعين أو ثلاث من الهجرة» (١).

و قال النووي: «هو مشهور بصحبه علي. روى عنه: الشعبي و النخعي و أبو حصين و ابن سيرين و آخرون، نزل الكوفة، و ورد المدينة، و حضر مع علي قتال الخوارج، و كان أحد أصحاب ابن مسعود الذين يقرؤون و يفتون، و كان شريح إذا أشكل عليه شئ أرسل إلى عبيده ...» (٢).

و قال المزي: «قال العجلي: كوفي تابعي ثقة، أسلم قبل وفاه النبي صلّى الله عليه و سلّم بسنتين، و لم ير النبي، و كان من أصحاب علي و ابن مسعود، و كان

ص: ٦٠

١- [١] الأنساب - السلماني.

٢- [٢] تهذيب الأسماء و اللغات ٣١٧/١. و فيه: «أرسلهم» بدل «أرسل».

أعور، و كان شريح إذا أشكل عليه الشئ ٤ بعث إليه، و كل شئ ٤ روى ابن سيرين عن عبيده فهو عن علي سوى رأيه» (١).

و قال ابن حجر: «و كان من اصحاب علي و عبد الله» (٢).

و قال أيضا: «و عدّه علي بن المديني في الفقهاء من أصحاب ابن مسعود» (٣).

فظهر أن ما ذكره من تفقه عبيده السلماني علي غير الامام عليه السلام إفك محض و بهت بحت، لأن تفقهه ليس إلّا عليه إمّا مباشرة و إمّا بواسطة تلميذه عبد الله بن مسعود، لكنّ التفقه علي الامام عليه السلام و الأخذ عنه لا يلازم التشيع و المتابعه، كما ذكرنا، و من هنا نرى أنّ هذين الرجلين لم يكونا علي مذهب الإمام عليه السلام، بل كان بعض فتاويهما في الكوفه علي خلاف رأيه، إلّا أنّ الامام تركهما علي ذلك خشيه الفتنة و الإختلاف،

ففي البخاري: «حدثنا علي بن الجعد، نا شعبه بن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبيده عن علي قال: أقضوا كما كنتم تقضون، فإنّي أكره الاختلاف، حتى يكون الناس جماعه، أو أموت كما مات أصحابي» (٤).

و قد أوضح ذلك شراح البخاري، قال ابن حجر: «قوله: عن علي قال:

أقضوا كما في روايه الكشميهني علي ما كنتم تقضون

. قيل: و في روايه حماد بن زيد عن أيوب: أنّ ذلك بسبب قول علي في بيع أم الولد، و أنّه كان يرى هو و عمر أنّهنّ لا يبعن، و أنّه رجع عن ذلك فرأى أن يبعن. قال عبيده: فقلت له: رأيك و رأى عمر في الجماعه أحبّ إليّ من رأيك وحدك في الفرقه، فقال علي ما قال. قلت:

و قد وقفت علي روايه حماد بن زيد، أخرجها ابن المنذر عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم عنه، و عنده قال لي عبيده: بعث إليّ علي و إليّ شريح فقال: إني أبغض

ص: ٦١

١- [١] تهذيب الكمال ٢٦٦ / ١٩.

٢- [٢] تهذيب التهذيب ٨٤ / ٧.

٣- [٣] المصدر نفسه ٨٥ / ٧.

٤- [٤] صحيح البخاري ٨١ / ٥- فضائل أصحاب النبي مناقب علي.

فأفضوا كما كنتم تقضون

، فذكره إلى قوله أصحابي، قال: فقتل على قبل أن يكون جماعه. قوله: فإنني أكره الإختلاف، أي الذي يؤدّي إلى النزاع، قال ابن التين: يعني مخالفه أبي بكر و عمر. وقال غيره: المراد المخالفه التي تؤدّي إلى النزاع و الفتنة، و يؤيّدده قوله بعد ذلك: حتى يكون الناس جماعه...» (١).

فاندفع ما توخّاه بقوله: «فانتشر علم الإسلام في المدائن قبل أن يقدم على الكوفة» لما عرفت من أنّ علم الإسلام انتشر في المدائن عن طريق باب مدينه العلم فقط دون غيره، و أنّه لا سبيل إلى علم النبي صلى الله عليه و آله و سلّم إلّا من هذا الباب، فمن أتاه فقد امتثل أمر النبي، و من لم يأتته هلك و خسر، و كلّ ما خرج من هذا الباب فهو علم و نور و هدايه، و كلّ ما كان من غيره فهو جهل و ظلمه و ضلاله.

و لقد دمرنا بفضل الله على تزويقات ابن تيميه تدميرا، و تبرنا قاطبه تلفيقاته تسبيرا، و لم نترك من كلماته الزائغه نقيرا و لا قطميرا، و لله الحمد على ذلك حمدا كثيرا كثيرا.

ص: ٦٢

إشاره

و أجاب يوسف الأعور الواسطي في (رسالته) في الردّ على الشيعة، عن حديث مدينه العلم بقوله: «الثاني من حجج الرافضه بالعلم:

حديث أنا مدينه العلم و على بابها

. و الجواب عنه أيضا من وجوه:

أحدها: إن هذا الحديث يتضمّن ثبوت العلم لعلي رضي الله عنه، و لا شكّ أنه بحر علم زاخر لا يدرك قعره، إلّا أنّه لا يتضمّن ثبوت الرجحان على غيره، بدليل ثبوت العلم لغيره على وجه المساواه،

بقول النبي صلّى الله عليه و سلّم عن مجموع الأصحاب: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم.

فثبت العلم لكلّهم.

ثانيها: إن بعض أهل السنه ينقل زياده على هذا القدر، و ذلك قولهم إنّ

النبي صلّى الله عليه و سلّم قال: أنا مدينه العلم و على بابها، و أبو بكر و عمر و عثمان حيطانها و أركانها.

و الباب فضاء فارغ، و الحيطان و الأركان طرف محيط، فرجحانهنّ على الباب ظاهر.

ثالثها: دفع في تأويل على بابها. أى مرتفع. و على هذا يبطل الإحتجاج به للرافضه».

أقول: أمّا الوجه الأول فالجواب عنه من وجوه:

دلاله الحديث على رجحان علم الامام

أحدها: إن

حديث أنا مدينه العلم و على بابها

يتضمن رجحان علم الامام عليه السلام على علم غيره، لا على ثبوت العلم له عليه السلام كما زعم الأعور، لأنّ من بلغ في العلم مرتبه جعله النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم بابا إلى نفسه

- و هو مدينه العلم- يكون أعلى مرتبه و أرجح علما من غيره، و هذا ظاهر كلّ الظهور.

دلالتہ علی الإحاطہ بعلم النبی

و ثانيها: إن هذا الحديث يدلّ على إحاطه أمير المؤمنين عليه السلام و علمه بجميع علوم النبی صلی اللہ علیہ و آلہ و سلّم، و رجحان علم النبی لا يشك فيه أحد، فمن كان عالما بجميع علومه يكون علمه راجحا على غيره بالضرورة.

دلالتہ علی الأعلیہ

و ثالثها: إنّ هذا الحديث يدلّ على أعلیہ الامام عليه السلام، كما اعترف به جماعه من أهل السنه الأعلام، أمثال أبي بكر محمد بن علي الخوافي، و شهاب الدين أحمد، و ابن روزبهان الشيرازي، و عبد الرؤوف المناوي، و ابن حجر المكي، و غيرهم، و عليك بمراجعته كلمات هؤلاء و غيرهم لئلا تغترّ بأقاويل الأعور.

بطلان دعوى المساواه بين الأصحاب في العلم

و رابعها: ما ذكره بقوله: بدليل ثبوت العلم لغيره على وجه المساواه، من الأباطيل الواضحه، فإنّ اختلاف مراتب الصحابه في العلم من الأمور الضروريّه عند كلّ ذی فهم فضلا عن العلماء الأعلام.

حديث أصحابي كالنجوم موضوع

و خامسها: إحتجاجة

بحديث «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»

من غرائب الأمور، فإنّ هذا الحديث كذب، و قد حكم بوضعه أكابر المحققين من أهل السّنة، كما دريت ذلك بالتفصيل في قسم حديث الثقلين، و نشير هنا إلى بعض كلمات القوم:

١- قال حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر القرطبي ما نصه:

«قال المزنى رحمه الله فى

قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: أصحابى كالنجوم

قال: إن صحَّ هذا الخبر فمعناه فيما نقلوا عنه و شهدوا به عليه، فكُلُّهم ثقة مؤتمن على ما جاء به، لا يجوز عندى غير هذا. و أمَّا ما قالوا فيه برأيهم فلو كان عند أنفسهم كذلك ما خطأ بعضهم بعضا و لا أنكر بعضهم على بعض، و لا رجع منهم أحد إلى قول صاحبه. فتدبَّر.

و عن محمد بن أيوب الرقى قال قال لنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار: سألتهم عمَّا يروى عن النبى صلى الله عليه و سلم ممَّا فى أيدي العامة،

يروونه عن النبى صلى الله عليه و سلم أنه قال: مثل أصحابى كمثل النجوم و أصحابى كالنجوم فبأيهما اقتدوا اهتدوا. قال: و هذا الكلام لا يصح عن النبى صلى الله عليه و سلم. رواه عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه و سلم. و ربَّما رواه عبد الرحيم عن أبيه عن ابن عمر

. و إنما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحيم بن زيد، لأن أهل العلم قد سكتوا عن الرواية لحديثه.

و الكلام أيضا منكر عن النبى صلى الله عليه و سلم، و قد روى عن النبى صلى الله عليه و سلم بإسناد صحيح: عليكم بسنتى و سنَّه الخلفاء الراشدين المهديين بعدى فعصُّوا عليها بالنواجز. و هذا الكلام يعارض حديث عبد الرحيم لو ثبت فكيف و لم يثبت، و النبى صلى الله عليه و سلم لا يبيح الاختلاف بعده من أصحابه. و الله أعلم. هذا آخر كلام البزار.

قال أبو عمر: قد روى أبو شهاب الخياط عن حمزه الجزرى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: إنما أصحابى مثل النجوم فأَيُّهم أخذتم بقوله اهتديتم

. و هذا لا يصح و لا يرويه عن نافع من يحتج به. و ليس كلام البزار بصحيح على كلِّ حال. لأن الاقتداء بأصحاب النبى صلى الله عليه و سلم منفردين إنما هو لمن جهل ما يسأل عنه، و من كانت هذه حاله فالتقليد لازم له،

و لم يأمر أصحابه أن يقتدى بعضهم ببعض، إذا تأولوا تأويلا سائغا جائزا ممكنا في الأصول، و إنما كل واحد منهم نجم جائز أن يقتدى به العامي الجاهل بمعنى ما يحتاج إليه من دينه، و كذلك سائر العلماء من العامه، و الله أعلم.

و قد روى في هذا الحديث إسناده غير ما ذكر البزار،

عن سلام بن سليم قال: حدّثنا الحارث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم

. قال أبو عمر: هذا إسناده لا تقوم به حجة، لأن الحارث بن غصين مجهول» (١).

و في هذا الكلام دلالة على بطلان حديث النجوم من وجوه عديدة لا تخفى على النبيه.

٢- و قال ابن تيمية الحراني: «أما

قوله: أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم

، فهذا الحديث ضعيف، ضعفه أئمة الحديث. قال البزار: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، و ليس هو في كتب الحديث المعتمدة» (٢).

٣- و قال أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي: «قال الزمخشري: فإن قلت: كيف كان القرآن تبيانا لكل شيء؟ قلت: المعنى أنه بين كل شيء من أمور الدين، حيث كان نصا على بعضها، و إحالة على السنة حيث أمر فيه باتباع رسول الله و طاعته و قيل: و ما ينطق عن الهوى و حثا على الإجماع في قوله: وَ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ و قد رضى رسول الله صلى الله عليه و سلم لأئمة إتباع أصحابه و الاقتداء بآثارهم في

قوله: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم

. و قد اجتهدوا و قاسوا و وطأوا طرق القياس و الاجتهاد، فكانت السنّة و الإجماع و القياس و الاجتهاد مستنده إلى تبين الكتاب، فمن ثم كان تبيانا لكل شيء. انتهى.

و قوله: و قد رضى رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى قوله اهتديتم. لم يقل

ص: ٦٦

١- [١] جامع بيان العلم ٢/ ٨٩ - ٩٠.

٢- [٢] منهاج السنّة ٤/ ٢٣٩.

ذلك رسول صلى الله عليه وسلم، وهو حديث موضوع لا يصح بوجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال الحافظ أبو محمّد علي بن أحمد بن حزم في رسالته في إبطال الرأى والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد ما نصه: و هذا خبر مكذوب موضوع باطل لم يصح قط. و ذكر إسنادا إلى البزار صاحب المسند قال: سألتهم عمّا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مما في أيدي العامة ترويه

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ربما مثل أصحابي كمثل النجوم أو كالنجوم بأيها اقتدوا اهتدوا، و هذا كلام لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم، رواه عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

. و إنما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحيم، لأن أهل العلم سكتوا عن الرواية لحديثه. و الكلام أيضا منكر و لم يثبت، و النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيح الاختلاف بعده من أصحابه. هذا نصّ كلام البزار. و قال ابن معين:

عبد الرحيم بن زيد كذاب خبيث ليس بشيء. و قال البخاري: و هو متروك. و رواه أيضا حمزه، و حمزه هذا ساقط متروك»
[\(١\)](#).

٤- و

قال أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي: «حديث: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم. رواه الدار قطنى في الفضائل و ابن عبد البر في العلم من طريقه من حديث جابر و قال: هذا اسناد لا يقوم حجه، لأن الحارث ابن غصين مجهول، وراه عبد بن حميد في مسنده من روايه عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن ابن المسيب عن ابن عمر

. قال البزار: منكر لا يصح. و

رواه ابن عدى في الكامل من روايه حمزه بن أبى حمزه النصيبى بلفظ: فأيتهم أخذتم بقوله بدل اقتديتم.

و إسناده ضعيف من أجل حمزه، فقد اتّهم بالكذب. و رواه البيهقى في المدخل من حديث عمر، و من حديث ابن عباس بنحوه، من وجه آخر

ص: ٦٧

مرسلا و قال: متنه مشهور و أسانیده ضعیفه لم یثبت فی هذا إسناد. و قال ابن حزم:

مکذوب موضوع باطل. قال البيهقي: يروى بعض معناه» (١).

٥- و

قال الحافظ ابن حجر: «(حديث) أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم. عبد بن حميد في مسنده من طريق حمزه النصيبي عن نافع ابن عمر، و حمزه ضعيف جدا. و رواه الدار قطنی فی غرائب مالک من طريق جميل بن زيد عن مالک عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، و جميل لا يعرف، و لا أصل له فی حديث مالک و لا من فوقه، و ذكره البزار من روايه عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر، و عبد الرحيم كذاب. و من حديث أنس أيضا و إسناده واه. و رواه القضاعى فى مسند الشهاب له من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريره، و فى إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمى و هو كذاب، و رواه أبو ذر الهروى فى كتاب السنه من حديث مندل عن جوير عن الضحاک بن مزاحم منقطعا

، و هو فى غايه الضعف.

قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النبى صلى الله عليه و سلم.

و قال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل. و

قال البيهقي فى الإعتقاد عقب حديث أبى موسى الأشعرى الذى أخرجه مسلم بلفظ: النجوم أمنه أهل السماء فإذا ذهب النجوم أتى أهل السماء ما يوعدون، و أصحابى أمنه لا متى فإذا ذهب أصحابى أتى أمتى ما يوعدون.

قال البيهقي: روى فى حديث موصول بإسناد غير قوى، يعنى حديث عبد الرحيم العمى، و فى حديث منقطع، يعنى

حديث الضحاک بن مزاحم: مثل أصحابى كمثل النجوم فى السماء من أخذ بنجم منها اهتدى.

قال: و الذى رويناه هاهنا من الحديث الصحيح يؤدى بعض معناه.

قلت: صدق البيهقي، هو يؤدى صحه التشبيه للصحابه بالنجوم خاصه، أمّا فى الاقتداء فلا يظهر فى حديث أبى موسى. نعم يمكن أن يتلّمح ذلك من

ص: ٦٨

معنى الاهتداء بالنجوم. و ظاهر الحديث إنما هو إشاره إلى الفتن الحادثة بعد انقراض عصر الصّحابة من طمس السنن و ظهور البدع و فشو الفجوة في أقطار الأرض. فالله المستعان» (١).

عدم دلالة حديث النجوم على المساواة

و سادسها: إن

حديث أصحابي كالنجوم

لا- يثبت العلم للصحابة على وجه المساواة كما يزعم الأعمش، بل هو ظاهر في اختلاف مراتب الأصحاب في العلم، كما ذكر الشيخ على القارى في كلامه الآتى نصّه فيما بعد إن شاء الله.

و قال إبراهيم بن الحسن الكردى الكوراني في كتابه (النبراس): «إن الله تعالى ما أمرنا في كتابه إلّا بالتّباع النبي صلى الله عليه و سلّم فقال: قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَ قَالَ: فَمَا مَنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ كَلِمَاتِهِ وَ اتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ وَ قَالَ: مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَ قَالَ: مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ: قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَى إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَ هُدًى وَ رَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ.

فكان اتّباع النبي هو عين اتباع ما يوحى إليه من ربه. و لذا قال: اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَ لَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاتَّبَاع النبي صلى الله عليه و سلّم فيما جاء به من عند الله و إطاعته هو المأمور به.

فرجعنا إلى النبي صلى الله عليه و سلّم حتى ننظر ما ذا يأمرنا به و ما ذا ينهانا عنه، حتى نأخذ بالأول و ننتهى عن الثانى، فرأيناه

يقول: مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحد في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة منى ماضيه، فإن لم تكن سنّه فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأيّما أخذتم

ص: ٦٩

به اهتديتم، و اختلاف أصحابي لكم رحمه.

فعلمنا أن ما يوجد منصوفا عليه في كتاب الله لا بدّ من الأخذ به، و المخالف التارك للعمل به لا عذر له فهو زائع، ثم ما لم يوجد منصوفا عليه في الكتاب و وجد منصوفا عليه في السنّة و جب الأخذ به و المخالف مخطئ آثم، ثم إن لم يوجد منصوفا عليه فيهما رأينا قد أحالنا على الأخذ بقول المجتهدين من الصحابة رضى الله عنهم، و صوّب الجميع حيث نصّ على أن الأخذ بقول أيهم كان مهتديا، و لا- يكون التابع مهتديا إلّا إذا كان المتبوع مهتديا بلا شبهه. و أشار بتشبيههم بالنجوم إلى تفاوت مراتبهم في العلم، فإن النجوم و إن كانت مشتركة في أصل النور الذي يهتدى به في ظلمات البر و البحر، لكنه لا خفاء في تفاوت مراتبها في النور و الإشراق و الإضاءة. و أشار بذلك أيضا إلى أنّ تفاوت مراتبهم في نور العلم لا يوجب خللا في الاهتداء بهم، و لا أن الأخذ بقول أقلهم علما غير مهتد، كما لا يوجب تفاوت مراتب النجوم في النور أن يكون الأخذ بالأقل نورا غير مهتد.

يوضحه

ما أخرجه السجزي في الابانه و ابن عساكر عن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: سألت ربي تبارك و تعالى فيما يختلف فيه أصحابي من بعدى، فأوحى إليّ يا محمد: إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء بعضها أضوء من بعض، فمن أخذ شيئا مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى.

انتهى. و ما أحسن قول القائل:

من تلق منهم تقل لاقيت سيدهم مثل النجوم التي يسرى بها السارى

و سيّدنا الامام على و ابنه رضى الله تعالى عنهم داخلون في الصحابه كما لا يخفى. فعلمنا أنّ جميع الصحابه مشتركون في أصل الاهتداء بهم مع تفاوت درجاتهم.

إثبات العلم لكل الصحابه محال

و سابعها: كيف يتمكّن الأعور من إثبات العلم لكل الصحابه، على وجه

ص: ٧٠

المساواه أو التفاوت؟ و أى دلاله فى حديث النجوم الموضوع على ذلك؟ و من هنا ترى الكردى ينزل الحديث على المجتهدين من الصحابه فيقول: «ثم إن لم يوجد منصوفا عليه فيهم، رأينا قد أحالنا على الأخذ بقول المجتهدين من الصحابه رضى الله عنهم، و صوب الجميع حتى نصّ على أنّ الأخذ بقول أيّهم كان مهتديا».

و يقول نصر الله الكابلى فى (الصواقع) عند ذكر حديث النجوم: «و المراد من الأصحاب من لازمه عليه السلام، من المهاجره و الأنصار و غيرهم، غدوه و عشيه، و صحبه فى السفر و الحضر، و تلقى الوحى منه طريا، و أخذ عنه الشريعه و الأحكام و آداب الإسلام، و عرف الناسخ و المنسوخ، كالخلفاء الراشدين و غيرهم، لا كل من رآه مره أو أكثر».

و أمّا الوجه الثانى فالجواب عنه أيضا من وجوه:

حديث مدينه العلم ثابت عن طرق الفريقين

أحدها: إنّ

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

ثابت من طرق الفريقين، فليثبت الأعور تلك الزيادة المزعومه من طرق الفريقين كذلك، و ليس له إلى آخر الدهر من سبيل.

ليس للزيادة المزعومه طريق واحد موثوق به

و ثانيها: و هل بوسع الأعور أن يذكر لهذه الزيادة المزعومه فى الحديث طريقا واحدا عن أهل مذهبه؟ لا سبيل له إلى ذلك كذلك، فإنّ أحدا من علماء أهل السنه الأثبات لم يثبت هذه الزيادة، و من ادّعى فعلية البيان.

و من الذى رواها؟

و ثالثهما: إنه لا أقل من أن يذكر الأعور أسماء بعض رواه هذه الزيادة،

ص: ٧١

و الناقلين لها فى كتبهم، لننظر فى أحوالهم، و نراجع ألفاظهم و أقوالهم.

لو ثبتت لم تكن حجة على الامامية

و رابعها: إنه لو فرض ذكر الأعور أسماء نقله هذه الزيادة، و زعمه أنهم من أكابر أهل السنة، فإن من المعلوم أنّ حديث الخصم من طريقه لا يكون حجة الطرف الآخر فى مقام الاحتجاج، و لا يجوز له إلزامه به، فكيف بزياده بعض الوضّاعين الأفّاكين فى حديث مروي عن سيد المرسلين، بطرق معتبره لدى جميع المسلمين؟

الأصل فى الزيادة و الكلمات فيه و فى واضعها

فمن هو الأصل فى هذه الزيادة؟ و ما هى آراء أئمة الحديث فيها و فى واضعها؟.

قال السيوطى: «و قال ابن عساكر فى تاريخه، أنا أبو الحسن بن قبيس ثنا عبد العزيز بن أحمد، ثنا أبو نصر عبد الوهاب بن عبد الله بن عمر المرى، ثنا أبو القاسم عمر بن محمد بن الحسين الكرخى، ثنا على بن محمد بن يعقوب البرذعى، ثنا أحمد بن محمد بن سليمان قاضى القضاة حدثنى أبى، ثنا الحسن بن تميم بن تمام عن أنس مرفوعا: أنا مدينه العلم و أبو بكر و عمر و عثمان سورها و على بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب.

قال ابن عساكر: منكر جدّا إسنادا و متنا.

و قال ابن عساكر: أنبأنا أبو الفرج غيث بن على الخطيب، حدثنى أبو الفرج الإسفرائنى قال: كان أبو سعد إسماعيل بن المثنى الأسترآبادى يعظ بدمشق، فقام إليه رجل فقال: أيها الشيخ ما تقول فى قول النبى صلى الله عليه و سلم: أنا مدينه العلم و على بابها؟ قال: فأطرق لحظه ثم رفع رأسه و قال: نعم، لا يعرف هذا الحديث على التمام إلّا من كان صدرا فى الإسلام، إنما قال النبى صلى الله عليه

و سلم: أنا مدينة العلم و أبو بكر أساسها و عمر حيطانها و عثمان سقفها و علي بابها.

قال: فاستحسن الحاضرون ذلك و هو يردده. ثم سأله أن يخرج لهم إسناده فأنعم و لم يخرج له. ثم قال شيخى أبو الفرج الإسفرائى: ثم وجدت هذا الحديث بعد مده فى جزء على ما ذكره ابن المثنى. انتهى» (١).

يفيد هذا الكلام أن واضح هذه الزيادة فى

حديث «أنا مدينة العلم و علي بابها»

هو «إسماعيل الأسترآبادى»، و لا ينافى ذلك قول أبى الفرج أنه قد وجد هذا الحديث بعد مده فى جزء على ما ذكره إسماعيل بن المثنى الأسترآبادى، لاحتمال كون صاحب الجزء قد سمع الحديث من الأسترآبادى المذكور، و من هنا ذكر ابن حجر هذا الحديث شاهدا على اتّهام إسماعيل الأسترآبادى حيث قال:

«إسماعيل بن على بن المثنى الأسترآبادى الواعظ. كتب عنه أبو بكر الخطيب و قال: ليس بثقه. و قال ابن طاهر: مرقوا حديثه بين يديه بيت المقدس.

و فى تاريخ الخطيب عنه: حدّثنا أبى، حدّثنا محمد بن إسحاق الرّملى، حدّثنا هشام بن عمار، أنا إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد، عن خالد عن شداد ابن أوس مرفوعا قال: بكى شعيب من حبّ الله حتى عمى. فذكر الحديث و فيه:

فلذا أخدمتك موسى كلمى.

قلت: هذا حديث باطل لا أصل له. انتهى. و قد رواه الواحدى فى تفسيره عن أبى الفتح محمد بن على المكفوف عن على بن الحسن بن بندار والد إسماعيل،

فبرئ إسماعيل من عهده، و التصقت الجنايه بأبيه و سيأتى.

و إسماعيل مع ذلك متّهم،

قال غيث بن على الصورى: حدّثنى سهل بن بشير بلفظه غير مره قال: كان إسماعيل يعظ بدمشق فقام إليه رجل فسأله عن حديث أنا مدينة العلم و علي بابها. فقال: هذا مختصر و إنما هو: أنا مدينة العلم و أبو بكر أساسها و عمر حيطانها و عثمان سقفها و علي بابها

. قال: فسأله أن يخرج

ص: ٧٣

قال الخطيب: سألته عن مولده فقال: ولدت بأسفراين سنة ٣٧٥ قال و مات في المحرم سنة ٤٤٨.

و قال أبو سعد ابن السمعاني في الأنساب: كان يقال له كذاب ابن كذاب، ثم نقل عن عبد العزيز النخشي قال: و حدث عن شافع بن أبي عوانه و أبي سعد ابن أبي بكر الإسماعيلي و الحاكم و السلمى و أبي الفضل الخزاعى و غيرهم، و كان يقص و يكذب، و لم يكن على وجهه سيما المتقين. قال النخشي: دخلت على أبي نصر عبيد الله بن سعيد السجزي بمكة فسألته عنه فقال: هذا كذاب ابن كذاب لا يكتب عنه و لا كرامه. قال: و تبينت ذلك في حديثه و حديث أبيه، يركب المتون الموضوعه على الأسانيد الصحيحة، و لم يكن موثوقا به في الرواية» (١).

و هذا هو النص الكامل لعبارة السمعاني بترجمه الرجل: «و أبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسين بن بندار بن مثنى التميمي الأسترآبادي العنبري، من أهل أسترآباد. قيل: هو كذاب ابن كذاب يروى عن أبيه و أبوه أبو الحسن من الكذابين أيضا. رحل إلى الشام و العراق و الحجاز يروى عن شيوخ كثيره مثل:

أبي عبد الله محمد بن إسحاق الزملي و ابن كرمون الأنطاكي. روى عنه ابنه أبو سعد و أبو محمد بن إسماعيل بن كثير الأسترآبادي، و هو آخر من روى عنه فيما أظن.

قال أبو محمد عبد العزيز بن محمد النخشي: أبو سعد الأسترآبادي التميمي كذاب و أبوه كذاب أيضا، يروى عن أبي بكر الجارودي، و كان هذا الجارودي يروى عن يونس بن عبد الأعلى و طبقته الذين ماتوا بعد الستين و مائتين، فروى أبو الحسن بن المثنى عنه عن هشام بن عمار فكذب عليه ما لم يكن يجترى أن يكذب هو بنفسه، لا يحل الرواية عنه إلا على وجه التعجب.

قال أبو سعد: ولد والدي بآمل و أصله من البصرة عاش أظنه مائه و إحدى

عشر سنه كما سمعت، قرأ الفقه على أبي إسحاق المروزي، و شاهد أبا بكر بن مجاهد المقرئ، و أبا الحسن الأشعري، و نفطويه، و غلام ثعلب، و أبا بكر الشبلي و غيرهم من أئمة العلماء، و توفي باستراباد في رجب سنه أربعمائه. و ابنه أبو سعد التميمي حدث عن أبيه، و شافع بن محمد بن أبي عوانه الإسفرائني، و أبي العباس الضرير الرازي، و أبي سعد بن أبي بكر الإسماعيلي، و أبي عبد الله بن البيع الحافظ، و أبي عبد الرحمن السلمى، و أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي و غيرهم.

روى عنه عبد العزيز بن محمد النخشي، و أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الحافظان قال الخطيب: قدم علينا بغداد حاجا سمعت منه حديثا واحدا مسندا منكرا. و ذكره النخشي في معجم شيوخه فقال: أبو سعد ابن المثنى التميمي، و فى التميمي نظر، شيخ كذاب ابن كذاب، يقص و يكذب على الله و على رسوله، و يجمع الذهب و الفضة، لم يكن على وجهه سيما الإسلام. دخلت على الشيخ أبي نصر عبيد الله بن سعيد السجزي العالم بمكة فسألته عنه فقال: هو كذاب ابن كذاب، لا يكتب عنه و لا كرامه، تبين ذلك في حديثه و حديث أبيه، يرغب المتون الموضوعه على الأسانيد الصحاح و نعوذ بالله من الخذلان. قال أبو بكر الخطيب بعد أن روى حديثا و بيتين من الشعر عنه عن طاهر الخثعمي عن الشبلي ثم قال:

هذا جميع ما سمعت من أبي سعد ببغداد. و لم يكن موثوقا به فى الروايه ثم لقيته ببيت المقدس عند عودى من الحج سنه ٤٤٦، فحدثنى عن جماعه و سأله عن مولده فقال: ولدت بأسفراين فى سنه ٣٧٥ و مات ببيت المقدس فى المحرم سنه ٤٤٨ (١).

فهذا هو الذى وضع هذه الزيادة، و هذه هى حاله، و الأعور ذكر هذه الزيادة باختلاف فى لفظها، إما من نفسه و إما من بعض الكذابين الآخرين، إلّا

ص: ٧٥

أنّ أبا شكور السلمي يذكرها بلفظ آخر حيث يقول:

«القول الخامس في تفضيل الصحابة بعضهم على بعض رضى الله عنهم.

قال أهل السّنة و الجماعة: إنّ أفضل الخلق بعد الأنبياء و الرسل و الملائكة عليهم السّلام كان أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على رضى الله عنهم. و روى عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنّه قال: من السّنة أن تفضّل الشيخين و تحبّ الختتين. و روى عنه رضى الله عنه أنّه قال: عليك أن تفضّل أبا بكر و عمر رضى الله عنهما. و تحب عثمان و عليا رضى الله عنهما. و فى روايه و تحب عليا و عثمان رضى الله عنهما. و لم يرد بهذا أفضليه على رضى الله عنه على عثمان رضى الله عنه، لأن الترتيب فى الذكر لا يوجب الترتيب فى الحكم. و روى عن جماعة من الفقهاء قالوا: ما رأينا أحدا أحسن قولاً فى الصحابة رضى الله عنهم من أبى حنيفة رضى الله عنه. و لما

روى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه: أنّه كان على المنبر بالكوفة فقال ابنه محمد ابن الحنفية رضى الله عنه: من خير هذه الامه بعد نبينا عليه السلام؟ فقال: أبو بكر رضى الله عنه. فقال: ثمّ من؟ فقال: عمر رضى الله عنه. فقال: ثمّ من؟

فقال: عثمان رضى الله عنه. فقال: ثمّ من؟ فسكت على رضى الله عنه، ثم قال: لو شئت لأنبأتكم بالرابع و سكت فقال محمد رضى الله عنه: أنت؟ فقال:

أبوك امرؤ من المسلمين

و .

روى عن النبى عليه السّلام: أنا مدينه العلم و أساسها أبو بكر و جذرائها عمر و سقفها عثمان و بابها على» (١).

و سيجى ء إن شاء الله تعالى شطر من الكلام فى هذا الباب، فى ردّ هفوات ابن حجر.

دلاله الزّيادة على خلاف مرامهم

و خامسها: إن هذه الزيادة الموضوعه تدلّ على خلاف مرام واضعها و من

ص: ٧٦

يحتجّ بها، لأنّ كون الثلاثه حيطان المدينه و أركانها معناه كونهم الحائل و المانع عن الدخول إلى المدينه و من حال دون وصول الاسم إلى مدينه العلم فليس بأهل للإمامه. لكن الأعور قد أعمى قلبه فلم يتفطن إلى ما يؤول إليه معنى هذه الزيادة المزعومه.

و قد أشار إلى ما ذكرنا بعض علماء أهل السنه في شرح

حديث أنا مدينه العلم و على بابها

، عند ذكر أسماء الإمام على عليه السلام،

فقال: «و منها: باب مدينه عن على رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه و على آله و بارك و سلّم: أنا مدينه العلم و على بابها فمن أراد العلم فليأت من بابها. رواه الطبرى من تخريج أبى عمر. و أورده الامام الفقيه المذكور و قال كما فى الحديث.

و اعلم أنّ الباب سبب لزوال الحائل و المانع عن الدخول إلى البيت، فمن أراد الدخول و أتى البيوت من غير أبوابها شقّ و عسر عليه دخول البيت، فهكذا من طلب العلم و لم يطلب ذلك من على رضى الله عنه و بيانه، فإنه لا يدرك المقصود، فإنه رضى الله عنه كان صاحب علم و عقل و بيان، و ربّ من كان عالما و لا يقدر على البيان و الإفصاح، و كان على رضى الله عنه مشهورا من بين الصحابه بذلك، فباب العلم و روايته و استنباطه من على رضى الله عنه، و هو كان بإجماع الصحابه مرجوعا إليه فى علمه، موثوقا بفتواه، و حكمه، و الصحابه كلّهم يراجعونه مهما أشكل عليهم و لا يسبقونه، و من هذا المعنى قال عمر: لو لا على لهلك عمر. رضى الله تعالى عنهم» (١).

ثم إن قول الأعور: «و الباب فضاء فارغ، و الحيطان و الأركان طرف محيط، فرجانهنّ على الباب ظاهر» كلام سفيه لا يعقل ما يقول، لأن كون الباب فضاء فارغا ممنوع أولا. و ثانيا: لو سلّمنا ذلك، فإنّ كونه كذلك كمال له و ليس نقصا، لأن الوصول إلى المدينه موقوف على أنّ يكون للباب فضاء، بخلاف الحيطان

ص: ٧٧

و الأركان فإنها مانعه عن الوصول، و حائله دون الدخول، و بطلان ترجيح المانع عن الدخول على سبب الدخول من أوضح الواضحات.

و أما الوجه الثالث فالجواب عنه أيضا من وجوه:

تأويل لفظ «على» من صنع الخوارج

أحدها: إن تأويل «على» في

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنا مدينة العلم و على بابها»

من أقبح وجوه التحريف و التّضليل، و من جملة صنائع الخوارج و النواصب، لا- يرتضيه من كان في قلبه أقل مراتب حبّ أهل البيت عليهم السلام، فقد نصّ أبو محمد أحمد بن على العاصمي في (زين الفتى) على أنّ الغرض من هذا التأويل هو «الوقيعه في المرتضى رضوان الله عليه و الحطّ عن رتبته» و قد تقدمت عبارته سابقا.

إنه خلاف ما فهمه الناس

و الثاني: إنّ هذا التأويل تخطئه لفهم الناس أجمعين من هذا الحديث الشريف، كما صرّح بذلك العلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير في عبارته الآتية.

يبطله ذكرهم الحديث في مناقب الامام

و الثالث: إنّ هذا التأويل تسفيه و تجهيل للجماعات الكثيره من أكابر العلماء و أئمة المحدثين، الذين ذكروا

حديث «أنا مدينة العلم و على بابها»

ضمن مناقب أمير المؤمنين عليه السلام و فضائله، فهل يرضى عاقل من أهل السنّه بتجهيل و تضليل هؤلاء الأئمة و المهرة في الحديث؟

وضع الزيادة فيه دليل بطلان تأويله

و الرابع: إنه إذا كان المراد من «على» في الحديث هو «المرتفع» لا- سيدنا أمير المؤمنين عليه الصلاه و السلام فلما ذا صدرت تلك التمحلات و التكلفات في ردّ الحديث؟ و لما ذا وضع بعضهم زياده كون المشايخ حيطان المدينه و أركانها؟ إن هذا الحديث من فضائل الامام عليه السلام، و لهذا أقحموا فيه أسماء المشايخ الثلاثة، حتى لا يكون فضيله خاصه به، فجعلوهم الحيطان و الأركان كما جعله النبي صلى الله عليه و سلم و سلم الباب. و من العجيب جمع الأعور بين الأمرين، حيث احتجّ بتلك الزيادة الموضوعه المزعومه في الوجه الثاني، و تمسك بهذا التأويل الباطل في الوجه الثالث.

طعن بعضهم في سنده دليل بطلان تأويله

و الخامس: إنّ هذا الحديث من فضائل مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، و لو كان «على» فيه بمعنى «مرتفع» لما كان فيه أى ضرر على الثلاثة و خلافتهم، لكن طعن بعض متعصبيهم في سند هذا الحديث دليل آخر على أن «على» فيه اسم الامام، و أنّ تأويله بمعنى «مرتفع» باطل حتى عند هؤلاء الطاعنين في سنده بالرغم من روايه الأئمة الأثبات إياه و إثباته.

قول الامام: أنا باب المدينه

و السادس:

قول الامام على عليه السلام- في خطبه رواها أبو سالم كمال الدين محمد بن طلحه الشافعي:- «أنا باب المدينه»، و إليك نصّ الخطبه:

«و قد ثبت عند علماء الطريقه و مشايخ الحقيقه بالنقل الصحيح و الكشف الصريح أن أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه قام على المنبر بالكوفه و هو يخطب فقال:

ص: ٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله بديع السموات والأرض وفطرها وساطح المدحيات ووازرها، ومطوّد الجبال وقافرها، ومفجر العيون وناورها، ومرسل الرياح وزاجرها، وناهي القواصف وأمرها، ومزين السماء وزاورها، ومدبر الأفلاك ومسيرها، ومقسم المنازل ومقدرها، ومنشئ السحاب ومسخرها، ومولج الحنادس ومنورها، ومحدث الأجسام ومقررها، ومكور الدهور ومكورها، ومورد الأمور ومصدرها، وضامن الأرزاق ومدبرها، ومحى الرفات وناشرها.

أحمدته على آلائه وتوافرها وأشكره على نعمائه وتواترها، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة تؤدى إلى السلامه ذاكرها، وتؤمن من العذاب ذاخرها، وأشهد أن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم الخاتم لما سبق من الرسل وفاخرها، ورسوله الفاتح لما استقبل من الدعوه وناشرها، أرسله إلى أمه قد شعر بعباده الأوثان شاعرها، فأبلغ صلى الله عليه وآله وسلم فى النصيحة وافرها، وأثار منار أعلام الهداية ومنابرها، ومحا بمعجز القرآن دعوه الشيطان ومكائرها، وأرغم معاطيس غواه العرب وكافرها، حتى أصبحت دعوته الحق بأول زائرها، وشريعته المطهره إلى المعاد يفخر فاخرها، صلى الله عليه وآله الدوحة العليا وطيب عناصرها.

أيها الناس سار المثل وحق العمل، وتسلمت الخصيان وحكمت النسوان، واختلفت الأهواء وعظمت البلوى، واشتدت الشكوى واستمرت الدعوى، وزلزلت الأرض وضيع الفرض، وكتمت الأمانة وبدت الخيانة، وقام الأدياء ونال الأشقياء، وتقدمت السفهاء وتأخر الصلحاء وازور القرآن واحمر الدبران، وكملت الفتره ودرست الهجره، وظهرت الأفاطس فحسنت الملابس، يملكون السرائر ويهتكون الحرائر، ويجئون كيسان ويخربون خراسان، فيهدمون الحصون ويظهرون المصون، ويفتحون العراق بدم يراق، فآه آه ثم آه لعريض الأفواه وذبول الشفاه، ثم التفت يمينا وشمالا وتنفس الصعداء، لا ملالا، وتأوه خضوعا وتغير خضوعا.

فقام إليه سويد بن نوفل الهلالي فقال: يا أمير المؤمنين، أنت حاضر بما ذكرت و علم به؟ فالتفت إليه بعين الغضب و قال له: ثكلتك الثواكل و نزلت بك النوازل، يا ابن الجبان الخبيث و المكذب الناكث، سيقصر بك الطول و يغلبك الغول.

أنا سرّ الأسرار، أنا شجرة الأنوار، أنا دليل السماوات أنا أنيس المسبّحات، أنا خليل جبرائيل، أنا صفى ميكائيل، أنا قائد الأملاك، أنا سمندل الأفلاك، أنا سرير الصّراح أنا حفيظ الألواح، أنا قطب الديجور، أنا البيت المعمور، أنا مزن السحائب أنا نور الغياهب أنا فلک اللجج أنا حجه الحجج، أنا مسدّد الخلائق أنا محقّق الحقائق، أنا مأوّل التأويل أنا مفسّر الإنجيل، أنا خامس الكساء أنا تبيان النساء، أنا ألفه الإيلاف أنا رجال الأعراف، أنا سرّ إبراهيم أنا ثعبان الكلیم، أنا وليّ الأولياء أنا وارث الأنبياء، أنا أوريا الزبور أنا حجاب الغفور، أنا صفوه الجليل أنا إيلياء الإنجيل، أنا شديد القوى أنا حامل اللواء، أنا إمام المحشر أنا ساقى الكوثر، أنا قسيم الجنان أنا مشاطر النيران، أنا يعسوب الدين أنا إمام المتقين، أنا وارث المختار أنا طهر الأطهار، أنا مبيد الكفره أنا أبو الأئمة البرره، أنا قالع الباب أنا مفرّق الأحزاب، أنا الجوهرة الثمينه أنا باب المدينة إلخ» (١).

و قال شهاب الدين أحمد فى ذكر أسماء الامام عليه السلام:

«و منها الفاروق، و قد تقدّم حديثه قبل ذلك. و إننى قد وجدت بخطّ بعض ساده العلماء و الأكابر ما هذه صورته بتجوير المحابر: مما قال أمير المؤمنين و إمام المتقين على بن أبى طالب كرم الله تعالى وجهه، على المنبر: أنا النون و القلم و أنا النور و مصباح الظلم، أنا الطريق الأقوم أنا الفاروق الأعظم، أنا عيبه العلم أنا أوبه الحكم، أنا النبأ العظيم أنا الصراط المستقيم،

ص: ٨١

أنا وارث العلوم أنا هبولى النجوم، أنا عمود الإسلام أنا مكسر الأصنام، أنا ليث الزحام، أنا أنيس الهوام، أنا الفخار الأوفر أنا
الصدق الأكبر، أنا إمام المحشر أنا ساقى الكوثر، أنا صاحب الرايات أنا سريره الخفيات، أنا جامع الآيات أنا مؤلف الشتات، أنا
مفرج الكربات، أنا دافع الشقاء أنا حافظ الكلمات، أنا مخاطب الأموات أنا حلل المشكلات، أنا مزيل الشبهات أنا صنيعة
الغزوات، أنا صاحب المعجزات، أنا الزمام الأطول أنا محكم المفصل، أنا حافظ القرآن، أنا تبيان الايمان، أنا قسيم الجنان أنا
مشاطر النيران، أنا مكلم الثعبان أنا حاطم الأوثان، أنا حقيقه الأديان أنا عين الأعيان، أنا قرن الأقران، أنا مذل الشجعان أنا فارس
الفرسان، أنا سؤال متى أنا الممدوح بهل أتى أنا شديد القوى، أنا حامل اللواء أنا كاشف الردى أنا بعيد المدى أنا عصمه الورى
أنا ذكى الوغى أنا قاتل من بغى، أنا موهوب الشذى أنا إثم القذى أنا صفوه الصفا أنا كفوف الوفا، أنا موضح القضايا أنا مستودع
الوصايا، أنا معدن الإنصاف أنا محض العفاف أنا صواب الخلاف أنا رجال الأعراف، أنا سور المعارف أنا معارف العوارف، أنا
صاحب الاذن أنا قاتل الجن، أنا يعسوب الدين و صالح المؤمنين و إمام المتقين، أنا أول الصديقين أنا الحبل المتين أنا دعمه
الدين، أنا صحيفه المؤمن أنا ذخيره المهيمن، أنا الامام الأمين أنا الدرع الحصين، أنا الضارب بالسيفين أنا الطاعن بالرمحين أنا
صاحب بدر و حنين، أنا شقيق الرسول أنا بعل البتول أنا سيف الله المسلول، أنا أوام الغليل أنا شفاء العليل، أنا سؤال المسائل أنا
نجعه الوسائل، أنا قالع الباب أنا مفرق الأحزاب، أنا سيد العرب أنا كاشف الكرب، أنا ساقى العطاش أنا النائم على الفراش، أنا
الجوهره الثمينه أنا باب المدينه إلخ» (١).

و فى (توضيح الدلائل) أيضا: «قال سلطان العلماء فى عصره، و برهان العرفاء فى دهره: الشيخ القدوه الامام فى الأجله الأعلام،
مفتى الأنام عز الدين

ص: ٨٢

عبد العزيز بن عبد السلام، عن لسان حال أول الأصحاب بلا مقال، و أفضل الأتراب لدى عدّ الخصال، على ولى الله فى الأرض و السماء رضى الله تعالى عنه و نفعنا به فى كل حال: يا قوم نحن أهل البيت عجنت طينتنا بيد العناية فى معجن الحماية بعد أن رشّ عليها فيض الهدايه، ثم خمرت بخميره النبوه و سقيت بالوحى و نفخ فيها روح الأمر، فلا أقدامنا تزلّ و لا أبصارنا تضلّ و لا أنوارنا تقل. و إذا نحن ضللنا فمن بالقوم يدل الناس؟ من أشجار شتّى و شجرة النبوه واحده، محمد رسول الله صلّى الله عليه و آله و بارك و سلّم أصلها و أنا فرعها و فاطمه الزهراء ثمرها و الحسن و الحسين أغصانها، أصلها نور و فرعها نور و ثمرها نور و غصنها نور، يكاد زيتها يضىء و لو لم تمسه نار نور على نور، يا قوم، لما كانت الفروع تبنى على الأصول بنيت فصل فصل على أطيب اصلى، فورثت علمى عن ابن عمى و كشفت به غمى، تابعت رسولا أمينا و ما رضيت غير الإسلام ديناً، فلو كشف الغطاء ما ازددت يقينا و لقد توجّنى بتاج: من كنت مولاه فعلى مولاه، و منطقنى بمنطقه: أنا مدينه العلم و على بابها. و قلّمدنى بتقليد: أقضاكم على. و كسانى حلّه: أنا من على و على منى.

عجبت منك أشغلتنى بك عنى أدنيتنى منك حتى ظننت أنك أنى

و كما أنه لا نبى بعده كذلك لا وصى بعدى، فهو خاتم الأنبياء و أنا خاتم الخلفاء إلخ».

إحتجاج الامام بالحديث يوم الشورى

و السابع من وجوه بطلان هذا التأويل هو: إحتجاج الامام عليه السلام

بحديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

فى يوم الشورى، ضمن الفضائل الأخرى التى احتجّ بها على أصحاب الشورى فى ذلك اليوم، و إذعان القوم بجميع ما

احتجّ و ناشدهم به. فلو كان المراد من «على» في الحديث هو «مرتفع» لا اسم الامام عليه السّلام لما احتج به البتّه كما هو واضح، و لو احتجّ لردّ عليه القوم بأن المراد هو «المرتفع».

و قد روى تلك المناشده جمال الدين عطاء الله المحدث الشيرازي في كتابه (روضه الأجاب) عن بعض كتب التواريخ.

استدلال ابن عباس بالحديث

و الثامن:

ما رواه جمال الدين المحدث الشيرازي المذكور أيضا من أن ابن عباس احتجّ بحديث «أنا مدينه العلم و على بابها» في مكالمه له مع عائشه، و أنّ عائشه قابلت استدلاله بالسكوت.

احتجاج عمرو بن العاص به على معاويه

و التاسع: إنه

قد ورد حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

في جملة من مناقب الامام، احتجّ بها عمرو بن العاص في كتاب له إلى معاويه، حيث قال فيه: «و أما ما نسبت أبا الحسن أبا رسول الله صلّى الله عليه و سلّم و وصّيه إلى الحسد و البغى على عثمان، و سمّيت الصّحابه فسقه و زعمت أنه أشلاهم على قتله، فهذا غوايه.

ويحك يا معاويه، أما علمت أن أبا حسن بذل نفسه بين يدي الله صلّى الله عليه و سلّم، و بات على فراشه، و هو صاحب السبق إلى الإسلام و الهجره، و

قد قال فيه رسول الله صلّى الله عليه و سلّم: هو مني و أنا منه و هو مني بمنزله هارون من موسى إلّا أنه لا نبيّ بعدى.

و قد قال فيه رسول الله صلّى الله عليه و سلّم يوم غدیر خم: ألا من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه و عاد من عاداه و انصر من نصره و اخذل من خذله.

و هو الذي قال فيه عليه السّلام يوم خيبر: لأعطينّ الزّايه غدا رجلا يحب

اللّٰهُ و رُسوله و يحبه اللّٰهُ و رُسوله.

و هو الذى

قال فيه عليه السّلام يوم الطير: اَللّٰهُمَّ اِنتِى بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ، فَلَمَّا دَخَلَ إِلَيْهِ قَالَ: و إِلَى و إِلَى.

و قد قال فيه يوم النضير: على إمام البرره و قاتل الفجره، منصور من نصره مخذول من خذله.

و قد قال فى: على وليكم من بعدى.

و أكّد القول عليكم و علىّ و على جميع المسلمين و

قال: إني مخلف فيك الثقلين كتاب الله عزّ و جل و عترتى.

و قد قال: أنا مدينه العلم و على بابها.

و قد علمت- يا معاويه- ما أنزل الله تعالى من الآيات المتلوّات فى فضائله التى لا يشرك فيها أحد كقوله تعالى: يُوفُونَ بِالنَّذْرِ و إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّٰهُ وَ رُسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَبِّهِ وَ يَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللّٰهُ عَلَيْهِ وَ قَالَ اللّٰهُ تعالى لرسوله عليه السّلام قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى

و قد قال له رسول الله صلّى الله عليه و سلّم: أما ترضى أن يكون سلمك سلمى و حربك حربى، و تكون أخى و وليّى فى الدنيا و الآخرة. يا أبا الحسن من أحبّك فقد أحبّنى و من أبغضك فقد أبغضنى، و من أحبّك أدخله الله الجنة و من أبغضك أدخله الله النار.

و كتابك يا معاويه الذى كتبت هذا جوابه، ليس مما ينخدع به من له عقل أو دين و السّلام» (١).

قوله صلّى الله عليه و سلّم فى آخر الحديث: «فليأت علينا»

العاشر:

لقد جاء فى بعض ألفاظ الحديث: «أنا مدينه العلم و على بابها

ص: ٨٥

فمن أراد بابها فليأت عليا»

قال الزرندي: «فضيله أخرى اعترف بها الأصحاب و ابتهجوا، و سلكوا طريق الوفاق و انتهجوا:

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّ رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: أنا مدينه العلم على بابها فمن أراد بابها فليأت عليا» (١).

و أورده شهاب الدين أحمد عن الزرندي (٢).

و أخرج ابن عساكر فقال: «و أخبرناه أبو علي الحسن بن المظفر، و أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الوهاب، و أم أيها فاطمه بنت علي بن الحسين، قالوا:

أنبأنا أبو الغنائم محمد بن علي بن علي الدجاجي، أنبأنا أبو الحسن علي بن عمر ابن محمد الحربي، أنبأنا الهيثم بن خلف الدوري، أنبأنا عمر بن إسماعيل بن مجالد، أنبأنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: أنا مدينه العلم و علي بابها فمن أراد الباب فليأت عليا» (٣).

و رواه صدر الدين الحموي بسنده عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس كذلك (٤).

و عباره الزرندي صريحه في اتفاق جميع الأصحاب و اعترافهم بهذه الفضيله لأمر المؤمنين عليه السلام، فالتأويل المذكور مخالف لفهم الصحابه و إجماعهم على هذا المعنى، و قد تقرر عند أهل السنه أنّ المخالف لإجماع الصحابه مصداق لقوله تعالى: وَ مَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَ نُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَ سَاءَتْ مَصِيرًا.

ص: ٨٦

١- [١] نظم درر السمطين: ١١٣.

٢- [٢] توضيح الدلائل - مخطوط.

٣- [٣] ترجمه أمير المؤمنين من تاريخ دمشق ٢: ٤٦٩.

٤- [٤] فرائد السمطين ١: ٩٨.

و الحادى عشر: إنّ فى بعض ألفاظ حديث المدينة قرائن تبطل هذا التأويل بكلّ وضوح،

فعن جابر بن عبد الله الأنصارى: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبيه وهو آخذ بيد على: هذا أمير البرره، منصور من نصره مخذول من خذله، فمد بها صوته وقال: أنا مدينة العلم و على بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب».

رواه الخطيب (١)

و غيره. و فيه دلالة على إمامه الامام و خلافته من وجوه.

و قال الكنجى الشافعى: «الباب الثامن و الخمسون فى تخصيص على عليه السلام بقوله: أنا مدينة العلم و على بابها، أخبرنا العلامة قاضى القضاء صدر الشام أبو المفضل محمد بن قاضى القضاء شيخ المذاهب أبى المعالى محمد بن على القرشى، أخبرنا حجه العرب زيد بن الحسن الكندى، أخبرنا أبو منصور القزاز، أخبرنا زين الحفاظ و شيخ أهل الحديث على الإطلاق أحمد بن على بن ثابت البغدادى، أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد الله، حدّثنا محمد بن المظفر، حدّثنا أبو جعفر الحسين بن حفص الخثعمى، حدّثنا عبيد بن يعقوب، حدّثنا يحيى بن بشير الكندى، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمدانى، عن أبى إسحاق عن الحارث عن على، و عن عاصم بن ضمره عن على قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنّ الله خلقنى و عليا من شجره أنا أصلها و على فرعها و الحسن و الحسين ثمرها، و الشيعة ورقها، فهل يخرج من الطيب إلّا الطيب؟. أنا مدينة العلم و على بابها من أراد المدينة فليأت الباب. قلت: هكذا روى الخطيب فى تاريخه و طرقه» (٢).

و قال أبو الحسن على بن عمر السكرى الحربى فى (كتاب الأمالى): «ثنا

ص: ٨٧

١- [١] تاريخ بغداد ٢: ٣٧٧، ٤ / ٢١٩.

٢- [٢] كفايه الطالب: ٢٢٠.

إسحاق بن مروان، ثنا أبي، ثنا عامر بن كثير السراج، عن أبي خالد عن سعد بن طريف عن الأصمغ بن نباته، عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنا مدينة العلم و أنت بابها، يا علي كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها».

و قال أبو الحسن الجلابي المعروف بابن المغازلي: «أخبرنا أبو غالب محمد بن أحمد بن سهل النحوي رحمه الله تعالى - فيما أذن لي في روايته - أنّ أبا طاهر إبراهيم ابن عمر بن يحيى حدّثهم: نا محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن المطلب، نا أحمد بن محمد بن عيسى سنة ٣١٠، نا محمد بن عبد الله بن عمر بن مسلم اللاحقي الصفار بالبصرة ٢٤٤، نا أبو الحسن علي بن موسى الرضا قال: حدّثنى أبي عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه علي بن الحسين عن أبيه الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا علي أنا مدينة العلم و أنت الباب، كذب من زعم أنه يصل إلى المدينة إلّا من قبل الباب» (١)

شواهد الحديث تكذب التأويل

و الثاني عشر: إنّ لحديث مدينة العلم شواهد و مؤيّدات من الأحاديث الأخرى، و هي الأخرى تبطل هذا التأويل و تكذّبه، و من ذلك:

ما رواه ابن المغازلي بإسناده عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتاني جبرئيل بدرانوك من الجنة، فجلست عليه، فلما صرت بين يدي ربي كلمني و ناجاني، فما علمت شيئاً إلّا علمه علي، فهو باب مدينة علمي.

ثم دعاه النبي صلى الله عليه وسلم إليه فقال له: يا علي سلمك سلمى و حربك حربى، و أنت العلم بينى و بين أمتى من بعدى» (٢).

ص: ٨٨

١- [١] المناقب لابن المغازلي: ٨٥.

٢- [٢] المناقب لابن المغازلي: ٥٠.

و ما رواه العاصمي بإسناده: «عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: إن الله أمرني أن أدنيك ولا أقصيك، وأعلمك لتعي، وأنزلت علي هذه الآية: وَتَعِيهَا أُذُنٌ وَإِعْيَةُ فَأَنْتَ الْأُذُنُ الْوَاعِيَةُ لعلمي يا علي، وأنا المدينة و أنت الباب، ولا يؤتى المدينة إلّا من بابها» (١).

و ما رواه السيد علي الهمداني عن أبي نعيم بإسناده: «عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: علي باب علمي و مبين لأمتي ما أرسلت به من بعدى، حبه إيمان و بغضه نفاق، و النظر إليه رأفه و مودّه عباده» (٢).

و ما رواه الخوارزمي بإسناده قائلا: «حدثنا سيّد الحفاظ أبو منصور شهردار ابن شيرويه بن شهردار الديلمي - فيما كتب إلّي من همدان - حدثنا أبو الفتح عبدوس بن عبد الله بن عبدوس الهمداني كتابه، أخبرنا الشيخ أبو طاهر الحسين ابن علي مسلمة رضي الله عنه - من مسند زيد بن علي رضي الله عنه - حدثنا الفضل ابن العباس، حدثنا أبو عبد الله محمد بن سهل، حدثنا محمد بن عبد الله البلدي، حدثني إبراهيم بن عبيد الله بن العلا، حدثني أبي عن زيد بن علي رضي الله عنه عن أبيه عن جدّه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتحت خيبر: لو لا أن يقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصراني في عيسى بن مريم لقلت اليوم فيك مقالا لا تمرّ علي ملأ من المسلمين إلّا أخذوا من تراب رجلك و فضل طهورك، يستشفون به، و لكن حسبك أن تكون منّي و أنا منك، ترثني و أرثك.

و أنت منّي بمنزله هارون من موسى إلّا أنه لا نبي بعدي، و أنت تؤدّي ديني و تقاتل عن سنّتي، و أنت في الآخرة أقرب الناس منّي، و أنك غدا علي الحوض خيلفتي تذود عنه المنافقين، و أنت أوّل من يرد عليّ الحوض، و أنت أوّل داخل

ص: ٨٩

١- [١] زين الفتى بتفسير سورة هل أتى - مخطوط.

٢- [٢] الموده في القربى، ينابيع المودّه: ٣٠٢.

الجنة من أمتي، و أن شيعتك على منابر من نور رواء مرويين مبيضه وجوههم حولي، أشفع لهم فيكونون غدا في الجنة جيرانى، و ان عدوك ظماء مضمئون مسوده وجوههم مقمحون حربك حربى و سلمك سلمى و سرك سرى و علانيتك علانيتى، و سريره صدرك كسريه صدرى، و أنت باب علمى، و أن ولدك ولدى و لحمك لحمى و دمك دمى، و أن الحق معك و الحق على لسانك و فى قلبك و بين عينيك، و الإيمان مخالط لحمك و دمك كما خالط لحمى و دمى، و أن الله عز و جل أمرنى أن أبشرك أنك و عترتك فى الجنة، و أن عدوك فى النار، لا يرد الحوض على مبغض لك و لا يغيب عنه محب لك.

قال على: فخررت له سبحانه و تعالى ساجدا، و حمدته على ما أنعم به على من الإسلام و القرآن، و حببني إلى خاتم النبيين و سيد المرسلين صلى الله عليه و آله» (١).

و ما رواه الخوارزمي أيضا بسنده:

«عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: هذا على بن أبى طالب لحمه من لحمى و دمه من دمى، و هو منى بمنزله هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدى. و قال: يا أم سلمه اشهدى و اسمعى، هذا على أمير المؤمنين و سيد المسلمين و غيبه علمى و بابى الذى أوتى منه، أخى فى الدنيا و خدنى فى الآخرة، و معى فى السنام الأعلى» (٢).

. و ما رواه الكنجى بسنده:

«عن ابن عباس قال: ستكون فتنة فمن أدركها منكم فعليكم بخصلتين:

كتاب الله و على بن أبى طالب، فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم و هو آخذ بيد على، و هو يقول: هذا أول من آمن بى و أول من يصفحنى، و هو فاروق هذه الأمة، يفرق بين الحق و الباطل، و هو يعسوب المؤمنين، و المال يعسوب

ص: ٩٠

١- [١] مناقب الخوارزمي: ٧٥.

٢- [٢] المناقب للخوارزمي: ٨٦.

الظالمين، و هو الصديق الأكبر، و هو بابى الذى أوتى منه، و هو خليفتى من بعدى» (١).

و ما رواه الهمداني عن ابن عباس قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: على بن أبى طالب باب الدين، من دخل فيه كان مؤمنا و من خرج منه كان كافرا. رواه صاحب الفردوس» (٢).

و ما رواه القندوزي:

«عن ياسر الخادم عن علي الرضا عن أبيه عن آبائه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يا علي أنت حجه الله و أنت باب الله، و أنت الطريق إلى الله، و أنت النبا العظيم، و أنت الصراط المستقيم، و أنت المثل الأعلى، و أنت إمام المسلمين و أمير المؤمنين و خير الوصيين و سيد الصديقين. يا علي، أنت الفاروق الأعظم، و أنت الصديق الأكبر، و إن حزبك حزبي و حزبي حزب الله، و إن حزب أعدائك حزب الشيطان» (٣).

و ما رواه السيوطي:

«عن ابن عباس: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: على بن أبى طالب باب حطه من دخل منه كان مؤمنا، و من خرج منه كان كافرا. أخرجه الدارقطني في الأفراد» (٤).

و قد عرفت سابقا- من كلام الحافظ السخاوي- كون حديث «باب حطه» من مؤيدات

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها».

و ما روى بطرق متكاثره عن النبي صلى الله عليه وآله و سلم من قوله: «على

ص: ٩١

١- [١] كفايه الطالب: ١٨٧.

٢- [٢] السبعين في مناقب أمير المؤمنين، ينابيع الموده: ٢٨١.

٣- [٣] ينابيع الموده.

٤- [٤] القول الجلى في مناقب على. رقم الحديث: ٣٩.

منى و أنا منه و لا يؤدى عنى إلّا أنا أو على» أخرجه أحمد (١)

و غيره.

ردّ أعلام القوم التأويل المذكور

و الثالث عشر: وقد بلغ هذا التأويل من السخافه و الهوان حدّا، دعا طائفه من أعلام القوم- و فيهم بعض المتعصّين- إلى الردّ عليه، و التنصيص على بطلانه و هو انه، و إليك نصوص عبارات هؤلاء:

العاصمى: «و إنما أرادوا بذلك الوقيعه فى المرتضى رضوان الله عليه، و الحط عن رتبته، و هيهات لا يخفى على البصير النهار» (٢).

ابن حجر المكى: «و احتجّ بعض من لا- تحقيق عنده على الشيعة بان «على» اسم فاعل من العلو، أى «عال بابها»، فلا ينال لكلّ أحد. و هو بالسفساف أشبه، لا سيّما و

فى روايه رواها ابن عبد البر فى استيعابه: أنا مدينه العلم و على بابها، فمن أراد العلم فليأته من باب

، إذ مع تحديد النظر فى هذه الروايه لا يبقى تردد فى بطلان ذلك الرأى، فاستفده بهذا» (٣).

المناوى: «و من زعم أنّ المراد بقوله «و على بابها» إنه مرتفع من العلو، فقد تمحل لغرضه الفاسد بما لا يجديّه و لا يسمنه و لا يغنيه» (٤).

محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير فى (الروضه النديّه): «و أمّا ما قيل فى

قوله صلى الله عليه و سلّم: «و على بابها»

إن عليّا هنا صفه مشبهه بالفعل، أى مرتفع بابها على متناوله، و عال عن أيدي متعاطيه، فكلام من جنس كلام الباطنيّه لا تقبله الأسماع. أمّا أوّلاً: فلأنه خلاف ما فهمه الناس أجمعون من الحديث.

و أمّا ثانياً: فلأنه ينافى

ما ثبت من قوله صلى الله عليه و سلّم: بعث بالحنيفيه

ص: ٩٢

١- [١] مسند أحمد بن حنبل ٤/ ١٦٤-١٦٥.

٢- [٢] زين الفتى - مخطوط.

٣- [٣] المنح المكثه فى شرح القصيده الهمزيه.

٤- [٤] فيض القدير ٣ / ٤٦. و انظر التيسير ١ : ٣٧٧.

، فإنّ علومه صلّى الله عليه و سلّم علوم واضحه الألفاظ ظاهره الدلالات فهمها أهل الحضر البوادی. و أمّا ثالثاً: فلأنّه لا طائل تحت الإخبار بأن باب علومه صلّى الله عليه و سلّم عال مرتفع، إلّا تبعيد العلم و توعير مسلكه و سدّ بابه، و قد علم أنّه صلّى الله عليه و سلّم ما شدد في ذلك، و لا كان من هديه صلّى الله عليه و سلّم توعير مسالك العلم، سيّما العلوم النبويه، و كيف يوعر مسالك علم الشريعة؟ و قد بعث مبيناً للناس ما نزل إليهم، و بالجملة: لو لا عمى البصائر و العصبيّه التي تكتّنها الضمائر لما كان مثل هذا الكلام يكتب، و لا يفتقر إلى الجواب».

و قد أغرب السخاوى إذ قال بعد ذكر حديث مدينه العلم و تحقيقه:

«و ليس فى هذا كله ما يقدح فى إجماع أهل السنّه، من الصحابه و التابعين فمن بعدهم، على أنّ أفضل الصحابه بعد النبى صلى الله عليه و سلّم على الإطلاق أبو بكر ثم عمر رضى الله عنهما. و قال ابن عمر رضى الله عنهما: كنّا نقول و رسول الله صلى الله عليه و سلّم حى: أفضل هذه الأمه بعد نبيّها أبو بكر و عمر و عثمان، فيسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه و سلّم و لا ينكره. بل

ثبت عن على نفسه أنه قال: خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه و سلّم أبو بكر ثم عمر ثم رجل آخر، فقال له ابنه محمد بن الحنفية: ثم أنت يا أبت؟ فكان يقول: ما أبوك إلّا رجل من المسلمين.

رضى الله عنهم و عن سائر الصحابه أجمعين» (١).

نقول: لا- يخفى على المتتبع الخبير أنّ السخاوى قد ذكر فى هذا المقام حديث ابن عمر بسياق يخالف سياق البخارى، و فيه زيادات عديده منكره مكذوبه قطعاً، لا سيّما قوله: «فيسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه و سلّم فلا ينكره» فإنه أنكر شىء فى هذا الخبر، و لم توجد هذه الزياده، إلّا فى طريق مقدوح جدّاً، و ليس فى جامع البخارى و أمثاله منه عين و لا أثر، و بالجملة فليت السخاوى إذ ذكر هذا الإفك ذكره بلفظ إمامه البخارى، الذى أورده فى صحيحه الذى يعدّونه أصحّ الكتب بعد كتاب البارى، مع أن لفظ البخارى أيضاً محرّف غير صحيح كما ستراه عن قريب، إن شاء الله تعالى، فيما سيأتى.

و أيضاً: فإنّ الذى ذكره السخاوى منسوباً إلى الإمام على عليه السّلام،

ص: ٩٤

و إن كان كذبا بجميع سياقاته، و لكن السياق الذى أورده هاهنا أردى و أخبث و أظهر كذبا من الجميع، و هو أيضا مخالف لسياق البخارى، كما ستعرف أيضا، و فيه زيادات باطله لا- يخفى بطلانها على متأمل، منها: و قال: ثم رجل آخر. فإنها زياده أقحمت لإظهار فضل عثمان، و المقصود منها أنّ يظن الناظر أنّ أمير المؤمنين عليه السلام- و العياذ بالله- بعد ما اعترف بفضل الشيخين أبان فضل عثمان أيضا بقوله: ثم رجل آخر.

و لعمرى إن واضع هذه الزيادة أجراً من واضع أصل الخبر، لأن واضع أصل الخبر- كما ستعرف عن سياق البخارى- اقتصر على تفضيل الشيخين، و لم يجترئ على عز و تفضيل عثمان إلى أمير المؤمنين عليه السلام، نعم وضع على محمد ابن الحنفية أنه بعد ما سمع من أبيه تفضيل الشيخين قال: و خشيت أن يقول عثمان، فقلت: ثم أنت؟ و هذا المتجاسر الذى زاد هذه الزيادة قد نسب تفضيل عثمان أيضا إلى على عليه السلام و لو بالإبهام، حتى يتم له تفضيل الثلاثة.

ثم لا أدري أىّ داع دعا هذا الواضع إلى اختلاق هذه الزيادة بهذا الإبهام؟

و لعلّه استحيا أن يعزو تفضيل عثمان إلى على عليه السلام صراحه، فلهذا أتى بقوله: ثم رجل آخر.

و على الجملة: فسياق البخارى يشهد ببطلان هذه الزيادة.

و أمّا بطلان أصل الخبرين و ما ذكره السخاوى فى هذا الكلام فيظهر بالوجوه الآتية:

دعوى إجماع الصحابه و التابعين على أفضليه الشيخين فاسده

أحدها: إن دعوى اجماع الصحابه و التابعين فمن بعدهم على أنّ أفضل الصحابه أبو بكر ثم عمر، كذب محض، و لنا على بطلانها وجوه عديدة و براهين سديده، ذكرناها فى قسم (حديث الطير).

و الثاني: و على فرض انعقاد هذا الإجماع، فإن

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

و غيره من أحاديث مناقب أمير المؤمنين عليه السلام، الدالّ على أفضليّته تبطل هذا الإجماع، و تسقطه عن الاعتبار، لأن الإجماع القائم على خلاف النص لا اعتبار به و لا يصغى إليه.

عدم صحّحه معنى حديث ابن عمر فى المفاضله

و الثالث: إنّ الاستدلال بحديث ابن عمر من قبيل استشهاد ابن آوى بذنبه، فمن هو ابن عمر و أى وزن لكلامه فى مثل هذه الأمور؟ على أنّه رجل مقدوح مطعون فيه، كما لا يخفى على من يراجع كتاب (استقصاء الإفحام فى ردّ منتهى الكلام). و مع ذلك كلّ فقد نصّ الحافظ ابن عبد البر على أنّه لا يصحّ معناه حيث قال ما نصّه: «قال أبو عمر: من قال بحديث ابن عمر: كنّا نقول على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلّم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نسكت. يعنى فلا نفاضل. و هو الذى أنكر ابن معين، و تكلم فيه بكلام غليظ، لأذن القائل بذلك قد قال خلاف ما اجتمع عليه السّنّه من السلف و الخلف، من أهل الفقه و الآثار، أنّ عليا كرم الله وجهه أفضل الناس بعد عثمان، هذا ممّا لم يختلفوا فيه، و إنّما اختلفوا فى تفضيل على و عثمان. و اختلف السلف أيضا فى تفضيل على رضى الله عنه و أبى بكر رضى الله عنه. و فى إجماع الجميع الذين وصفناه دليل على أن حديث ابن عمر و هم و غلط، و أنّه لا يصحّ معناه و إن كان اسناده صحيحا، و يلزم من قال به أن يقول بحديث جابر و حديث أبى سعيد: كنّا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلّم و هم لا يقولون بذلك، فقد ناقضوا. و بالله التوفيق» (١).

ص: ٩٦

و الرابع: إنه و إن نصّ ابن عبد البر على بطلان حديث ابن عمر معنى، فإنه لم ينصف في وصف هذا الحديث بالصحة سندا، و شرح ذلك: أنّ لهذا الحديث طريقين فقط في البخارى، و كلاهما مقدوح و مجروح. و نحن نذكر أولا كلا طريقى الحديث ثم نتكلم في سنديهما:

قال البخارى في مناقب أبى بكر: «حدّثنا عبد العزيز بن عبد الله، ثنا سليمان بن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال: كنا نخير بين الناس في زمان [زمان رسول الله صلى الله عليه و سلم، فنخّير أبا بكر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان]» (١).

و قال في مناقب عثمان: «حدّثنا محمد بن حاتم بن بزيح، ثنا شاذان، ثنا عبد العزيز بن أبى سلمه الماجشون عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: كنّا في زمن النبى صلى الله عليه و سلم لا نعدل بأبى بكر أحدا ثم عمر ثم عثمان. ثم نترك أصحاب النبى صلى الله عليه و سلم لا نفاضل بينهم. تابعه عبد الله بن صالح عن عبد العزيز» (٢).

النّظر في الطريق الأوّل

أما الطريق الأوّل - ففيه: «عبد العزيز بن عبد الله الأويسى» ضعّفه أبو داود، قال ابن حجر: «و في سؤالات أبى عبيد الآجرى عن أبى داود قال:

عبد العزيز الأويسى ضعيف» (٣).

و فيه: «سليمان بن بلال» و هو أيضا مجروح، قال ابن حجر: «و قال ابن

ص: ٩٧

١- [١] صحيح البخارى ٥/ ٦٣.

٢- [٢] صحيح البخارى ٥/ ٧٦.

٣- [٣] تهذيب التهذيب ٦/ ٢٠٨.

الجنيد عن ابن معين انما وضعه عند اهل المدينة أنه كان على السوق، و كان أروى الناس عن يحيى بن سعيد» (١). قال: «قال ابن شاهين في كتاب الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: لا بأس به و ليس ممن يعتمد على حديثه» (٢).

و فيه: «نافع» و هو أيضا مجروح، قال ابن عبد البر: «و قد روى عن أبي حنيفة أنه قيل له: مالك لا تروى عن عطاء؟ قال: لأنى رأيت يفتى بالمتعه. و قيل له: مالك لا تروى عن نافع؟ قال: رأيت يفتى بإتيان النساء فى أعجازهن فتركته» (٣) و فى (تفسير الرازى): «ذهب أكثر العلماء إلى ان المراد من الآية: أن الرجل مخير بين أن يأتيها من قبلها فى قبلها، و بين أن يأتيها من دبرها فى قبلها.

فقوله: أَنَّى شِئْتُمْ محمول على ذلك. و نقل نافع عن ابن عمر أنه كان يقول:

المراد من الآية تجويز إتيان النساء فى أدبارهنّ، و سائر الناس كذبوا نافعا فى هذه الرواية» (٤).

أقول: و قد كان على أهل الإنصاف تكذيب نافع فى هذه الرواية أيضا.

أضف إلى ذلك إنكاره أن يكون على عمر بن الخطاب دين، و هذا الإنكار يدل على تمادى الرجل فى الكذب و جرأته على الافتراء، لأنّ دين عمر أمر محقق ثابت لا يقبل الإنكار من أى شخص. أخرج البخارى عن عمر أنّه قال: «يا عبد الله بن عمر، أنظر ما على من الدين، فحسبوه فوجدوه سته و ثمانين ألفا أو نحوه. قال: إن و فى له مال آل عمر فأدّه من أموالهم، و الّا فسل فى بنى عدى بن كعب، فإن لم تف أموالهم فسل فى قريش، و لا تعدهم إلى غيرهم، فأدّ عنيّ هذا المال» (٥).

ص: ٩٨

١- [١] تهذيب التهذيب ١٥٤/٤.

٢- [٢] تهذيب التهذيب ١٤٥/٤.

٣- [٣] جامع بيان العلم ١٥٣/٢.

٤- [٤] تفسير الرازى ٧١/٦.

٥- [٥] صحيح البخارى ٧٨/٥.

وقد ذكر ابن حجر إنكار نافع هذا الدّين، في شرح الحديث بقوله: «وقد أنكر نافع مولى ابن عمر أن يكون على عمر دين، فروی عمر بن شَبّه في كتاب المدينة بإسناد صحيح أنّ نافعاً قال: من أين يكون على عمر دين؟ وقد باع رجل من ورثته ميراثه بمائه ألف. انتهى» ثم قال ابن حجر: «وهذا لا ينفي أن يكون عند موته عليه دين، فقد يكون الشخص كثير المال، ولا يستلزم نفى الدين عنه، فلعلّ نافعاً أنكر أن يكون دينه لم يقض» (١).

ولا يخفى عليك أنّ الاحتمال الذي ذكره ابن حجر لا يساعده لفظ الرواية عن نافع: «من أين يكون على عمر دين» فإنه ينكر أصل الدين، ولا تعرّض له لقضائه و عدم قضائه. هذا أولاً. وثانياً: إنما استشهد نافع ببيع أحد ورثته عمر ميراثه بمائه ألف لأجل إنكار الدين من أصله، لا لأجل انكار أن يكون دينه لم يقض.

على أنّ ابن حجر نفسه قال: وقد أنكر نافع مولى ابن عمر أن يكون على عمر دين، فالحمل الذي ذكره ابن حجر لا ينفع نافعاً، ولعله من هنا ذكر العيني إنكار نافع و لم يذكر ما ذكره ابن حجر العسقلاني (٢).

النّظر في الطريق الثاني

و أمّا الطرق الثاني - فمداره على «نافع» وقد عرفته.

وفيه: «عبيد الله بن عمر العمرى» و هو من أولاد عمر، و لذلك فهو متّهم في هذا الحديث و أمثاله.

حديث ابن عمر بلفظ صريح في أفضليّته الامام

و الخامس: و على فرض التسليم بأن يكون لحديث ابن عمر أصل من جهة

ص: ٩٩

١- [١] فتح الباري ٧: ٥٣.

٢- [٢] عمده القارى في شرح البخارى ١٦ / ٢١٠.

السند، فإن أصله من جهة المتن لا يدل على مطلوب أهل السنّه، بل يدل على عكسه، وهذا نصّه «عن أبي وائل عن عبد الله بن عمر رضی الله عنه قال: كنّا إذا عدّنا أصحاب النبی صلی الله علیه و سلّم قلنا: أبو بكر و عمر و عثمان. فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن فعلى؟! قال: على من أهل البيت لا يقاس به أحد، مع رسول الله صلی الله علیه و سلّم و فى درجته، إن الله يقول: الَّذِينَ آمَنُوا وَ اتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ففأطمه مع رسول الله (صلى الله عليه و سلم) فى درجته و على معها» (١).

فابن عمر يصرّح فى هذا الحديث بأفضليته الامام عليه السلام من الصحابه قاطبه، و أنه كان يفضل الثلاثه على الترتيب المذكور فى خصوص الصحابه، و أما على عليه السلام فلا يقاس به، مع النبی صلی الله علیه و سلّم فى درجته بحكم الآيه المباركه.. و بعد هذا التصريح من ابن عمر ليس لأحد أن ينسب إليه تفضيل أبى بكر على الامام عليه الصلاه و السلام، و يستند إليه فى مقابله الاماميه.

و من هنا يظهر لك تحريف البخارى و تصرفه فى هذا الحديث، و هذه من عظام مكايده فى كتابه.

تصريح ابن عمر بأفضليه الامام فى أحاديث أخرى

أضف إلى ذلك الأحاديث الأخرى، التى صرّح ابن عمر فيها بأفضليه الامام عليه السلام مطلقا، و نهى عن المقايسه بينه و بين سائر الأصحاب، مستشهدا ببعض فضائله الثابته، قال ابن حجر: «و عن ابن عمر قال: كنّا نقول زمن رسول الله صلی الله علیه و سلّم: رسول الله صلی الله علیه و سلّم خير الناس، ثم أبو بكر ثم عمر. و لقد أعطى على بن أبى طالب ثلاث خصال، لأن يكون لى واحده منهن أحبّ إلّى من حمر النعم: زوجه رسول الله صلی الله علیه و سلّم ابنته

ص: ١٠٠

و ولدت له، و سدّ الأبواب إلّا بابه فى المسجد، و أعطاه الرايه يوم خير. أخرجه أحمد، و إسناده حسن.

و أخرج النسائى من طريق العلاء بن عراء- بمهمات- قال: فقلت لابن عمر: أخبرنى عن على و عثمان. فذكر الحديث و فيه: و أما على فلا تسأل عنه أحدا، و انظر إلى منزله من رسول الله صلى الله عليه و سلم، قد سدّ أبوابنا فى المسجد و أقرّ بابه. و رجاله الصحيح، إلّا العلاء و قد وثقه يحيى بن معين و غيره.

و هذه الأحاديث يقوى بعضها بعضا، و كلّ طريق منها صالح للاحتجاج فضلا عن مجموعها» (١).

و قال ابن حجر: «و قد اعترف ابن عمر بتقديم على على غيره. كما تقدّم فى حديثه الذى أوردته فى الباب الذى قبله» (٢).

و قال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى (اللمعات فى شرح المشكاة) بشرح حديث ابن عمر فى المفاضله: «قوله: لا نفاضل بينهم. قالوا: أراد الشيوخ و ذوى الأسنان، الذين إذا حزن النبى صلى الله عليه و سلم أمر شاورهم. و على رضى الله عنه كان فى زمنه صلى الله عليه و سلم حديث السن. و إلّا فأفضليته من ورائهم لا- ينكرها أحد. و أيضا: التفاضل ثابت بين الصحابه بلا شبهه، كأهل بدر و أهل بيعه الرضوان و علماء الصحابه. و أخرج أحمد عن ابن عمر أنه قال: كنّا فى زمن رسول الله صلى الله عليه و سلم نرى خير الناس بعد رسول الله أبا بكر ثم عمر.

و قال: و أمّا على بن أبى طالب فقد أوتى ثلاث خصال لو كان لى واحد منها كان خيرا من الدنيا و ما فيها، زوجه رسول الله صلى الله عليه و سلم بنته فكان له منه ولد، و سدّ أبواب الناس إلّا بابه، و أعطاه رايته يوم خير.

و روى النسائى أنّه سئل ابن عمر: ما تقول فى عثمان و على؟ فحدّث بهذا

ص: ١٠١

١- [١] فتح البارى ١٢/٧.

٢- [٢] نفس المصدر ١٣/٧.

الحديث ثم قال: لا تسألوا عن علي ولا تقيسوا أحدا عليه، سدّ أبوابنا إلّا بابه».

و يؤيد

ما أخرجه النسائي ما رواه أبو الحسن ابن المغازلي بسنده عن نافع قال: «قلت لابن عمر: من خير الناس بعد رسول الله؟ قال: ما أنت و ذاك لا أم لك». ثم قال: استغفر الله، خيرهم بعده من كان يحلّ له ما كان يحلّ له، و يحرم عليه ما كان يحرم عليه. قلت: من هو؟ قال: على سدّ أبواب المسجد و ترك باب على و قال له: لك في هذا المسجد ما لى و عليك فيه ما على، و أنت وارثى و وصى، تقضى دينى و تنجز عداتى و تقتل على ستى، كذب من زعم أنه يبغضك و يحببى» (١).

و هذه الأحاديث و غيرها ألجأت الملاء على القارى إلى أن يبذل بعض الإنصاف، فيقول فى شرح حديث ابن عمر الذى تمسّك به السخاوى: «و لعلّ هذا التفاضل بين الأصحاب، و أمّا أهل البيت فهم أخصّ منهم، و حكمهم يغيرهم، فلا يرد عدم ذكر على و الحسين و العمين رضى الله عنهم أجمعين» (٢).

تأملات القوم فى حديث ابن عمر

ثم إن حديث ابن عمر فى المفاضله- و إن ذكره بعض أسلاف أهل السنه فى فضل المشايخ- غير واضح لدى المحققين المنقّدين منهم فى الحديث، فقد احتملوا فيه وجوها مختلفه، و لم يتحقّق عندهم كونه واردا فى مسأله التفضيل و التقديم فحسب. قال ابن عبد البر: «روى يحيى بن سعيد و عبيد الله بن عمر و عبد العزيز ابن أبى سلمه عن نافع عن ابن عمر أنه قال: كنّا نقول على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلّم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نسكت. فقيل: هذا فى الفضل، و قيل: فى الخلافه» (٣).

و قال ابن الأثير: «قال: و حدّثنا محمد بن عيسى حدّثنا أحمد بن إبراهيم

ص: ١٠٢

١- [١] المناقب لابن المغازلى ٢٦١.

٢- [٢] المرقاه فى شرح المشكاه ٥/ ٥٢٧.

٣- [٣] الاستيعاب ٣/ ١٠٣٩.

الدورقي، حدثنا العلاء بن عبد الرحمن العطار، حدثنا الحارث بن عمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: كُنَّا نقول و رسول الله صَلَّى الله عليه و سَلَّمَ حى: أبو بكر و عمر و عثمان. ف قيل: فى التفضيل. و قيل: فى الخلافه» (١).

و قال ابن حجر العسقلانى: «و قد جاء فى بعض الطرق فى حديث ابن عمر تقييد الخيره المذكوره و الأفضليه بما يتعلق بالخلافه، و ذلك فيما أخرجه ابن عساكر عن عبد الله بن يسار عن سالم عن ابن عمر قال: إنكم لتعلمون أنا كُنَّا نقول على عهد رسول الله صَلَّى الله عليه و سَلَّمَ: أبو بكر و عمر و عثمان - يعنى فى الخلافه - كذا فى أصل الحديث. و من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر كُنَّا نقول فى عهد رسول الله صَلَّى الله عليه و سَلَّمَ: من يكون أولى الناس بهذا الأمر. فنقول: أبو بكر ثم عمر» (٢).

و من الوجوه المذكوره فيه هو: أنّ الله قد رضى عن الثلاثه، فلا - علاقه للحديث بالتفضيل و لا بالخلافه، قال شمس الدين الخلخالى: «قوله: [أبو بكر و عمر و عثمان مقول لقوله: [نقول و [رسول الله حى جمله حالیه معترضه، أبو بكر و ما عطف عليه مبتدأ، و خبره: [رضى الله عنهم» (٣).

و قال القارى: «عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: [كُنَّا نقول و رسول الله صَلَّى الله عليه و سَلَّمَ حى جمله حالیه معترضه بين القول و مقوله [أبو بكر و عمر و عثمان أى على هذا الترتيب عند ذكرهم و بيان أمرهم [رضى الله عنهم و قال شارحه: أبو بكر و ما عطف عليه مبتدأ، خبره رضى الله عنهم، و الجملة مقول القول، و رسول الله حى جمله معترضه، أى: كنا نذكر هؤلاء الثلاثه بأنّ الله تعالى رضى عنهم» (٤).

ص: ١٠٣

١- [١] أسد الغابه ٣ / ٣٧٩.

٢- [٢] فتح البارى ٧ / ١٣.

٣- [٣] المفاتيح فى شرح المصابيح - مخطوط.

٤- [٤] المرقاه فى المشكاه ٥ / ٥٦٢.

وقال عبد الحق الدهلوى فى (اللمعات): «قوله: أبو بكر و عمر و عثمان رضى الله عنهم. أى: كُنّا هؤلاء الثلاثة بأنّ الله تعالى رضى عنهم. و يحتمل أن يكون [رضى الله عنهم دعاء من الرواه ...]».

أقول: فانظر يرحمك الله و أنصف ... أهمل يجوز التمسك لمسأله التفضيل البالغه الأهميه بمثل حديث هذا حاله عند اهل السنه أنفسهم؟

رأى على فى الشيخين

و السادس:

قول السخاوى «بل ثبت عن على نفسه أنه قال: خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه و سلم أبو بكر ثم عمر ثم رجل آخر، فقال له ابنه محمد بن الحنفية: ثم أنت يا أبت؟ فكان يقول: ما أبوك إلّا رجل من المسلمين»

فريه واضحه، و كذبه لائح، فإنّ الحديث المذكور واحد من الأخبار المتعدده التى وضعها القوم و اختلقوها فى هذا الباب، و هذا لفظه فى البخارى:

«حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان، ثنا جامع بن أبى راشد، ثنا أبو يعلى عن محمد ابن الحنفية قال قلت لأبى: أى الناس خير بعد النبى صلى الله عليه و سلم؟ قال:

أبو بكر. قال قلت: ثم من؟ قال: عمر. و خشيت أن يقول: عثمان قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلّا رجل من المسلمين» (1).

إن هذا الحديث تكذبه الأدله القطعيه من الكتاب و السنّه المتواتره و الآثار الثابته، الداله على أفضليه الإمام أمير المؤمنين بعد النبى صلى الله عليهما و آلهما و سلم، و هذه الأدله كثيره لا تعدّ و لا تحصى. و أيضا تكذبه المطاعن الثابته بالأدله القطعيه للشيخين و الثلاثه، و هى أيضا تفوق حدّ الحصر و العد ...

و من أبين الدلائل على بطلان هذا الحديث الموضوع هو: أنّه لا ريب فى أنّ الامام عليه السلام كان يقول- فى مسأله منع أبى بكر الزهراء عليها السلام من الميراث- بكذب أبى بكر و عمر و ظلمهما و خيانتهما، و كان يظهر هذا الأمر للناس

ص: ١٠٤

كما اعترف به عمر بن الخطاب نفسه، و نعوذ بالله من أن ننسب إلى الامام عليه السلام القول بتفضيل من يراه كاذبا آثما غادرا خائنا ...

أما أنه كان يرى أبا بكر و عمر كذلك فذاك أمر لا يخفى على أدنى المتتبعين و المسلمین بالأخبار و الأحاديث، إلّا أنا نذكر هنا طرفا من الشواهد على ذلك،

فقد أخرج مسلم في (الصحيح) في كتاب الجهاد عن مالك بن أوس في حديث طويل أنه قال عمر بن الخطاب لعلي و العباس ما هذا نصه: «فلما توفي رسول الله صلى الله عليه و سلم قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه و سلم، فجئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك، و يطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، فقال أبو بكر: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: لا نورث ما تركنا صدقه.

فرايتماه كاذبا آثما غادرا خائنا، و الله يعلم إنه لصادق بارّ راشد تابع للحق. ثم توفي أبو بكر فكنت أنا ولي رسول الله صلى الله عليه و سلم و ولي أبي بكر، فرايتمانى كاذبا غادرا خائنا، و الله يعلم أنى لصادق بار راشد تابع للحق» (١).

تحريف من البخارى

و الجدير بالذكر هنا أن البخارى قد أخرج هذا الحديث في مواضع من كتابه، مع التصرف في متنه بأشكال مختلفه من التصرف، كالتحريف و الإسقاط و التقطيع، كما هي عادته بالنسبة إلى أحاديث كثيرة، فأخرجه في باب فرض الخمس باللفظ التالى: «قال عمر: ثم توفي الله نبيه صلى الله عليه و سلم، فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه و سلم، و الله يعلم أنه فيها لصادق بار راشد تابع للحق. ثم توفي الله أبا بكر فكنت أنا ولي أبي بكر فقبضتها سنتين من أمارتى، أعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه و سلم، و بما عمل فيها

ص: ١٠٥

أبو بكر، و الله يعلم أنى فيها لصاڤق بار رااا تابع للآق» (١).

و أآرآه فى آآاب المآازى باب آآآ بنى النضير: «آم آوفى النبى صلى الله عليه و سلم، فقال أبو بكر: فأنا ولى رسول الله صلى الله عليه و سلم، فقبطه أبو بكر فعمل فيه بما عمل به رسول الله صلى الله عليه و سلم و أنآم آينآذ،- فأقبل على على و عباس و قال:- آذكران أن أبا بكر فيه كما آقولان، و الله يعلم أنه فيه لصاڤق بار رااا تابع للآق، آم آوفى الله أبا بكر فقلت: أنا ولى رسول الله صلى الله عليه و سلم و أبى بكر، فقبطته سنتين من أمارتى أعمل فيه بما عمل رسول الله صلى الله عليه و سلم و أبو بكر، و الله يعلم أنى فيه صاڤق بار رااا تابع للآق» (٢).

و أآرآه فى آآاب النفقات باب آبس نفقه الرجل قوت سنته: «آم آوفى الله نبىه صلى الله عليه و سلم فقال أبو بكر: أنا ولى رسول الله صلى الله عليه و سلم، فقبطها أبو بكر يعمل فيها بما عمل به فيها رسول الله صلى الله عليه و سلم، و أنآما آينآذ- و أقبل على على و عباس- آزعمان أن أبا بكر كذا و كذا، و الله يعلم أنه فيها صاڤق بار رااا تابع للآق. آم آوفى الله أبا بكر فقلت: أنا ولى رسول الله صلى الله عليه و سلم و أبى بكر، فقبطتها سنتين أعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه و سلم و أبو بكر» (٣).

و أآرآه فى آآاب الفرائض باب قول النبى صلى الله عليه و سلم: لا نورآ ما تركناه صآقه

: «آوفى الله نبىه صلى الله عليه و سلم. فقال أبو بكر: أنا ولى رسول الله صلى الله عليه و سلم فقبطها فعمل بما عمل به رسول الله صلى الله عليه و سلم، آم آوفى الله أبا بكر فقلت: أنا ولى رسول الله صلى الله عليه و سلم فقبطتها سنتين أعمل فيها ما عمل رسول الله صلى الله عليه و سلم و أبو بكر» (٤).

ص: ١٠٦

١- [١] صحيح البخارى ٥٠٣/٤.

٢- [٢] صحيح البخارى ١٨٨/٥.

٣- [٣] صحيح البخارى ١٢٠/٧.

٤- [٤] صحيح البخارى ٥٥١/٨.

و أخرجه فى كتاب الاعتصام باب ما يكره من التعمق و التنازع: «ثم توفى الله نبيه صلى الله عليه و سلم، فقال أبو بكر: أنا ولى رسول صلى الله عليه و سلم، فقبضها أبو بكر، فعمل فيها بما عمل فيها رسول الله صلى الله عليه و سلم- و أنتما حينئذ، و أقبل على على و عباس فقال:- تزعمان أن أبا بكر فيها كذا. و الله يعلم أنه فيها صادق بار راشد تابع للحق. ثم توفى الله أبا بكر فقلت: أنا ولى رسول الله صلى الله عليه و سلم و أبى بكر، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه و سلم و أبو بكر» (١).

و إنَّ كلَّ سعى البخارى ينصبَّ على ستر معاييب الشيخين التى لا- تخفى على كلِّ ذى عينين، لكنَّ شراح صحيح البخارى لم يهتدوا إلى الغرض الذى دعا البخارى إلى ما صنع، فباحوا بالحقيقه التى أراد البخارى كتمها، مع نسبه هذه الصنيعه الشنيعه إلى الزهرى، قال ابن حجر العسقلانى فى شرح الحديث فى باب الخمس: «قوله: ثم توفى الله نبيه صلى الله عليه و سلم فقال أبو بكر: أنا ولى رسول الله صلى الله عليه و سلم، فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه و سلم. زاد فى روايه عقيل: و أنتما حينئذ و أقبل على على و عباس:

تزعمان أن أبا بكر كذا و كذا. و فى روايه شعيب: كما تقولان، و

فى روايه مسلم من الزياده: فجئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك، و يطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، فقال أبو بكر: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: لا نورث ما تركناه صدقه

، فرأيتماه كاذبا آثما غادرا خائنا.

و كأنَّ الزهرى كان يحدث به تاره فيصرِّح، و تاره فيكنى، و كذلك مالك».

و قال ابن حجر بشرح الحديث فى باب ما يكره من التعمق و التنازع:

«و قوله: تزعمان أن أبا بكر فيها كذا. هكذا هنا وقع بالإبهام، و قد بينت فى شرح الروايه الماضيه فى فرض الخمس أن تفسير ذلك وقع فى روايه مسلم، و خلت

ص: ١٠٧

تحريف من أبي بكر الجوهري

و كذلك فعل أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري، صاحب كتاب (السقيفه)، حيث ذكر حديث «كاذبا آثما غادرا خائنا» بألفاظ أخرى، فقد أورد في كتابه المذكور حديث مالك بن أوس باللفظ الآتي: «ثم توفي فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقبضه الله و قد عمل فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم، و أنتما حينئذ، و التفت إلى علي و العباس: ترعمان أن أبا بكر فيها ظالم فاجر، و الله يعلم أنه فيها لصادق بار راشد تابع للحق، ثم توفي الله أبا بكر فقلت: أنا أولى الناس بأبي بكر و برسول الله صلى الله عليه وسلم، فقبضتها سنتين - أو قال: سنين - من أمارتي أعمل فيها مثل ما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم و أبو بكر، ثم قال - و أقبل على العباس و علي - ترعمان أني فيها ظالم فاجر، و الله يعلم أني لصادق بار راشد تابع للحق».

و رواه مره أخرى بطريق آخر أن عمر قال: «فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها أبو بكر، فجئت يا عباس تطلب ميراثك من ابن أخيك، و جئت يا علي تطلب ميراث زوجتك من أبيها، و زعمتما أن أبا بكر كان فيها خائنا فاجرا، و الله لقد كان امرأ مطيعا تابعا للحق، ثم توفي أبو بكر فقبضتها فجئتما تطلبان ميراثكما، أما أنت يا عباس فتطلب ميراثك من ابن أخيك، و أما علي فيطلب ميراث زوجته من أبيها، و زعمتما أني فيها خائن فاجر، و الله يعلم أني فيها مطيع تابع للحق».

و رواه مره ثالثه عن أبي البختری: «فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتصدق به و يقسم فضله، ثم توفي فوليه أبو بكر سنتين، يصنع فيها ما كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم، و أنتما تقولان أنه كان بذلك خاطئا و كان بذلك ظالما، و ما كان بذلك إلّا راشدا، ثم وليته بعد أبي بكر فقلت لكما: إن شئتما

قبلتكماء على عمل رسول الله و عهده الذى عهد فيه، فقلتما: نعم، و جئتماني الآن تختصمان يقول هذا: أريد نصيبى من ابن أخى، و يقول هذا: أريد نصيبى من امرأتى، و الله لا أقضى بينكما إلّا بذلك».

نظره فى سند حديث مختلف

و إنّ ما ذكرناه يكفى فى الدلالة على فساد الحديث المزعوم الذى تمسّك به السخاوى، هذا مع أنّه مخدوش سنداً، فقد عرفت أن البخارى يرويه عن محمد ابن كثير و هو العبدى و هذا مجروح كما ذكر الذهبى بترجمته، حيث قال: «و روى أحمد ابن أبى خيثمه قال لنا: ابن معين لا تكتبوا عنه لم يكن بالثقة» (١) و قال العسقلانى: «قال ابن معين: لم يكن بالثقة». قال: «و قال ابن الجنيد عن ابن معين: كان فى حديثه ألفاظ كامنه ضعيفه، ثم سألت عنه فقال: لم يكن بأهل أن يكتب عنه» (٢).

و فى طريقه سفيان الثورى و قد كان يدّلس عن الضعفاء كما ذكره الذهبى و ابن حجر العسقلانى (٣) و غيرهما.

بل لقد اشتهر بتدليس التسويه، الذى قالوا بأنّه أفحش أنواع التدليس مطلقاً و شرّها (٤)، قال السيوطى: «قال العراقى: و هو قاذح فيمن تعمّد فعله، و قال شيخ الإسلام: لا شك أنه جرح و إن وصف به الثورى و الأعمش، فلا اعتذار أنهما لا يفعلانه إلّا فى حق من يكون ثقّه عندهما ضعيفا عند غيرهما» (٥).

و قال القارى: «و هذا القسم من التدليس مكروه جدّاً، و فاعله مذموم عند أكثر

ص: ١٠٩

١- [١] ميزان الاعتدال ١٨ / ٤.

٢- [٢] تهذيب التهذيب ٣٧١ / ٩.

٣- [٣] ميزان الاعتدال ١٦٩ / ٢، تقريب التهذيب ٣١١ / ١.

٤- [٤] أنظر تدريب الراوى ١٨٦ / ١ و غيره.

٥- [٥] تدريب الراوى ١٨٦ / ١.

العلماء، و من عرف به فهو مجروح عند جماعه، لا يقبل روايته بين السماع أو لم يبينه» (١).

و قال ابن الجوزى فى ذم التدليس: «هذا خيانه منهم على الشرع» (٢).

و قال أيضا: «هو من أعظم الجنايات على الشريعة» (٣).

و قال النووى: «التدليس قسمان: أحدهما: أن يروى عمن عاصره ما لم يسمع منه، موهما سماعه، قائلا: فلان أو عن فلان أو نحوه، وربما لم يسقط شيخه و أسقط غيره، ضعيفا أو صغيرا، تحسينا لصوره الحديث. و هذا القسم مكروه جدا، ذمه أكثر العلماء، و كان شعبه من أشدهم ذما له، و ظاهر كلامه أنه حرام، و تحريمه ظاهر، فإنه يوهم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به، و يسبب أيضا إلى إسقاط العمل بروايات نفسه، مع ما فيه من الغرور، ثم إن مفسدته دائمه، و بعض هذا يكفى فى التحريم، فكيف باجتماع هذه الأمور» (٤).

هذا، و لسفيان الثورى قواعد أخرى، منها: القول بمذهب الخوارج، و منها: الحسد لأبى حنيفه و العداوه له و الطعن فيه ... ذكرها أبو المؤيد محمود بن محمد الخوارزمي (٥)، و هذا القوادح تسقط الثورى عن درجه الاعتبار لدى أهل السنه، لا سيما الحنفية منهم كما لا يخفى.

و من أعظم قواعد «سفيان الثورى» اعتراضه على الإمام الصادق عليه السلام،

قال الشعراني: «و دخل عليه الثورى رضى الله عنه، فرأى عليه جبه من خز، فقال له: إنكم من بيت نبوه تلبسون هذا!! فقال: ما تدري، أدخل يدك، فإذا تحته مسح من شعر خشن، ثم قال: يا ثورى أرني تحت جبتك، فوجد تحتها

ص: ١١٠

١- [١] شرح شرح نخبه الفكر ١١٢.

٢- [٢] تلييس إبليس ٣٤.

٣- [٣] الموضوعات ١/ ٥٢.

٤- [٤] المنهاج فى شرح صحيح مسلم ١/ ٣٣.

٥- [٥] جامع مسانيد أبى حنيفه ٢/ ٤٦٨.

قميصا أرق من بياض البيض، فخجل سفيان، ثم قال: يا ثوري لا تكثر الدخول علينا، تضرنا و نضرَك» (١).

فظهر أنّ الحديث الذي أخرجه البخارى عن محمد بن الحنفية، حديث مختلق مكذوب.

حديث مختلق آخر

و مثله فى الاختلاق و البطالان الحديث الآخر، الذى رواه المتقى: «عن زيد ابن على بن الحسينى قال: سمعت أبى على بن الحسين يقول: سمعت أبى الحسين ابن على يقول: قلت لأبى بكر: يا أبا بكر من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه و سلم؟ فقال لى: أبوك. فسألت أبى عليا فقلت: من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه و سلم؟ فقال: أبو بكر- الدغولى، كر» (٢).

فإن آثار الكذب و الافتراء لائحته عليه و بادية فيه، كما لا يخفى على كل منصف نبهه، على أنه حديث لم نقف له على سند، و قد صرح (الدهلوى) بأن كل حديث لا سند صحيح له فهو ساقط عن درجه الاعتبار.

حديث مختلق آخر

و لما رأى بعض الوضّاعين من أهل السنّه وضوح فظاعه ما وضع عن لسان الامام عليه السلام فى تفصيل الشيخين مطلقا، عمد إلى وضع حديث عن لسانه ينصّ على أفضليتهما من جميع الأصحاب سوى أهل البيت،

فقد روى المتقى:

«عن أبى البخترى قال: خطب على فقال: ألا- إن خير هذه الأممه بعد نبيها أبو بكر و عمر. فقال رجل: و أنت يا أمير المؤمنين؟ فقال: نحن أهل البيت لا يوازيانا

ص: ١١١

١- [١] لواقح الأنوار ١ / ٣٢.

٢- [٢] كنز العمال ١٢ / ٤٨٩.

. و هذا أيضا حديث مختلف، فإنّ من يرى الشيخين «كاذبين آثمين غادرين خائنين» كيف يفضّلهما على سلمان و أبي ذر و المقداد و عمار بن ياسر و نظرائهم؟! إن هذا إلّا إفك مبين.

على أنّ راويه «أبو البختری» لم يسمع من الامام عليه السلام شيئا، و إنما كان يرسل عنه كثيرا، قال ابن حجر: «سعيد بن فيروز، و هو ابن أبي عمران، أبو البختری الطائى مولا هم الكوفى، روى عن: أبيه، و ابن عباس، و ابن عمر، و أبي سعيد، و أبي كبشه و أبي برزه، و يعلى بن مره، و أبي عبد الرحمن السلمى، و الحارث الأعور. و أرسل عن: عمر، و على و حذيفه، و سلمان، و ابن مسعود. و عنه:

عمرو بن مره، و عبد الأعلى بن عامر، و عطاء بن السائب، و سلمه بن كهيل و يونس بن حبان، و حبيب بن أبى ثابت، و يزيد بن أبى زياد، و غيرهم.

قال عبد الله بن شعيب عن ابن معين: أبو البختری الطائى اسمه سعيد، و هو ثبت، و لم يسمع من على شيئا» (٢).

و لكثرة روايته عن الأصحاب مع عدم سماعه منهم حكم بعض نقده الحديث بضعف مراسيله قال ابن سعد: «... كان كثير الحديث، يرسل حديثه و يروى عن الصحابه، و لم يسمع من كثير أحد، فما كان من حديثه سماعا فهو حسن، و ما كان عن إرسال فهو ضعيف» (٣).

و قال ابن حجر ايضا: «قال أبو أحمد الحاكم فى الكنى: ليس بالقوى عندهم» ثم قال ابن حجر: «كذا قال و هو سهو» (٤) قلت: و هو تحكّم محض.

ص: ١١٢

١- [١] كنز العمال ١٣ / ٧.

٢- [٢] تهذيب التهذيب ٦٥ / ٤.

٣- [٣] تهذيب التهذيب ٦٥ / ٤.

٤- [٤] تهذيب التهذيب ٦٥ / ٤.

و مَمَّنْ تَنْطَعُ وَ تَعْنَتْ فِي بَابِ حَدِيثِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ: جلال الدين السيوطي، إذ قال بشرح

حديث: أنا دار الحكمه

: «قال الطيبي: تمسك الشيعة بهذا الحديث في أنّ أخذ العلم و الحكمه مختص به، لا يتجاوزه إلى غيره إلّا بواسطته، لأن الدار إنما يدخل إليها من بابها. و لا حجه لهم فيه، إذ ليس دار الجنه بأوسع من دار الحكمه، و لها ثمانية أبواب» (١).

و هذا نفس كلام الطيبي الذي تقدّم الكلام عليه بالتفصيل، و أوضحنا بطلانه بما لا مزيد عليه، و الله ولي التوفيق.

ص: ١١٣

١- [١] قوت المغتدى في شرح الترمذي. كتاب المناقب، باب مناقب علي.

إشاره

و حاول على بن عبد الله السهمودي صرف

حديث أنا مدينه العلم

عن مفاده الصريح فيه، بما يحير الأفهام، فقال بعد أن أورد بعض ما يدل على أعلميته الإمام عليه السلام: «قلت: وهذا و أشباهه مما جاء في فضيله على في هذا الباب شاهد

لحديث أنا مدينه العلم و على بابها، رواه الامام أحمد في الفضائل عن على رضى الله عنه، و الحاكم في المناقب من مستدركه، و الطبراني في معجمه الكبير، و أبو الشيخ ابن حيان في السنه له، و غيرهم كلهم عن ابن عباس مرفوعا به بزياده: فمن أتى العلم فليأت الباب.

و رواه الترمذى من حديث على مرفوعا: انا مدينه العلم و على بابها

، و قال الترمذى عقب هذا: انه منكر. و كذا قال شيخه البخارى، و قال الحاكم عقب الأول: إنه صحيح الإسناد، أورده ابن الجوزى من الثانى فى الموضوعات. و قال الحافظ أبو سعيد العلائى: الصواب أنه حسن باعتبار طرقه، لا صحيح و لا ضعيف، فضلا عن أن يكون موضوعا. و كذا قال الحافظ ابن حجر فى فتوى له.

و لا ينافيه تفضيل أبى بكر رضى الله عنه مطلقا، بشهاده على و غيره بذلك له، و شهد له بالعلم أيضا،

فقد قال على: أبو بكر أعلمهم و أفضلهم و ما اختلفوا فى شىء إلا كان الحق معه

. و عدم اشتهار علمه لعدم طول مدّته بعد الاحتياج إليه بموت النبى صلى الله عليه و سلم» (١).

و فى هذا الكلام نظر من وجوه:

١- نسبه الطعن إلى البخارى و الترمذى كذب

إنّ السهمودي- و إن لم ينكر أصل الحديث، بل حقّقه و أثبته عن جماعه من

ص: ١١٤

أئمه مذهبه - نسب إلى الترمذى أنه قال عقب الحديث: «هذا منكر». وقد أثبتنا سابقا عدم صحّحه هذه النسبه، وأن الترمذى لم يقل هذا بعد هذا الحديث أبدا، بل صريح الشيخ عبد الحق الدهلوى فى (اللمعات فى شرح المشكاة) أنّ الترمذى قال: إنه حسن.

و يؤيد هذا أنّ الترمذى قد حسن حديث «أنا دار الحكمه» - المؤيد لحديث:

«أنا مدينه العلم» - كما صرح به المحب الطبرى فى (ذخائر العقبى) و فى (الرياض النضره). و كما نسب بعض المفسرين إلى الترمذى القدح فى

حديث «أنا مدينه العلم»

فقد نسب إليه ذلك بالنسبه إلى

حديث «أنا دار الحكمه»

أيضا، كما فصلناه فيما مضى فى ردّ كلام النووى.

على أنّ كثيرا من محققى أهل السنّه ينقلون الحديثين معا عن الترمذى، و ظاهر عباراتهم أنّه قد أخرجهما فى (الصحيح) من دون أى غمز فيهما، كما لا يخفى على من راجع ما ذكرناه سابقا فى إثبات إخراج الترمذى لحديث مدينه العلم، و فى إثبات إخراجه لحديث دار الحكمه، من عبارات أئمه القوم الدالّه على ذلك، و عليك بالتأمل فيما ذكره ابن حجر المكى فى (الصواعق) و ما قاله العيدروس اليمنى فى (العقد النبوى) و ما أورده الصبان المصرى فى (إسعاف الراغبين). فإن عبارات هؤلاء الأعلام أصرح فى المقصود و المطلوب.

و على الجملة، فإن نسبه السمهودى القدح فى

حديث «أنا مدينه العلم»

إلى الترمذى كذب واضح، و لعلّه ذكر ذلك من غير أن يراجع جامع الترمذى، فلو كان راجع النسخه الصحيحه منه لما نسب إلى الترمذى ذلك، بل النسخه المحرّفه من الترمذى كذلك، لأنّ الذى فعله المحرّفون هو إسقاط

حديث «أنا مدينه العلم»

و إبقاء

حديث «أنا دار الحكمه»

مع إضافه كلمه «منكر» إليه، و لم نجد نسخه صحيحه و لا محرّفه ذكر فيها

حديث «أنا مدينه العلم»

مع لفظه «منكر»، و من ادّعى فعلية البيان.

و أما نسبه القول بأنّه منكر إلى البخارى فباطله كذلك، ففي (الآلى

ص: ١١٥

المنثوره) و (المقاصد الحسنه) أنّ البخارى قاله بالنسبه إلى

حديث «أنا دار الحكمة».

فذكر هذا بالنسبه إلى

حديث «أنا مدينه العلم»

باطل.

٢- دعوى عدم المنافاه بين الحديث و تفضيل أبى بكر باطله

ثم إنّ

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

يدل من وجوه كثيره و بدلاله واضحه على إمامه الامام أمير المؤمنين عليه السلام، و لا يشك عاقل فى دلالتة على أفضليته الامام و أعلميته المطلقة، فإمّا ينكر هذا الحديث و يحكم بوضعه - كما صنع بعض النواصب - و إمّا ترفع اليد عن الاعتقاد بتفضيل أبى بكر على الامام عليه السلام. فظهر بطلان قول السمهودى - بعد إثبات الحديث و تحقيقه -: «و لا ينافيه تفضيل أبى بكر مطلقا»، إذ لا مناص من القول بأفضليه الإمام عليه السلام مطلقا، بعد القول بثبوت الحديث الشريف.

٣- دعوى شهاده الامام بتفضيل أبى بكر باطله

و مثله فى البطلان دعواه شهاده الامام أمير المؤمنين عليه السلام بتفضيل أبى بكر، فقد عرفت فى جواب السخاوى: أن لا أصل للروايات المتضمنه لهذا المعنى عن أمير المؤمنين عليه السلام، فإنها روايات مختلفه مكذوبه، باطله سندا و متنا، و لا سيما ما أخرجه البخارى و هو العمده فيها، كما لا يخفى.

٤- دعوى شهاده غير الامام بذلك باطله

و من الذى شهد بذلك غير الامام عليه السلام حتّى يقول السمهودى:

«بشهاده على و غيره بذلك له؟» لم نجد أحدا شهد بذلك من الصحابه العدول، و من ادّعى فعلية البيان، و علينا إبطاله بأوضح الدليل و البرهان ... و على فرض صدور شىء فى حق أبى بكر من أحدهم فلا ريب فى عدم صلاحيته لأن يقابل به الوجوه الكثيره على أفضليه أمير المؤمنين المطلقة.

٥- دعوى شهاده الامام له بالعلم كاذبه

و من الدعاوى الكاذبه للسهمودى فى هذا الكلام قوله: «و شهد له بالعلم أيضا، فقد قال على: أبو بكر أعلمهم و أفضلهم». فمن الذى روى ذلك؟ وليت

ص: ١١٦

السمهودى ذكر له مصدرا و لو من موضوعات أسلافه؟! فالعجب منه كيف يستدل بما لا عين له و لا أثر فى الموضوعات فضلا عن الكتب الموصوفه بالصحاح!! مع أنه لو كان قد أخرج فى الصحاح عندهم فضلا عن الموضوعات لم يكن حجه على الإماميه، و ما كان يجوز الاحتجاج به فى مقابلتهم ...

٦- دعوى كون الحق مع أبى بكر فى موارد الاختلاف كاذبه

و من الدعاوى الكاذبه قول السمهودى: «و ما اختلفوا فى شىء إلا كان الحق معه»، و هى دعوى بلا برهان، بل الأدله و البراهين على بطلانها لا تعد و لا تحصى، و لو لم يمكن إلا واقعه السقيفه و قضيه فذك و مسأله الخمس لكفى دليلا و برهانا على كون أبى بكر على الخطأ و الباطل، فإنها أمور وقع فيها الاختلاف بين على و أبى بكر، و لا يصدق عاقل بكون الحق فيها مع أبى بكر، لثبوت عصمه أمير المؤمنين و الصديقه الزهراء بالكتاب و السنه، أما أبو بكر فيعرّف نفسه بقوله: «إن لى شيطانا يعترينى».

٧- الاعتذار بقصر مدّ أبى بكر غير مسموع

و كأنّ السمهودى ملتفت إلى ورود الإشكال عليه بأنه: لو كان أبو بكر أعلم الأصحاب مطلقا، فأين أقواله و آراؤه فى القضايا المختلفه؟ و لما ذا لم يشتهر بالعلم؟

فالتجأ إلى الاعتذار عن أبى بكر بقوله: «و عدم اشتهار علمه لعدم طول مدّته بعد الاحتياج إليه بموت النبى صلّى الله عليه و سلّم». إلا أنّ هذا الاعتذار غير مسموع لدى ذوى الألباب و الأبصار، لوجوه:

أحدها: إن توقف اشتهار العلم على طول المده ممنوع، بل إن ملاك اشتهار العلم هو الكمال العلمى للشخص، فكّلما كان العلم أكثر كان الاشتهار به أكثر، ألا ترى أنّ النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم - على قله مكثه فى أمّته - اشتهر علمه بحيث لم يبلغ اشتهار علوم الأنبياء السابقين عليه معشار اشتهار علمه، مع وجود مثل نوح فيهم الذى اشتهر بطول العمر حتى ضرب به المثل فيه.

فالحق هو أنّ أبا بكر لم يشتهر علمه لانتفاء الموضوع - و هو العلم - لا لوجود

المانع و هو قصر مدته.

و الثاني: سلّمنا التوقف المذكور، لكن مدّه أبى بكر منذ إسلامه حتى موته كانت طويّله، فلو كان أعلم الصحابه لظهرت آثار أعلميته فى هذه المده، و لاشتهر علمه، و أما التعلّل بعدم الاحتياج إليه فى حياه النّبى صلّى الله عليه و آله و سلّم، و عند الاحتياج إليه بعد موت النّبى صلّى الله عليه و آله و سلّم لم تطل مدته، فليس بنافع، لأن أعلم الصحابه محتاج إليه على كلّ حال، و لذا نرى احتياج الناس إلى أمير المؤمنين عليه السلام- و هو الأعلم فى الواقع و الحقيقه- على حياه النّبى و بعد وفاته صلّى الله عليه و آله و سلّم، و من هنا نرى رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم يدلّ الأمه و يرشدهم نحو الامام

بقوله: «أنا مدينه العلم و على بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب».

و أيضا: قد اشتهرت قضايا الامام عليه السلام و فتاواه على عهد النّبى صلّى الله عليه و آله و سلّم سواء فى سفره إلى اليمن أو فى المدينه المنوره.

أما أبو بكر فلم ينقل عنه ما يدل على علمه فضلا عن أعلميته فى مدّه خلافته مع احتياج الامه إليه بعد النّبى، فضلا عن زمان حياه النّبى صلّى الله عليه و آله و سلّم.

ثم إن ما ذكره السمهودى من أنّ زمان خلافة أبى بكر كان وقت اشتهاه علمه، لكن منع من ذلك عدم طول مدته. ينافيه ما سيأتى عن البنبانى من أن عصر خلافة الثلاثه لم يكن زمان ظهور علومهم، بل إنّ اشتغالهم بأمور الخلافه حال دون إفاده الأمه و تعليمهم، و أنّ ذلك هو السبب فى رجوعهم إلى أمير المؤمنين عليه السلام. فإنّ بين هذين الزّعمين من التضاد ما لا يخفى على أهل السداد و الرشاد.

و الثالث: سلّمنا أنّ السّبب فى عدم اشتهاه علمه عدم طول مدته بعد الاحتياج إليه، إلّا أنّ هذا لا يحقّق غرض السمهودى، لأنه إن لم يشتهر علمه فلا أقل من عدم اشتهاه جهله و ضلاله، و لكنّ المتتبع للأخبار و الآثار يعلم جيّدا بكثرة الموارد التى ظهر فيها جهل أبى بكر و عدم علمه بالأحكام الشرعيه، و قد

تضمّن كتاب (تشديد المطاعن) طرفا من تلك الأخبار، و حينئذ لا- مساع لدعوى العلم لأبي بكر فضلا عن دعوى الأعلمية المطلقة!!

٨- اعتراف الشيخين بأعلميّة علي و رجوعهما إليه

و بعد، فالعجب من السهمودي، كيف يدّعي الأعلميّة لأبي بكر، و هو نفسه يروي- فيمن يروي- قسما من أخبار رجوع أبي بكر و عمر إلى أمير المؤمنين و اعترافهما بما يفيد أعلميّته منهما؟! لقد ذكر السهمودي في كتابه (جواهر العقدين) في قضيه حكم عمر برجم المرأة المجنونه، و نقض الامام عليه السلام ذلك الحكم: «و في روايه: فقال عمر:

لو لا علي لهلك عمر. و روى بعضهم: إنه اتفق لعلّى مع أبي بكر رضى الله عنهما نحو ذلك».

و قال فيه أيضا: «و قد أخرج ابن السّيمان عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أنّه سمع عمر يقول لعلّى رضى الله عنهما- و قد سأله عن شىء فأجابه ففرّج عنه:- لا أبقانى الله بعدك يا على»، و هذا دليل واضح على أعلميّة الإمام عليه السّلام. و قد اعترف السهمودي نفسه بكونه من شواهد

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

حيث قال: «قلت: هذا و أشباهه مما جاء في فضيله على في هذا الباب شاهد

لحديث أنا مدينه العلم و على بابها».

و قال السهمودي في (جواهر العقدين): «قال الزّين العراقى في شرح التّقريب في ترجمه على رضى الله عنه، قال عمر: أقضانا على، و كان يتعوّذ من معضله ليس لها أبو حسن».

قال: «و هذا التّعوذ رواه الدار قطنى و غيره، و لفظه: أعوذ بالله من معضله ليس لها أبو حسن».

قال: «و في روايه له عن أبي سعيد الخدرى قال: قدمنا مع عمر مكه و معه على بن أبى طالب، فذكر له على شيئا، فقال عمر: أعوذ بالله أن أعيش في قوم لست فيهم أبا حسن».

و قال: «أخرج الحافظ الذهبي عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: ذكر لعطاء أ كان أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أفقه من علي؟ قال: لا والله ما علمته».

و قال: «و قول عمر رضي الله عنه: علي أقضانا. رواه البخاري في صحيحه، و نحوه عن جماعه من الصحابه».

و قال: «و الحاكم في المستدرک عن ابن مسعود قال: كنا نتحدّث أنّ أقضى أهل المدينه على. و قال: إنه صحيح و لم يخرجاه».

و قال: «و أصل ذلك: قصه بعثه صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه إلى اليمن قاضيا، فقال: يا رسول الله بعثتني أقضى بينهم و أنا شاب لا أدري ما القضاء؟ ف ضرب صلى الله عليه وسلم في صدرى و قال: اللهم اهده و ثبت لسانه».

قال: فو الذى فلق الحبه و برئ النسمه ما شككت فى قضاء بين اثنين. رواه أبو داود و الحاكم

و قال: صحيح الإسناد».

و قال: «روى أحمد و الطبرانى برجال وثقوا: إن النبى صلى الله عليه وسلم قال لفاطمه رضى الله عنهما: أما ترضين أن زوّجتك أقدم أمتى سلما و أكثرهم علما و أعظمهم حلما».

إشاره

و قال الفضل بن روزبهان الشيرازي - و هو من مشاهير المتكلمين من أهل السنه، و المتأخرون عنه عيال عليه - في جواب احتجاج العلّامة الحلّي

بقول الامام عليه السلام «سلوني قبل أن تفقدوني» و قول النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم: «أنا مدينه العلم و على بابها»

قال ما نصه: «أقول: هذا يدل على وفور علمه و استحضاره أجوبه الوقائع و اطلاعه على أشتات العلوم و المعارف. و كلّ هذه الأمور مسلّمه، و لا دليل على النص، حيث أنّه لا يجب أن يكون الأعلم خليفه، بل الأحفظ للحوزه و الأصلح للأمه، و لو لم يكن أبو بكر أصلح للإمامه لما اختاروه».

أقول: لم يجد ابن روزبهان مناصا من الاعتراف بدلاله

حديث أنا مدينه العلم

على الأعلميه المطلقه لأمر المؤمنين عليه السلام، غير أنّه ينكر اشتراط الأعلميه في الخليفه، و من هنا يقول بأنّ هذا الحديث لا يكون نصّا على خلافه الامام عليه السلام، و يستدل باختيار الأمه أبا بكر للإمامه مع كونه غير أعلم، و ما ذكره مردود من وجوه:

أحدها: إنّ

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

من الأدله الواضحه على خلافه سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام، و قد بيّنا ذلك بوجوه عديده فيما سبق من الكتاب.

و الثاني: لقد دلّ الكتاب و السنه المتأيده بأقوال المفسرين من أهل السنّه، على تعيّن الأعلم للإمامه و الخلافه، و قد تقدّم بيان ذلك بالدلائل الكثيره المفيده للقطع و اليقين، و لو لم يكن فيها سوى ما ذكره الله سبحانه في قصه آدم، و قصه طالوت، لكفى في ذلك دليلا و برهانا.

و الثالث: إنّه لا- ريب فى كون الأ-علم هو الأحفظ للحوزه و الأصلح للأئمه، و من هنا يظهر بطلان دعوى كون أبى بكر الأحفظ للحوزه و الأصلح للأئمه، مع الاعتراف بكونه غير أعلم، متى كان أبو بكر أحفظ للحوزه؟ أ فى ميادين القتال و الجهاد مع الكفار؟ أو فى حلّ المشكلات و المعضلات؟

و الرابع: إنّ الاستدلال باختيار الناس أبا بكر للخلافه واضح الفساد، إذ لو سلّمنا وقوع الاختيار من الناس، فإنّ الاشكال يرد أولاً على الذين اختاروه، ثم على الذين يستدلّون بهذا الاختيار على صحّحه إمامه أبى بكر ...

كلام آخر لابن روزبهان

اشاره

و لابن روزبهان فى باب حديث مدينه العلم و

حديث أنا دار الحكمه

، كلام آخر هو أعجب و أغرب من كلامه الذى ذكرناه، و بيان ذلك: أن العلّامه الحلى رحمه الله يقول: «المطلب الثانى- العلم. و الناس كلّهم بلا خلاف عيال على عليه السلام، فى المعارف الحقيقه و العلوم اليقنيه و الأحكام الشرعيه و القضايا النقليه، لأنه عليه السلام كان فى غايه الذكاء و الحرص على التعلّم، و ملازمته لرسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم الذى هو أشفق الناس عليه عظيمه جداً، لا ينفك عنه ليلاً و لا نهاراً، فيكون بالضروره أعلم من غيره. و

قال رسول الله صلّى الله عليه و آله فى حقّه: أقضاكم على

. و القضاء يستلزم العلم و الدين. و

روى الترمذى فى صحيحه: إن رسول الله صلّى الله عليه و سلّم قال: أنا مدينه العلم و على بابها.

و

روى البغوى فى الصحاح: إن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم قال: أنا دار الحكمه و على بابها».

فقال ابن روزبهان فى جواب هذا الكلام: «ما ذكره المصنف من علم أمير المؤمنين فلا شك فى أنه من علماء الأئمه، و الناس محتاجون إليه فيه، و كيف لا و هو وصى النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم فى إبلاغ العلم و بدائع حقائق المعارف، فلا نزاع فيه لأحد. و أما ما ذكره من صحيح الترمذى فصحيح. و ما ذكره من صحاح

البغوى فإنه قال: الحديث غريب لا يعرف هذا عن أحد من الثقات غير شريك، وإسناده مضطرب، فكان ينبغي أن يذكر ما ذكره من معاييب الحديث، ليكون أمينا في النقل».

و هذا الكلام غريب من وجوه:

١ - على أعلم الأمة لا أنه من علماء الأمة فقط

إن قول ابن روزبهان: «ما ذكره المصنف من علم أمير المؤمنين فلا شك أنه من علماء الأمة» تفريط في حق الامام عليه السلام، لأن الامام عليه السلام أعلم الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما أثبتناه سلفا. هذا بالإضافة إلى اعتراف ابن روزبهان في كلامه السابق بأعلمية الامام عليه الصلاة والسلام.

٢ - الناس محتاجون اليه كاحتياجهم الى النبي

و ليس احتياج الناس إلى أمير المؤمنين عليه السلام كاحتياجهم إلى واحد من علماء الأمة، بل إنّ الناس كلّهم عيال عليه في جميع العلوم والأحكام - كما ذكر العلامة الحلي - لأنه أقرب الناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأكثرهم ملازمة له، فهم كانوا يحتاجون إليه في العلم لكونه أعلمهم، فإن أراد ابن روزبهان من قوله: «و الناس محتاجون إليه فيه» هذا المعنى فمرحبا بالوافق، لأنّ هذا المعنى يثبت خلافه الامام بعد النبي بلا فصل، لقبح تأمير المحتاج البين الاحتياج العظيم الاحواج، على من هو غنى ملى بعلم صاحب المعراج صلى الله عليه وآله وسلم. و إن أراد ابن روزبهان معنى آخر فقد كابر مكابره بينه، و أغلب الظن أنه يريد المعنى الأوّل، لأنه اعترف بأعلميته عليه السلام في الكلام السابق.

٣ - اعتراف ابن روزبهان بكون الامام وصى النبي في إبلاغ العلم

و قول ابن روزبهان في هذا الكلام: «كيف لا» و هو وصى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في إبلاغ العلم و بدائع حقائق المعارف» صريح في أنه الامام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، إذ لا يعقل أن يكون وصى النبي في إبلاغ العلم و بدائع حقائق المعارف غير الأعلم و غير الامام من بعده صلى الله عليه وآله وسلم،

لعدم انفكاك الأعلمية عن مثل هذا العلم المنصوب، المخصوص بالعلم المصوب، و لقبح ترجيح المرجوح و بطلان تفضيل المفضل.

ثم إنَّ قوله: «فلا نزاع فيه لأحد» كلمه حق جرت على لسانه، لكنَّ ما استشهاد به العلّامة الحلّي يدلّ على أعلمية الامام عليه السلام، و هذا هو المطلوب من الاستشهاد و الاستدلال، و الأعلمية تلازم الامامه و الخلافه كما مرّ غير مره.

فإذا كان على ابن روزبهان التسليم بإمامه الامام، و ترك النزاع فى إمامته أيضا.

٤- اعترافه بروايه الترمذى

و قول ابن روزبهان: «و أما ما ذكره من صحيح الترمذى فصحيح» اعتراف بصحه

حديث «أنا مدينه العلم»

سندا، و قد اعترف ابن روزبهان بدلاله هذا الحديث على أعلميّه الامام عليه السّلام بالرغم من قيام البراهين المحكمه على تعين الأعلّم للخلافه عن النّبي صلّى الله عليه و آله و سلّم.

و أيضا، فإنّ حديث مدينه العلم يدلّ بالوجه العديده المذكوره سابقا على إمامه الامام عليه السلام، فكان على ابن روزبهان الاعتراف بالنتيجه كما اعترف بالمقدمه.

٥- دفع إيراد ابن روزبهان على العلّامه الحلّي

اشاره

و أقريا ما ذكره ابن روزبهان للطعن على العلّامه الحلّي بقوله: «و ما ذكره من صحاح البغوى فإنه قال: الحديث غريب لا يعرف هذا من أحد من الثقات غير شريك، و إسناده مضطرب. فكان ينبغى أن يذكر ما ذكره من معاييب الحديث، ليكون أمينا فى النقل» فمردود بوجه عديده:

استقاطهم حديث أنا مدينه العلم من صحيح الترمذى

أحدها: - ما الدليل على وجود الجملة التى ذكرها ابن روزبهان فى نسخه العلّامه الحلّي؟

إن اختلاف النسخ فى كتب الحديث غير عزيز، بل إنّ الكتب الموصوفه بالصّحاح عند أهل السنه مختلفه زياده و نقيصه و تغييرا و تبديلا، كما لا يخفى على

من راجع (جامع الأصول لابن كثير) و (مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي) و (المرقاه لعلی القاری) ... و من الشواهد على ذلك

حديث «أنا مدينه العلم»

و (صحيح الترمذی). فقد عرفت أنّ العلامة الحلّی رحمه الله ينقل هذا الحديث عن (صحيح الترمذی)، و يعترف ابن روزبهان بصحة ذلك قائلا: «و أما ما ذكره من صحيح الترمذی فصحيح»، و قد نقله عن الترمذی قبل العلامة: ابن الأثير الجزري في (جامع الأصول) و محمد بن طلحه الشافعی في (مطالب السؤل).

و اعترف ابن تيميه الحراني - و هو معاصر العلامة - في (منهاج السنه) بروايه الترمذی حديث مدينه العلم.

و نقله عن الترمذی جماعه من علماء السنّه المتأخرين عن العلامة الحلّی رحمه الله أمثال:

السيد شهاب الدين أحمد في كتابه (توضيح الدلائل على ترجيح الفضائل).

و جلال الدين السيوطی في (تاريخ الخلفاء).

و حسين بن معين الدين الميبدی في (الفواتح - شرح ديوان على).

و محمد بن يوسف الشامي في سيرته (سبل الهدى و الرشاد).

و ابن حجر المكي في (الصواعق المحرقة).

و الميرزا مخدوم في كتابه (نواقض الروافض).

و شيخ بن عبد الله العيدروس في (العقد النبوي).

و محمود الشبخاني القادري في (الصراط السوي).

و الشيخ عبد الحق الدهلوی في (أسماء رجال المشكاة).

و نور الدين الشبراملسی في (تيسير المطالب السنيه).

و إبراهيم الكردي الكوراني في (النبراس).

و محمد بن عبد الباقي الزرقاني في (شرح المواهب اللدنيّه).

و محمد الصبّان المصري في (إسعاف الراغبين).

و شهاب الدين العجيلي الشافعي في (ذخيرہ المآل).

و المولوى عبد العلى المشهور ببحر العلوم فى (شرح المثنوى).

... و مع ذلك كله ... فإنَّ

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

غير مذكور فى نسخ (الترمذى) الموجوده، و الموجود فيها هو حديث «أنا دار الحكمة و على بابها».

التَّحْرِيفُ فِي الْمَصَابِيحِ لِلْبَغْوَى

و كذلك الحال فى كتاب مصابيح السنه للبعوى، فكما أخرج فيه

حديث «أنا دار الحكمة و على بابها»

أخرج

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

، و قد نقل جماعه من أكابر علماء أهل السنه كالمحبّ الطبرى فى (الرياض النضره) و فى (ذخائر العقبي) و القارى فى (المرقاه) و أحمد بن الفضل المكى فى (وسيله المآل) و غيرهم ... حديث مدينه العلم عن (المصابيح للبعوى)، بل صرّح بعضهم بإخراج البعوى إياه فى قسم الحسان من أحاديث الكتاب المذكور ... لكنّ النسخ التى وقفنا عليها من (المصابيح) خاليه عن

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها».

فهذا تحريف فى (المصابيح) حذف و إسقاطا، و لهم فيه تحريف زياده و إلحاق، ففى الوقت الذى يلتزم البعوى بعدم إخراج المناكير فى كتابه، و يصرّح فى أوّل كتابه بأن «ما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه، و أعرضت عن ذكر ما كان منكرا أو موضوعا» تجد فيه حديثا وصف بأنه «منكر»، و هذا نصّه:

«عن أبى هريره رضى الله عنه قال: كنّا عند النبى صلى الله عليه و سلّم فجاءه رجل أحسبه من قيس، فقال يا رسول الله: ألعن حميرا؟ فقال النبى صلى الله عليه و سلّم: رحم الله حميرا أفواههم سلام و أيديهم طعام و هم أهل أمن و إيمان- منكر» (1)

ص: ١٢٦

و من هنا ترى المحققين من علمائهم يعترفون بأن لفظ «منكر» إلحاق و إقحام فى الكتاب، من قبل بعض من وصفوه بأهل المعرفة بالحديث، قال شمس الدين محمد بن مظفر الخلى: «قوله: منكر. أى هذا الحديث منكر. يحتمل أن إلحاق لفظ المنكر هاهنا من غير المؤلف، من بعض أهل المعرفة بالحديث، لأنه لو كان يعلم أنه منكر لم يتعرض له، لأنه قد التزم الإعراض عن ذكر المنكر فى عنوان الكتاب».

و فى (المرقاه): «قال شارح المصاييح: قوله منكر. هذا إلحاق من بعض أهل المعرفة بالحديث، لأن المؤلف رحمه الله - يعنى محبى السنه - لو كان يعلم أنه منكر لم يتعرض له، لأنه قد التزم الإعراض عن ذكر المنكر فى عنوان الكتاب، و الله أعلم بالصواب».

و بعد ... فإننا لا نستبعد أن تكون العبارة التى ذكرها ابن روزبهان من المقدمات فى كتاب (المصاييح) من قبل بعض المتعصبين، و إن وصفوا بأهل المعرفة بالحديث ... و أنها لم تكن فى نسخه العلامة الحلى رحمه الله و لذا لم يذكرها، فإشكال ابن روزبهان على العلامة فى غير محله.

و الثانى: لو فرضنا كون العبارة من كلام البغوى، و أنها كانت موجوده فى نسخه العلامة الحلى رحمه الله، فإن الذى تفوه به ابن روزبهان غير وارد كذلك، لأننا نقول حينئذ: بأن إعراض العلامة الحلى عن ذكر العبارة مبنى على ما تقرّر من أن «إقرار العقلاء على أنفسهم مقبول و على غيرهم مردود»، و أن «الإنكار بعد الإقرار غير مسموع».

و توضيح ذلك هو: أن البغوى قال فى صدر كتابه المعروف بالمصاييح: «أما بعد: فهذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوه، و سنن سارت عن معدن الرساله، و أحاديث جاءت عن سيد المرسلين و خاتم النبيين، هنّ مصاييح الدجى خرجت عن مشكاه التقوى، مما أورده الأئمه فى كتبهم، جمعتها للمنقطعين إلى العباده، لتكون لهم بعد كتاب الله حظا من السنن، و عوناً على ما هم فيه الطاعه، و تركت ذكر

أسانيدھا حذرا من الإطالة عليهم، و اعتمادا على نقل الأئمة».

فهذا ما وصف به أحاديث كتابه، فالأوصاف هذه منطبقه على حديث «أنا دار الحكمه و على بابها» باعترافه، فلو كان ادعى البغوى بعد ذلك كون الحديث منكرا فقد أنكر بعد أن أقر، و الإنكار بعد الإقرار غير مسموع، و لذا أعرض العلامة عن ذكر إنكاره.

الثالث: سلمنا، لكنّ إعراض العلامة عن ذكر الكلام المزبور ستر لمعائب البغوى، لا ستر لمعائب الحديث كما زعم ابن روزبهان. و بيان ذلك هو: أنّ قوله: «الحديث غريب لا يعرف هذا عن أحد من الثقات غير شريك، و إسناده مضطرب» يشتمل على دعويين:

أحدهما: إن الحديث غريب لا يعرف عن أحد من الثقات غير شريك.

و هذه الدعوى تدلّ على قصر باعه و قلّه اطلاعه، لأنّ الأمر ليس كذلك كما لا يخفى على المتتبع الخبير، بل إنّ حديث مشهور رواه غير شريك من الثقات، كما دريت سابقا بالتفصيل.

على أنّه لو كان كذلك فهو مما تفرّد به شريك، و هذا لا يمنع صحته أو حسنه، و من هنا حسنه الترمذى كما صرح به المحبّ الطبرى فى (الرياض النضرة) و (ذخائر العقبى)، مع أنّ روايه الترمذى مقتصره على طريق شريك، و صحّحه ابن جرير الطبرى فى (تهذيب الآثار) كما نقله السيوطى فى (جمع الجوامع) و هو أيضا لم يروه إلّا عن شريك، و صحّحه الحاكم أيضا كما صرح به الشامى فى (سبل الهدى و الرشاد) و الشبراملسى فى (تيسير المطالب السنيه) و الزرقانى فى (شرح المواهب اللدنيه). و حسّنه الحافظ العلاءى و المجد الفيروزآبادى، فقد قال العلاءى - كما فى (اللاكى المصنوعه) نقلا عن أجوبه عن اعتراضات السّراج القزوينى على أحاديث المصاييح للبغوى -: «و شريك هو ابن عبد الله النخعى القاضى، احتجّ به مسلم، و علّق له البخارى، و وثّقه يحيى بن معين، و قال العجلى: ثقه حسن الحديث، و قال عيسى بن يونس: ما رأيت أحدا قط أورع فى

علمه من شريك. فعلى هذا يكون تفرد حنا».

و كذا قال الفيروزآبادى فى كتابه (نقد الصحيح) بعد

حديث: أنا دار الحكمه.

فعلى هذا لا يكون تفرد شريك بمانع عن صحه الحديث أو حسنه، و لا يوجب و هنا فيه أبدا، فكيف مع اشتراك غير شريك من الثقات فى روايه هذا الحديث الشريف!! و الثانيه: إن إسناده مضطرب. و هذا باطل بحت، فإن من نظر فى أسانيد هذا الحديث وجدها متعدده، و كلّها ثابتة بلا تزلزل و اضطراب، و أغلب الظن فى سبب هذه الدعوى الباطله هو الغلط فى فهم كلام الترمذى فى هذا المقام. و بيان ذلك هو:

أنّ الترمذى أخرج حديث «أنا دار الحكمه» بإسناده عن: شريك عن سلمه بن كهيل عن سويد بن غفله عن الصنابحي عن أمير المؤمنين عليه السلام

، ثم قال: «روى بعضهم هذا الحديث عن شريك، و لم يذكروا فيه عن الصنابحي» و هذا الكلام مفاده روايه بعض المحدثين هذا الحديث عن: شريك عن سلمه بن كهيل عن سويد بن غفله عن أمير المؤمنين عليه السلام، فلمّا رأى البغوى وجود «الصنابحي» فى روايه بعضهم، و عدم وجوده فى روايه البعض الآخر، توهم كون إسناده مضطربا، و لم يتفطن إلى أنّ كلا السندين صحيح، لأنّ «سويد بن غفله» من التابعين الرواه عن الامام أمير المؤمنين عليه السلام بلا واسطه، فهو يروى الحديث عنه عليه السلام بلا واسطه تاره، و بواسطه «الصنابحي» تاره أخرى، فكلا الروايتين صحيح متّصل، و ذكر الصنابحي فى أحدهما من باب المزيد فى متّصل الأسانيد.

و بما ذكرنا صرّح بعض المحققين من أعلام السيئه، فقد قال الحافظ صلاح الدّين العلائى: «و لا يرد عليه روايه من أسقط منه الصنابحي، لأن سويد بن غفله تابعى مخضرم، أدرك الخلفاء الأربعة و سماع منهم، فذكر الصنابحي فيه من المزيد فى متّصل الأسانيد».

و قال الفيروزآبادى: «و لا یرد علیه روايه من أسقط الصنابحي منه، لأن سويد بن غفله تابعى مخضرم، روى عن أبى بكر و عمر و عثمان و على رضى الله عنهم، و سمع منهم، فيكون ذكر الصنابحي من باب المزيد فى متصل الأسانيد».

و على تقدير تسليم الغلط فى إسقاط الصنابحي من الأسناد، و أن سويد بن غفله لم يسمع هذا الحديث من الامام عليه السلام بل سمعه من الصنابحي، فإنّ هذا لا يوجب الاضطراب فى الإسناد، فإنّ من أسقط «الصنابحي» من الإسناد فقد أخطأ، و الصحيح روايه البعض الآخر المذكور فيها الصنابحي، و خطأ الراوى فى إسناد لا يوجب العيب فى إسناد آخر صحيح، و لا يضرّ بأصل سند الحديث ... فالتعلّل بمثل هذه الأمور للقبح فى الأحاديث المسنده الصحيحه من كثره التعنّت و قلّه الحياء، كما نصّ عليه ابن حزم فى (المحلّى). و قد سبق كلامه حيث ذكرنا مؤيدات

حديث «أنا مدينه العلم»،

و أثبتنا

حديث «أنا مدينه الحكمه و على بابها»

، و تكلّمنا على كلام الدار قطنى فى هذا الحديث، فراجعه إن شئت، فهو أخرى بالرجوع لمثل هذا التحقيق، و الله ولى التوفيق.

فظهر أنّ دعوى اضطراب إسناد

حديث «أنا دار الحكمه»

ليست إلّا توهمًا و سوء فهم، فلو أنّ العلّامة الحلّى رحمه الله أعرض عن ذكرها، فقد ستر معاييب البغوى و ليس فى الحديث عيب أبدا ... و إنّ هذا الذى زعمه ابن روزبهان لم يثمر إلّا الكشف عن توهم البغوى و قلّه فهمه للدقائق العلميه، قال الله تعالى:

يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ.

و ان تشدّق القوم و تعنّتوا قطعنا ألسنتهم بنقل كمال الدين ابن طلحه الشافعى - و هو أقدم زمانا من العلّامة الحلّى رحمه الله، و قد ترجم له بكل تبجيل فى (مرآه الجنان) و (طبقات الشافعيه) للسبكي و الاسنوى و غيرها-

حديث «أنا دار الحكمه و على بابها» - عن (المصابيح للبغوى) كما نقل العلّامة الحلّى، و هذا عين عبارته فى بيان أدلّه علم الامام عليه السلام:

ص: ١٣٠

«و من ذلك: ما رواه الامام الترمذى فى صحيحه بسنده، و قد تقدّم ذكره فى الاستشهاد فى صفه أمير المؤمنين بالأنزع البطين: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: أنا مدينه العلم و على بابها

و .

نقل الامام أبو محمد الحسين بن مسعود القاضى البغوى فى كتابه الموسوم بالمصابيح: إن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: أنا دار الحكمه و على بابها.

لكنه صلى الله عليه و سلم خص العلم بالمدينه و الدار بالحكمه، لما كان العلم أوسع أنواعا و أبسط فنونا و أكثر شعبا و أغزر فائده و أعم نفعاً من الحكمه، خصّص الأعم بالأكبر و الأخصّ بالأصغر» (١).

فهذا نقل هذا الفقيه المحدث الشافعى، المتقدم زمانا على العلامة الحلى، و هو يطابق نقل العلامة الحلى، و ليس فيه عبارته التى زعمها ابن روزبهان، فالعلامة أمين فى النقل، و لكن نسخ المصابيح حرّفتها الأيدى الأثيمه، و الله ولى التوفيق، و هو المستعان.

ص: ١٣١

إشاره

وقال ابن حجر المكي في مبحث أعلميه أبي بكر بزعمه: «لا- يقال: بل على أعلم منه للخبر الآتي في فضائله: أنا مدينه العلم و على بابها.

لأننا نقول: سيأتي أن ذلك الحديث مطعون فيه، و على تسليم صحته أو حسنه فأبو بكر محرابها،

و روايه: فمن أراد العلم فليأت الباب

لا- تقتضى أعلميه، فقد يكون غير أعلم يقصد لما عنده من زياده الإيضاح و البيان و التفرغ للناس، بخلاف أعلم. على أن تلك الروايه معارضه

بخبر الفردوس: أنا مدينه العلم و أبو بكر أساسها و عمر حيطانها و عثمان سقفها و على بابها

.فهذه صريحه في أن أبا بكر أعلمهم، و حينئذ فالأمر بقصد الباب إنما هو لنحو ما قلناه، لا لزياده شرفه على ما قبله، لما هو معلوم ضروره أن كلا من الأساس و الحيطان و السقف أعلى من الباب. و شدّ بعضهم فأجاب بأن معنى: و على بابها. أى من العلو، على حدّ قراءه: هذا صراط على مستقيم، برفع على و تنويه، كما قرأ به يعقوب» (١).

على أعلم لحديث مدينه العلم

أقول: إن حديث مدينه العلم يدل على أعلميه الامام أمير المؤمنين عليه السلام كما سبق تقريره منّا، فهو أعلم الخلائق بعد النبي صلى الله عليه و آله، حتّى الملائكه المقربين و الأنبياء و المرسلين، فهذه دلالة

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

، و قد شهدت بذلك كلمات كثير من أعلام أهل السنّه، و كان منها عبارات ابن حجر المكي نفسه في كتابه (المنح المكيه)، فمن الغريب بعدئذ دعواه في

ص: ١٣٢

(الصواعق) أعلميه من جهل حتى معنى «الأب» و «الكلاله»، استنادا إلى دعاوى فارغه و أكاذيب واضحه كما سيأتى، فإذن، من الحق أن يقال: على أعلم.

١- دعوى أن الحديث مطعون باطله

إشاره

و أمّا قوله: «لأننا نقول: سيأتى أن ذلك الحديث مطعون» فمن فظائع المناقشات، لما عرفت من صحه هذا الحديث و ثبوته بل تواتره و قطعيه صدوره، حسب إفادات أكابر الأعلام و المحققين من أهل السنّه، بحيث لا يبقى مجال لأى قيل و قال ...

ثم إنّ كلام ابن حجر فى الموضع الذى أحال إليه بقوله «سيأتى» يتضمّن وجوها عديده على فساد زعمه «أنّ ذلك الحديث مطعون» ... و شرح ذلك هو:

أن ابن حجر قال فى الفصل الثانى من الباب التاسع من (الصواعق): «ثم اعلم أنه سيأتى فى فضائل أهل البيت أحاديث مستكثره من فضائل على رضى الله عنه، فلتكن منك على ذكر، و أنّه مرّ فى كثير من الأحاديث السابقه فى فضائل أبى بكر جمل من فضائل على، و اقتصرت هنا على أربعين حديثا، لأنها من غرر فضائله» ثم

قال: «الحديث التاسع - أخرج البزار و الطبرانى فى الأوسط عن جابر ابن عبد الله، و الطبرانى و الحاكم و العقيلي فى الضعفاء، و ابن عدى عن ابن عمر، و الترمذى و الحاكم عن على قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلّم: أنا مدينه العلم و على بابها

و .

فى روايه: فمن أراد العلم فليأت الباب.

و

فى أخرى عند الترمذى عن على: أنا دار الحكمه و على بابها

و ،

فى أخرى عند ابن عدى: على باب علمى.

و قد اضطرب الناس فى هذا الحديث، فجماعه على أنه موضوع، منهم ابن الجوزى و النووى، و ناهيك بهما معرفه بالحديث و طرقة، حتى قال بعض محققى المحدثين: لم يأت بعد النووى من يدانيه فى علم الحديث فضلا عن أن يساويه.

و بالغ الحاكم على عادته فقال: إن الحديث صحيح، و صوّب بعض محققى

المتأخرين المطلعين على الحديث: أنه حديث حسن. و مرّ الكلام عليه» (١).

و هذا الكلام- الذى أوردناه فى مبحث الردّ على قدح النووى- أعدناه هنا بنصه ليعلم أنّ ابن حجر يعدّ

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

من فضائل الامام عليه السلام، و «غرر فضائله» و من «الأربعين حديثا» التى رجّحها فى الذكر على سائر فضائله عليه السلام. ثم ينصّ على إخراج «البنار» و «الطبرانى» و «العقلى» و «ابن عدى» و «الترمذى» و «الحاكم» له عن عدة من الصحابه، و «العقلى» و ان كان قد أخرجه فى الضعفاء، إلّا أن ابن حجر يرى روايته صالحه للتأييد، و كذا روايه ابن عدى ... و هؤلاء الحفاظ كما تعلم من مشاهير أئمه الحديث عند اهل السنّه، و من بينهم الترمذى و كتابه يعدّ من الصحاح الستة عندهم.

ثم

إن ابن حجر يقول: «و فى روايه: فمن أراد العلم فليأت الباب»

و هذا ظاهر فى ثبوت هذا اللفظ عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم، ثم

يقول:

«و فى أخرى عند الترمذى عن على: أنا دار الحكمه»

و هذا من مؤيّدات

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

و من هنا ذكره ابن حجر فى هذا المقام، و كذا

حديث «على باب علمى».

ثم إنّّه ينص على تصحيح الحاكم حديث «أنا مدينه العلم» و على أنه قد «صوّب بعض محققى المتأخرين المطلعين على الحديث أنه حديث حسن».

فإذن الحديث من غرر فضائل الامام، و قد أخرجه جماعه من الأئمه الحفاظ عن جماعه من الصحابه، و له مؤيّدات أخرجهها جماعه منهم كذلك، و هو صحيح عند الحاكم، و صوّب بعض المحققين أنه حديث حسن، هذه أمور اعترف بها ابن حجر المكى فى كلامه الذى أحال إليه بقوله «سيأتى» و هذه الأمور تكفيّنا فى مقام الاحتجاج و إلزام الخصم، و لإبطال قوله «مطعون».. و الحمد لله ربّ العالمين.

و أما قوله: «و قد اضطرب الناس» ففيه: إن المنصفين لم يضطربوا في هذا الحديث. و أما المتعصبون فلا يلتفت إليهم البتة.

آراء العلماء في ابن الجوزي

و أما قوله: «فجماعه على أنه موضوع منهم ابن الجوزي و النووي» ففيه أولاً: إن ما ذكرناه حول الحديث باطل مردود، كما تقدّم في الكتاب بالتفصيل.

و ثانياً: ان المحققين من أهل السنّة لا يعبئون بقدح ابن الجوزي و طعنه في الأحاديث، و قد نصّ جماعه منهم على معايب لابن الجوزي، و صدرت منهم كلمات مختلفة في ذمّه و الطعن عليه ... و من هؤلاء:

ابن الأثير في الكامل في التاريخ.

و أبي الفداء الأيوبي في المختصر في أحوال البشر.

و عبد الله بن أسعد اليافعي في مرآة الجنان.

و خواجه بارسا في الفصول الستة.

و شمس الدين الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال، و في تذكره الحفاظ.

و ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان.

و جلال الدين السيوطي في طبقات الحفاظ.

و شمس الدين الداودي في طبقات المفسرين.

و الشيخ عبد الحق الدهلوي في أسماء رجال المشكاة.

كما نصّ جماعه منهم على تسرّع ابن الجوزي في الطعن في الأحاديث الصّحيحة في كتابه (الموضوعات). و من هؤلاء:

ابن الصلاح في علوم الحديث، و ابن جماعه في المنهل الروي، و الطيبي في الكاشف، و ابن كثير في الباعث الحثيث، و الزين العراقي في ألفيّة الحديث و شرحها، و ابن حجر العسقلاني في فتح الباري و القول المسدّد، و السخاوي في

فتح المغيث، و السيوطى فى اللاكلى المصنوعه و النكت البديعات و تدريب الراوى، و محمد بن يوسف الشامى فى سبل الهدى و الرشاد، و رحمه الله السندى فى مختصر تنزيه الشريعة، و محمد طاهر الفتنى فى تذكره الموضوعات، و الشيخ عبد الحق فى أسماء رجال المشكاه، و الجلبى فى كشف الظنون، و إبراهيم الكردى فى المسلك الوسط الدانى، و الزرقانى فى شرح المواهب، و السندى فى دراسات اللبيب، و محمد ابن إسماعيل الأمير فى الروضه النديه، و الشوكانى فى الفوائد المجموعه و فى نيل الأوطار، و المولوى حسن الزمان فى القول المستحسن، و المولوى القنوجى فى إتحاف النبلاء المتقين.

ردّ العلماء على طعن ابن الجوزى فى حديث مدينه العلم

فهذه آراؤهم فى ابن الجوزى و آرائه فى الأحاديث بصوره عامّه، و قد ردّ عليه فى خصوص طعنه فى

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

جماعه من مشاهير علماء أهل السنّه النحارير، و نقده الحديث و المطّلعين على الأخبار، منهم:

الحافظ صلاح الدين العلائى فى أجوبه سؤالات السّراج القزوينى.

و المحقق بدر الدين الزركشى فى اللاكلى المنشوره.

و علامه مجد الدين الفيروزآبادى فى نقد الصحيح.

و شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر فى فتوى له.

و علامه شمس الدين السخاوى فى المقاصد الحسنه.

و الحافظ جلال الدين السيوطى فى تاريخ الخلفاء، و النكت البديعات، و اللاكلى المصنوعه، و قوت المغتذى، و جمع الجوامع.

و علامه نور الدين السمهودى فى جواهر العقدين.

و علامه ابن عراق فى تنزيه الشريعة.

و على بن حسام الدين المتقى فى كنز العمال.

و محمد طاهر الفتنى فى تذكره الموضوعات.

و على القارى الهروى فى المرقاه.

و علامه الزرقانى فى شرح المواهب اللدنيه.

و الميرزا محمد البدخشانى فى نزل الأبرار، و مفتاح النجاه، و تحفه المحبين.

و محمد صدر العلم فى معارج العلى.

و محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير فى الروضه النديه.

و محمد الصبان المصرى فى إسعاف الراغبين.

و القاضى ثناء الله باني بتي فى السيف المسلول.

و قاضى القضاء الشوكانى فى الفوائد المجموعه.

و الميرزا حسن على المحدث فى تفريح الأحباب.

و ولى الله اللكهنوى فى مرآه المؤمنين.

و المولوى حسن الزمان فى القول المستحسن.

و أما «النوى» فلا يجوز الاستناد إلى كلامه فى المقام، لما عرفت سابقا من أنّ النوى يقدر فى

حديث «أنا دار الحكمه»

و قد بينا بطلان قدحه، و أوردنا كلمات كبار الحفاظ فى ردّ كلامه ... و أما قدحه فى

حديث «أنا مدينه العلم»

المستفاد من لحن كلامه، فقد بلغ فى السخافه حدّا حمل جماعه من الأعلام على الردّ عليه بصراحه: كالسيوطى فى تاريخ الخلفاء، و الشيخ عبد الحق فى أسماء رجال المشكاه، و الصّيبان المصرى فى إسعاف الراغبين، و القاضى ثناء الله فى السيف المسلول، و حسن على المحدث فى تفريح الأحباب.

و بما ذكرنا يظهر سقوط قول ابن حجر المكى فى تعظيم الرجلين: «و ناهيك بهما معرفه بالحديث و طرقه ...» فإن هذا المدح لهما ليس بنافع فى المقام، بعد الكلمات التى قالها الأعلام فى ابن الجوزى، و فى الردّ على طعن ابن الجوزى و النوى فى خصوص

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

بل إنّ ما ذكره ابن حجر كذب صريح، و تعصّب مقيت، إذ من المستبعد جدًا أن تخفى هذه الكلمات في القدرح في ابن الجوزى و نسبته إلى كثره الغلط و الوهم و شدة الغفله و الاشتباه ...

ص: ١٣٧

على مثل ابن حجر المكي ... و كذا الكلام في مدحه للنووي، فإن ما ذكرناه سابقا في ردّ كلامه يكشف عن تعصّبه، و يعلن للملإ العلمي قصر باعه و عدم معرفته بالحديث و طرقه.

و أمّا قول ابن حجر: «و بالغ الحاكم على عادته فقال: إن الحديث صحيح» ففيه: أنّه قد سبقه يحيى بن معين، و محمد بن جرير الطبري، إلى الحكم بصّحه هذا الحديث الشريف، كما سبق بالتفصيل ... إذن لم يكن الحاكم مبالغا في هذا القول، على أن الحاكم - بالإضافة إلى تصحيح الحديث - يذكر الدلائل السديده و البراهين العديده على صحته كما لا يخفى على من راجع كلماته.

و من هنا يظهر وجه آخر من وجوه تعصّب ابن حجر، فهو يذكر أنّ بعض المحققين صوّب حسن الحديث، و لا يذكر الذين نصّوا على صحّته كيحيى بن معين و الطبري، و أما الحاكم فيصفه بالمبالغه.. فاعترافه بتحسين بعض المحققين - و إن كان يرّد على طعن الطاعنين كابن الجوزي - لكنّه في نفس الوقت محاوله لستر حقيقه راهنه لا تقبل الستر بنحو من الأنحاء، و الله العاصم عن بغى كل معاند لدود.

٢- تحسين ابن حجر في المنح المكيه

و يرد كلام ابن حجر ما ذكره هو في كتاب (المنح المكيه - شرح القصيده الهمزيه) من تحسين

حديث «أنا مدينه العلم»

بكلّ صراحه، و الاستدلال به على أن الامام عليه السلام ورث علوم القرآن عن النبي عليه و آله الصلاه و السلام، فقد قال بشرح قول البوصيري:

«كم أبانت آياته من علوم عن حروف أبان عنها الهجاء»

قال ابن حجر بعد أن ذكر أقوالا عن الشافعي: «و تبعه - يعني الشافعي - العلماء على ذلك فقال واحد: ما قال صلّى الله عليه و سلّم شيئا أو قضى أو حكم

ص: ١٣٨

بشيء إلا وهو أو أصله في القرآن قرب أو بعد. وقال آخر: ما من شيء في العالم إلا وهو فيه، فقليل له: أين ذكر الخانات فيه؟ فقال: في قوله تعالى: لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا الْخَنَازِنُ. وقال آخر: ما من شيء إلا ويمكن استخراجها من القرآن لمن فهمه الله تعالى حتى أن عمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث وستون سنة استنبط من آخر سورة المنافقين، لأنها رأس ثلاث وستين سورة وعقبها بالتغابن لظهوره بفقده صلى الله عليه وسلم. قال آخر: لم يحط بالقرآن إلا المتكلم به، ثم نبّيه صلى الله عليه وسلم، فيما عدا ما استأثر الله تعالى بعلمه.

ثم ورث عنه معظم ذلك أعلام الصحابة مع تفاوتهم فيه بحسب تفاوت علومهم، كأبي بكر، فإنه أعلمهم بنص ابن عمر وغيره، وكعلي كرم الله وجهه لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الحسن خلافا لمن زعم وضعه:

أنا مدينه العلم و على بابها

. ومن ثم قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما: جميع ما أبرزته لكم من التفسير فإنما هو عن علي كرم الله وجهه. وكابن عباس حتى أنه قال: لو ضاع لي عقل بعير لوجدته في كتاب الله تعالى. ثم ورث عنه التابعون معظم ذلك، ثم تقاصرت الهمم عن حمل ما حمّله أولئك من علومه وفنونه، فنوّعوا علومه أنواعا ليضبط كل طائفة علما وفنا ويتوسّعوا فيه بحسب مقدرتهم، ثم أفرد غالب تلك العلوم وتلك الفنون التي كادت أن تخرج عن الحصر وقد بين هذا القائل وجه استنباط غالبها منه بتأليف لا تحصى».

فبطل قوله: «إن الحديث مطعون» بكلام نفسه.

و أما دعواه أن أبا بكر أعلمهم بنص ابن عمر وغيره، فمن غرائب الكلام، إذ كيف يدعى أعلميه من جهل «الكلالة» و «الأب»؟ و نصّ ابن عمر - إن صح - لا ينفع في مثل المقام، إذ الاستشهاد به فيه من قبيل استشهاد ابن آوى بذنبه، بل هو أوضح شناعة منه، لكثرة ما اشتهر من الجهل عن ابن عمر.

أما نصّ غيره على ذلك، فدعوى كاذبه، و من ادعى فعله البيان، و علينا

ردّه و إبطاله بأمنع دليل و أتم برهان.

و أيضا: لا نسلم كون ابن عباس قد ورث عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم علم القرآن، لدلاله الأدله الكثيره المتقنه مثل

حديث: إني تارك فيكم الثقلين

، و حديث باب حطّه.. و غيرهما.. على اختصاص علم القرآن و سائر علوم النبي صلى الله عليه و آله و سلم بالأئمه المعصومين من أهل بيته الطاهرين... نعم، لا ريب في تحصيل ابن عباس طرفا كبيرا من علم التفسير و التأويل ببركه تتلمذه على سيدنا أمير المؤمنين باب مدينه العلم عليه السلام، كما اعترف بذلك في كلامه الذي أورده ابن حجر، أعنى قوله: «جميع ما أبرزته لكم من التفسير فإنما هو من على»، و قد رويت عنه كلمات أخرى في هذا المضمار ستسمع جانبا منها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

و قال ابن حجر المكي في موضع آخر من (المنح المكيه) بشرح قول البوصيري:

«لم يزدّه كشف الغطاء يقينا بل هو الشمس ما عليه غطاء»

قال ما نصّه: «تنبيه: مما يدل على أن الله سبحانه و تعالى اختص عليّا من العلوم بما تقصر عنه العبارات

قوله صلى الله عليه و سلم: أقضاكم على.

و هو حديث صحيح لا نزاع فيه. و

قوله: أنا دار الحكمه

، و

روايه أنا مدينه العلم و على بابها

قد كثر اختلاف الحفاظ و تناقضهم فيه بما يطول بسطه و ملخصه: إن لهم فيه أربعة آراء:

صحيح، و هو ما ذهب إليه الحاكم و يوافقه قول الحفاظ العلائي، و قد ذكر له طرقا و بين عداله رجالها، و لم يأت أحد ممن تكلم في هذا الحديث بجواب عن هذه الروايات الصحيحه عن يحيى بن معين، و بين ردّ ما طعن فيه في بعض روايه كشریک القاضي، بأن مسلما احتج به و كفاه بذلك فخرا له و اعتمادا عليه، و قد قال النووي في حديث رواه في البسملة ردّا على من طعن فيه: يكفيننا أن نحتج

بمن احتج به مسلم. و لقد قال فيه بعض معاصريه: ما رأيت أحدا قط أورع منه في علمه.

حسن، و هو التحقيق، و يوافقه قول شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر:

رجاله رجال الصحيح إلّا عبد السلام الهروي فإنه ضعيف عندهم. انتهى.

و سبقه إلى آخر كلامه الحافظ العلّائي فقال: إن الهروي هذا تكلموا فيه كثيرا.

انتهى. و يعارض ذلك تصويب أبي زرعه على حديثه، و نقل الحاكم عن يحيى بن معين أنه وثّقه. فثبت أنه حسن مقارب للصحيح لما علمت من قول ابن حجر إن رواته كلهم رواه الصحيح إلّا الهروي، و إن الهروي وثّقه جماعه و ضعّفه آخرون.

ضعيف، أي بناء على رأى من ضعف الهروي.

موضوع، و عليه كثيرون أئمه حفّاظ، كالقزويني و ابن الجوزي و جزم ببطلان جميع طرقه، و الذهبي في ميزانه و غيره. و هؤلاء و إن كانوا أئمه أجلاء لكنهم تساهلوا تساهلا كثيرا، كما علم مما قرّرت. و كيف ساغ الحكم بالوضع مع ما تقرر أن رجاله كلهم جال الصحيح إلّا واحد فمختلف فيه، و يجب تأويل كلام القائلين بالوضع بأن ذلك لبعض طرقه لا كلّها. و ما أحسن قول بعض الحفّاظ في أبي معاوية أحد رواة المتكلم فيهم بما لم يسمع: هو ثقة مأمون من كبار المشايخ و حفّاظهم، و قد تفرد به عن الأعمش فكان ما ذا؟ و أيّ استحاله في أن صلّى الله عليه و سلّم يقول مثل هذا في حق عليّ؟».

فالعجب منه كيف يقول في (الصواعق): «ان الحديث مطعون؟ فإنّ هذا الكلام- و إن كان لا يخلو بعض مواضعه من كلام- يدلّ على ثبوت

حديث «أنا مدينه العلم»

و صحه الاحتجاج به، و يبطل ما ذكره في (الصواعق) من وجوه عديده لا تخفى على الخبير.

٣- تحسين ابن حجر في تطهير الجنان

و أيضا، حكم بحسنه في كتابه الآخر (تطهير الجنان) حيث قال في ذكر

ص: ١٤١

مطاعن معاويه و الجواب عنها: «السادس: خروجه على على كرم الله وجهه و محاربته له، مع أنه الامام الحق بإجماع أهل الحل و العقد، و الأفضل الأعدل الأعلم بنص الحديث- الحسن لكثرة طرقه خلافا لمن زعم وضعه، و لمن زعم صحته، و لمن أطلق حسنه-:

أنا مدينه العلم و على بابها

. قال الأئمة الحفاظ: لم يرد لأحد من الصحابه رضى الله عنهم من الفضائل و المناقب و المزايا ما ورد لعلى كرم الله وجهه. و سببه أنه رضى الله عنه و كرم وجهه لما استخلف كثرت أعداؤه و ساورت المتقولون عليه، فأظهروا له معائب و مثالب زورا و بهتاناً و إلحاداً و عدواناً، و ورث ذلك من تبعهم على ضلالتهم، فلما رأى الحفاظ ذلك نصبوا نفوسهم لبيان الباطل من ذلك و إظهار ما يردّه مما ورد عندهم فى حقه، فبادر كلّ أحد إلى بثّ جميع ما عنده من فضائله و مناقبه.

و الجواب: إن ذلك لا- يكون قادحاً فى معاويه إلّا لو فعله من غير تأويل محتمل. و قد تقرر المرّه بعد المرّه أنه لتأويل محتمل بنص كلام على كرم الله وجهه، و أنه من أهل الاجتهاد، و غايته أنه مجتهد مخطئ، و هو مأجور غير مأزور» (1).

و من هذا الكلام يظهر أنّ قوله فى (الصواعق): «هذا الحديث مطعون» ليس إلما عن عناد و عصبية، و إلّا لأجاب عن الحديث بالطعن فى سنده، قبل أن يعتذر لمعاويه بالاجتهاد فى محاربته لإمام وقته ... إلّا أنّ قوله: «الحسن لكثرة طرقه خلافا لمن زعم وضعه و لمن زعم صحته و لمن أطلق حسنه» لا يخفى ما فيه، لما عرفت من صحه هذا الحديث و ثبوته فضلاً عن إطلاق حسنه، بل إنّه حديث متواتر مقطوع صدوره، كما نصّ على ذلك الأئمة الكبار، فلتكن منك على ذكر.

و قال ابن حجر فى (تطهير الجنان) أيضاً: «قال ابن عباس رضى الله عنهما:

و هذا- أى كون على يخبر بالأشياء المغيبه فيقع - لما كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يخبره بالمغيبات، فيخبر بها كما أخبره صلى الله عليه و سلم، و من استند إخباره

ص: ١٤٢

إلى إخبار الصادق صلى الله عليه وسلم لا يكون إلّا صادقا. وفي هذا منقبه عليه جدا لعلّ، لما أتحنفه صلى الله عليه وسلم به من العلوم المغيبة، ولذا كان باب مدينه العلم النبوى، و أمين السرّ العلوى» (١).

ألا ترى كيف يذكر هذا الحديث جازما به ويرسله إرسال المسلّمات ويستشهد به لكلام ابن عباس فى مدح الامام عليه السلام؟ ... إلّا أنّه حيث يستدل الإماميه بهذا الحديث على الأعلّميه فالامامه تثور عصبّيته و تضيق الدنيا فى عينه، فيبادر إلى الطعن فى سنده و يقول: «هذا الحديث مطعون»، و لعمري إن أمثال هذه البدائع، و أضراب تلك الشنائع، مما يحير الأفهام و الأفكار، و يدهش أصحاب الأحكام و الأبصار!!.

٤- تحسين ابن حجر فى بعض فتاويه

و صوّب ابن حجر حسن هذا الحديث، بل صحّته فى بعض فتاويه،

فقد جاء فى (فتاويه): «سئل رضى الله عنه: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: أنا مدينه العلم و أبو بكر أساسها و عمر حيطانها و عثمان سقفاها و على بابها

. هل الحديث صحيح أم لا؟

فأجاب بقوله: الحديث رواه صاحب مسند الفردوس، و تبعه ابنه بلا إسناد، عن ابن مسعود رضى الله عنه مرفوعا، و هو حديث ضعيف،

كحديث: أنا مدينه العلم و على بابها و معاويه حلقتها

، فهو ضعيف أيضا.

و أمّا

حديث: أنا مدينه العلم و على بابها

، فهو حديث حسن، بل قال الحاكم صحيح - و قول البخارى: ليس له وجه صحيح، و الترمذى: منكر، و ابن معين: كذب - معترض، و إن ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات، و تبعه الذهبى و غيره على ذلك».

ص: ١٤٣

و هو يدل على ثبوت هذا الحديث، و بطلان طعن الطاعنين، و كذا قوله نفسه في (الصواعق): «مطعون» من وجوه عديده لا تخفى.

ثم إنَّ ما نسبته إلى البخارى و الترمذى و ابن معين - و إن اعترضه - غير ثابت بالنسبه إلى

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

، لا سيَّما على النهج الذى ذكره، و قد فضَّلنا ذلك فى الردِّ على كلمات (الدَّهْلوى) فراجعهُ حتى تتَّضح لك حقيقه الأمر، و الله ولى التوفيق.

٥- ... و أبو بكر محرابها؟!

اشاره

ثم قال ابن حجر: «و على تسليم صحَّته أو حسنه فأبو بكر محرابها».

أقول: أمَّا حسن الحديث بل صحَّته فلا كلام، بل الحقَّ المحقَّق تواتر هذا الحديث و قطعِيه صدوره، و قد عرفت ذلك كلَّه و الحمد لله، فلا مجال لقوله: «و على تسليم».

و أمَّا «أبو بكر محرابها» فالجواب من وجوه.

أحدها: إنه على تسليم صحه هذه الزيادة أو حسنها فالاحتجاج بها فى مقابله الاماميه لا وجه له، لأنَّ أصل

حديث: «أنا مدينه العلم»

متَّفَق عليه بين الفريقين، و هذه الزيادة ممَّا تفرَّد به أهل السنَّه، فكيف و ثبوت صحَّتها أو حسنها غير ممكن على أصول أهل السنَّه؟! و من ادَّعى فعليه البيان، و ليس له إلى ذلك من سبيل إلى آخر الدهر و الزمان.

الحديث ضعفه ابن حجر نفسه

و الثانى: إنَّ هذه الزيادة نصَّ ابن حجر المكي نفسه على ضعفها، حيث قال فى (المنح المكيه) بشرح البوصيرى: «لم يزد كشاف الغطاء ...» ما نصَّه:

«و فى حديث عند الواحدى لكنَّه ضعيف: و على بابها و أبو بكر محرابها»!.

الثالث: إنَّ هذه الزيادة نصَّ المولوى ولى الله اللكهنوى على كونها فريه

موضوعه، كما لا يخفى على من راجع عبارته التي نقلناها عن كتابه (مرآة المؤمنين) في ردّ كلام (الدهلوى).

الرابع: إن هذه الزيادة واضحة البطلان من حيث المفاد والمعنى أيضا، فإنّ «المحراب» بمعناه المعروف ليس ممّا يصح إضافته إلى «المدينة»، بل لا يضاف إلّا إلى «المسجد»، نعم في (القاموس): «والمحراب: الغرفة، و صدر البيت، و أكرم مواضعه، و مقام الامام من المسجد، و الموضع يتفرّد به الملك فيتباعد عن الناس، و الأجمه، و عنق الدابة و محاريب بنى إسرائيل مساجدهم التي كانوا يجلسون فيها»^(١)، فمن معانيه: «صدر البيت و أكرم مواضعه» فهو مخصوص «بالبيت»، و كذا المعنى الآخر من معانيه و هو «الموضع يتفرّد به الملك فيتباعد عن الناس»، و نسبته إلى «المدينة» غلط.

إحداث المحاريب بدعه عند أهل السنه

ثم لو التجأ بعض أهل العناد إلى القول بأنّ المراد من «محراب المدينة» هو «محراب مسجد المدينة» فالجواب - مضافا إلى أنّه تعسّف و تكلف واضح - هو: إن إحداث المحاريب في المساجد - في رأى أهل السنّه - من جملة البدع المخترعه، فإنّ مسجد النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم لم يكن له محراب في زمان الخلفاء الأربعة، بل لم يحدث إلّا في أوائل القرن الثاني ... هذا مع نهى النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم في أخبار أهل السنه و أحاديثهم، و أنّه من أشرار الساعه ...

فكيف ينسب «و أبو بكر محرابها» إلى النبيّ؟ و كيف يوافق أهل السنّه على تشبيهه أبي بكر بشي ء ينهى النبي عن إحداثه و يذمّه؟

و نحن في هذا المقام نكتفى بإيراد نصّ رساله التي صنفها الحافظ السيوطي في هذه المسأله، و إليك نسختها:

ص: ١٤٥

١- [١] القاموس المحيط ١/ ٥٣ «حرب».

بسم الله الرحمن الرحيم قال شيخنا الامام العالم العلّامة حافظ العصر و مجتهد الوقت و فريد الدهر، إنسان عين الزمان حافظ العصر و الأوان، الجلال السيوطي، أعاد الله تعالى علينا و على سائر المسلمين من بركاته و توجّّهاته و تهجداته و أوراده فى الدنيا و الآخرة.

الحمد لله و سلام على عباده الذين اصطفى: هذا جزء سمّيته إعلام الأريب بحدوث بدعه المحاريب، لأن قوما خفى عليهم كون المحراب فى المسجد بدعه، و ظنوا أنه كان فى مسجد النبى صلى الله عليه و سلم فى زمنه، و لم يكن فى زمانه قط محراب و لا فى زمان الخلفاء الأربعة فمن بعدهم إلى آخر المائة الأولى، و إنما حدث فى أول المائة الثانية، مع ورود الحديث بالنهاى عن اتّخاذه، و أنه من شأن الكنائس، و أن اتّخاذه فى المسجد من أشراط الساعة:

قال البيهقى فى السنن الكبرى باب فى كيفية بناء المساجد: أخبرنا أبو نصر ابن قتاده، أنا أبو الحسن محمد بن الحسن البراج، نبأ مطين نبأ سهل بن زنجلة الرازى نبأ أبو زهير عبد الرحمن بن مغراء، عن ابن أبجر عن نعيم بن أبى هند عن سالم بن أبى الجعد، عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: اتّقوا هذه المذابح يعنى المحاريب.

هذا حديث ثابت. فإنّ سالم بن أبى الجعد من رجال الصحيحين بل الأئمة الستة، و نعيم بن أبى هند من رجال مسلم، و ابن أبجر اسمه عبد الملك بن سعيد من رجال مسلم أيضا، و أبو زهير عبد الرحمن بن مغراء من رجال الأربعة قال الذهبى فى الكاشف: وثّقه أبو زرعه الرازى و غيره و ليّنه ابن عدى. و قال فى الميزان: ما به بأس. و قال فى المغنى: صدوق. فالحديث على رأى أبى زرعه و متابعيه صحيح، و على رأى ابن عدى حسن. و الحسن إذا ورد من طريق ثان ارتقى إلى درجه الصحيح، و هذا له طرق أخرى تأتى، فيصير المتن صحيحا من قسم الصحيح لغيره، و هو أحد قسمى الصحيح. و لهذا احتج به البيهقى فى الباب مشيرا إلى كراهه اتّخاذ المحاريب. و البيهقى مع كونه من كبار الحفاظ فهو

أيضا من كبار أئمة الشافعية الجامعين للفقہ و الأصول و الحديث، كما ذكره النووی فی شرح المہذب، فهو أهل أن يستنبط و يخرج و يحتج. و أما سهل بن زنجلة و مطين فإمامان حافظان ثقتان و فوق الثقة.

و قال البزار فی مسنده نبأ محمد بن مرداس نبأ محبوب بن الحسن نبأ أبو حمزه عن إبراهيم بن علقمه عن عبد الله بن مسعود: إنه كره الصلاة في المحراب و قال:

إنما الكنائس فلا تشبهوا بأهل الكتاب يعني: إنه كره الصلاة في الطاق. قال شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن الهيثمي في مجمع الزوائد: رجال موثقون.

و قال ابن أبي شيبة في المصنف: وكيع نبأ إسرائيل عن موسى الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: لا تزال هذه الأمة أو قال أمتي بخير ما لم يتخذوا في مساجدهم مذابح كمدابح النصارى

. هذا مرسل صحيح الإسناد، فإن وكيعا أحد الأئمة الأعلام من رجال الأئمة الستة، و كذا شيخه، و موسى من رجال مسلم، قال في الكاشف: حجه. و الموصول عند الأئمة الثلاثة صحيح مطلقا، و عند الامام الشافعي رضي الله عنه صحيح إذا اعتضد بواحد من عده أمور منها مرسل آخر أو مسند ضعيف أو قول صحابي أو فتوى أكثر أهل العلم بمقتضاه أو مسند صحيح. و أوردوا على هذا الأخير أنه إذا وجد المسند الصحيح استغنى عن المرسل، فإن الحجة تقوم به وحده. و أجيب: بأن وجود المسند الصحيح يصير المرسل حديثا صحيحا و يصير في المسألة حديثان صحيحان.

قال العراقي في ألفيته مشيرا إلى ذلك:

فإن يقل فالمسند المعتمد فقل دليلا به يعتضد

و هذا المرسل قد عضده المسند المبتدأ بذكره، و قد تقدم أنه صحيح على رأى من وثق راويه، و حسن على رأى من لئنه. و لهذا اقتصر البيهقي على الاحتجاج به، و عضده قول ابن مسعود السابق، و عضده أحاديث أخر مرفوعة و موقوفة و فتوى جماعه من الصحابة و التابعين بمقتضاه.

و أخرج ابن أبي شيبة عن أبي ذر قال: إن من أشراط الساعة أن تتخذ

. هذا له حكم الرفع، فإن الإخبار عن أشراف الساعه و الأمور الآتية لا مجال للرأى فيه، و إنما يدرك بالتوقيف من النبى صلى الله عليه و سلم.

و أخرج ابن أبى شيبه عن عبيد بن أبى الجعد قال: كان أصحاب محمد صلى الله عليه و سلم يقولون: إن من أشراف الساعه أن تتخذ المذابح فى المساجد. يعنى الطاقات.

هذه بمنزله عدّه أحاديث مرفوعه، فإن كلّ واحد من الصحابه المذكورين سمع ذلك من النبى صلى الله عليه و سلم و أخبر به.

و أخرج ابن أبى شيبه عن على بن أبى طالب رضى الله عنه: إنه كره الصلاه فى الطاق.

و أخرج ابن أبى شيبه عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: اتقوا هذه المحاريب.

و أخرج ابن أبى شيبه عن إبراهيم النخعى: إنه كان يكره الصلاه فى الطاق.

و أخرج ابن أبى شيبه عن سالم بن أبى الجعد قال: لا تتخذوا المذابح فى المساجد.

و أخرج ابن أبى شيبه عن كعب: إنه كره المذابح فى المسجد.

و أخرج عبد الرزاق فى المصنف عن كعب قال: يكون فى آخر الزمان قوم يزينون مساجدهم و يتخذون بها مذابح كمدابح النصرارى، فإذا فعلوا ذلك صبّ عليهم البلاء.

و أخرج عبد الرزاق عن الضحاك بن مزاحم قال: أوّل شرك كان فى هذه الصلاه هذه المحاريب.

و قال عبد الرزاق عن الثورى عن منصور و الأعمش عن إبراهيم: إنه كان يكره أن يصلى فى طاق الامام. و قال الثورى: و نحن نكره.

و أخرج عبد الرزاق عن الحسن: إنه صلى و اعتزل الطاق أن يصلى فيه.

روى الطبرانى فى الأوسط عن جابر بن أسامه قال: لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أصحابه بالسوق فقلت: أين يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: يريد أن يخطّ لقومك مسجداً فأُتيت وقد خطّ لهم مسجداً وعن غربى قبلته خشبه فأقامها قبله.

تم ذلك. و الحمد لله و له الفضل و المنه على ذلك. من يهدى الله فلا مضلّ له و من يضلّل فلا هادى له، و لا حول و لا قوه الا بالله العلى العظيم. علق بيده الفانيه لنفسه زكريا بن محمد المحلى الشافعى، لطف الله تعالى به و رحم أبويه.

و كان الفراغ من تعليق ذلك فى سادس عشر رمضان سنه إحدى عشره و تسعمائه.

أول من أحدث المحراب عمر بن عبد العزيز

هذا، و قد ذكروا أنّ أول من أحدث المحراب هو عمر بن عبد العزيز، فقد قال السمهودى: «و ليحيى عن عبد المهيمن بن عباس عن أبيه: مات عثمان و ليس فى المسجد شرفات و لا محراب. فأول من أحدث المحراب و الشرفات عمر بن عبد العزيز» (١).

و قال القارى: «و عن أنس قال: رأى النبى صلى الله عليه وسلم نخامه بالضم فى القبلة. أى جدار المسجد الذى يلى القبلة، و ليس المراد بها المحراب الذى يسمّيه الناس قبله، لأن المحاريب من المحدثات بعده صلى الله عليه وسلم، و من ثمّ كره جمع من السلف اتخاذها و الصلاه فيها، قال القضاعى: و أول من أحدث ذلك عمر بن عبد العزيز، و هو يومئذ عامل للوليد بن عبد الملك على المدينه، لما أسس مسجد النبى صلى الله عليه وسلم و هدمه و زاد فيه» (٢).

ص: ١٤٩

١- [١] خلاصه الوفا: ١٢٩.

٢- [٢] المرقاه فى شرح المشكاه ١/ ٤٧٣.

واقع حال أبي بكر لا يناسب تلك النسبه

الخامس: و على فرض تسليم نسبه «المحارب» إلى «المدينه» بأحد معانيه فلا يتم جملة «و أبو بكر محرابها» فى حديث مدينه العلم، إذ يلزم على تقدير الانتساب أن يكون للمحارب حظ وافر من علوم المدينه، بل يزعم ابن حجر كون «المحارب» أعلم من «الباب»، و لكنّ النظر فى حال أبى بكر و مراجعه أخباره و سيرته تكذّب هذه النسبه، فقد كان أبو بكر جاهلا حتى بالنسبه إلى أبسط الأمور و أوضح المفاهيم، و ما أكثر ما أعلن بنفسه عن جهله بالأحكام الشرعيّه و علم القرآن، و ما أكثر موارد عجزه عن حلّ المشكلات و المعضلات الوارده عليه ...

كما ستقف على تفاصيل ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى ... فلا أظن أن يصرّ أحد من المسلمين - مع هذه الحال - على صحّه هذه الزياده الموضوعه، بل إنّ ذلك يمسّ بكرامه النبى صلى الله عليه و آله و سلّم و يشين بمقامه ... كما لا يخفى على ذوى الأفهام.

الفروق بين «الباب» و «المحارب»

السادس: - سلّمنا ... لكنّ هذه الزياده لا- تفيد أعلميّة أبى بكر من أمير المؤمنين بوجه من الوجوه ... فأى دليل و برهان على رجحان «المحارب» على «الباب»؟ و من ادّعى فعلية البيان.

بل الأمر على العكس من ذلك، فإنّ للباب مزايا خاصه هى غير حاصله للمحارب، و ذلك:

أوّلا: إنه لا بدّ للمدينه من باب، بخلاف المحارب فلا يلزم وجوده فيها، من هنا قال المناوى بشرح

حديث «أنا مدينه العلم»

: «فإن المصطفى صلى الله عليه و سلّم المدينه الجامعه لمعانى الديانات كلّها، و لا بدّ للمدينه من باب، فأخبر أن بابها هو على كرم الله وجهه».

ص: ١٥٠

و ثانيا: إنّه لا بدّ لمن يطلب الوصول إلى المدينة من إتيان الباب على كلّ حال، و لا يتيسّر لأحد الوصول إليها إلّا من قبل بابها، بخلاف المحراب فإنّه ليس كذلك، إذ من الممكن أن يصل إلى المدينة و لا يمرّ على محرابها أصلا.

و ثالثا: إنّ من عدل عن باب المدينة لا يصل إليها و يبقى في خارجها، بخلاف المحراب إذ من الممكن أن يدخل إلى المدينة و يعدل عن محرابها ... و من هنا ترى المناوئ يقول: «فمن أخذ طريقه دخل المدينة، و من أخطأ أخطأ طريق الهدى».

و رابعا: إن الباب هو الواسطه لخروج ما في المدينة من العلوم إلى خارجها، و ليس للمحراب هذه الصفة ... و من هنا

قال صاحب (المعارف في شرح الصحائف): «قوله عليه السلام: أنا مدينة العلم و على بابها

. معناه: إنه يصل علومى إليه و منه إلى الخلق، كما أنّ الباب يصل إليه من يخرج من البلد». و قال محمد بن إسماعيل الأمر اليماني في (الروضه النديه): «فلما كان الباب للمدينة من شأنه أن تجلب منه إليها منافعها، و تستخرج منه إلى غيرها مصالحها، كان فيه إيهاً أنّه صلّى الله عليه و سلّم يستمدّ من غيره بواسطه الباب الذى هو عليه السلام، دفع صلّى الله عليه و سلّم هذا الإيهاً

بقوله: فمن أراد العلم فليأت الباب

، إخبارا بأنّ هذا باب يستخرج منه العلوم و يستمد بواسطته، ليس له من شأن الباب إلّا هذا، لا كسائر الأبواب في المدن فإنّها للجلب إليها و الإخراج عنها. فلله قدر شأن الكلام النبوى ما أرفع شأنه و أشرفه و أعظم بنيانه، و يحتمل وجوها من التخريج آخر، إلّا أنّ هذا أنفسها».

ثم قال: «و إذا عرفت هذا عرفت أنه قد خصّ الله الوصى عليه السلام بهذه الفضيله العجيبه، و نوّه شأنه، إذ جعله باب أشرف ما فى الكون و هو العلم، و أنّ منه يستمد ذلك من أراده، ثم إنه باب لأشرف العلوم و هى العلوم النبويه، ثم لأجمع خلق الله علما و هو سيد رسله صلّى الله عليه و سلّم. و هذا هو الشرف يتضاءل عنه كل شرف، و يطأطئ رأسه تعظيما له كل من سلف و خلف».

و خامسا: إنّ الباب يحفظ جميع ما فى المدينة، بخلاف المحراب فلا علاقه له بهذه الجهة أصلا ... و بهذا المعنى صرّح بعض أعلام السنّه، قال ابن طلحه فى (مطالب السؤل): «و فى قول النبى صلّى الله عليه و سلّم ذلك إشاره إلى كون على عليه السلام نازلا من العلم و الحكمه منزله الباب من المدينة، و الباب من الدار، لكون الباب حافظا لما هو داخل المدينة و داخل الدار من تطرّق الضياع، و اعتداء يد الذهاب عليه، و كان معنى الحديث: إن عليا عليه السلام حافظ العلم و الحكمه، فلا يتطرّق إليهما ضياع، و لا يخشى عليها ذهاب، فوصف عليا بأنه حافظ العلم و الحكمه، و يكفى عليا عليه السلام علّوا فى مقام العلم و الفضيله أن جعله رسول الله صلّى الله عليه و سلّم حافظا للعلم و الحكمه».

و سادسا: إنه لا بدّ للباب من الاطلاع على جميع ما يدخل فى المدينة، بخلاف المحراب إذ لا يلزم أن يكون كذلك، كما لا يخفى على من له حظّ من البصر و البصيره ... و بهذا المعنى صرّح النبى صلّى الله عليه و آلّه و سلّم بنفسه فى حديث الدرنوك، الذى

رواه الفقيه ابن المغازلى بقوله: «قوله صلّى الله عليه و سلّم: أتانى جبريل بدرنوك من درانيك الجنه. أخبرنا أبو محمد الحسن بن أحمد ابن موسى الكندرجانى، نا أبو الفتح هلال بن محمد الحفار، نا إسماعيل بن على ابن رزين، نا أخى دعبل بن على، نا شعبه بن الحجاج عن أبى التياح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلّى الله عليه و سلّم: أتانى جبرئيل عليه السلام بدرنوك من الجنه، فجلست عليه، فلما صرت بين يدى ربى كلّمنى و ناجانى، فما علّمنى شيئا إلّا علمه على، فهو باب مدينه علمى. ثم دعاه النبى صلّى الله عليه و سلّم إليه فقال له: يا على سلمك سلمى و حربك حربى و أنت العلم بينى و بين أمتى من بعدى» (١).

و سابعا: إن الباب محيط و مطّلع بالضروره على جميع ما يخرج من المدينة،

ص: ١٥٢

و ليس المحراب كذلك ...

و ثامنا: إن الباب هو الواسطه للوصول إلى المدينه لمن هو فى خارجها، بخلاف المحراب حيث لا واسطه له من هذه الناحيه بنحو من الأنحاء ...

فتحصّل: أنا لو سلّمنا أن يكون للمدينه محراب، و أن أبا بكر محراب مدينه العلم، فإنّ كلّ واحد من هذه الفروق التى ذكرناها بين «الباب» و «المحراب» يكفى فى الرد على الاستدلال بهذه الزياده المزعومه على أعلميّة أبى بكر. بل الأمر بالعكس، فإنّ كل واحد منها دليل مستقل على أعلميّة أمير المؤمنين عليه السلام من جميع الصحابه، بل من جميع الأنبياء و المرسلين، ما عدا نبينا صلّى الله عليه و آله و سلّم.

و السابع: من الوجوه المبطله لهذه الزياده و دلالتها على زعم ابن حجر هو:

أنّه لو كان لأبى بكر حظ من العلم لما رجع إلى أمير المؤمنين عليه السلام فى شىء من الحوادث الواقعه، بداهه أنّ الأعلّم لا يرجع إلى غيره، لكن القضايا التى رجع فيها إلى أمير المؤمنين عليه السلام كثيره جدّا، و قد حوى كتاب (تشديد المطاعن) طرفا منها، كما سيأتى فى كتابنا نبذه من تلك القضايا، فانتظر.

٦- قوله: «فمن أراد العلم ...» لا يقتضى الأعلّميه

اشاره

و أمّا

قول ابن حجر: «و روايه: فمن أراد العلم فليأت الباب

، لا تقتضى الأعلّميه، فقد يكون غير الأعلّم يقصد لما عنده من زياده الإيضاح و البيان و التفرّغ للناس، بخلاف الأعلّم» فمن غرائب المكابرات، و نحن نوضّح ذلك فى وجوه:

قوله: «أنا مدينه العلم و على بابها» بوحده يقتضى الأعلّميه

أحدها: إن مجرّد

قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «أنا مدينه العلم و على بابها»

يقتضى الأعلّميه و يدلّ عليها بوجوه عديده سديده كما تقدم سابقا، و قد

اعترف بذلك كثيرون من كبار علماء أهل السنّة كما دريت هناك، بل قد عرفت أن ابن حجر نفسه من المعترفين بذلك في (المنح المكيه) و في (تطهير الجنان). فالمناقشه بعد هذا في دلاله جمله: «فمن أراد العلم ...» على الأعلميّه لا مورد لها.

هل يجوز الإرجاع إلى غير الأعلّم؟

الثاني: إن

قوله صلّى الله عليه وآله وسلم: «فمن أراد العلم فليأت الباب»

يقتضى أعلميّه الامام عليه السلام، و إلّا لزم إرجاعه الناس إلى غير الأعلّم مع وجود الأعلّم، و هذا غير صحيح شرعا و عقلا ... و يخالف سيره العقلاء و العلماء ...

و أيضا: هو ينافى مقتضى نصح النبي صلّى الله عليه وآله وسلم لأمتّه، مع أنّه أنصح الخلائق لها ...

و أيضا: هو ظلم بالنسبه إلى الأعلّم.

و أيضا: هو ترجيح للمرجوح، و ذلك لا يكون من أدنى المتشرّعين فضلا عن شارع دين الإسلام عليه و آله الصلاه و السّلام.

و أيضا: في

قوله: «فمن أراد العلم فليأت الباب»

دلاله ظاهره على حصر المرجعيّه بالباب، و ذلك يقتضى الأعلميّه، و إلّا فإنّ الإرجاع إلى غير الأعلّم مع وجود الأعلّم قبيح كما تقدّم، فكيف بحصر المرجعيّه فيه؟.

إبطال توجيه ابن حجر

الثالث: قول ابن حجر في توجيه الإرجاع إلى غير الأعلّم: «فقد يكون غير الأعلّم يقصد لما عنده من زياده الإيضاح و البيان و التفرغ للناس» فيه: أنّ باب مدينه العلم، و الحائز لجميع علوم النبي صلّى الله عليه وآله وسلم كما هو حق الباب، و المقدم على غيره من حيث الإيضاح و البيان هو الأعلّم من غيره بالضروره لا- غيره، و دعوى انفكاك «الأعلميّه» عن هكذا شخص مكابره واضحه ...

ص: ١٥٤

فظهر أنّ ما ذكره ابن حجر في توجيه دعواه هو في الحقيقة دليل على بطلان مدّعاه، وهذا من جلائل آثار علوّ الحق والصواب.

على أنّه لا يخفى ما في كلامه من دعوى وجود الإيضاح والبيان عند أبي بكر، لكن للإمام عليه السلام زياده عليه!! و أمّا «التفرغ للناس» فما الدليل على أنّ تفرّغ الامام عليه السلام للناس على عهد النبي صلّى الله عليه وآله وسلم كان أكثر من تفرّغ أبي بكر؟ ومن ادّعى فعله البيان ... بل إذا نظرت في تاريخ الرجلين و سيرتهما رأيت الامام عليه السلام خائضاً في الحروب و المغازي و البعث و السرايا ... بخلاف أبي بكر ...

فقد كان في معزل عن تحمّل هذه المكافه لخوره و جنبه، فأيهما كان المتفرّغ؟! إذن، ليس الإرجاع في العلوم بسبب التفرّغ للناس، بل الملاك هو الأعلميّه كما هو مقتضى السيره العقلانيّه ... هذا بالنسبه إلى زمن الحياه النبي صلّى الله عليه وآله وسلم.

و أمّا بعده صلّى الله عليه وآله وسلم حيث كان أبو بكر خليفه و الامام عليه السلام جليس بيته، أليس من أهمّ و أجلّ وظائف الخليفه و أعماله تعليم الأمه و نشر العلوم الدينيّه بين الناس؟ فهل يعقل أن يسند النبي صلّى الله عليه وآله وسلم أمر الخلافه عنه إلى شخص ثم يرجع الناس في أهمّ واجباته و وظائفه - مع كونه أعلم الناس - إلى غيره؟! بل الحق أنّ إرجاع النبي صلّى الله عليه وآله وسلم الأمه إلى الامام عليه السلام في أخذ العلم منه دليل واضح على إمامته، و برهان لائح على خلافته، و إنّ ما كان منه عليه السلام من نشر علم الدين على عهد النبي و بعده على عهد حكومه الخلفاء من أقوى الأدله على ذلك، و إن تغلب القوم على الخلافه ...

فالخليفه الحقيقي عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم من حفظ دينه و نشر علومه، و حلّ المشكلات و المعضلات ...

إشارة

ثم إن ابن حجر عارض

حديث: «أنا مدينه العلم و على بابها»

بحديث مختلق موضوع فقال: «على أن تلك الروايه معارضه بخبر الفردوس: أنا مدينه العلم و أبو بكر أساسها و عمر حيطانها و عثمان سقفا و على بابها. فهذه صريحه فى أن أبا بكر أعلمهم» لكنّها معارضه باطله سندا و دلاله، أما سندا فمن وجوه:

هو من وضع إسماعيل الأسترآبادى

أحدها: إنّ هذا الحديث من وضع «إسماعيل الأسترآبادى» كما سبق بيانه فى ردّ كلام الأعور بالتفصيل، و قد كان الأخرى بابن حجر أن لا يفضح نفسه بالتفوّه بهذا الإفك المبين.

السخاوى و هذا الحديث

و الثانى: لقد ضَعَفَ الحافظ السخاوى هذا الحديث و أمثاله من الموضوعات المختلفه المختلفه فى مدح الثلاثه أو الأربعه،

فقد قال: «و أورده صاحب الفردوس، و تبعه ابنه المذكور بلا إسناد، عن ابن مسعود رفعه: أنا مدينه العلم و أبو بكر أساسها و عمر حيطانها و عثمان سقفا و على بابها

و .

عن أنس مرفوعا: أنا مدينه العلم و معاويه حلقتها.

و بالجملة فكّلّها ضعيفه، و ألفاظ أكثرها ركيكه» (١).

و لا يخفى أنّ ذكر ابنه هذا الحديث بلا اسناد- مع أنّ موضوع كتابه (مسند الفردوس) ذكر أسانيد كتاب والده الفردوس- من أقوى الشواهد على كون الحديث موضوعا، فلو وجد الابن سندا لهذا الحديث و لو ضعيفا لأورده مثل كثير من الأسانيد الضعيفه الوارده فى مسند الفردوس ... و أنى للديلمى ذلك و أين!!

و قد عرفت سابقا عن ابن عساكر فى تاريخه أن هذا الحديث وضعه إسماعيل الأسترآبادى، و لما سئل عن سنده عجز حتى عن اختلاق سند له ...

و كيف كان، فما ذكرناه عن السخاوى فى شأن هذا الحديث كاف لإبطال احتجاج ابن حجر به فى هذا المقام ... و من الغريب أن الشيخ عبد الحق الدهلوى نقل فى (اللمعات فى شرح المشكاة) عبارته السخاوى هذه مبتوره منقوصه ... فلاحظ.

ابن حجر نفسه و هذا الحديث

و الثالث: ان ابن حجر نفسه يضعف هذا الحديث،

فقد جاء فى كتاب (الفتاوى الحديثيه): «و سئل رضى الله عنه: ان النبى صلى الله عليه و سلم قال:

أنا مدينه العلم و أبو بكر أساسها و عمر حيطانها و عثمان سقفها و على بابها. هل الحديث صحيح أم لا؟ فأجاب: الحديث رواه صاحب مسند الفردوس، و تبعه ابنه بلا إسناد عن ابن مسعود رضى الله عنه مرفوعا، و هو حديث ضعيف كحديث أنا مدينه العلم و على بابها و معاويه حلقتها

، فهو ضعيف أيضا».

ألا يظن ابن حجر أنه مؤاخذ بهذا التناقض و التهافت؟

البدخشانى و هذا الحديث

و الرابع: إنه قد أنصف العلامة البدخشانى، حيث صرح بكونه موضوعا، و نصّ على الغرض الواقعى من وضعه،

فقال: «أنا مدينه العلم و أبو بكر أساسها و عمر حيطانها و عثمان سقفها و على بابها لا تقولوا فى أبى بكر و عمر و عثمان و على إلّا خيرا. فرب لا إسناد عن ابن مسعود. و هو منكر جدّا و أظنه موضوعا، و إنما وضعه من وضعه ليقابل به حديث أنا مدينه العلم و على بابها

. و سيأتى» (١).

ص: ١٥٧

و الخامس: إنّ ولى الله اللكهنوى نصّ فى (مرآة المؤمنين) بعد ذكر حديث مدينه العلم على: «إنّ ما ألحق بهذا الحديث فى بعض ألفاظه فى حق الأصحاب موضوع و مفترى على ما فى الصواعق».

فالحمد لله المتفضّل بإفصاضه الحقائق، حيث ظهر بنص هذا الفاضل أنّ ما أتى به ابن حجر المائق فى (الصواعق) هو من الموضوعات و المفتریات التى ألحقها الوضّاعون فى هذا الحديث الرائق ...

هذا كلّه بالنسبه إلى سند هذا الحديث.

... أبو بكر أساسها ...!!

و أما بالنظر إلى متن هذا الحديث و معناه نقول: بأنّه باطل من وجوه كذلك:

أحدها: جعل من وضع هذا الحديث أبا بكر «أساس المدينه»، و جعله واضع الحديث السابق «محرابها»، و هذا التناكر الشنيع بين الحديثين دليل قطعى على أنّ كليهما موضوع، و لا غرابه فى وقوع هذا التنافر بين الموضوعات، فأحد الوضّاعين يضع لفظا من غير اطلاع منه على ما وضعه الآخر، لكنّ الغرابه فى مناقضه ابن حجر لنفسه فى كلام واحد، لأنّ أبا بكر إذا كان «محراب المدينه» فليس هو «أساسها»، و إذا كان «أساسها» فليس «محرابها» ... لكنّ هذا من آثار خذلان ابن حجر ... فالله حسبيّه و حسيب أمثاله، و هو المؤاخذ إياه على سوء فعّاله.

و الثانى: إنّ الواقع و الحقيقه يكذب و ينفى أن يكون أبو بكر أساس مدينه العلم، و ذلك لجهل أبى بكر بالأحكام الشرعيه و المعارف الدينيه، و الأمثله و الشواهد على جهله كثيره جدا، و مشهوره بين الفريقين، و سيأتى ذكر طرف منها.

و أيضا: رجوعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام فى المعضلات و المشكلات

مشهور كذلك، بل لقد أدى جهله و ضلاله إلى أن يقول على رءوس الأشهاد:

«إنَّ لي شيطانا يعتريني فإذا استقمت فأعينوني و إذا زغت فقوّموني».

و الثالث: إنَّ كون أبي بكر «أساسها» يستلزم معنى باطلا لا يلتزم به مسلم، و ذلك لأنَّ أساس المدينة مقدّم على نفس المدينة، فيكون أبو بكر مقدّما على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، و هذا كفر صريح، لا يطيق أهل السنه إظهاره و إن اعتقدوا به في قلوبهم ...

هذا بالنسبة إلى فقره «و أبو بكر أساسها».

... و عمر حيطانها !!!

و أمّا بالنسبة إلى فقره «و عمر حيطانها» فنقول: هو باطل من وجوه:

أحدها: إنَّ جعل «الحيطان» للمدينه غلط ... و من هنا كان اللفظ في الحديث الموضوع الآخر: «سورها»، لكن واضعها جعل ثلاثهم «سورها» فلفظه:

«أنا مدينه العلم و أبو بكر و عمر و عثمان سورها و على بابها»

!! ... و أمثال هذه الاختلافات في أشباه تلك الاختلافات مما يهتك أستارها، و يكشف أسرارها، و يبدي عوارها، و يعلن عارها.

و الثاني: كيف يكون «عمر حيطانها» و قد كان كلّ الناس أعلم منه حتى ربّات حجالها؟! أليس قال عمر نفسه: «كلّ أحد أفقه من عمر»؟ و قال: «كلّ الناس أفقه من عمر»؟ و قال: «كلّ الناس أفقه من عمر حتى المخدّرات في الحجال»؟ و قال:

«كلّ الناس أفقه من عمر حتى النساء»؟ و قال: «كلّ الناس أعلم من عمر حتى العجائز»؟

بل إنَّ جعل هكذا شخص من مدينه العلم «حيطانها» يوجب انخرام المدينه، و ذلك ممّا يهدم أساس الدين، و لا يلتزم به أحد من المميّزين فضلا عن الراشدين.

و الثالث: انه ما أكثر القضايا التي رجع فيها عمر إلى أمير المؤمنين عليه السلام، بل إلى جماعه من تلامذته، مثل ابن عباس، و ابن مسعود. بل لقد اتفق رجوعه إلى بعض الأصحاب القاصرين مثل: معاذ بن جبل، و عبد الرحمن بن عوف؟

فكيف يجوز جعل هكذا شخص سورا لمدينه العلم؟ إن هذا إلّا جرأه عظيمه من الوضّاعين الكذّابين، الذين لا يتورّعون عن الخدشه في مقام النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم في سبيل مدح أئمتهم ...

هذا بالنسبه إلى: «و عمر حيطانها».

... و عثمان سقفا ...!!

و أمّا بالنسبه إلى فقره: «و عثمان سقفا» فنقول هو باطل من وجوه أيضا:

أحدها: إنّ المدينه لا يكون لها سقف ... كما هو واضح، فهل يعقل صدور هذا الكلام من النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم؟، فذكر الديلمي الحديث في (الفردوس) و احتجاج ابن حجر به في (الصواعق) في غايه الغرابه.

و الثاني: إنّّه مع الغضّ عن ذلك، فليس عثمان قابلا- لأن يكون جزء من أجزاء مدينه العلم، لفرط جهله بالمعارف الدينيه و الأحكام الشرعيّه، و ستطّلع على جانب من ذلك فيما بعد إن شاء الله بالتفصيل ... فلا مناسبه بين عثمان و بين مدينه العلم على أى نهج كان، فضلا عن التعبير عنه بكونه سقفا لها، فإنّه من التعبيرات الباطله السخيفه.

و الثالث: ما اشتهر عن عثمان من الاعتراف بالجهل. و أيضا: رجوعه إلى أمير المؤمنين عليه الصلاه و السلام في القضايا و الحوادث الواقعه ... كما ستقف على ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى، مبطل لهذا الحديث.

و لنا على بطلان هذا الحديث الموضوع وجوه أخرى كثيره ذكرناها في جواب كلمات (الدهلوى) و العاصمى و الطيّبى و ابن تيميه و الأعور ... و كلّ ذلك يكون

جوابنا عن ذكر محمد بن محمد الحافظي المعروف بخواجه بارسا في (فصل الخطاب) و حسين بن محمد الديار بكري في (الخميس في أحوال أنفس نفيس) هذا الحديث الموضوع المصنوع عن كتاب (الفردوس) من غير ردّ و نكير ...

و بعد كلّ هذا الذي ذكرناه يسقط قول ابن حجر بعد ذلك: «فهذه صريحه في أنّ أبا بكر أعلمهم، و حينئذ فالأمر بقصد الباب إنما هو لنحو ما قلناه، لا لزياده شرفه على ما قبله ...» لما عرفت من سقوط هذا الحديث سنداً و دلالة، فكيف بمعارضته مع

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

، فكيف بالاستدلال به على أعلميّة أبي بكر من أمير المؤمنين عليه السلام، فكيف بدعوى صرف دلالة الجملة:

«فمن أراد العلم فليأت الباب»

عن مدلولها الصريح في أعلميه الامام عليه السلام بسبب هذا الحديث الموضوع؟! ...

و كذا ما ذكره في نهايه كلامه تعليلاً لدعواه السابقه قائلاً: «لما هو معلوم بالضروره أنّ كلّاً من الأساس و الحيطان و السقف أعلى من الباب»، لأنّه يبتنى على الحديث المذكور، و قد عرفت كونه موضوعاً و باطلاً سنداً و دلالة.

ثم ما أراد من العلو في هذا الكلام؟ فإن أراد من العلو: العلو الظاهري الحسّي فهو باطل لوجهين: أحدهما: أنّ ذلك يصادم العيان و يخالف الحس و الوجدان، فإنّ كلّ ذى عينين يرى أنّ الباب أعلى من الأساس، و إذا كان الأعلى أزيد شرفاً - كما زعم - فأمر المؤمنين عليه السلام الأشرف و الأعلم.

و الثاني: إنه إذا كان المدار على العلو الظاهري، فلا ريب في أن الحيطان أعلى من الأساس، و السقف أعلى من الحيطان، فيلزم أن يكون عمر أعلم من أبي بكر، و أن يكون عثمان أعلم من كليهما. و هذا مع كونه خلاف الواقع لا يرضى به أحد منهم.

و إن أراد من العلو: العلو المعنوي الحقيقي، فإنّ الباب أعلى و اشرف من الأساس و الحيطان و السقف بلا شبهه و ارتياب، و إن هذه الأجزاء من المدينه أو الدار - مجموعه أو كلا على انفراد - ليس لها أدنى مراتب العلو المعنوي، بل الباب

أعلى و أرفع منها بمراتب لا تعدّ و لا تحصى، علّوا معنويا حقيقيا، و بالنظر إلى المعانى المقصوده من الباب و الآثار المترتبة على وجوده، اعترف أكابر علماء أهل السنّه بالأعلميّة المطلقة لأمير المؤمنين عليه السلام، بسبب كونه باب مدينه العلم و أثبتوا له فضائل عظيمه و خصائص جليه كلّها مستنبطه من

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها».

فظهر أنّ العلوّ الحقيقى المعنوى ثابت للباب، لا للأساس المرفوض الموهوم و الحيطان و السقف المهدوم المعدوم، فالأعلميه المطلقة ثابتة له عليه السلام على كلاً- التقديرين المذكورين فى «العلو»، و إنكار ابن حجر المكى هذا المعنى لا أساس له، و ذلك منه عجيب جدا، و قد اعترف هو فى (المنح المكيه) و فى (تطهير الجنان) بما ذكرناه ... و قد تقدّمت عبارته فى الكتابين.

رأى ابن حجر فى تأويل «على»

ثم إن ابن حجر تعرّض فى (الصواعق) إلى تأويل «على» فى الحديث الشريف قائلا: «و شدّ بعضهم فأجاب بأن معنى:

و على بابها

. أى من العلو، على حدّ قراءه: هذا صراط على مستقيم، برفع على و تنوينه كما قرأ به يعقوب» فعبر عن هذا التأويل ب «الشدوذ» و لم يصّرَح ببطلانه و سخافته، و قد تقدّم منا الجواب على هذا التأويل فى جواب كلام الأعور، فراجع.

أمّا فى (المنح المكيه) فقد ردّ على هذا التأويل و أجاد بقوله: «و احتجّ بعض من لا تحقيق عنده على الشيعة، بأنّ «على» اسم فاعل من العلو، أى عال بابها فلا ينال لكلّ أحد، و هو بالسفساف أشبه، لا سيّما

فى روايه رواها ابن عبد البر فى استيعابه: أنا مدينه العلم و على بابها فمن أراد العلم فليأتته من بابها

، إذ مع تحديق النّظر فى هذه الروايه لا يبقى تردّد فى بطلان ذلك الرأى، فاستفده بهذا».

ص: ١٦٢

قوله تعالى: هذا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ في قراءه أهل البيت و أما الآيه الكريمه التي أشار إليها ابن حجر في عبارته فإن لفظ «على» فيها هو اسم سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام- كما هو الحال في

حديث: «أنا مدينه العلم»

فالصراط مضاف إلى على، و هذه هي قراءه أهل البيت، الذين هم أدري بما في البيت، و هم المقرونون بالكتاب في حديث الثقلين ... و هي أيضا قراءه الحسن البصري كما عن أبي بكر الشيرازي، ففي كتاب (مناقب آل أبي طالب):

«أبو بكر الشيرازي في كتابه، بالإسناد عن شعبه عن قتاده، سمعت الحسن البصري يقرأ هذا الحرف: هذا صراط على مستقيم. قلت: ما معناه؟ قال: هذا طريق على بن أبي طالب و دينه طريق و دين مستقيم، فاتبعوه و تمسكوا به، فإنه واضح لا عوج فيه (1)».

و كتاب أبي بكر الشيرازي- الموسوم بكتاب ما نزل من القرآن في على- يروي عن شهر آشوب عن مؤلفه أبي بكر محمد بن مؤمن الشيرازي بالاجازه كما قال رحمه الله في أول كتابه: «و حدثني محمود بن عمر الزمخشري بكتاب الكشف و الفائق و ربيع الأبرار. و أخبرني الكياشيرويه بن شهر دار الديلمي بالفردوس. و أنبأني أبو العلاء العطار الهمداني بزاد المسافر، و كاتبني الموفق بن احمد المكي خطيب خوارزم بالأربعين، و روى لي القاضي أبو السعادات الفضائل، و ناولني أبو عبد الله محمد ابن أحمد النطنزي بالخصائص العلويه، و أجاز لي أبو بكر محمد بن مؤمن الشيرازي روايه كتاب ما نزل من القرآن في على عليه السلام، و كثيرا ما أسند إلى أبي العزيز كادش العكبري، و أبي الحسن العاصمي الخوارزمي، و يحيى بن سعدون القرطبي، و أشباههم».

و الكتاب المذكور لأبي بكر الشيرازي من الكتب المعتمده عند أهل السنه،

ص: ١٦٣

بل هو من جمله الكتب التي يفتخر (الدهلوى) بتأليف أهل السنه إيّاها في مناقب أهل البيت كما في حاشيه التعصّب الثالث عشر، من الباب الحادى عشر، من كتابه (التحفه).

... و حلقتها معاويه !!...

و زاد بعض الوضّاعين فى

حديث «أنا مدينه العلم»

جمله فى فضل معاويه،

فقد روى الديلمى فى (فردوس الأخبار) هذا الحديث باللفظ التالى: «أنا مدينه العلم و على بابها و حلقتها معاويه» (١).

... فهذا إفك شنيع، و قد كفانا مؤنه الردّ عليه السخاوى فى (المقاصد الحسنه) و ابن حجر المكى فى (الفتاوى الحديثيه)، حيث صرّحاً بعدم صحّته، فمن العجيب

نقل المناوى إيّاه فى (كنوز الحقائق) بقوله: «أنا مدينه العلم و على بابها و معاويه حلقتها. فر» (٢). أى أخرجه الديلمى فى الفردوس

لا يصحّ عن النبى فى فضل معاويه شىء

بل لقد نصّ كبار الأئمه و الحفاظ على أنّه لا يصحّ عن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم فى فضل معاويه شىء، و هذا من الأمور المسلّمه بينهم، و لمزيد الفائده و البيان نذكر بعض نصوصهم فى هذا المقام:

قال ابن الجوزى: «أنبأنا زاهر بن طاهر، قال: أنبأنا أحمد بن الحسين البيهقى، قال: ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، قال: سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب بن يوسف يقول: سمعت أبى يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلى يقول: لا يصحّ عن النبى صلّى الله عليه و على آله و سلّم فى فضل معاويه

ص: ١٦٤

١- [١] فردوس الأخبار ١/ ٤٤ رقم ١٠٨.

٢- [٢] كنوز الحقائق هامش الجامع الصغير: ٨١.

أنبأنا هبه الله بن أحمد الحريرى قال: أنبأنا محمد بن على بن الفتح، قال أنبأ الدارقطنى قال حدثنا أبو الحسين محمد بن إبراهيم بن جعفر بن بيان الرزاز قال: ثنا أبو سعيد الخرقى قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي فقلت: ما تقول فى على و معاوية؟ فأطرق ثم قال: انشر قولى فيهما: اعلم أن عليا كان كثير الأعداء ففتش له أعداؤه عيبا فلم يجدوا فجاءوا إلى رجل قد حاربه و قاتله فأطروه كيادا منهم له» (١).

و قال ابن حجر العسقلانى: «تنبيه: عبر البخارى فى هذه الترجمة بقوله:

«ذكر» و لم يقل «فضيله» و لا «منقبه» لكون الفضيله لا تؤخذ من حديث الباب، إلّا أنّ ظاهر شهادته ابن عباس له بالفقه و الصحبه دالّه على الفضل الكثير. و قد صنف ابن أبى عاصم جزءا فى مناقبه، و كذلك أبو عمر غلام ثعلب، و أبو بكر النقاش. و أورد ابن الجوزى فى الموضوعات بعض الأحاديث التى ذكروها ثم ساق عن إسحاق بن راهويه أنه قال: لم يصح فى فضائل معاوية شىء. فهذه النكتة فى عدول البخارى عن التصريح بلفظ منقبه اعتمادا على قول شيخه لكن بدقيق نظره استنبط ما يدمغ به رؤس الروافض و قصه النسائى فى ذلك مشهوره و كأنه اعتمد أيضا على قول شيخه إسحاق، و كذلك فى قصه الحاكم.

و أخرج ابن الجوزى أيضا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبى:

ما تقول فى على و معاوية؟ فأطرق ثم قال: اعلم أن عليا كان كثير الأعداء ففتش أعداؤه له عيبا فلم يجدوا، فعمدوا إلى رجل قد حاربه فأطروه كيادا منهم لعلى.

فأشار بهذا إلى ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل مما لا أصل له. و قد ورد فى فضائل معاوية أحاديث كثيرة لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد، و بذلك جزم إسحاق ابن راهويه و النسائى و غيرهما و الله أعلم» (٢).

ص: ١٦٥

١- [١] الموضوعات ٢/ ٢٤.

٢- [٢] فتح البارى ٧/ ٨٣.

و قال العيني: «مطابقته للترجمه من حيث أن فيه ذكر معاويه، و لا يدل هذا على فضيلته. فإن قلت: قد ورد في فضيلته أحاديث كثيره. قلت: نعم، و لكن ليس فيها حديث يصح من طريق الإسناد، نصّ عليه إسحاق بن راهويه و النسائي و غيرهما، و لذلك قال: باب ذكر معاويه و لم يقل فضيله و لا منقبه» (١).

و قال ابن خلكان بترجمه النسائي: «قال محمد بن إسحاق الأصبهاني سمعت مشايخنا بمصر يقولون: إنّ أبا عبد الرحمن فارق مصر في آخر عمره و خرج إلى دمشق، فسئل عن معاويه و ما روى من فضائله فقال: أما يرضى معاويه أن يخرج رأساً برأس حتى يفضل! و في روايه أخرى: ما أعرف له فضيله إلّا لا أشبع الله بطنك» (٢).

و قال أبو الفداء بترجمته: «ثم عاد إلى دمشق فامتحن في معاويه و طلب منه أن يروى شيئاً من فضائله فامتنع و قال: ما يرضى معاويه أن يكون رأساً برأس حتى يفضل!» (٣).

و قال أبو الحجاج المزي نقلاً عن أبي بكر المأموني: «وقيل له و أنا حاضر:

ألا تخرج فضائل معاويه؟ فقال: أي شيء أخرج! اللهم لا تشبع بطنه! و سكت و سكت السائل»

. قال «قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ: سمعت علي بن عمر يقول: كان أبو عبد الرحمن أفقه مشايخ مصر في عصره و أعرفهم بالصحيح و السقيم من الآثار، و أعلمهم بالرجال. فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه، فخرج إلى الرمله فسئل عن فضائل معاويه، فأمسك عنه، فضربوه في الجامع فقال:

أخرجوني إلى مكه، فأخرجوه إلى مكه و هو عليل و توفي بها مقتولاً- شهيداً. قال الحاكم أبو عبد الله: و مع ما جمع أبو عبد الرحمن من الفضائل رزق الشهاده في آخر عمره، فحدثني محمد بن إسحاق الأصبهاني قال: سمعت مسائخنا بمصر

ص: ١٦٦

١- [١] عمده القارى ١٦ / ٢٤٨.

٢- [٢] وفيات الأعيان ١ / ٥٩.

٣- [٣] المختصر في أخبار البشر حوادث: ٣٠٣.

يذكرون أن أبا عبد الرحمن فارق مصر في آخر عمره و خرج إلى دمشق، فسئل بها عن معاوية بن أبي سفيان و ما روى من فضائله فقال: ألا يرضى معاوية رأساً برأس حتى يفضل! فما زالوا يدفعون في حُصْنِه حتى أخرج من المسجد، ثم حمل إلى مكة و مات بها» (١).

و قال الذهبي نقلاً عن المأموني «سمعت قوما ينكرون على أبي عبد الرحمن كتاب الخصائص لعلي رضي الله عنه و تركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك فقال: دخلت دمشق و المنحرف عن علي بها كثير، فصنفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله. ثم إنه صنّف بعد ذلك فضائل الصحابه فقليل له و أنا أسمع: ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أي شيء أخرج! حديث اللهم لا تشعب بطنه! فسكت السائل. قلت: لعل هذه منقبه معاوية لقول النبي صلى الله عليه و سلم: اللهم من لعنته أو شتمته فاجعل ذلك له زكاه و رحمه».

قال: «قال أبو عبد الله ابن منده عن حمزه العقبي المصري و غيره: إن النسائي خرج من مصر في آخر عمره إلى دمشق، فسئل بها عما جاء من فضائله فقال: ألا يرضى رأساً برأس حتى يفضل! قال: فما زالوا يدفعون في خصيته حتى أخرج من المسجد، ثم حمل إلى مكة فتوفي بها. كذا في هذه الرواية إلى مكة و صوابه: الرمله» (٢).

و قال ابن الوردي: «و عاد إلى دمشق فامتحن في معاوية و طلب منه أن يروي شيئاً من فضائله فقال: ما يرضى معاوية أن يكون رأساً برأس حتى يفضل» (٣).

و قال صلاح الدين الصفدي: «و أنكر عليه قوم كتاب الخصائص لعلي رضي الله عنه و تركه تصنيفه فضائل الشيخين، فذكر له ذلك فقال: دخلت دمشق و المنحرف بها عن علي كثير، فصنفت الخصائص رجاء أن يهديهم الله تعالى. ثم

ص: ١٦٧

١- [١] تهذيب الكمال ١/ ٣٢٨.

٢- [٢] تذكره الحفاظ ١/ ٦٩٨.

٣- [٣] تتمه المختصر حوادث: ٣٠٣.

صنف بعد ذلك فضائل الصحابه فقيلا له: ألا تخرج فضائل معاويه! فقال: أى شىء أخرج! اللهم لا تشيع بطنه! فسكت السائل. قال شمس الدين: لعل هذا فضيله له لقول النبى صلى الله عليه وسلم: اللهم من لعنته و سببته فاجعل ذلك له زكاه و رحمه»

قال «و لما خرج من مصر إلى دمشق فى آخر عمره سئل عن معاويه رضى الله عنه و ما دَوّن من فضائله فقال: لا يرضى رأسا برأس حتى يفضل! فما زالوا يطعنون فى خصيته حتى أخرج من المسجد، ثم حمل إلى مكه و قيل الرمله، و توفى بها» (١).

و قال اليافعى: «و خرج إلى دمشق فسئل عن معاويه و ما روى من فضائله فقال: أما يرضى معاويه أن يخرج رأسا برأس حتى يفضل! و

فى روايه أخرى: ما أعرف له فضيله إلّا لا أشيع الله بطنك» (٢).

و قال الفاسى: «قال الدار قطنى: و كان أفقه مشايخ مصر فى عصره و أعلمهم بالحديث و الرجال، فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه، فخرج إلى الرمله فسئل عن فضائل معاويه فأمسك عنه، فضربوه فى الجامع فقال: أخرجونى إلى مكه، فأخرجوه إلى مكه و هو عليل، و توفى بها مقتولا شهيدا» (٣).

و قال ابن حجر العسقلانى بترجمه النسائى نقلا عن الحاكم: «سمعت على ابن عمر يقول: النسائى أفقه مشايخ مصر فى عصره و أعرفهم بالصحيح و السقيم و أعلمهم بالرجال. فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه فخرج إلى الرمله فسئل عن فضائل معاويه فأمسك عنه، فضربوه فى الجامع فقال: أخرجونى إلى مكه فأخرجوه و هو عليل و توفى مقتولا شهيدا»

قال «و قال أبو بكر المأمونى سألته عن تصنيفه كتاب الخصائص فقال: دخلت دمشق و المنحرف بها عن على كثير، فصنفت كتاب الخصائص رجاء أن يهديهم الله تعالى. ثم صنف بعد ذلك كتاب فضائل

ص: ١٦٨

١- [١] الوافى بالوفيات ٤/ ٤١٦.

٢- [٢] مرآه الجنان حوادث: ٣٠٣.

٣- [٣] العقد الثمين ٣/ ٤٥.

الصحابه وقرأها على الناس و قيل له- و أنا حاضر- ألا تخرج فضائل معاويه؟

فقال: أى شىء أخرج! اللهم لا تشبع بطنه! و سكت و سكت السائل» (١).

و قال المناوى بترجمه النسائى: «دخل دمشق فذكر فضائل علىّ فقليل له فمعاويه؟ قال: ما كفاه أن يذهب رأساً برأس حتى يذكر له فضائل. فدفع فى خصيته حتى أشرف على الموت فأخرج فمات فى الرمله أو فلسطين سنه ثلاث و ثلاثمائه. و حمل للمقدس أو مكه فدفن بين الصفا و المروه» (٢).

و قال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى رجال المشكاه بترجمه النسائى: «قال الأمير جمال الدين المحدث عن الشيخ الإمام عبد الله اليافعى أنه ذكر فى تاريخه: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى صاحب المصنفات و مقتدى زمانه، سكن مصر ثم جاء بدمشق، فقال له أهل تلك الناحيه يوماً فى المسجد: ما تقول فى معاويه و ما ورد فى فضله؟ فأجاب: أما يرضى معاويه أن يخرج عنى رأساً برأس حتى يفضل! و فى روايه: قال: لا أعرف له فضيله إلّا لا أشبع الله بطنه. فقام الناس و وقعوا فيه و أهانوه و ضربوه و جزّوه من المسجد، و أذهبوه برملة فمرض فمات بذلك.

و فى روايه: أذهبوه بمكه فمرض و مات بمكه. و دفنوه بين الصّفا و المروه» و قال ابن تيميه الحرّانى: «و معاويه ليس له بخصوصه فضيله فى الصحيح، لكن قد شهد مع رسول الله صلّى الله عليه و سلّم حنيناً و الطائف و غزوه تبوك، و حجّ معه حجه الوداع، و كان يكتب الوحي، فهو ممّن ائتمنه النبى صلّى الله عليه و سلّم على كتابه الوحي، كما ائتمن غيره من الصحابه» قال «بل قد رووا فى فضائل معاويه أحاديث كثيره، و صنف فى ذلك مصنفات، و أهل العلم بالحديث لا يصحّحون لا هذا و لا هذا» (٣).

ص: ١٦٩

١- [١] تهذيب التهذيب ١ / ٣٢.

٢- [٢] فيض القدير- شرح الجامع الصغير ١ / ٢٥.

٣- [٣] منهاج السنه ٢ / ٢٠٧.

ثم إنّ «معاويه حلقتها» باطل من وجوه:

أحدها: المدينه مطلقا لا- حاجه لها إلى الحلقة، بل لا ينسبها أحد من العقلاء إليها أصلا، و من ادّعى فعلية البيان، و علينا دمع رأسه بمقمعه البرهان.

و الثاني: مدينه العلم بالخصوص لا حاجه لها إلى الحلقة.

و الثالث: جعل معاويه كالحلقة لمدينه العلم عيب للمدينه، لا يجرأ على التفوّه بذلك إلّا من خرج عن الإيمان بل عن العقل و الشّعور.

و الرابع: معنى احتياج المدينه إلى الحلقة هو احتياج النّبي صلّى الله عليه و آله و سلّم إلى معاويه فى العلم، و هذا مما يهدم أركان الدين.

و الخامس: معنى كونه حلقة المدينه أنّ معاويه له حظ من العلم، لكنّ جهله بالأحكام الشرعيّه فضلا عن المعارف العاليه و الحقائق الساميه أظهر من أن يذكر.

و السادس: إنّ لمعاويه مطاعن عظيمه و معاييب كثيره، تمنعه من أن يكون له أدنى اتّصال بالنّبي الكريم صلّى الله عليه و آله و سلّم.

و السابع: و لو قيل معنى الجمله هو كونه حلقة الباب، أى:

أنا مدينه العلم و على بابها و معاويه حلقة بابها

، فيبطله أنّ باب مدينه العلم غير محتاج إلى الحلقة كنفس المدينه. و أيضا: جهل معاويه خير دليل على بطلان كونه حلقة باب مدينه العلم. و أيضا: مطاعنه تمنع من أن يكون له هذا الاتصال بالمدينه. أضف إلى ذلك عدائه لأمر المؤمنين عليه السلام.

و هناك وجوه أخرى تبطل هذه الجمله الموضوعه من حيث المعنى، نحيل استنباطها و استخراجها إلى الناظر فيها و فى الوجوه التى ذكرناها.

إلى هنا تمّ الكلام على تصرّفات بعض القوم في لفظ

حديث: «أنا مدينة العلم و علي بابها»

... و اختلق بعضهم لفظا آخر لحديث المدينة يتّضح بطلانه سنداً و دلالة من البحوث المذكورة في الألفاظ المتقدمه ... و ذلك ما جاء

في كتاب (كنج سعادت) لمعين الدين بن خواجه خاوند محمود الخوارزمي النقشبندی من أنه: «قال عليه السلام: أنا مدينة الصدق و أبو بكر بابها، و أنا مدينة العدل و عمر بابها، و أنا مدينة الحياء و عثمان بابها، و أنا مدينة العلم و علي بابها».

لكن العجيب استناد بعضهم إلى هذا الحديث الموضوع في مسأله المفاضله بين الأصحاب، و هو الشيخ رجب بن أحمد التيرى في كتابه (الوسيله الأحمدية و الذريعه السّرمديه في شرح الطريقه المحمديه) حيث قال في مبحث التفضيل:

«و نحن نقول: الأولى في تفضيل الخلفاء الأربعة: أن كلّ واحد منهم أفضل من الآخر باعتبار الوصف الذي اشتهر به، لأنّ فضيله الإنسان ليست من حيث ذاته، بل باعتبار أوصافه، و

قد قال عليه السلام: أنا مدينة الصدق و أبو بكر بابها، و أنا مدينة العدل و عمر بابها، و أنا مدينة الحياء و عثمان بابها، و أنا مدينة العلم و علي بابها. رواه الزاهدي في كتابه عن بعض الأفاضل

. و على هذا نقول: إن أبا بكر الصديق أفضل الصحابه باعتبار، كثره صدقه و اشتهاره فيما بينهم به، و عمر أفضلهم من جهه العدل، و عثمان أفضلهم من جهه الحياء، و علي أفضلهم من جهه العلم و اشتهاره به، و بهذا يستقيم المرام و يتم الكلام».

فإنّ ما ذكره في التفضيل شيء لم يقل به أحد، فهو خرق للإجماع المركّب، و الحديث موضوع مختلف، و في كلّ فقره من فقره بحث واضح طويل الذيل، يتجلّى جانب منه بمراجعته كتاب (تشيد المطاعن) و غيره من كتب الباب.

بل الحق الثابت بالأدله القطعيّه أنّ الامام عليا عليه السلام أفضل القوم من جميع الجهات، بل هو الأفضل من جميع الخلائق بعد النبي صلّى الله عليه و آله

و سلم من الأولين و الآخرين ... على أنّ هذا الحديث الموضوع اشتمل على جملة

«و على بابها»

، و قد عرفت أنّ كونه باب مدينه العلم يوجب الأعلميه الموجه للأفضليه على الإطلاق، حسب إفادات المحققين من أهل السنّه، فيكون هذا الحديث الموضوع أيضا مفيدا للأفضليّه المطلقه للإمام، خلافا لمن أراد إثبات الأفضليه له من جهه واحده ... و الحمد لله رب العالمين.

ص: ١٧٢

إشاره

و قال الملاء على القارى بشرح حديث «أنا دار الحكمة» ما نصّه:

«و عنه أى عن على قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنا دار الحكمة - و فى روايه: أنا مدينه العلم

. و

فى روايه المصاييح: أنا دار العلم - و على بابها.

و فى روايه زياده: فمن أراد العلم فليأته من باب

. و المعنى: على باب من أبوابها، و لكن التخصيص يفيد نوعاً من التعظيم و هو كذلك. لأنه بالنسبه إلى بعض الصحابه أعظمهم و أعلمهم. و مما يدل على أن جميع الأصحاب بمنزله الأبواب

قوله صلى الله عليه وسلم: أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم

، مع الإيماء إلى اختلاف مراتب أنوارها فى الاهتداء.

و مما يحقق ذلك أن التابعين أخذوا أنواع العلوم الشرعيه من القراءه و التفسير و الحديث و الفقه من سائر الصحابه غير على رضى الله عنه أيضاً، فعلم عدم انحصار البايه فى حقّه. اللهم إلّا أن يختص بباب القضاء فإنه ورد فى شأنه إنه:

أقضاكم. كما أنه جاء فى حق أبى: أقرؤكم. و فى حق زيد بن ثابت: إنه أفرضكم. و

فى حق معاذ بن جبل: إنه أعلمكم بالحلال و الحرام.

و ممّا يدل على جزاله علمه ما

فى الرياض عن معقل بن يسار قال: وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل لك فى فاطمه نعوذها؟ فقلت: نعم، فقام متوكئاً على فقال: إنه سيجمل ثقلها غيرك و يكون أجرها لك. قال: فكأنه لم يكن على شىء، حتى دخلنا على فاطمه فقلنا: كيف تجدينك؟ قالت: لقد اشتد حزنى و اشتد فاقتى و طال سقمى

. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: وجدت بخط أبى فى هذا الحديث قال: أو ما ترضين أن زوجك أقدمهم سلماً و أكثرهم علماً و أعظمهم حلماً. أخرجه أحمد

. و عن ابن عباس و قد سأله الناس فقالوا: أى رجل كان على؟

قال: كان قد ملئ جوفه حكما و علما و بأسا و نجده، مع قرابته من رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم. أخرجه أحمد في المناقب. و عن سعيد بن المسيب قال: كان عمر يتعوذ من معضله ليس لها أبو حسن. أخرجه أحمد.

قال الطيبي: لعل الشيعة تتمدك بهذا التمثيل: أن أخذ العلم و الحكمه منه مختص به لا يتجاوز به إلى غيره إلا بواسطته رضى الله عنه، لأن الدار إنما يدخل إليها من بابها و قد قال تعالى: وَ أَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا. و لا حجه لهم فيه، إذ ليس دار الجنة بأوسع من دار الحكمه و لها ثمانية أبواب. رواه الترمذى و قال: هذا حديث غريب. أى إسنادا و قال أى الترمذى: روى بعضهم هذا الحديث عن شريك، و هو شريك بن عبد الله قاضى بغداد ذكره الشارح، و لم يذكروا أى ذلك البعض فيه أى فى إسناد هذا الحديث عن الصنابحي بضم صاد و كسر موحد و مهمله، و لا نعرف أى نحن هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك بالنصب على الاستثناء، و فى نسخه بالجر على أنه بدل من أحد، قيل: و فى بعض نسخ الترمذى: عن شريك بدل غير شريك. و الله أعلم.

ثم اعلم أن

حديث: أنا مدينه العلم و على بابها، رواه الحاكم فى المناقب من مستدركه من حديث ابن عباس

و قال صحيح. و تعقبه الذهبي فقال: بل هو موضوع. و قال أبو زرعه: كم خلق افتضحوا فيه. و قال يحيى بن معين: لا أصل له. كذا قال أبو حاتم و يحيى بن سعيد و قال الدار قطنى ثابت. و رواه الترمذى فى المناقب من جامعه و قال: إنه منكر، و كذا قال البخارى: إنه ليس له وجه صحيح. و أورده ابن الجوزى فى الموضوعات. و قال ابن دقيق العيد: هذا الحديث لم يثبتوه. و قيل: إنه باطل. لكن قال الحافظ أبو سعيد العلانى: الصواب إنه حسن باعتبار طرقة لا- صحيح و لا- ضعيف، فضلا عن أن يكون موضوعا. ذكره الزركشى. و سئل الحافظ العسقلانى عنه فقال: إنه حسن لا صحيح كما قال الحاكم و لا موضوع كما قال ابن الجوزى. قال السيوطى: و قد بسطت كلام العلانى و العسقلانى فى التعقبات التى على الموضوعات. انتهى. و

فى خبر

ص: ١٧٤

الفردوس: أنا مدينه العلم و أبو بكر أساسها و عمر حيطانها و عثمان سقفها و عليّ بابها

. و شدّ بعضهم فأجاب: إن معنى و عليّ بابها إنه فعيل من العلوّ على حدّ قراءه صراط عليّ مستقيم برفع على و تنوينه كما قرأ به يعقوب» (١).

على باب المدينه لا سواه

أقول: و فى هذا الكلام خلط بين الغث و السمين، و نحن نشير إلى ما فيه بالإجمال:

أمّا أن يكون المعنى: «على باب من أبوابها» فأوّل من قاله هو العاصمى، و قد بيّنا بطلانه بالتفصيل، و هنا نقول باختصار: إنّ لفظ الحديث يدلّ على انحصار البايّته فى الامام عليه السلام، و غيره لا يليق لأن يكون بابا لدار الحكمة و مدينه العلم، فلا يجوز دعوى ذلك لأحد إلّا بنص من النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم. على أنّ لهؤلاء الثلاثه قبائح و مطاعن تمنعهم من أن يكونوا أبوابا لمدينه العلم، بل تمنعهم عن أن يكون لهم أقلّ اتّصال به، و قد تكفّل كتاب (تشيد المطاعن) بذكر بعضها فراجعه إن شئت.

ثم إنّ كون الشخص بابا لمدينه العلم و الحكمة يستلزم العصمه له، و أن يكون محيطا لما فى المدينه من حكمه و علم ... و قد كان أمير المؤمنين عليه السلام و لم يكن غيره كذلك، و يشهد بذلك استغناؤه عن الكلّ و احتياج الكلّ إليه كما هو معروف عند الكلّ.

على أنّه جاء فى بعض ألفاظ الحديث الأمر بإتيان على عليه السلام،

ففى لفظ: «أنا دار الحكمة و على بابها فمن أراد الحكمة فليأت الباب

، و

فى آخر: «أنا دار الحكمة و على بابها فمن أراد الحكمة فليأت الباب»

، و الناس بين مطيع و عاص، فمن أتاه عليه السلام و أخذ الحكمة منه فهو محتاج إليه و لا يكون بابا لها

ص: ١٧٥

مثله، و من لم يمثّل أمر الرسول فغير لائق لأن يكون بابا له، فليس للمدينه باب سوى الامام عليه السلام.

و بما ذكرنا يظهر ما فى قوله:

«و لكنّ التّخصيص يفيد نوعا من التعظيم، و هو كذلك، لأنه بالنسبه إلى بعض الصحابه أعظمهم و أعلمهم».

لأنّ التّخصيص المذكور فى الحديث تخصيص حقيقى لا إضافى، و قد عرفت سابقا دلالة الحديث على أنه عليه السلام من الصحابه كلّهم أعظمهم و أعلمهم، لا بالنسبه إلى بعضهم.

حديث النجوم موضوع

و أمّا قوله: «و مما يدلّ على أنّ جميع الأصحاب بمنزله الأبواب قوله ...».

ففيه: إنّ حديث أصحابى كالنجوم

مما ثبت وضعه و اختلاقه، و قد تكلمنا عليه سابقا فى الردّ على كلام الأ-عور، و لو سلّمنا صحته فإنه لا- يقتضى أن يكون الأصحاب كلّهم أبوابا، لما عرفت من أن هذا الشرف العظيم و المنصب الجليل مخصوص بسيدنا على عليه السلام، و إن دلّ على شىء فإنّما يدلّ على حصول بعضهم على العلم، و هذا لا يكفى لأن يكونوا أبوابا لمدينه العلم، لأن باب المدينه يجب أن يكون محيطا بجميع علوم المدينه، فبين كون الرّجل ذا علم فى الجملة، و بين كونه بابا لدار الحكمه و مدينه العلم بون بعيد، إنّ فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السّمع و هو شهيدٌ.

و من العجيب استدلال القارى بهذا الحديث، و هو يذكر فى كتابه (المرقاه) كلمات أعلام طائفته فى قدحه، فقد قال بشرحه ما نصّه:

«قال ابن الديبع: اعلم أن

حديث أصحابى كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم. أخرجه ابن ماجه كذا ذكره الجلال السيوطى فى تخريج أحاديث الشفاء، و لم أجده فى سنن ابن ماجه بعد البحث عنه. و قد ذكره ابن حجر

العسقلاني في تخريج أحاديث الرافعي في باب أدب القضاء

و أطال الكلام عليه، و ذكر أنه ضعيف واه، بل ذكر عن ابن حزم أنه موضوع باطل. لكن ذكر عن البيهقي أنه قال: إن حديث مسلم يؤدى بعض معناه، يعنى

قوله صَلَّى الله عليه و سَلَّمَ: النجوم أَمَنَةٌ للسماء.

الحديث. قال ابن حجر: صدق البيهقي هو يؤدى صحه التشبيه للصحابه بالنجوم أما فى الاقتداء فلا يظهر. نعم يمكن أن يتلَمَّح ذلك من معنى الاهتداء بالنجوم. قلت: الظاهر إن الاهتداء فرع الاقتداء.

قال: و ظاهر الحديث إنما هو إشارة إلى الفتن الحادِثه بعد انقراض الصحابه من طمس السنن و ظهور البدع و نشر الجور فى أقطار الأرض انتهى.

و تكلم على هذا الحديث ابن السبكي فى شرح ابن الحاجب الأصيلى فى الكلام على عداله الصحابه و لم يعزه لابن ماجه، و ذكره فى جامع الأصول و لفظه:

عن ابن المسبب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: سألت ربي. الحديث إلى قوله اهتديتم.

و كتب بعده: أخرجه. فهو من الأحاديث التى ذكرها رزين فى تجريد الأصول و لم يقف عليها ابن الأثير فى الأصول المذكوره، و ذكره صاحب المشكاه و قال: أخرجه رزين ^(١).

و ما ذكره القارى فى تأييد الاستدلال بحديث النجوم بقوله: «و مِمَّا يَحَقُّ ذَلِكَ أَنَّ التَّابِعِينَ أَخَذُوا أَنْوَاعَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَةِ مِنَ الْقُرَّاءِ وَ التَّفْسِيرِ وَ الْحَدِيثِ وَ الْفَقْهِ مِنْ سَائِرِ الصَّحَابَةِ غَيْرِ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ، فَعَلِمَ عَدَمَ انْحِصَارِ الْبَابِيَّةِ فِيهِ» فَرَكِيكَ فِي الْغَايَةِ، لِأَنَّهُ اسْتَدْلَالَ بِفَعْلِ التَّابِعِينَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ الصَّرِيحِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، وَ هُوَ غَيْرُ جَائِزٍ، فَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا أَنَّهُمْ خَالَفُوا أَمْرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ.

و كيف يقول القارى بعدم انحصار البابيّه فيه عليه السلام؟ و النبى نفسه ينصّ على هذا الانحصار و

يقول: «يا على كذب من زعم أنه يدخلها من غير

ص: ١٧٧

يقول: «كذب من زعم أنه يصل إلى المدينة لا من قبل الباب»

... وقد كان هذا المعنى هو ما اعترف به الأصحاب و ابتهجوا كما ظهر سابقا من إفاده الزرندی في (نظم درر السمطين) و من حديث الشورى الذى ذكره جمال الدين المحدث الشيرازى.

ثم إنَّ التابعين الآخذين من غيره عليه السلام ينقسمون إلى قسمين لا ثالث لهما، فالقسم الأول من أخذ عمن أخذ من الإمام عليه السلام كسلمان، و المقداد، و أبى ذر، و عمار، و عبد الله بن مسعود، و عبد الله بن عباس و أمثالهم ...

و هؤلاء التابعون لا يرون أولئك الصحابة أبوابا للعلوم، بل أخذهم فى الحقيقة من الامام عليه السلام ... و القسم الثانى من خالف

قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «فمن أراد العلم فليأت الباب و من أراد الحكمه فليأتها من بابها»

و أعرض عنه عنادا و انحرافا عن باب مدينه العلم و باب دار الحكمه، و من الواضح أن هؤلاء لا يعبأ بأقوالهم و أفعالهم أبدا ...

دعوى تخصيص الحديث باب القضاء

و أمّا ما ذكره القارى: «أللهم إلّا أن يختص بباب القضاء، فإنه ورد فى شأنه أنه أقضاكم، كما أنه جاء فى حق أبى أنه أقرؤكم، و فى حق زيد بن ثابت أنه أفرضكم، و

فى حق معاذ بن جبل: أنه أعلمكم بالحلال و الحرام»

فقد عرفت الجواب عنه فى الردّ على كلام العاصمى، و على فرض التسليم فإن هذا الاختصاص يفيد الأعلميّه المطلقه له عليه السلام، لأنّ كونه أقضى الأصحاب يستلزم إحاطته بأنواع العلوم الشرعيّه، مع المزيّه و الأفضليّه من غيره فى هذا الباب، و سيأتى مزيد توضيح لذلك فيما بعد إن شاء الله.

أمّا قول النبى صلى الله عليه و آله و سلم: «أقضاكم على»

فمما لا ريب فيه و لا كلام، كما ستعرف فيما بعد إن شاء الله تعالى مفضّلا، لكنّ ما ذكره فى حقّ غيره موضوع و باطل سنداً و دلاله، كما بيّناه بالتفصيل فى جواب كلام العاصمى،

فراجع إن شئت.

و قوله: «و مما يدل على جزاله علمه ...» و إن اشتمل على بعض فضائل الامام عليه السلام، فلا يخفى ما فيه، لأن ما ذكره يدل على أعلميه الإمام بصراحه كامله، - لا - أنه يدل على جزاله علمه - أضف إلى ذلك النصوص الصريحه الوارده عن مشاهير الأصحاب - من الموافقين له و المعادين - في أعلميته، و من هنا قال المناوى: «وقد شهد له بالأعلميه الموافق و المؤلف و المعادى و المخالف» (١) بل قال القارى نفسه فى (شرح الفقه الأكبر) بشرح قول الماتن: «ثم على بن أبى طالب» قال ما نصه:

«أى ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى، القرشى الهاشمى، و هو المرتضى زوج فاطمه الزهراء و ابن عم المصطفى، و العالم فى الدرجه العليا، و المعضلات التى سألها كبار الصحابه و رجعوا إلى فتواه فيها فضائل كثيره شهيره تحقق

قوله عليه السلام: أنا مدينه العلم و على بابها، و قوله عليه السلام: أقضاكم على» (٢).

فظهر أن الامام عليه السلام هو الأعلم من جميع الأصحاب، لا فى القضاء بل فى جميع الأبواب ...

الاشاره إلى جواب سائر كلمات القارى

و أما كلمات القارى الأخرى فنشير إليها و إلى الجواب عنها:

١- قوله: «قال الطيبى ...». و قد تقدّم الجواب عن كلام الطيبى هذا فى موضعه فلا نعيد.

٢- قوله: «رواه الترمذى ...». قد عرفت الكلام عليه فى جواب كلام النووى.

ص: ١٧٩

١- [١] فيض القدير ٣/ ٤٣.

٢- [٢] شرح الفقه الأكبر: ١١٣.

٣- قوله: «ثم اعلم أن حديث ...». فيه اعتراف بتصحيح الحاكم ...

و أما أقوال القادحين في الحديث فقد تعرّضنا لها في مواضعها.

٤- قوله: «و في خبر الفردوس ...» و قد تقدّم الكلام على هذا الحديث الموضوع في جواب كلام الأعور و ابن حجر المكي ...

٥- قوله: «و شدّ بعضهم ...». هذا كلام ابن حجر المكي في (الصواعق) و قد عرفت ما فيه.

و ليكن هذا آخر ما نردّ به كلام القارى العارى، و الحمد لله الفاطر البارى.

ص: ١٨٠

إشارة

و قال المَلّا محمد يعقوب البناني في (عقائده) في الجواب على استدلال الشيعة

بحديث «أنا مدينه العلم»

و

حديث «أنا دار الحكمه»

ما نصّه: «و استدَلّ الخصم على تفضيل على رضى الله عنه بأنه أعلم، و هو أولى بالخلافه لأنه تعالى فضّل آدم عليه السلام على الملائكه و اختاره للخلافه بالعلم. أمّا أنّه كان أعلم

فلقوله عليه الصلاه و السلام: أنا مدينه العلم و على بابها. و أنا دار الحكمه و على بابها

. و علم النبي صلى الله عليه و سلّم كما هو أزيد كذلك علم على، و أنه لا يخرج ما فى الدار إلّا من الباب. فعلمه صلى الله عليه و سلّم إنما وصل بمن وصل من قبل على رضى الله عنه.

و الجواب: إنّ هذا يوجب أنه لم يبلغ النبي صلى الله عليه و سلّم ما أرسل به إلّا عليّاً، ثم هو بلّغ غيره. و لا يخفى أنه مما لا يقول به الخصم أيضاً. و المراد من الحديث المذكور- و الله أعلم- بيان أن عليّاً باب العلوم بالنسبه إلى جماعه لم يدركوا شرف الصحبه. و هذا مبنى على أمر و هو: إن أعلم الصحابه هم الخلفاء الراشدون، و قد كان أبو بكر رضى الله عنه مقيداً بأمر الخلافه بعد النبي صلى الله عليه و سلّم مدّه حياته، ثم عمر رضى الله عنه كذلك، ثم عثمان كذلك رضى الله عنه، و قد كان على رضى الله عنه فى أيام خلافتهم مشغولاً بالإفاده و الإفاضه، فالذين لم يدركوا شرف الصحبه أتوا اليه و أخذوا منه رضى الله عنه.

ثم لا أدري أى لفظ فى الحديث يدل على أن ليس لمدينه العلم إلّا باب واحد هو على رضى الله عنه، بل يجوز أن يكون لها أبواب و يكون على كرم الله وجهه باباً منها».

و الجواب عنه من وجوه:

أحدها: إن أساس استدلال الشيعة

بحديث «أنا مدينه العلم»

كما ذكر البناني أيضا هو بدلالته على أعلميه الامام أمير المؤمنين، و هي تكشف عن الأفضليه و تستلزم الخلافه و الامامه كما يدلّ عليه قصه آدم عليه السلام ... و قد علمت أنّ دلالة الحديث على الأعلميّه تامّه بكلّ وضوح، حتى اعترف بها جماعه من علماء أهل السنّه، و ذكر المناوي أنها مما اتّفق عليه الموافق و المخالف، و من هنا ترى البناني عاجزا عن الجواب على هذا الاستدلال القويّ المتين، بل زاد في تقريره جمله: «و علم النبيّ صلّى الله عليه و سلّم كما هو أزيد كذلك علم عليّ».

الثاني: قد ذكر البناني وجه استدلال الشيعة

بحديث «أنا دار الحكمه»

بقوله: «و أنه لا- يخرج ما في الدار ...». لكنّه لم يفهم مراد الشيعة من ذلك، و إلّا لم يقل في الجواب: «و الجواب- إن هذا يوجب ...» إذ ليس مرادهم ذلك أبدا، بل المراد أنّ النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم أودع جميع علوم الشريعة- المعبر عنها بالحكمه- عند عليّ عليه السلام، و أمر الأئمه بالرجوع إليه و الأخذ منه، و أنّه لم يصل شيئا من علومه صلّى الله عليه و آله و سلّم إلى الأئمه إلّا بواسطه الإمام عليه السلام.

على أنّه لا يخفى على المتأمل الفرق بين تبليغ النبيّ ما أرسل به، و تبليغه علم ما أرسل به، و من هنا ترى أنّ النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم بلّغ ما أرسل به- و هو القرآن- إلى جميع الناس، و لكن لا- يمكن القول بأنّه بلّغ علم القرآن إلى جميع الناس كذلك، نعم علّمه أمير المؤمنين عليه السلام و جعله مبلّغا لعلوم القرآن إلى الناس قاطبه، و من هنا ذكروا أنّ فهم كتاب الله منحصر إلى علمه عليه السلام، قال المناوي: «قال الحرالي: قد علم الأولون و الآخرون أنّ فهم كتاب الله منحصر إلى علم عليّ، و من جهل ذلك فقد ضلّ عن الباب الذي من ورائه يرفع الله عن القلوب [الغيوب الحجاب، حتى يتحقق اليقين الذي لا يتغيّر بكشف الغطاء. إلى هنا كلامه» (1) ... فإذا كان هذا حال علم القرآن الذي أمر

ص: ١٨٢

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِتَبْلِيغِهِ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ، فَالْعُلُومُ الْآخَرَى مُنْحَصَرَةٌ إِلَى فَهْمِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْأَوَّلِيِّهِ الْقَطْعِيَّةِ.

دَعْوَى تَخْصِيصِ كُونِهِ بِأَبَا لَغَيْرِ الصَّحَابَةِ

الثالث: دعوى تخصيص كون الإمام عليه السلام باب العلوم إلى جماعه لم يدركوا شرف الصحبه، هذه الدعوى التي ذكرها بقوله: «و المراد من الحديث المذكور- والله أعلم- بيان أن عليا باب العلوم الشرعيه ...» تخزص باطل، فإنّه تخصيص بلا مخصّص، و يبطله اعتراف أصحاب الشورى- فيما رواه المحدث الشيرازى فى (روضة الأحياء) بأنّ حديث: «أنا مدينه العلم و على بابها» جاء ليعلم الصحابه بأنّ عليا باب مدينه علم الأوّلين و الآخرين، فكيف تختص بايّه بجماعه لم يدركوا شرف الصحبه؟ بل لو كان معنى الحديث ما ذكره البنبانى لما احتج به الامام عليه السلام- فيما احتج به- على أصحاب الشورى، و لما اعترف القوم بما أراد الامام من الاحتجاج به.

و مما يبطل هذا المعنى الذى ذكره البنبانى إقرار الأصحاب بأعلميّة الإمام عليه السلام،

فهذا ابن عباس يقول- فيما يرويه الشيخان القادري فى (الصراط السوى)-: «من أتى العلم فليأت الباب و هو على رضى الله عنه»

، و

هذا عمرو ابن العاص يحتجّ بهذا الحديث على معاويه فى كتاب له إليه- فيما رواه الخوارزمى فى (المناقب) و يقول: «و أكّد القول عليك و على جميع المسلمين و قال: إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله عزّ و جلّ و عترتى، و قد قال: أنا مدينه العلم و على بابها».

و من هنا ترى الحافظ الزرندى يقول فى عنوان الحديث: «فضيله أخرى اعترف بها الأصحاب و ابتهجوا، و سلكوا طريق الوفاق و انتهجوا- عن ابن عباس رضى الله عنهما: إن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: أنا مدينه العلم و على بابها، فمن أراد بابها فليأت عليا»

ثم إنَّ الأمر الذى بنى عليه البنبانى المعنى الذى ذكره لحديث المدينة، و هو: «أنَّ أعلم الصحابه هم الخلفاء الراشدون ...» باطل من وجوه أيضا.

أمّا أولا: فإنَّ الثلاثة ليسوا من الخلفاء الراشدين عن رسول رب العالمين صَلَّى الله عليه و آله المعصومين.

و أمّا ثانيا: فلأنَّ أحدا من أهل الإنصاف لا يرتضى القول بأعلميّه الثلاثة من: سلمان، و أبى ذر، و المقداد، و عمار، و ابن عباس، و حذيفه، و ابن مسعود، و أبى بن كعب، و أبى الدرداء، و جابر بن عبد الله، و أبى سعيد الخدرى، و أمثالهم من مشاهير الأصحاب ... بل إنَّ هؤلاء، بل و معاذ بن جبل و أبو هريره و زيد ابن ثابت و أضرابهم ... أعلم من الثلاثة قطعا ... بل الحق أن الثلاثة لم يحصلوا على شىء من العلوم، و تلك آثار جهلهم بالأمر الواضح مشهوده و مشهوره، و ستقف على ذلك فيما بعد بالتفصيل إن شاء الله.

و أمّا ثالثا: فلأنهم لو كانوا علماء لأفادوا و أفاضوا، و ظهرت الآثار و اشتهرت الشواهد على بلوغهم المراتب العلميه فى الموارد المختلفه، و انتشرت بواسطتهم أحكام الحلال و الحرام، من غير أن يمنعهم عن ذلك الخلافه، بل إنه من أجلّ و أهمّ أعمال خليفه النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلّم. ألا- ترى أنَّ الامام عليه السلام- على قصر مدّته- لم تشغله الحروب عن نشر العلوم الجليله و المعارف السّاميه،

و لقد صدق ضرار حيث قال فى وصفه عليه السلام: «يتفجر العلم من جوانبه و تنطق الحكمة من نواحيه» كما رواه ابن عبد البر القرطبى بترجمته عليه السلام فى (الاستيعاب).

و أمّا رابعا: سلّمنا أنَّ تقيدهم بأمر الخلافه منعهم عن الإفاده، فما الذى منعهم عنها فى حياه النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلّم؟ و ما الذى منع عمر و عثمان عنها أيام أبى بكر؟ و ما الذى منع عثمان عنها أيام عمر؟ نعم إنهم يقولون بأن عمر

و عثمان كانا يفتيان في خلافة أبي بكر، و أن عثمان كان يفتي في خلافة عمر ...،

قال ابن سعد: «أخبرنا محمد بن عمر الأسلمي، نا جاريه بن أبي عمران، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه: إن أبا بكر الصديق كان إذا نزل به أمر يريد فيه مشاوره أهل الرأي و أهل الفقه، دعا رجلا من المهاجرين و الأنصار، دعا عمر و عثمان و عليا و عبد الرحمن بن عوف و معاذ بن جبل و أبي بن كعب و زيد بن ثابت، و كل هؤلاء كان يفتي في خلافة أبي بكر، و إنما تصير فتوى الناس إلى هؤلاء، فمضى أبو بكر على ذلك، ثم ولى عمر فكان يدعو هؤلاء النفر، و كانت الفتوى تصير و هو خليفة إلى عثمان و أبي و زيد» (١).

لكن ما السبب في عدم ظهور آثار أعلميه عمر و عثمان للمستفيدين و المستفتين بل لغيرهم؟ بل لم تظهر آثار عالميتهم، و لم نعر على ما يدل على رسوخ قدم لهم في العلم ...

و قد رووا أيضا: إن عمر كان يشغل منصب القضاء على عهد أبي بكر، روى ابن عبد البر عن إبراهيم النخعي: «قال: أول من ولى شيئا من أمور المسلمين عمر بن الخطاب، ولما أبو بكر القضاء، و كان أول قاض في الإسلام، و قال: اقض بين الناس فإنني في شغل» (٢)، و روى الطبري: «و استقضى أبو بكر فيها عمر بن الخطاب، فكان على القضاء أيام خلافته» (٣). و روى ابن الأثير:

«و فيها استقضى أبو بكر عمر بن الخطاب، و كان يقضى بين الناس خلافته كلها» (٤)، و القضاء من أحسن أسباب ظهور الآثار، فأين قضايا عمر الدالة على سعه علمه فضلا عن أعلميته؟ و لما ذا لم يذكروا قضيه واحده - و لو مفتعله - من قضاياه على عهد أبي بكر، تدل على عالميته فضلا عن أعلميته؟

ص: ١٨٥

١- [١] الطبقات الكبرى ٢ / ٣٥٠.

٢- [٢] الاستيعاب ٣ / ١١٥٠.

٣- [٣] تاريخ الطبري حوادث سنة ١١.

٤- [٤] الكامل في التاريخ. حوادث سنة ١١.

بل إنهم يروون اشتغال الثلاثه بالقضاء أيام خلافتهم ... قال السيوطي: «و أخرج أبو القاسم البغوي عن ميمون بن مهران قال: كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب و علم من رسول الله صلى الله عليه و سلم في ذلك الأمر سنّه قضى به، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين و قال: أتاني كذا و كذا فهل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قضى في ذلك بقضاء؟ فربما اجتمع عليه نفر كلهم يذكر من رسول الله صلى الله عليه و سلم فيه قضاء، فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا، فإن أعياه أن يجد فيه سنّه من رسول الله صلى الله عليه و سلم جمع رؤس الناس و خيارهم فاستشارهم، فإن أجمع أمرهم على رأى قضى به. و كان عمر رضى الله عنه يفعل ذلك فإن أعياه أن يجد في القرآن و السنّه نظر هل كان لأبى بكر فيه قضاء، فإن وجد أبا بكر قد قضى فيه بقضاء قضى به و إلّا دعا رؤس المسلمين فإذا اجتمعوا على أمر قضى به» (١). و قد رواه المتقى في (كنز العمال) و المحبّ الطبري - قبل السيوطي - في (الرياض النضرة).

و لكن أين آثار أعلميتهم؟ بل إنّ أكثر تلك الأخبار يشتمل على شواهد بيّنه على جهلهم و بلادتهم ... و سنذكر بعضهم فيما بعد إن شاء تعالى فانتظر.

و أمّا خامسا: فرضنا أنّ تقيدهم بأمر الخلافه منعهم عن الإفاده و نشر العلوم و الآثار الدالّه على أعلميتهم، لكنّ التقيّد بأمر الخلافه لا يوجب ظهور آثار الجهل و الضلال منهم، فإذا كان من المعقول اختفاء أعلميّة شخص أو علم عالم بوجه من الوجوه، فإن شيئا لا يكون سببا في ظهور جهله، بل لا يعقل ذلك مع فرض عالميّة فضلا عن كونه الأعلم، لأن العلم و الجهل ضدّان، مع أنّ آثار الجهل المنقوله عنهم كثيره جدّا بحيث لا تقبل الستر و الكتمان.

ص: ١٨٦

و أما قول البنبانى: «وقد كان على رضى الله عنه فى أيام خلافتهم مشغولا بالإفاده والإفاضه، فالذين لم يدركوا شرف الصحبه أتوا إليه و أخذوا منه رضى الله عنه» ففيه: إن الامام عليه السلام كان مشغولا بالإفاده والإفاضه و سائر شئون الإمامه و الخلافه طيله أيام حياته الكريمه الشريفه، و لم يكن الأخذ منه منحصر بالذين لم يدركوا شرف الصحبه، بل لقد أخذ منه كبار الصحابه، و الخلفاء الثلاثة، و أئمه التابعين ... كما عرفت و ستعرف إن شاء الله رب العالمين ...

و لقد اشتهر عن عمر قوله: «لو لا على لهلك عمر» و قوله: «أعوذ بالله من معضله ليس لها أبو الحسن» حتى صار من الأمثال ... و اشتهر رجوعهم إليه حتى اعترف بذلك كبار علماء أهل السنه سلفا و خلفا:

قال ابن الأثير: «و له أخبار كثيره نقتصر على هذا منها، و لو ذكرنا ما سأله الصحابه مثل عمر و غيره رضى الله عنهم لأطلنا» (١).

و قال الكنجى: «و مع هذا، فقد قال العلماء من الصحابه و التابعين و أهل بيته بتفضيل على، و زياده علمه و غزارته و حدّه فهمه و وفور حكمته و حسن قضاياه و صحه فتواه، و قد كان أبو بكر و عمر و عثمان و غيرهم من علماء الصحابه يشاورونه فى الأحكام، و يأخذون بقوله فى النقض و الإبرام، اعترافا منهم بعلمه و وفور فضله و رجاحه عقله و صحه حكمه» (٢).

و قال النووى: «و سؤال كبار الصحابه له و رجوعهم إلى فتاويه و أقواله فى المواطن الكثيره و المسائل المعضلات مشهور» (٣).

و قال شهاب الدين أحمد: «و هو كان بإجماع الصحابه مرجوعا إليه فى

ص: ١٨٧

١- [١] أسد الغابه ٢٣ / ٤.

٢- [٢] كفايه الطالب: ٢٢٣.

٣- [٣] تهذيب الأسماء و اللغات ١ / ٣٤٦.

علمه، موثوقا بفتواه و حكمه، و الصحابه كلهم يراجعونه فيما أشكل عليهم و لا يسبقونه، و من هذا المعنى قال عمر: لو لا على لهلك عمر. رضى الله تعالى عنهم» (١).

و قال القارى: «و المعضلات التى سألها كبار الصحابه و رجعوا إلى فتواه فيها [فيها] فضائل كثيره شهيره، تحقق

قوله عليه السلام: أنا مدينه العلم و على بابها،

و

قوله عليه السلام: أقضاكم على» (٢).

و قال عبد الحق الدهلوى: «و سؤال كبار الصحابه و رجوعهم إلى فتاواه و أقواله فى المواطن الكثيره و المسائل المعضلات مشهور، و كان عمر رضى الله عنه يرجع إليه و يسأله و لا يحكم حتى يسأله، و كان

يقول: أقضانا على» (٣).

و قال نصر الله الكابلى - فى مبحث حديث السفينه، فى ذكر أهل البيت -:

«و لا شك أن الفلاح منوط بولائهم و هداهم، و الهلاك بالتخلف عنهم، و من ثمه كان الخلفاء و الصحابه يرجعون إلى أفضلهم فيما أشكل عليهم من المسائل» (٤).

و قال العجلى: «و لم يكن يسأل منهم واحدا، و كلهم يسأله مسترشدا، و ما ذلك إلا لخمود نار السؤال تحت نور الإطلاع» (٥).

و قال الحفنى: «قوله: عيبه علمى. أى وعاء علمى الحافظ له، فإنه باب مدينه العلم، و لذا كانت الصحابه تحتاج إليه فى فكّ المشكلات» (٦).

و قال البنانى نفسه: «و كفاك شاهدا على كونه أعلم: إن سلاسل العلماء من المفسرين و أهل العربيه و غيرهم و العرفاء تنتهى إليه، و أن الحكماء كانوا يعظمونه غايه التعظيم، و الكبراء من الصحابه كانوا يرجعون إليه فيما كان يشكل

ص: ١٨٨

١- [١] توضيح الدلائل - مخطوط.

٢- [٢] شرح الفقه الأكبر: ١١٣.

٣- [٣] أسماء رجال المشكاه - ترجمه أمير المؤمنين عليه السلام.

٤- [٤] الصوابع الموبقه - مخطوط.

٥- [٥] ذخيره المآل - مخطوط.

عليهم، و هو المجيب عن شبهات اليهود و ظلمات النصارى، كما هو المعروف و المشهور» (1).

فهذه كلمات القوم فى رجوع الصحابه و الخلفاء إلى الامام عليه السلام، و هذا كلام البنبانى نفسه، و كفى بذلك شاهدا على خزيه و افتضاحه.

دلالة الحديث على أنَّ للمدينه بابا واحدا فقط

و آخر ما قال البنبانى هنا هو قوله: «ثم لا أدري أى لفظ فى الحديث يدلّ على أن ليس لمدينه العلم إلّا باب واحد هو على رضى الله عنه، بل يجوز أن يكون لها أبواب، و يكون على كرم الله وجهه بابا» و هو يدلّ على شدة جهله، إذ لا ريب فى وجود لفظ «بابها» فى هذا الحديث، و من كان له أدنى شعور فهم منه وحده الباب.

و أيضا: يدل على وحده الباب سياق الحديث بجميع ألفاظه، الدال على أنّ غرض النبى صلى الله عليه و آله و سلم اختصاص شرف البابيه بعلى عليه السلام، كما اختصّ بنفسه الشريفه شرف كونه مدينه العلم ... و للحديث ذيل فى كثير من طرقه يزيد معنى الحديث وضوحا و يؤكّده،

كقوله صلى الله عليه و آله و سلم «فمن أراد العلم فليأت الباب»

و

قوله: «فمن أراد العلم فليأت باب المدينه»

و

قوله: «فمن أراد المدينه فليأت الباب»

و

قوله: «فمن أراد المدينه فليأتها من بابها»

و

قوله: «فمن أراد العلم فليأتته من بابها»

و

قوله: «أنا مدينه العلم و أنت بابها يا على كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها»

و

قوله: «أنا مدينه العلم و أنت الباب، كذب من زعم أنه يصل إلى المدينه إلّا من قبل الباب»

... و هذه الألفاظ وردت فى طرق الحاكم، و الحدثانى، و الطبرى، و الطبرانى، و الحربى، و ابن المغازلى، كما دريت سابقا فلا تكن من الذاهلين.

ص: ١٨٩

١- [١] شرح تهذيب الكلام- مبحث الامامه.

عن كتاب (المناقب لابن المغازلي) من أنَّ جابر بن عبد الله الأنصاري روى الحديث قائلاً: «سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم يقول يوم الحديبية - وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب-: هذا أمير البرره و قاتل الفجره، منصور من نصره، مخذول من خذله، ثم مدَّ بها صوته فقال: أنا مدينه العلم و علي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب» (١).

و من هنا: رأيت الأصحاب متفقين على هذا المعنى، احتج به الامام على أصحاب الشورى و اعترفوا به، و احتج به ابن عباس في مقابله عائشه، و عمرو بن العاص في مقابله معاويه ...

و لما رأى علماء أهل السنّه ذلك: اعترفوا بهذا المعنى و لم يكن لهم مناص من ذلك:

قال الكنجي: «الباب الثامن و الخمسون- في تخصيص علي رضي الله عنه بقوله صَلَّى الله عليه و سلم: أنا مدينه العلم و علي بابها» (٢).

و قال محبّ الدين الطبري: «ذكر اختصاصه بأنه باب دار العلم و باب مدينه العلم - عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم: أنا دار العلم و علي بابها. أخرجه في المصاييح في الحسان

، و

أخرجه أبو عمر و قال: أنا مدينه العلم، و زاد: فمن أراد العلم فليأته من باب» (٣).

و قال الحسين بن محمد الفوزي في (نزهه الأرواح) في مدح الامام: «هو الذي لولاه لم يكن لمدينه العلم باب، و معه لا حاجه لملك الدين إلى باب».

و قال نظام الدين محمد بن أحمد البخاري في (ملفوظاته): «... و هو المخصوص من بين جملة الصحابه بكثرة العلم، لقول رسول الله: أنا مدينه العلم و علي بابها

، و لهذا قال عمر بن الخطاب: لو لا علي لهلك عمر».

ص: ١٩٠

١- [١] المناقب لابن المغازلي: ٨٤.

٢- [٢] كفايه الطالب: ٢٢٠.

٣- [٣] الرياض النضره ٢ / ١٥٩.

و قال مغلطای بن قلیج فی (التلویح- شرح البخاری) علی ما نقله بدر الدین العینی حیث قال: «و فی التلویح: و من خواصّه- أى خواص علی رضی اللّٰه تعالیٰ عنه- فیما ذکره أبو الثناء: إنه کان أقضى الصحابه، و إن رسول اللّٰه صلی اللّٰه علیہ و سلّم تخلّف عن أصحابه لأجله، و أنه باب مدینه العلم، و إنه لما أراد كسر الأصنام التی فی الكعبه المشرفه أصدده النبی صلی اللّٰه تعالیٰ علیہ و سلّم برجلیه علی منكبيه، و إنه حاز سهم جبرئیل علیہ الصلاه و السلام بتبوك فقیل فیہ:

علی حوی سهمین من غیر أن غزا غزاه تبوك حبّذا سهم مسهم

و أنّ النظر إلی وجهه عباده، روته عائشه رضی اللّٰه تعالیٰ عنها، و أنه أحبّ الخلق إلی اللّٰه بعد رسول اللّٰه صلی اللّٰه علیہ و سلّم. رواه أنس فی حدیث الطائر.

و سمّاه النبی صلی اللّٰه علیہ و سلّم یعسوب الدین، و سمّاه أيضا زر الأرض. و قد رویت هذه اللفظه مهموزه و ملینه ...» (١).

و قال محمد بن إسماعیل بن صلاح الأمير فی (الروضه الندیة) بعد أن بین معنی

حدیث أنا مدینه العلم

كما مرّ: «و إذا عرفت هذا عرفت أنه قد خصّ اللّٰه الوصى علیہ السلام بهذه الفضيله العجیبه، و توّه شأنه إذ جعله باب أشرف ما فی الكون و هو العلم، و أن منه يستمد ذلك من أرادہ. ثم إنه باب لأشرف العلوم و هی العلوم الدینیة، ثم لأجمع خلق اللّٰه علما و هو سید رسله صلی اللّٰه علیہ و سلّم.

و أن هذا الشرف يتضاءل عنه كل شرف، و يطأطئ رأسه تعظیما له كلّ من سلف و خلف.

و كما خصّه اللّٰه بأنه باب مدینه العلم فاض عنه منها ما یأتیک من ذلك قریبا.

فتلخص: أن دعوی عدم دلالة الحدیث علی اختصاص الأمير علیہ السلام بالبابیة ... مندفعه، و أنّه لا یدّعیها إلّا المكابر للحق، و المعاند لأهل

ص: ١٩١

البيت الطاهرين، و المخالف لما عليه جميع الأصحاب و أعظم علماء أهل مذهبه.

و مع التنزل عن جميع ما ذكر نقول: من المراد من الأبواب فى قول البنبانى:

«بل يجوز أن يكون لها أبواب، و يكون على كرم الله وجهه بابا منها؟» و ما الدليل على كونهم أبوابا؟ إن أريد من الأبواب المشايخ الثلاثة، فيكون للمدينه أربعة أبواب، فهذا ما ادّعاه العاصمى و أجبنا عنه بالتفصيل. و إن أريد منهم الثلاثة و أبى و معاذ و زيد بن ثابت و أبو عبيده و أبو ذر ... فهذا قد ادّعاه العاصمى أيضا، و سبق أن أجبنا عنه فى محلّه. و إن أريد أن جميع الأصحاب هم الأبواب لها، فهذا ما زعمه القارى، و قد أبطلناه. و إن أريد من قوله: «يجوز أن يكون لها أبواب» جعل أبواب تخيليه للمدينه، فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو الباب الحقيقى لمدينه العلم، و البايئه الحقيقه منحصره فى وجوده الشريف، و من هنا قال فخر الدين ابن مكناس المصرى فى مدحه:

«يا ابن عم النبى إن أنا سا قد توالوك بالسعاده فازوا

أنت للعلم فى الحقيقه باب يا إماما و ما سواك مجاز» (١)

على أنّ جعل بعض الأصحاب أبوابا للمدينه - مع أنّه ثبت بطلانه بوجه غير محصوره - لا ينفع البنبانى و غيره على حال من الأحوال، و من هنا لم يتّفوه به أحد قبل العاصمى، و كيف يتخيل أحد ذلك مع أنّه لا مجال له فى الحديث أبدا، و من هنا ترى الوضّاعين يتصرّفون فى الحديث و يضعون له زيادات و ألفاظا ركيكه كما رأيت، و لا تجد أحدا منهم يجرأ على افتعال

حديث بلفظ: أنا مدينه العلم و أبو بكر و عمر و عثمان و على و معاويه أبوابها

، فلو جاز ذلك لوضعوه كما وضعوا الألفاظ الأخرى.

ثم أنّه لو لا دلالة الحديث على اختصاص هذا المقام العظيم بالإمام عليه السلام لما كانت تلك المكابرات الفاضحه فى مقابله هذا الحديث المخرّج فى

ص: ١٩٢

الصّاح و المسانيد و الجوامع المعتبره الأخرى، لكنّهم لما رأوا دلّالته على الإختصاص المذكور المقتضى للأعلميّة المستلزمه للامامه قدحوا فيه، لأنّه يهدم أساس مذهبهم و يبطل كيان خلافتهم، ألا ترى إلى ابن تيمّيه كيف لا يمكنه المناقشه فى دلّاله هذا الحديث، و أنّ الداعى على الطعن فيه هو نفس دلّالته على الإختصاص؟! إنّّه يقول: «و الكذب يعرف من نفس متنه، فإنّ النبى صلى الله عليه و سلّم إذا كان مدينه العلم و لم يكن لها إلّا باب واحد و لم يبلغ عنه عنه العلم إلّا واحد فسد أمر الإسلام» و حينئذ يقع التنافر و التهافت بين كلام ابن تيمّيه و كلام يعقوب النّباني، فبكلام ابن تيمّيه أيضا يسقط كلام النّباني ... أما كلام ابن تيمّيه فقد أبطلناه فى موضعه، فراجع ما ذكرناه هناك إن شئت ... بل إنّ كلام النّباني نفسه متناقض متهافت، فإنّ الناظر فيه لا يشك فى دلّاله الحديث على أنّ للمدينه بابا واحدا عند النّباني أيضا، و هو يعترف بأنّ الباب هو على، و يعتذر للخلفاء بتقييدهم بأمر الخلافه، غايه ما فى الباب إنّّه يزعم كونه بابا للتابعين فقط لا للصّحابه- و هذا أمر آخر يتّينا بطلانه فيما سبق - ... و الحمد لله رب العالمين.

و انتحل محمود بن محمد بن علي الشبخاني القادري كلام السمهودي في تأويل حديث مدينه العلم فقال: «و

روى الإمام أحمد في الفضائل و الترمذى مرفوعا: إن النبى صلى الله عليه و سلم قال: أنا مدينه العلم و على بابها.

و لهذا كان ابن عباس يقول: من أتى العلم فليأت الباب. و هو على رضى الله عنه.

و قال الترمذى عقب هذا: إنه منكر. و كذا قال شيخه البخارى. و صححه الحاكم. و أورده ابن الجوزى فى الموضوعات. و قال الحافظ أبو سعيد العلائى:

الصواب إنه حسن باعتبار طريقه لا صحيح و لا ضعيف، فضلا عن أن يكون موضوعا. و كذا قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر فى فتوى له.

و لا- ينافيه تفصيل أبى بكر عنه مطلقا بشهاده على و غيره بذلك له، و شهد له بالعلم أيضا، فقد قال على: أبو بكر أعلمهم و أفضلهم. و ما اختلفوا فى شىء إلّا كان الحق معه، و عدم اشتهار علمه لعدم طول مدته بعد الاحتياج بموت النبى صلى الله عليه و سلم» (١).

و هذا عين ألفاظ السمهودي فى (جواهر العقدين) انتحلها الشبخاني من غير أن يشير إلى ذلك، و أمّا تصرّفه الطفيف فى أوّل الكلام فلا يخرجّه عن دائره الانتحال، بل يكشف عن قلّه فهمه، كما لا يخفى على من طابق بين الكلامين.

و على كلّ حال، يكفى فى الجواب عما قاله الشبخاني ما ذكرناه فى جواب كلام السمهودي، فراجع له لتظهر لك حقيقه الحال.

ثم إنّه كما ذكر السّمهودى- قبل كلامه المتعلّق بحديث مدينه العلم و بعده- بعض الأخبار و الآثار المثبتة لأعلميّة الإمام عليه السلام، و الكاشفه عن

ص: ١٩٤

جهل الشيخين، كذلك القادري ذكر تلك الآثار والأخبار، وأبطل بها مقالته حول حديث مدينه العلم من حيث لا يشعر، وهذا نص ما ذكره القادري قبل مقالته، بعد ذكر روايه حكم عمر برجم المرأة المجنونه: «و في روايه فقال عمر: لو لا على لهلك عمر. و روى بعضهم: إنه اتفق لعلى مع أبى بكر رضى الله عنهما نحو ذلك، و كان عمر يقول لعلى: لا أبقانى الله بعدك يا على. كذا أخرجه ابن السيمان. و كان عمر يقول: أقضانا على، و كان يتعوذ من معضله ليس لها أبو حسن. رواه الدارقطني. و لفظ التعوذ: أعوذ بالله من معضله ليس لها أبو حسن. و كان عمر يقول: أعوذ بالله أن أعيش فى قوم لست فيهم أبا حسن، و كان عمر لا يبعث عليا لبعوث لأخذ رأيه و مشاورته. و كان عطا يقول: و الله ما علمت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم أفقه من على. كذا أخرجه الحافظ الذهبي» (١).

و قال بعد مقالته: «و قول عمر رضى الله عنه: على أقضانا. رواه البخارى فى صحيحه و نحوه عن جماعه من الصحابه. و للحاكم فى المستدرک عن ابن مسعود قال: كنّا نتحدّث أنّ أقضى أهل المدينه على و قال: إنه صحيح، و لم يخرجاه.

و أصل ذلك قصه بعثه صلى الله عليه و سلم لعلى رضى الله عنه إلى اليمن قاضيا فقال: يا رسول الله بعثتنى أفضى بينهم و أنا شاب لا أدري ما القضاء!! فضرب رسول الله صلى الله عليه و سلم فى صدره و قال: اللهم اهده و ثبت لسانه. قال:

فو الذى فلق الحبه و برأ النسمة ما شككت فى قضاء بين اثنين. رواه أبو داود و الحاكم

و قال: صحيح الإسناد».

و قال أيضا: «و عن النبى صلى الله عليه و سلم أنه قال لفاطمه: أما ترضين أن زوجتك أقدم أمتى سلما و أكثرهم علما و أعظمهم حلما؟! رواه أحمد و الطبرانى

برجال و ثقوا بهم».

و الله يحقّ بكلماته، و الحمد لله رب العالمين.

ص: ١٩٥

إشاره

و قال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى تأويل

حديث: «أنا دار الحكمة»

ما نصه:

«قوله: أنا دار الحكمة و على بابها.

قيل: لا شك أنّ العلم قد جاء منه صلى الله عليه و سلم من قبل باقى الصحابه، و ليس بمنحصر فى على المرتضى رضى الله عنه، فلا بدّ أن يكونوا أبواب العلم، لكن لا بدّ للتخصيص من وجه، بأن يكون متميزا من سائر الأبواب بالسَّيِّعَة و الفتح و العظمه و نحوها، و الله أعلم» (١).

أقول: و ما ذكره مردود من وجوه:

أحدها: دعوى مجىء العلم من قبل باقى الصحابه باطله بالضرورة، فقد كان فى الصحابه من لا حظّ له من العلم و لا كلمه، و عليك بمراجعته أسامى الصحابه فى (الإستيعاب) و (أسد الغابه) و (الإصابة) و أمثالها ليتّضح لك واقع الأمر.

و الثانى: إنه لا يكفى نقل شىء من العلم عن رجل لأن يكون بابا للعلم، لما قرّنا بالتفصيل من أنّ باب مدينه العلم محيط بجميع علم المدينه، و تحقّق هذه المرتبه لجميع أفراد الأصحاب من المستحيلات.

و الثالث: إنه ليس كلّ ما نقل عن كلّ صحابى بعلم، فبعض ما يرويه أهل السنّه عن الصحابه و أودعوه فى أسفارهم و جوامعهم ليس بعلم، فإنّ كثيرا من الأشياء المنقوله عندهم تكذبها الآيات القرآنيه و أحاديث اهل بيت العصمه عليهم السلام بصراحه، و من الواضح أنّ نقله هكذا أشياء لا يعدّون علماء و لا

ص: ١٩٦

بل كان فيهم أشخاص معروفون بالكذب و الاختلاق كأبى هريره و أمثاله، و منافاه الكذب و الافتراء على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لبائيه مدينه العلم، و بعد المتّصف بهذه الصفه عن مدينه العلم فى غايه الوضوح.

و الرابع: إن الصحابه كلهم - كما صرح به العجلى فى (ذخير المآل) - كانوا يسألون الامام أمير المؤمنين عليه السلام، و يرجعون إليه فى القضايا و الأحكام، و لا سيما الثلاثه منهم، فإن رجوعهم إليه فى نهايه الشهره و التواتر، فكيف يكونون أبوابا لمدينه العلم كما هو سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام؟! بل إنّ بعضهم اشتهر - على العكس من ذلك - بالجهالات الفاضحه حتى ضرب به المثل، فالقول بأن العلم قد جاء منه صلى الله عليه و آله و سلم من قبل باقى الصّحابه مكابره واضح.

و الخامس: إن كثيرا من الصحابه كانت لهم مطاعن عظيمه و معاييب باديه - كما فصل فى (تشيد المطاعن) - خرجوا بها عن العداله، بل لقد صدرت من بعضهم أعمال شنيعه خرجوا بها عن الإسلام - كما فصل فى كتب الأصحاب لا سيما (تشيد المطاعن) - و حينئذ كيف يكون باقى الصحابه كلهم أبواب العلم.

السادس: لقد كان فى الصحابه أناس كثيرون يعادون النبى صلى الله عليه و آله و سلم و يعاندونه، و كان فيهم جميع كثير يبغضون أمير المؤمنين عليه السلام ... فهل يجوز العاقل أن يكونوا أبواب العلم؟!

دعوى أنّ وجه التخصيص تميّزه بالسّعه

فظهر أنّ غير الامام عليه السلام ليس بابا لمدينه العلم، فلا وجه لقول عبد الحق بعدئذ: «لكن لا بدّ للتخصيص من وجه بأن يكون متميّزا من سائر الأبواب بالسّعه و الفتح و العظمه و نحوها» لكن قائله بعد أن فرض كون باقى الصّحابه أبوابا لما لم يجد فى الحديث ذكرا لغير الامام عليه السلام استدرك قائلا ذلك، لكنّه

غير نافع له أبداً، لأنّ كلمات أهل السنّة الصريحه فى اختصاص هذا الشرف العظيم و المقام الجليل بسيدنا أمير المؤمنين عليه السلام تردّه و تبطله، بل اعترف بذلك أكابر الأصحاب من الموالين و المخالفين لأمير المؤمنين، بالاضافه إلى احتجاج الامام نفسه بهذا الاختصاص.

و لو سلّمنا كلام القائل هذا، فإنّ التميّز الذى ذكره هو دليل الأعلميّه، و الأعلميّه دليل الخلافه، فبطلت خلافه المتقدّمين عليه.

فظهر من هاهنا أن صاحب القيل فى هذا التوجيه و التأويل لا يحصل إلّا على ما يورث له التعبير و التخجيل، و يجعل كيده فى تضليل.

فهذا جواب ما ذكره عبد الحق الدهلوى عن قائل لم يصّرّح باسمه.

ثم قال عبد الحق الدهلوى بعد كلام له: «و لكن لا يقتضى ذلك الحصر فى هذا الباب، و هذا باب خاص و مخصوص بدخول العلم، فقد جاء أقضاكم على، و لكل من الخيرات و المبرّات و الأنوار و الأسماء التى أشرقت و ظهرت من شمس النبوه لها مظاهر و مجالى متعدده، بل لا تعدّ و لا تحصى:

فإنه شمس فضل هم كواكبها يظهرن أنوارها للناس فى الظلم

أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم

. و فى الحقيقة لمسأله الفضيله وجوه و حيثيات، و هذا هو المخلص و المسلك فى هذا الباب، و الله أعلم بالحق و الصواب، و إليه المرجع و المآب».

و هو أيضا مردود من وجوه:

أحدها: قد عرفت مرارا أن

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

يقتضى ذلك الحصر، و أنّ بعض رواياته صريح فى ذلك، مع اعتراف الصحابه به سواء كانوا من الموالين المؤالفين أو من المعاندين المخالفين.

و الثانى: قوله: «و هذا باب خاص و مخصوص بدخول العلم

فقد جاء أقضاكم على»

من غرائب الكلام، لأنه إن أراد- كما هو ظاهر العبارة- أن هذا الباب- يعنى الإمام عليه السلام- خاص و مخصوص بدخول العلم منه إلى

المدينة، فبطلانه ظاهر جدًّا، وإن أراد أنَّ الإمام عليه السلام خاص ومخصوص بدخول مدينه العلم لأخذ العلم، أى إنَّ من أراد الدخول إلى مدينه العلم فلا بدَّ أن يدخل من هذا الباب الخاص المخصوص. فهذا حق وصدق، لكنَّ عبارته قاصره عن أداء هذا المعنى، وهو حينئذ يبطل ما ذكره سابقا عن قائل مجهول، وكذا قوله هنا: ولكن لا يقتضى ذلك الحصر، اللهم إلَّا أن يقول بأنَّ كلَّ واحد من الأصحاب باب فى صفه من الصفات، فأبو بكر فى الرأفه، وعمر فى الشده... وإلى هذا الوجه يوحى استدلاله

بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أقضاكم على»

فيبطله وجوه:

١- إنَّ عبارته قاصره عن أداء هذا المعنى.

٢- إنَّ كون كلَّ واحد من الأصحاب بابا فى صفه من الصفات... ذكره العاصمى استنادا إلى حديث موضوع، وقد تكلمنا عليه سابقا بالتفصيل، فراجع إن شئت.

٣- إنَّ كون الإمام عليه السلام أقضى الأصحاب يستلزم كونه بابا لمدينه العلم فى جميع علومها، وسيأتى مزيد بيان لهذا إن شاء الله تعالى.

لا مظاهر لصفات النبوه إلَّا أهل البيت

الثالث: وقوله: «و لكل من الخيرات والمبرات والأنوار والأسرار التى أشرقت من شمس النبوه لها مظاهر ومجالى متعدده بل لا تعد ولا تحصى» زعم فاسد، لأنَّ مظاهر ومجالى ذلك كله هم أهل البيت المعصومون، لأنَّهم المخلوقون من نوره وطينته صلى الله عليه وآله وسلم كما تحقَّق فى (قسم حديث النور) من (كتابنا)... ولو كان وراءهم من الأصحاب أحد له الأهلئيه لهذه المنزله فهم أشخاص معدودون، فقوله: «لا تعد ولا تحصى» ساقط... على أنَّ من حصل على ذلك فبواسطه أهل البيت عليهم السلام حصل،

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «نحن الشعار والأصحاب والخزنه والأبواب ولا تؤتى البيوت إلَّا من

... فهم أفضل من هؤلاء الأصحاب المعدودين قطعاً.

العلم أجل الصفات

و الرابع: إنّ العلم أجل الصفات وأعلىها، فمن كان مظهر العلم و مجلده فهو أفضل من غيره الذى هو مظهر صفه من الصفات الأخرى، و هذا فى غاية الوضوح.

ثم إنه إن أراد عبد الحق: أنّ لكل واحد من «الخيرات و المبرات و الأنوار و الأسرار» مظاهر و مجالى متعدده بل لا تعد و لا تحصى، فلا يرتاب عاقل فى بطلانه، إذ لم يتحقق لواحد من الأنوار و الأسرار مظاهر و مجالى لا تعد و لا تحصى، فكيف بكل واحد واحد منها؟! نعم لما كان أهل بيته جميعاً مظاهر و مجالى الخيرات و المبرات و الأنوار و الأسرار، و كانوا متعددين، أمكن إثبات المظاهر و المجالى لكل واحد واحد من الخيرات و المبرات ...

و إن أراد: أنّ لمجموع الخيرات و المبرات ... من حيث المجموع مظاهر و مجالى لا تعد و لا تحصى ... فهذا أقلّ شناعه من الفرض الأول، لكنّه باطل كذلك قطعاً، إلّا أهل البيت الأطهار عليهم الصلاه و السلام، الذين لم يختلفوا عنه لا خلقاً و لا خلقاً ... بالأدلة المتكاثرة من الكتاب و السنّه المتواتره ...

و الخامس: الشعر الذى استشهد به هو من أبيات البرده البوصيريه و المراد من الضمير فى «فإنه» هو النبى صلى الله عليه و آله و سلّم، و فى «هم كواكبها» هم الأنبياء عليهم السلام:

قال الشيخ خالد الأزهرى بشرحه:

و كل آى أتى الرسل الكرام بها فإنما اتّصلت من نوره بهم

فإنه شمس فضل هم كواكبها يظهرون أنوارها للناس فى الظلم

(اللغه) أى جمع آيه بمعنى علامه، و أتى أى جاء، و الرسل جمع رسول و هو إنسان أوحى إليه بالعمل و التبليغ، و الكرام جمع كريم، و الاتصال ضدّ الانقطاع

(و الإعراب) و كلّ مبتدأ، آى بمد الهمزة مضاف إليه، أتى فعل ماضٍ، الرسل فاعل، الكرام نعت الرسل، بها متعلق بأتى، فإنما حرف حصر، اتصلت فعل ماضٍ و فاعله ضمير مستتر فيه يعود على آى، من نوره بهم متعلقان باتصلت، فإنه شمس، إن و اسمها و خبرها فضل مضاف إليه، هم كواكبها مبتدأ و خبر و الضمير المضاف إليه الشمس، يظهرن بضم الياء التثنية و كسر الهاء فعل مضارع و فاعل و النون ضمير الكواكب، أنوارها مفعول يظهرن و الضمير المضاف إليه للشمس، للناس فى الظلم متعلقان ب يظهرن.

(و معنى البيتين) أى جميع الآيات التى جاءت بها المرسلون إنما اتّصلت بهم من نور النبى صلّى الله عليه و سلّم، لأنّ خلق نوره سابق عليهم، و هو صلّى الله عليه و سلّم بالنسبة إلى الفضل و الشرف كالشمس و المرسلون كالكواكب، و نور الكواكب مستفاد من نور الشمس، فإن الكواكب تظهر أنوار الشمس للناس فى الظلام، فإذا أظهرت الشمس لا يبقى للكواكب نور يرى بل تستتر عن العيون.

و قال الشيخ إبراهيم الباجورى: «قوله: و كلّ آى أتى الرسل إلخ. أى:

و كلّ المعجزات التى أتى بها الرسل الكرام لأممهم فلم تتصل بهم إلّا من معجزاته صلّى الله عليه و سلّم، أو من نوره الذى هو أصل الأشياء كلّها، فالسماوات و الأرض من نوره، و الجنة و النار من نوره، و معجزات الأنبياء من نوره، و هكذا.

فالآى بمعنى المعجزات جمع آيه بمعنى المعجزة، و الرسل بسكون السين و يقال فى غير النظم رسل بضمها جمع رسول، و الكرام جمع كريم. و قوله بها متعلق بأتى و الضمير راجع للآى، و إنما للحصر، و المراد بنوره معجزاته و سميت نورا لأنه يهتدى بها، و يصح حمله على النور المحمديّ الذى هو أصل المخلوقات كلّها، كما حمله عليه بعض الشارحين. و من للابتداء و الباء للإلصاق.

لا- يقال: كيف تكون المعجزات التى أتى بها الرسل الكرام لأممهم من نوره صلّى الله عليه و سلّم، مع أنهم متقدّمون عليه فى الوجود؟ لأننا نقول: هو صلّى الله

عليه و سلم متقدّم على جميع الأنبياء من حيث النور المحمدي.

(قوله فإنه شمس فضل إلخ) هذا البيت تعليل للبيت قبله و المعنى على التشبيه أى: فإنه كالشمس فى الفضل و قوله هم كواكبها أى الرسل كواكب الشمس و المعنى على تشبيه أيضا أى مثل كواكبها. و وجه التشبيه فيهما: إن الشمس جرم مضى ء بذاته و الكواكب أجرام غير مضيئه بذاتها لكنها صقيله تقبل الضوء، فإذا كانت الشمس تحت الأرض فاض نورها من جوانبها فيطلب الصعود، لأن النور يطلب مركز العلو فيصادف أجرام الكواكب الصقيله المقابله له، فيرتسم فيها فتضى ء فى الظلمات و تظهر أنوار الشمس فيها للناس من غير ان ينقص من نور الشمس شى ء. فنوره صلى الله عليه و سلم لذاته و نور سائر الأنبياء ممتد من نوره من غير أن ينقص من نوره شى ء، فيظهرون ذلك النور فى الكفر الشبيه بالظلم فلذلك قال المصنف: يظهرون أنوارها للناس فى الظلم. و كما أن الشمس إذا بدت لم يبق اثر للكواكب، فكذلك شريعته صلى الله عليه و سلم لما بدت نسخت غيرها من سائر الشرائع، كما يشير لذلك قوله فى بعض النسخ:

حتى إذا طلعت فى الأفق عمّ هذا العالمين و أحييت سائر الأمم

و ظاهر هذا البيت أنه صلى الله عليه و سلم مرسل للأمم السابقه لكن بواسطه الرسل، فهم نواب عنه صلى الله عليه و سلم، و بهذا قال الشيخ السبكي و من تبعه أخذا ممن قوله تعالى: وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَتَنْصُرُنَّهُ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجَاهِلُوتُ: إنه صلى الله عليه و سلم مرسل لهذا الأمّة دون الأمم السابقه، فالمسأله خلافه، و الحق الأول.

حديث النجوم موضوع

و أمّا استدلاله

بحديث «أصحابي كالنجوم»

فلا يخفى على ذوى العلم ما فيه، لأنّه حديث موضوع مختلق، كما ذكرنا فى جواب الأعور فيما سبق، على أنّه

ص: ٢٠٢

- إن صحّ - يدلّ على صدق الأصحاب في النقل و الروايه كما ذكر المزنّى، و أين هذا عن كونهم مجالى و مظاهر الكمالات النبويّه؟

هذا كلّه مع الغض عن اتصاف كثير من الأصحاب بمساوئ و مطاعن تتنافى و هذا المقام العظيم و المنزله الرّفيعه.

و أمّا قوله: «و فى الحقيقه ...» فكلام بارد، فإنّ حديث مدينه العلم يدلّ على حصر الأفضليه فى الامام عليه السلام، فلا ربط لما ذكره بالبحث ... و لو فرض أن مراده من «الفضيله» هو «الأفضليه» ففيه: إن محطّ الكلام هو الأفضليه المطلقه، لا الأفضليه من جهه من الجهات ... فأين «المخلص و المسلّك»!! ...

ص: ٢٠٣

و قال شاه ولي الله الدهلوى ما معرّبه: «لقد شاء الله تعالى أن ينتشر دينه في الآفاق بواسطة نبيه، و ذلك ما كان يمكن إلا بسبب العلماء و القراء الذين أخذوا القرآن عنه صلى الله عليه و سلم، فأجرى الله على لسانه صلى الله عليه و سلم فضائل جماعه من الصّيه حابه ترغيبا فى أخذ العلم و القرآن منهم، فكانت تلك الفضائل بمنزله الإجازات المتداوله بين المحدثين و تلامذتهم، ليعرف الأقوال بالرجال من لا يمكنه معرفه الرجال بالأقوال، و أنّ جميع علماء الصحابه مشتركون فى هذه الفضائل كما يظهر من كتب الحديث، و من هذا الباب:

أنا مدينه العلم و على بابها، و أقرؤكم أبى و أعلمكم بالحلال و الحرام معاذ» (١).

و هذا الكلام مخدوش بوجه:

أحدها: إن انتشار دين الله تعالى ممكن بواسطة خليفه النبى المنصوص عليه من قبل الله و رسوله، المعصوم و الأفضل من جميع الخلائق، بل تحقّق ذلك بواسطة أتمّ و أحسن من تحقّقه بواسطة العلماء و قراء القرآن من أصحاب النبى صلى الله عليه و آله و سلم.

و الثانى: لو لم ينصب الخليفه المتّصف بالصفات المذكوره لأجل روايه القرآن عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم، فلا بدّ من بلوغ الرّواه عنه حدّ التواتر و إن لم يكونوا من العدول، لا أن يكونوا رواه معدودين ... و إنّ الأفراد الذين ذكرهم ولي الله رواه للقرآن عنه صلى الله عليه و آله و سلم لا يبلغون حدّ التواتر كما هو واضح ... و قد نصّ على اشتراط بلوغ الحدّ المذكور ابن تيمّيه الحرّانى - الذى

ص: ٢٠٤

طالما اقتدى به ولى الله الدهلوى و أخذ بأقواله فى مباحث الإمامه و الردّ على الاماميّه - حيث قال: «و لهذا اتّفق المسلمون على أنّه لا يجوز أن يكون المبلّغ عنه العلم واحداً، بل يجب أن يكون المبلّغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، و خبر الواحد لا يفيد العلم إلّا بقرائن، و تلك قد تكون منتفيه أو خفيّه عن أكثر الناس، فلا يحصل لهم العلم بالقرآن و السنّه المتواتره».

و الثالث: لقد دلّت الأدلّه المتكاثره من الكتاب و السنّه على أنّ علم الكتاب و السنه لا يؤخذ إلّا من أهل بيت النبوه، كقوله تعالى: كُونُوا مَعَ الصّٰدِقِينَ و قوله: وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا و قوله: وَ اتُّوا التَّيُّوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا و حديث «باب حطّه» و «حديث الثقلين» و

حديث «أنا مدينه العلم»

و

حديث «على مع القرآن و القرآن مع على»

و ما يماثل ذلك ...

و الرابع: تنزيل الفضائل بمنزله الإجازات الرّوائيه سخيّف جدّاً، لأنّ إجازة الحديث تتعلّق بمجرّد روايه الحديث على اللفظ المسموع أو الوجه المجاز، لكنّ الفضائل الثابته عن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم تدلّ على مقامات جليله، بل إنّ حديث «أنا مدينه العلم» نص صريح فى الأعلميه و الأفضليه المستلزمه للخلافه و الإمامه العامّه ... يُريدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَ اللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ.

و الخامس: إن المبلّغين إن بلغوا حدّ التواتر أفاد خبرهم العلم لمن يعرف الرجال بالأقوال و من يعرف الأقوال بالرجال على السواء، و إن لم يبلغوا ذلك الحدّ لم يفد خبرهم العلم مطلقا كذلك و إن كانوا أصحاب فضائل و مناقب، إلّا أن يكون أحدهم الامام المعصوم، فإن إخباره بوحده كاف.

و السادس: دعوى اشتراك جميع الصحابه فى الفضائل باطله:

أمّا أولاً: فلأنّ إطلاق صفه «علماء الصحابه» على غير المتّبعين لباب المدينه إطلاق فى غير محلّه.

و أمّا ثانياً: فلأنّه لا دليل على الاشتراك المذكور، و من ادّعى فعليه البيان.

ص: ٢٠٥

و أما ثالثاً: فلأن ثبوت بعض الفضائل لبعض الصحابه ليكون ترغيباً للناس فى الأخذ منهم، منوط باتباعهم الثقيلين و رجوعهم إلى باب مدينه العلم، و مشروط ببقائهم على حاله الإطاعه و الولايه للثقلين و ركوب سفينه النجاه ...

فظهر أنّ من ثبت فى حقّه من الفضائل بعض الشئ ء فذلك بفضل متابعه أهل البيت، فبطلت دعوى المشاركه فى الفضائل.

و السابع: إن

حديث «أنا مدينه العلم»

يدل على شأن جليل خاص بسيدنا أمير المؤمنين عليه السلام كما تقدّم بالتفصيل مراراً. و أمّا ما ذكره فى حق أبى و معاذ فهو بعض الحديث الطويل الموضوع، الذى بحثنا عنه بالتفصيل فى جواب كلام العاصمى، فراجع.

ثم لو كان أبى بن كعب من علماء الدين الذين انتشر بهم دين الله و جرى على لسان نبيّه بعض فضائله ليرغب فى الأخذ منه ... كما زعم ولى الله، فما هذا الذى كان من عمر بن الخطاب فى أبى، و قد رواه شاه ولى الله نفسه فى نفس كتابه حيث قال: «و عن سليمان بن حنظله قال: أتينا أبى بن كعب لتحدثّ إليه، فلما قام قمنا و نحن نمشى خلفه، فرهقنا عمر فتبعه فضربه عمر بالدره، قال: فاتّقه بذراعيه فقال: يا أمير المؤمنين ما تضع؟! قال: أو ما ترى فتنه للمتبوع مذلّه التابع. أخرجه الدارمى» (١).

كلام آخر لولى الله

و لولّى الله الدهلوى كلام آخر فى حديث مدينه العلم، قال ما تعريبه:

«و مثلاً:

أنا مدينه العلم و على بابها

. مقرون بأحاديث كثيره فى حق الشيخين، مثل حديث الاقتداء، و حديث رؤيا اللبن و القميص، و فى حقّ غيرهما، كفضائل ابن مسعود و عائشه و معاذ و أبى بن كعب، و كلّ واحد من هؤلاء مبشر بالعلم، و قد أمر بأخذ العلوم منهم» (٢).

ص: ٢٠٦

١- [١] قره العينين: ٨٤.

٢- [٢] قره العينين: ٢٣٢.

و هذا الكلام كسابقه مرفوض و مردود من وجوه:

الأول: دعوى أنّ حديث أنا مدينه العلم مقرون بفضائل كثيره للشيخين باطله:

أمّا أولاً: فلا أحاديث دالّه على فضل الشيخين مطلقاً.

و أمّا ثانياً: فلا أحاديث دالّه على علم الشيخين، و ما رواه أهل السنه فى حقّهما فى هذا الباب غير ثابت.

و أمّا ثالثاً: فلاّ أنّ حديث أنا مدينه العلم متّفق عليه بين الفريقين، و ما زعم من فضائل للشيخين انفراد بروايته أهل السنّه، فكيف يقارن المنفرد به المتّفق عليه؟

النظر فى حديث الاقتداء

و الثانى: إنّ حديث الاقتداء الذى ذكره الدهلوى هنا قرينا لحديث مدينه العلم، حديث مقدوح سنداً و دلالة عند أهل السنّه، بل نصّ بعض المحققين منهم على كونه موضوعاً، و تفصيل البحث حوله فى قسم حديث الطير من (كتابنا) ... و نكتفى فى هذا المقام بكلام ابن حزم ... و هذا نصّه:

«و أيضاً، فإنّ الروايه قد صحت بأنّ امرأه قالت: يا رسول الله، أ رأيت إنّ رجعت و لم أجذك - كأنها تريد الموت - قال: فأتى أبا بكر. و هذا نص جلى على استخلاف أبى بكر.

و أيضاً،

فإنّ الخبر قد جاء من الطرق الثابته إنّ رسول الله صلى الله عليه و سلّم قال لعائشه رضى الله عنها فى مرضه الذى توفى فيه عليه السلام: لقد هممت أن أبعث إلى أبيك و أخيك، فأكتب كتاباً و أعهد عهداً لكيلا يقول قائل: أنا أحق. أو يتمنى متمنّ، و يأبى الله و المؤمنون إلّا أبا بكر

و .

روى أيضاً: و يأبى الله و النّبيون إلّا أبا بكر.

فهذا نص جلى على استخلافه عليه الصلاه و السلام أبا بكر على ولايه الأمه بعده.

ص: ٢٠٧

قال أبو محمد: و لو أننا نستجيز التدليس - و الأمر الذى لو ظفر به خصومنا طاروا به فرحا أو أبلسوا أسفا - لاحتججنا بما

روى: اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر و عمر

قال أبو محمد: و لكنه لم يصح، و يعيذنا الله من الاحتجاج بما لا يصح» (١).

النظر فى حديث اللبن سندا

و الثالث: إنَّ حديث اللبن الذى ذكره ولى الله أيضا، مقدوح كذلك سندا، لأنَّ عمده أسانيده فى البخارى، و مدارها جميعا على (ابن عمر) و (حمزه بن عبد الله) و (ابن شهاب الزهرى)، و هؤلاء كلهم مقدوحون مجروحون ... و لنذكر أولا الحديث

عن البخارى، فنقول:

أخرج فى صحيحه: «باب فضل العلم: حدثنا سعيد بن عفير قال:

حدَّثنى الليث قال: حدثنى عقيل عن ابن شهاب عن حمزه بن عبد الله بن عمر:

أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت حتى أنى لأرى الرى يخرج من أظفارى، ثم أعطيت فضلى عمر ابن الخطاب. قالوا فما أولته يا رسول الله؟ قال: العلم» (٢).

«حدَّثنى محمد بن الصلت أبو جعفر الكوفى، حدَّثنا ابن المبارك عن يونس عن الزهرى أخبرنى حمزه عن أبيه: إن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال بينا أنا نائم شربت - يعنى اللبن - حتى أنظر إلى الرى يجرى فى ظفرى، أو فى أظفارى. ثم ناولت عمر قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: العلم» (٣).

«باب اللبن: حدَّثنا عبدان، أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس عن الزهرى، أخبرنى حمزه بن عبد الله: أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه

ص: ٢٠٨

١- [١] الفصل فى الملل و النحل ٨٨ / ٤.

٢- [٢] صحيح البخارى - كتاب العلم ١٠٦ / ١.

٣- [٣] صحيح البخارى - كتاب الفضائل، مناقب عمر ٧٠ / ٥.

و سلم يقول: بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه، حتى أنى لأرى الرى يخرج من أظفارى، ثم أعطيت فضلى - يعنى عمر - قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال:

«العلم».

«باب إذا جرى اللبن فى أطرافه أو أظافيره. حدّثنا على بن عبد الله، حدّثنا يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا أبى عن صالح عن ابن شهاب، حدّثنى حمزه بن عبد الله بن عمر، أنه سمع عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه حتى أنى لأرى الرى يخرج من أطرافى، فأعطيت فضلى عمر بن الخطاب فقال من حوله: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: العلم» (١).

«باب إذا أعطى فضله غيره فى النوم: حدّثنا يحيى بن بكير، حدّثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرنى حمزه بن عبد الله بن عمر: ان عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم قول: بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه حتى إنى لأرى الرى يجرى، ثم أعطيت فضله عمر. قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: العلم» (٢).

«باب القدح فى النوم: حدّثنا قتيبة بن سعيد، حدّثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن حمزه بن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه، ثم أعطيت فضلى عمر بن الخطاب. قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: العلم» (٣).

تحقيق فى حال روايته

ثم نقول: أمّا ابن عمر فقد تكفل ببيان قوادحه و مطاعنه كتاب (استقصاء

ص: ٢٠٩

١- [١] صحيح البخارى - كتاب تعبير الرؤيا ٩/ ٦٥٦.

٢- [٢] صحيح البخارى - كتاب تعبير الرؤيا ٩/ ٦٦٣.

٣- [٣] صحيح البخارى - كتاب تعبير الرؤيا ٩/ ٦٦٥.

و أما حمزه بن عبد الله بن عمر فيكفى فى قدحه بيعته ليزيد بن معاويه، وقد جمع ابن عمر حشمه و ولده و نهاهم عن نقض بيعه يزيد،

أخرج البخارى فى كتاب الفتن: «باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه: حدّثنا سليمان بن حرب، حدّثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال: لما خلع أهل المدينه يزيد بن معاويه، جمع ابن عمر حشمه و ولده فقال: إني سمعت النبی صلی الله عليه و سلّم يقول: ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة، و إنا قد باعنا هذا الرجل على بيع الله و رسوله، و إني لا أعلم غدرًا أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله و رسوله، ثم ينصب له القتال، و إني لا أعلم أحدا منكم خلعه و لا- بايع فى هذا الأمر إلّا كانت الفیصل بينى و بينه» (١).

و أما ابن شهاب الزهرى فقد ذكر القوم له قوادح كثيره جدا، ذكر جمله منها فى (تشديد المطاعن)، و إليك بعضها:

١- كونه من المنحرفين عن أمير المؤمنين عليه السلام- قال ابن أبى الحديد:

«و كان الزهرى من المنحرفين عنه. و روى جرير بن عبد الحميد عن محمد بن شيبه قال: شهدت مسجد المدينه، فإذا الزهرى و عروه بن الزبير جالسان يذكران عليّاً، فقالا- منه، فبلغ ذلك على بن الحسين -عليهما السلام- فجاء حتى وقف عليهما فقال: أما أنت يا عروه فإن أبى حاكم أباك إلى الله فحكم لأبى على أيبك. و أما أنت يا زهرى فلو كنت بمكة لأريتك كير أيبك» (٢).

و من انحرافه ما ذكره ابن عبد البر بترجمه زيد بن حارثه أنّه «قال: ما علمنا أحدا أسلم قبل زيد بن حارثه. قال عبد الرزاق: و ما أعلم أحدا ذكره غير الزهرى» (٣).

ص: ٢١٠

١- [١] صحيح البخارى ٩/ ٦٩٠.

٢- [٢] شرح نهج البلاغه ٩/ ٦٩٠.

٣- [٣] الاستيعاب ٢/ ٥٤٦.

٢- روايته عن عمر بن سعد قاتل الحسين عليه السلام- ذكر ذلك علماء الرجال بترجمه عمر بن سعد ... قال الذهبي: «عنه الزهري و قتاده. قال ابن معين: كيف يكون من قتل الحسين ثقه؟» (١).

٣- مجالسته لبنى أميه و عمله لهم- و حكم من خالط الظالمين و جالسهم، و عمل لهم و أخذ جوائزهم- واضح. قال الذهبي: «قال سعيد بن عبد العزيز:

أدى هشام عن الزهري سبعة آلاف دينار دينا، و كان يؤدّب ولده و يجالسه، قلت:

وفد في حدود سنه ٨٠ على الخليفه عبد الملك، فأعجب بعلمه و وصله و قضى دينه» (٢).

و قال ابن حجر بترجمه الأعمش: «حكى الحاكم عن ابن معين أنه قال:

أجود الأسانيد: الأعمش عن إبراهيم عن علقمه عن عبد الله. فقال له إنسان:

الأعمش مثل الزهري. فقال: تريد من الأعمش أن يكون مثل الزهري! الزهري يرى العرض و الإجازة، و يعمل لبنى أميه. و الأعمش فقير صبور بجانب للسلطان، ورع عالم بالقرآن» (٣).

و قال عبد الحق الدهلوي: «و يقال: إنه قد ابتلى بصحبه الأمراء بقله الديانه، لضرورات عرضت له، و كان أقرانه من العلماء و الزهاد يأخذون عليه و ينكرون ذلك منه، و كان يقول: أنا شريك في خيرهم دون شرهم، فيقولون:

ألا ترى ما هم فيه و تسكت» (٤).

كتاب أبي حازم إلى الزهري

و من هنا كتب إلى الزهري أخ له في الدين كتابا ينكر عليه ما كان منه من

ص: ٢١١

١- [١] الكاشف ٢ / ٣١١. و أنظر تهذيب التهذيب ٧ / ٣٩٦. و خلاصه تهذيب التهذيب الكمال ٢ / ٢٧٠.

٢- [٢] تذكره الحفاظ ١ / ١٠٨.

٣- [٣] تهذيب التهذيب ٤ / ١٩٧.

٤- [٤] رجال المشكاه- ترجمه الزهري.

مخالطه سلاطين الجور... قال أبو حامد الغزالي: «و لما خالط الزهري السلطان كتب أخ له في الدين إليه: عافانا الله و إياك أبا بكر من الفتن، فقد أصبحت بحال ينبغي لمن عرفك أن يدعو لك الله و يرحمك، أصبحت شيخا كبيرا قد أثقلتك نعم الله لما فهمك من كتابه و علمك من سننه نبيه محمد صلى الله عليه و سلم، و ليس كذلك أخذ الله الميثاق على العلماء. قال الله تعالى: لَتَبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَ لَا تَكْتُمُونَهُ و اعلم أن أيسر ما ارتكبت و أخف ما احتملت أنك آنست وحشه الظالم و سهلت سبيل البغي، بدنوك ممن لم يؤدّ حقا و لم يترك باطلا حين أدناك، اتّخذوك قطبا تدور عليك رحي ظلمهم، و جسرا يعبرون عليك إلى بلانهم، و سلما يصعدون فيه إلى ضلالتهم، يدخلون بك الشك على العلماء و يقتادون بك قلوب الجهلاء، فما أيسر ما عمروا لك في جنب ما خرّبوا عليك، و ما أكثر ما أخذوا منك فيما أفسدوا عليك من دينك، فما يؤمنك أن تكون ممن قال الله تعالى فيهم فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ الآية. و إنك تعامل من لا يجهل و يحفظ عليك من لا يغفل فداو دينك فقد دخله سقم، و هيئ زادك فقد حضر سفر بعيد، و ما يخفى على الله من شىء في الأرض و لا في السماء» (١).

و أورده جار الله الزمخشري في تفسير قوله تعالى: وَ لَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ (٢) ...

و قال الطيبي بشرح

الحديث: «إذا مدح الفاسق غضب الرب تعالى و اهتز له العرش»

ما نصّه: »

قوله: اهتز له العرش.

اهتزاز العرش عبارته عن وقوع أمر عظيم و داهيه دهياء، لأن فيه رضى بما فيه سخط الله و غضبه، بل يقرب أن يكون كفرا، لأنه يكاد يفضى إلى استحلال ما حرّمه الله تعالى. و هذا هو الداء العضال لأكثر العلماء و الشعراء و القراء و المرائين في زماننا هذا. و إذا كان هذا حكم من مدح

ص: ٢١٢

١- [١] إحياء علوم الدين - كتاب الحلال و الحرام ١٤٣ / ٢.

٢- [٢] تفسير الكشاف ٤٣٣ / ٢.

الفاسق فكيف بمن مدح الظالم و ركن إليه ركونا وقد قال تعالى: وَلَا تَزْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ.

الكشاف: النهى متناول للانحطاط فى هواهم و الانقطاع إليهم، و مصاحبتهم و مجالستهم و زيارتهم و مداهنتهم و الرضا بأعمالهم و التشبه بهم، و التزىي بزيتهم و مد العين إلى زهرتهم و ذكرهم بما فيه تعظيم لهم. و لما خالط الزهرى السلاطين... (١).

و قد نقل عبارته الطيبي الملاء على القارى فى شرح الحديث المذكور فى (المرقاه) (٢).

و يظهر من (شرح الإحياء) أنّ الكتاب أطول ممّا ذكرنا، و أنّ كاتبه هو «أبو حازم الأعرج» (٣)، فلأمر ما لم يذكروا النص الكامل للكتاب، و لم يذكروا اسم كاتبه، و إليك ما أورد الزبيدي بعد شرح النص المتقدم القصه كامله عن (حليه الأولياء) ننقلها لفوائدها الجمه: «هذه القصه أوردها أبو نعيم فى الحليه فى ترجمه أبى حازم بأطول مما هنا، و ها أنا أسوقها بتمامها. قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن مقسم أبو الحسن، و أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الوراق الأجهانى قالاً: حدّثنا أحمد بن محمد بن عبد الله صاحب ابن شجره، حدّثنا هارون بن حميد الذهلى، حدّثنا الفضيل بن عتبه عن رجل قد سمّاه و أراه عبد الحميد بن سليمان، عن الذىالى ابن عباد قال: كتب أبو حازم الأعرج إلى الزهرى: عافانا الله و إياك أبا بكر من الفتن و رحمك من النار، فقد أصبحت بحال ينبغى لمن عرفك بها أن يرحمك بها،

ص: ٢١٣

١- [١] الكاشف للطيبى - مخطوط.

٢- [٢] المرقاه فى شرح المشكاه ٤ / ٦٤٠.

٣- [٣] هذا بناء على ما جاء فى كتب القوم، لكن الصحيح أنّ الكاتب هو الامام على بن الحسين السجّاد عليه الصلاه و السلام كما فى كتاب (تحف العقول عن آل الرسول) لكن فى المتن الوارد فى كتب القوم زيادات على المتن الوارد فى الكتاب المذكور. فلأمر ما كتبوا اسم الكاتب أو نسبوه إلى غيره و زادوا فيه!

أصبحت شيخا كبيرا قد أثقلتك نعم الله عليك بما أصح من بدنك و أطال من عمرك، و علمت حجج الله تعالى بما حملك من كتابه و فقَّهك فيه من دينه و فهِمك من سنَّه نبيِّه صَلَّى الله عليه و سلَّم، فرمى بك في كل نعمه أنعمها عليك و كلَّ حجه يحتج بها عليك الغرض الأقصى، ابتلى في ذلك شكرك و أبدى فيه فضله عليك، و قد قال: لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَ لَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ.

أنظر أيَّ رجل تكون إذا وقفت بين يدي الله فيسألك عن نعمه عليك كيف رعيتهَا، و عن حججه عليك كيف قضيتها، و لا تحسبن الله تعالى راضيا منك بالتغير، و لا قابلا منك التقصير، هيهات ليس كذلك في كتابه إذ قال: لَتَبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَ لَا تَكْتُمُونَهُ فَبَيَّنَّاهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمُ الْآيَةَ. إنك تقول: إنك جدل ماهر عالم، قد جادلت الناس فجدلتهم و خاصمتهم فخصمتهم، إدلالا منك بفهمك و اقتدارا منك برأيك، فأين تذهب عن قول الله تعالى ها أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْآيَةَ.

اعلم أن أدنى ما ارتكبت و أعظم ما اقتفيت أن آنست الظالم و سهَّلت له طريق الغي بدنوَّك حين أدنيت و بإجابتك حين دعيت، فما أخلقك أن ينوّه باسمك غدا مع الجرمه، و أن تسئل بإغضائك عمَّا أردت عن ظلم الظلمه، إنك أخذت ما ليس لمن أعطاك، و دنوت ممن لم يرد على أحد حقًّا و لا- يرد باطلا حين أدناك، و أجبت من أراد للتدليس بدعائه إياك حين دعاك، جعلوك قطبا تدور رحى باطلهم و جسرا يعبرون بك إلى بلائهم، و سلَّما إلى ضلالتهم، و داعيا إلى غيهم، سالكا سبيلهم، يدخلون بك الشك على العلماء و يقتادون بك قلوب الجهلاء، فلم يبلغ أخص وزرائهم و لا أقوى أعوانهم لهم إلَّا دون ما بلغت من إصلاح فسادهم و اختلاف الخاصه و العامه إليهم. فما أيسر ما عمروا لك في جنب ما خرَّبوا عليك، و ما أقلَّ ما أعطوك في قدر ما أخذوا منك، فانظر لنفسك فإنه لا ينظر لها غيرك، و حاسبها حساب رجل مسئول، و انظر كيف إعظامك أمر من جعلك بدينه في الناس مبجَّلا، و كيف صيانتك من جعلك بكسوته ستيرا،

و كيف قريبك و بعدك ممن أمرك أن تكون منه قريباً.

مالك لا تنتبه من نومتك و تستقل من عثرتك فتقول: و الله ما قمت لله مقاماً واحداً أحيى له فيه ديناً و لا أمت فيه باطلاً، إنما شكرتك لمن استحملك كتابه و استودعك علمه، فما يؤمنك أن تكون من الذين قال الله تعالى: فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَذْنَى إِنَّكَ لست في دار مقام و إخلاد، أذنت بالرحيل فما بقاء امرئ بعد أقرانه. طوبى لمن كان في الدنيا على و جل، يا بؤس من يموت و تبقى ذنوبه من بعده. إنك لن تؤمر بالنظر لوارثك على نفسك، ليس أحد أهلاً أن تتركه على ظهرك، ذهبت اللذه و بقيت التبعه، ما أشقى من سعد بكسبه غيره، احذر فقد أتيت و تخلص فقد ذهبت. إنك تعامل من لا يجهل و الذي يحفظ عليك لا يغفل، تجهز فقد دنا منك سفر بعيد، و داو دينك فقد دخله سقم شديد. و لا تحسبني أني أردت توبيخك أو تعيرك و تعيفك، و لكن أردت أن تنعش ما فات من رأيك، و ترد عليك ما غرب عنك من حلمك، و ذكرت قوله تعالى وَ ذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ يَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ.

أغفلت ذكر من مضى من أسنانك و أقرانك، و بقيت بعدهم كقرن أعصب. فانظر هل ابتلوا بمثل ما ابتليت به، أو دخلوا في مثل ما دخلت فيه، و هل تراه ادخر لك خيراً منعه، أو عملت شيئاً جهلوه، بل جهلت ما ابتليت به من حالك في صدور العامة. و كلفهم بك، أن صاروا يقتدون برأيك و يعملون بأمرك، إن أحللت أحلوا و إن حرمت حرّموا، و ليس ذلك عندك و لكنهم أكتبهم عليك رغبتهم فيما في يدك و تغلب عماهم و غلبه الجهل عليك و عليهم وحب الرياسه و طلب الدنيا منك و منهم. أما ترى ما أنت فيه من الجهل و الغرّه، و ما الناس فيه من البلاء و الفتنة، ابتليتهم بالشغل عن مكاسبهم و فتنتهم بما رأوا من أثر العلم عليك، و تافت أنفسهم إلى أن يدركوا بالعلم ما أدركت و يبلغوا منه مثل الذي بلغت، فوقعوا منك في بحر لا يدرك قعره و في بلاء لا يقدر قدره، فالله لنا و لك و لهم المستعان.

اعلم أن الجاه جاهان: جاه يجريه الله على يدي أوليائه لأوليائهم فهؤلاء قال الله تعالى: أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ و ما أخوفنى أن تكون نظيرا لمن عاش مستورا عليه فى دينه مقتورا عليه فى رزقه، معزوله عنه البلىيا مصروفه عنه الفتن فى عنفوان شبابه و ظهور جلده و كمال شهوته، فغنى بذلك، حتى إذا كبرت سنّه و دقّ عظمه و ضعفت قوته و انقطعت شهوته و لذّته فتحت عليه الدنيا شر مفتوح، فلزمته تبعثها و علقتة فتنتها و أعشت عينيه زهرتها وصفت لغيره منفعتها. فسبحان الله ما أبين هذا الغبن و أخسر هذا الأمر، فهلّا إذا عرضت لك فتنتها ذكرت أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فى كتابه إلى سعد حين خاف عليه مثل الذى وقعت فيه- عند ما فتح الله على سعد- أمّا بعد فأعرض عن زهره ما أنت فيه حتى تلقى الماضين الذين دفنوا فى أرماسهم لاصقه بطونهم بظهورهم، ليس بينهم و بين الله حجاب، لم تفتنهم الدنيا و لم يفتنوا بها رغبوا فطلبوا فما لبثوا أن لحقوا.

فإذا كانت الدنيا تبلغ من مثلك هذا فى كبر سنّك و رسوخ علمك و حضور أجلك فمن يلوم الحدث فى شببته الجاهل فى علمه فى رأيه المدخول فى عقله. إنّنا لله و إنّنا إليه راجعون على من المعوّل و عند من المستغاث. و نشكو إلى الله شيئا و ما نرى منك. و نحمد الله الذى عافانا مما ابتلاك به. و السلام عليك و رحمه الله تعالى» (١).

ترجمه أبى حازم الأعرج

و لا يخفى أنّ أبا حازم الأعرج من كبار علماء أهل السنّه، و من مشاهير رجال الصحاح السنّه، قال ابن حبان: «سلمه بن دينار ... و كان قاصّ أهل المدينه، من عبّادهم و زهادهم، بعث إليه سليمان بن عبد الملك بالزهرى أن ايتنى، فقال

ص: ٢١٦

له الزهرى: أجب الأمير، فقال له: مالى إليه حاجه، فإن كان له حاجه فليأتنى» (١).

و قال ابن الأثير: «من عبّاد أهل المدينه و ثقاتهم، و المشهورين من تابعيهم ...» (٢).

و قال الذهبي: «أحد الأعلام ... قال ابن خزيمه: ثقّه لم يكن فى زمانه مثله. توفى سنه ١٤٠ و قيل ١٣٥ و قيل ١٤٢» (٣).

و قال الذهبي: «مناقب أبى حازم كثيره، و كان فقيها ثبّتا كبير القدر» (٤).

و قال ابن حجر: «ثقّه عابد، من الخماسه، مات فى خلافه المنصور» (٥).

حال والد الزهرى و جدّه

و لا يخفى أنّ الزهرى قد ورث العداء لأهل البيت من أجداده، فقد «كان أبو جدّه عبد الله بن شهاب شهد مع المشركين بدرًا، و كان أحد النفر الذين تعاقدوا يوم أحد لئن رأوا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم ليقتلنه أو ليقتلنّ دونه.

و روى: أنه قيل للزهرى: هل شهد جدك بدرًا؟ فقال: نعم و لكن من ذلك الجانب. يعنى إنه كان فى صف المشركين.

و كان أبوه مسلم مع مصعب بن الزبير ...» (٦).

بل ذكر بعض العلماء: أن جدّه هو الذى شجّ وجه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم (٧).

ص: ٢١٧

١- [١] الثقات ٣١٦ / ٤.

٢- [٢] جامع الأصول - مخطوط.

٣- [٣] الكاشف ١ / ١٣٤.

٤- [٤] تذكرة الحفاظ ١ / ١٣٤.

٥- [٥] تقريب التهذيب ١ / ٣١٦.

٦- [٦] وفيات الأعيان ٣ / ٣١٧.

٧- [٧] أنظر ترجمه عبد الله بن شهاب من الاستيعاب و أسد الغابه، و غزوه أحد من كتب السير: السيره

٤- اشتهاره بالتدليس - قال الذهبي: «كان يدلّس في النادر» (١). و قال أيضا: «قال قدامه السرخسي قال يحيى بن سعيد: مرسل الزهري شرّ من مرسل غيره ...» (٢). وذكره سبط ابن العجمي في (التبيين لأسماء المدلسين) و نصّ على أنّه «مشهور به».

هذا، وقد أعرض ولي الله الدهلوي نفسه عن حديث الزهري في المتعه في كتاب (قره العينين) و قال بأنّ ما رواه لم يروه الثقات. و من أراد أن يقف على تفصيل هذا المرام، فليرجع إلى مبحث تحريم المتعه من كتاب (تشديد المطاعن).

النظر في حديث اللبن دلالة

و الرابع: إنّ حديث اللبن مقدوح من حيث المعنى و الدلالة أيضا، فقد كان حينذاك في الأصحاب من هو أفضل من عمر بن الخطاب، فيقتضى هذا الحديث أن يكون النبي صلى الله عليه و آله و سلم قد رجح المفضول على الفاضل، و هو قبيح قطعاً، و لا يجوز نسبه القبيح إلى النبي صلى الله عليه و آله و سلم.

و أيضا: ينافي مذهب أهل السنه في التفضيل، لأنّه يقتضى تفضيل عمر بن الخطاب على أبي بكر ...

و أيضا: يصادم الواقع و العيان، فقد علم الكلّ بجهل عمر بأوضح المسائل، فلو كان للحديث حظ من الصحّة، و كان عمر قد حصل على قطره من بحار علوم النبي صلى الله عليه و آله و سلم - و لو في عالم المنام - لما كان بهذه الدرجه من الجهل و الغباوه ... حتى أنهم رووا عنه قوله: «و إني لا أدع بعدى شيئا أهم إليّ من الكلام، و ما أغلظ لي رسول الله صلى الله عليه و سلم في شيء منذ صاحبتّه

ص: ٢١٨

١- [١] ميزان الاعتدال ٤ / ٤٠.

٢- [٢] تذكره الحفاظ ١ / ١٠٨.

ما أغلظ لي في الكلاله، و ما راجعته في شىء ما راجعته في الكلاله، حتى طعن بإصبعه في صدرى وقال: يا عمر ألا تكفيك آيه الصيف التى فى آخر سورة النساء» (١). و عنه أنه قال فى الكلاله: «ما أرانى أعلمها أبدا، و قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال» (٢).

و من هنا يعلم عدم اطلاع واضع الخبر على واقع حال عمر.

ثم أى مناسبة لهذا الحديث من

حديث أنا مدينه العلم

؟ فإنه لو سلمنا صحته سنداً، و فرضنا ثبوت معناه، فإنّ غايه مدلوله حصول جزء يسير ممّا فضل عن علم النّبي صلى الله عليه و آله و سلم لعمر بن الخطاب، و أين من حصل على جزء يسير من العلم عمّن كان باب مدينه العلم!! إنّ حديث مدينه العلم يدلّ على المساواه بين النّبي و على عليهما و آلهما السلام فى العلم، و قد تحقّق ذلك فيما سبق بنصوص أساطين أهل السنه، و حديث اللّبن يدلّ على حصول ما فضل عن علم النّبي لعمر، و قد نصّ على ذلك أساطين أهل السنه كذلك، فقد قال الحافظ ابن حجر: «قوله: باب فضل العلم. الفضل هنا بمعنى الزيادة، أى ما فضل عنه» (٣) ... و قال بشرحه فى كتاب المناقب: «و المراد بالعلم هنا العلم بسياسه الناس بكتاب الله و سنه رسول الله صلى الله عليه و سلم، و اختص عمر بذلك لطول مدّته بالنسبه إلى أبى بكر، و باتّفاق الناس على طاعته بالنسبه إلى عثمان، فإن مدّه أبى بكر كانت قصيره، فلم

ص: ٢١٩

١- [١] مسند أحمد ١/ ٢٧.

٢- [٢] كنز العمال ١١/ ٧٨: «عن سعيد بن المسيّب: أنّ عمر سأل رسول الله صلى الله عليه و سلم كيف يورث الكلاله؟ قال: أو ليس قد بين الله ذلك؟ قرأ و إنّ كان رجلاً يورث كلاله أو امرأة إلى آخر الآية. و كان عمر لم يفهم. فأنزل الله يشيتمتونك قلّ الله يفتيكم فى الكلام إلى آخر الآية. فكان عمر لم يفهم. فقال لحفصه: إذا رأيت من رسول الله صلى الله عليه و سلم طيب نفس اسأليه عنها! فقال: أبوك ذكر لك هذا؟ ما أرى أباك يعلمها أبدا! فكان يقول: ما أرانى أعلمها أبدا و قد قال رسول الله صلى الله عليه و سلم ما قال. ابن راهويه و ابن مردويه. و هو صحيح».

٣- [٣] فتح البارى ١/ ١٤٦.

يكثر فيها الفتوح التي هي أعظم الأسباب في الاختلاف، و مع ذلك فساس عمر فيها مع طول مدته الناس، بحيث لم يخالفه أحد، ثم ازدادت اتساعاً في خلافه عثمان، فانتشرت الأقوال و اختلفت الآراء، و لم يتفق له ما اتفق لعمر من طواغيت الخلق له، فنشأت من ثم الفتن إلى أن أفضى الأمر إلى قتله، و استخلف على فما ازداد الأمر إلّا اختلافاً و الفتن إلّا انتشاراً» (١).

و قال في كتاب التعبير: «و أمّا إعطاؤه فضله عمر ففيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم باللّه، بحيث كان لا يأخذه في اللّه لومه لائم...» (٢).

و كذا قال غيره من شراح البخاري كالعيني و القسطلاني فراجع.

و لا تجد أحدا منهم يجرأ على القول بتساوي النبي و عمر في العلم، استناداً إلى هذا الحديث المصنوع الموضوع ...

النظر في حديث القميص سنداً

و الخامس: إنّ حديث القميص الذي ذكره ولي اللّه، في مقابلة حديث مدينه العلم، من أضغاث أحلام أسلاف السنيّه، و ليس له ذكر في أخبار الشيعة الإماميه، بخلاف حديث مدينه العلم المتفق عليه بين الفريقين، و هذا كاف لبطلان كلام ولي اللّه.

على أنّه حديث مقدوح سنداً كحديث اللّبن، فإن مدار عمده أسانيده- و هي أسانيد البخاري- على «ابن شهاب الزهري» الذي عرفت حاله عن قريب، و إن شئت التأكّد ممّا ذكرناه فانظر إلى سنده

في (صحيح البخاري):

«حدثنا محمد بن عبيد اللّه قال: حدّثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن أبي أمامه بن سهل أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و سلّم: بينا أنا نائم رأيت الناس يعرضون عليّ و عليهم قمص، منها

ص: ٢٢٠

١- [١] المصدر نفسه ٣٥ / ٧.

٢- [٢] المصدر نفسه ٣٣٢ / ١٢.

ما يبلغ الشدى و منها ما دون ذلك، و عرض على عمر بن الخطاب و عليه قميص يجزه. قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: الدين» (١).

«حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال:

أخبرني أبو أمامه بن سهل بن حنيف عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: بينا أنا نائم رأيت الناس عرضوا على و عليهم قمص، فمنها ما يبلغ الشدى و منها ما يبلغ دون ذلك. و عرض على عمر و عليه قميص اجتره. قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: الدين» (٢).

«باب القميص فى المنام. حدثنا على بن عبد الله، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثني أبي عن صالح عن ابن شهاب، حدثني أبو أمامه بن سهل أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: بينا أنا نائم رأيت الناس يعرضون على و عليهم قميص، منها ما يبلغ الشدى و منها ما يبلغ دون ذلك. و مر على عمر بن الخطاب و عليه قميص يجزه. قالوا: ما أولت يا رسول الله؟

قال: الدين».

«باب جرّ القميص فى المنام. حدثنا سعيد بن عفير، حدثني الليث، حدثني عقيل عن ابن شهاب، أخبرني أبو أمامه بن سهل، عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم. يقول: بينا أنا نائم رأيت الناس عرضوا على و عليهم قمص، فمنها ما يبلغ الشدى و منها ما يبلغ دون ذلك. و عرض على عمر بن الخطاب و عليه قميص يجتره. قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: الدين» (٣).

هذا من جهه. و من جهه أخرى ترى الزهرى ينسب الحديث تاره إلى أبي سعيد الخدري، كما فى روايات البخارى المذكوره، و أخرى يهبهم فينسبه إلى بعض

ص: ٢٢١

١- [١] صحيح البخارى- كتاب الايمان ١ / ٧٤.

٢- [٢] صحيح البخارى- كتاب المناقب ٥ / ٧٣.

٣- [٣] صحيح البخارى- كتاب التعبير ٩ / ٦٥٧.

أصحاب النبي صَلَّى الله عليه وآله و سلم، كما

في روايه الترمذى، قال: «حدّثنا الحسين بن محمد الجريرى البلخى، حدّثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهرى، عن أبى امامه بن سهل بن حنيف، عن بعض أصحاب النبى: إن النبى صَلَّى الله عليه و سلم قال: بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضون علىّ و عليهم قمص، منها ما يبلغ الشدى و منها ما يبلغ أسفل من ذلك، فعرض علىّ عمر و عليه قميص يجرّه، قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: الدّين» (١).

و لما كان الزهرى مشهورا بالتصرّف فى الأسانيد، كما سبق التنبيه عليه عن قريب فى قوادحه، و يلاحظه كل من راجع ترجمته فى كتب الرجال، فإنّ اضطرابه فى خصوص هذا الحديث يوجب وهنه و هوانه عند أهل الإنصاف و الإمعان.

النّظر فى حديث القميص دلالة

ثم إنّ هذا الحديث يشتمل على أنّ عمر كان عليه قميص يجرّه، لكنّ تطويل القميص و جرّه ممّا ثبت الوعيد عليه، كما لا يخفى على من نظر فى أحاديث كتاب اللباس من (صحيح البخارى)، و كأنّ واضع هذا الحديث غفل عمّا يستتبع هذا الحديث من نسبة تقرير الفعل غير المشروع فى الشريعة إلى صاحبها صَلَّى الله عليه وآله و سلم.

و من هنا قال بعض الشّراح بأنّ جرّ القميص فى اليقظه مذموم و فى المنام محمود، لكن لا دليل لهم على ذلك، و الاستناد فيه إلى نفس هذا الحديث مصادره... قال ابن حجر و القسطلانى: «و هذا من أمثله ما يحمد فى المنام و يذمّ فى اليقظه شرعا، أعنى جرّ القميص، لما ثبت من الوعيد على تطويله» (٢).

و ممّا يدلّ على بطلانه دلالة هو: أنّه ينافى مذهب أهل السنّه، لأنّه يدلّ على أفضليّه عمر من أبى بكر، فاضطرّ القوم إلى توجيهه و تأويله بنحو من الأنحاء - و لو

ص: ٢٢٢

١- [١] صحيح الترمذى ٤/ ٤٦٧.

٢- [٢] فتح البارى ١٢/ ٣٣٣، إرشاد السارى ١٠/ ١٤١.

لم يكن في البخارى لأسقطوه رأساً- لكنّ كلماتهم متهافته و أقوالهم متناقضه، «و لن يصلح العطار ما أفسده الدهر»:

قال ابن حجر: «و قد استشكل هذا الحديث بأنه يلزم منه أن عمر أفضل من أبى بكر الصديق، و الجواب عنه: تخصيص أبى بكر من عموم قوله: عرض على الناس. فلعل الذين عرضوا إذ ذاك لم يكن فيهم أبو بكر، و إن كون عمر عليه قميص يجزّه لا يستلزم أن لا يكون على أبى بكر قميص أطول منه و أسبع، فلعله كان كذلك، إلّا أن المراد كان حينئذ بيان فضيله عمر فاقصر عليها. و الله أعلم» (١).

«و فيه فضيله لعمر، و قد تقدّم الجواب عمّا يستشكل من ظاهره، و إيضاح أنه لا يستلزم أن يكون أفضل من أبى بكر، و ملخصه: إن المراد بالأفضل من يكون أكثر ثواباً و الأعمال علامات الثواب، فمن كان عمله أكثر فدينه أقوى، و من كان دينه أقوى فثوابه أكثر، و من كان ثوابه أكثر فهو أفضل، فيكون عمر أفضل من أبى بكر. و ملخص الجواب: إنه ليس فى الحديث تصريح بالمطلوب، فيحتمل أن يكون أبو بكر لم يعرض فى أولئك الناس، إمّا لأنه كان قد عرض قبل ذلك، و إمّا لأنه لا يعرض أصلاً، أو أنّه لما عرض كان عليه قميص أطول من قميص عمر، و يحتمل أن يكون سرّ السكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من أفضليته.

و يحتمل أن يكون وقع ذكره فذهل عنه الراوى. و على التنزل بأن الأصل عدم جميع هذه الاحتمالات فهو معارض بالأحاديث الدالّة على أفضليته الصديق، و قد تواترت تواتراً معنوياً، فهى المعتمده. و أقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين. و المراد من الخبر التنبيه على أنّ عمر ممن حصل له الفضل البالغ فى الدين، و ليس فيه ما يصرح بانحصار ذلك فيه» (٢).

و كذا قال غيره من شراح البخارى، فراجع العينى و القسطلانى فى المواضع المذكوره.

ص: ٢٢٣

١- [١] فتح البارى ٧ / ٤١.

٢- [٢] فتح البارى ١٢ / ٣٣٣.

و أيضا: لو صحَّ هذا الحديث لما ظهرت عوره جهل عمر، لأنَّهم قالوا في شرحه بأنَّ الدين يستر عوره الجهل ... قال ابن حجر في كتاب التعبير: «و قال ابن العربي: إنما أوَّلُه النبي صَلَّى الله عليه و سلَّم بالدين، لأنَّ الدين يستر عوره الجهل كما يستر الثوب عوره البدن» ... و الحال أنَّ عوره جهل عمر بادية لكلِّ ناظر في أحواله و سيره، كما هو مفصَّل في كتب أصحابنا الأعلام، لا سيَّما (تشديد المطاعن) ... و لعلَّ واضع الحديث لم يقف على حقيقة حال الخليفة و إلَّا لم يضعه، و هكذا يفتضح الخراصون بما يعملون، و الله خير بما يفتعلون و يفعلون.

إيقاظ و تنبيه

إنَّ احتجاج ولىَّ الله الدهلوى بخبر رؤيا اللبن و حديث رؤيا القميص على علم عمر بن الخطاب، يدل بوضوح على شدَّة فقره و خلوّ يده من حديث لائق بالاحتجاج في هذا الباب، و إلَّا لم يتمسَّك بمنامين مصنوعين، في مقابله حديث مدينه العلم المتفق عليه بين الفريقين، لكنَّ الإماميه يتمسَّكون بحديث المدينه و نظائره من الأحاديث المعتبره - مضافا إلى الآيات القرآنيه - لإثبات أعلميَّه سيدنا أمير المؤمنين من جميع الخلائق بعد النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلَّم ... لكنَّ أعلميته ثابتة عن طريق المنامات أيضا، فقد ثبت في علم تعبیر الرؤيا أن من رأى الامام عليه السلام في المنام رزقه الله العلم، و ليس هذا إلَّا لكونه أعلم الأمه بعد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلَّم، و أنّه لم ينل هذه المرتبه أحد من أصحابه ...

و إليك كلمات بعض علماء السنّه الصريحه فيما ذكرنا:

قال أبو سعد الخر كوشى: «و إن رأى أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه حيّا أكرم بالعلم و رزق الشجاعه و الزهد» (١).

و قال خليل بن شاهين الظاهرى: «و من رأى على بن أبى طالب كرم الله وجهه فإنه يكون عالى المحلّ و رفيع المكان و طلق اللسان و شجاعا و قوى القلب

ص: ٢٢٤

مؤثراً مصدّقاً. وقيل: من رآه وهو طلق الوجه ينال علماً وشجاعه، ومن رآه حيّاً في مكان ينال أهل ذلك المكان العلم والعدل والإنصاف، ويرفع عنهم الجور والاعتساف» (١).

وقال عبد الغنى ابن النابلسي: «وإن رآه عالم ينال علماً ونسكاً وجلالاً وقوه على مناظرته» (٢).

قال: «وربما دلّت رؤياه على الخلافه و الامامه و الأسفار الشاقه و الغنائم للمؤمنين و على إظهار الكرامات، و من رآه أكرم بالعلم و رزق السخاء و الشجاعه و الزهد، و من رآه حيّاً صار محسوداً، و آتاه الله تعالى الحكم و نفاذ الأمر و التقوى و اتّباع السنّه».

دعوى مقارنه ما ورد في فضل ابن مسعود لحديث المدينه

ثم إن ولي الله الدهلوي ادّعى مقارنه

ما ورد في فضل عبد الله بن مسعود لحديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

... و هذه دعوى مردوده، لأنّ ما أشار إليه الدهلوي ممّا تفرّد به أهل السنّه، و لا- يقارن المتفرد به المتفق عليه، و لأنّ تلك الأحاديث التي رووها في باب علم ابن مسعود لا تقابل حديث المدينه من حيث السند، فإنّه حديث متواتر كما بينا سابقاً، و تلك الأحاديث لم تبلغ حدّ التواتر، كما لا يخفى على من رجع إليها، و غير المتواتر لا يقارن المتواتر.

هذا، على أنّ ابن مسعود من تلامذه أمير المؤمنين عليه السلام، و من المعترفين بأعلميته كما سيأتى إن شاء الله فيما بعد بالتفصيل، فكلّ فضيله تثبت له فهي ببركه تتلمذه على الإمام، فما يروونه في حقّه مؤيد لمطلوب الاماميه لا مخالف

ص: ٢٢٥

١- [١] الإشارات في علم العبارات ٢/ ٢٥ هامش تعطير الأنام.

٢- [٢] تعطير الأنام في تعبیر المنام ٢/ ٧٧.

دعوى مقارنه ما ورد فى فضل عائشه لحديث المدينه

و أمّا دعواه مقارنه ما ورد فى فضل عائشه

لحديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

فأضعف من سابقتها، إذ لم يثبت فى فضل عائشه حديث واحد من طرق أهل السنّه، و من ادّعى فعليه البيان و علينا دمع رأسه بأبين الدليل و البرهان ...

و مع التسليم فهو ممّا تفرّد به أهل السنّه، و هو لا يقارن ما اتفق عليه الطرفان.

ثمّ إنّ عائشه تعترف بأعلميّة الامام عليه السلام - كما سيأتى - فكيف يدّعى معارضه ما وضع فى شأنها مع

حديث أنا مدينه العلم و على بابها؟!

و أيضا، جهلها بأقوال النبى و حالاته، و استدراكاتها الباطله على أصحابه ... من القضايا المشهوره، و قد ألّفت فى ذلك الكتب الخاصه مثل (الاصابه لإيراد ما استدركته عائشه على الصحابه، للزركشى) و (عين الإصابه فى استدراك عائشه على الصّحابه، للسيوطى) ...

دعوى مقارنه ما ورد فى فضل معاذ و أبى لحديث المدينه

و كذا الكلام فى دعواه معارضه ما ورد فى فضل معاذ بن جبل و أبى بن كعب لحديث أنا مدينه العلم و على بابها، فلو ورد فى حقّهما شىء فى هذا الباب، و ثبت سنداً، فإنه حديث تفرّد به أهل السنّه، و هو من أخبار الآحاد قطعاً، و ما كان من هذا القبيل لا يقاوم حديث مدينه العلم المتواتر المتفق عليه بين الجميع، و الدال على العصمه و الأعلميّه المطلقه بالأدله و الوجوه الكثيره المتقنه.

و بما ذكرنا ظهر سقوط كلامه الأخير من أن هؤلاء الصحابه الذين ذكرهم هم المبشّرون للعلم، و الذين ورد الأمر بأخذ العلوم عنهم، إذ لم يثبت كونهم مبشّرين للعلم، فضلاً عن الأمر بأخذ العلوم عنهم، و من ادّعى فعليه الإثبات.

و لو سلّم كون ابن مسعود و أبى مبشرين له فأين الأمر بالأخذ عنهما؟ و لو سلّم فهو بفضل تتلمذهما على الامام عليه السلام، فلا ينافى ما نحن بصددّه من إثبات

توقيف فيه تعنيف

ثم إذا كان الأمر كما ذكر الدهلوي، فلما ذا نهى عمر ابن مسعود من نشر علمه و حال دون أخذ الأئمة منه؟! ... فقد ذكر الدهلوي نفسه: «عن محمد بن سيرين قال قال عمر لابن مسعود: ألم أنبأ - أو أنبت - أنك تفتي و لست بأمر، ول حارها من تولى قارها - أخرجه الدارمي» (١).

و لما ذا فعل به عثمان ما فعل ممّا طفحت به الكتب و الأسفار؟! و أيضا: لما ذا اشتد عمر على أبي بن كعب و أغلظ له و أساء إليه في مواضع كثيرة:

منها: في قوله تعالى: إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ

قال الحاكم: «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا العباس بن الوليد بن مزيد، ثنا محمد بن شعيب بن شابور ثنا عبد الله بن العلاء بن زبر عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن أبي بن كعب: إنه كان يقرأ: إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ و لو حميتهم كما حموا لفسد المسجد الحرام فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ. فبلغ ذلك عمر فاشتد عليه، فبعث إليه و هو يهنا ناقه له، فدخل عليه فدعا ناسا من أصحابه فيهم زيد بن ثابت فقال: من يقرأ منكم سورة الفتح؟ فقرأ زيد على قراءتنا اليوم، فغلظ له عمر فقال له أبي: أتكلم فقال:

تكلم. فقال: لقد علمت أنني كنت أدخل على النبي صلى الله عليه و سلم و يقرئني و أنتم بالباب، فإن أحببت أن أقرئ الناس على ما أقرأني و إلّا لم أقرأ حرفا ما حييت. قال له: بل أقرئ الناس

. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه» (٢).

ص: ٢٢٧

١- [١] قره العينين: ١٨٨.

٢- [٢] المستدرک على الصحيحين ٢ / ٢٢٥.

روى المتقى: «عن أبي إدريس الخولاني قال: كان أبي يقرأ: إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ و لو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِ عَلَى رَسُولِهِ. فبلغ ذلك عمر فاشتد عليه، فبعث إليه فدخل عليه فدعا ناسا من أصحابه فيهم زيد بن ثابت فقال: من يقرأ منكم سورة الفتح؟ فقرأ زيد على قراءتنا اليوم، فغلظ له عمر. فقال أبي: أتكلّم؟ قال:

تكلّم، فقال: لقد علمت أنى كنت أدخل على النبي صلى الله عليه وسلم و يقرئني و أنت بالباب. فإن أحببت أن أقرئ الناس على ما أقرأني و إلّا لم أقرئ حرفا ما حييت! قال: بل أقرئ الناس. رن و ابن أبي داود في المصاحف، ك. و روى ابن خزيمة بعضه» (١).

و رواه ولي الله الدهلوي نفسه في المقصد الثاني من (إزالة الخفاء) و في (قره العينين) عن الحاكم.

و منها: في قوله تعالى: مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَّانِ الْآيَةَ - قال المتقى: «عن أبي مجلز: إن أبي بن كعب قرأ: مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَّانِ.

فقال عمر: كذبت. قال: أنت أكذب. فقال رجل: تكذب أمير المؤمنين!! قال:

أنا أشدّ تعظيما لحق أمير المؤمنين منك، و لكن كذّبت في تصديق كتاب الله، و لم أصدّق أمير المؤمنين في تكذيب كتاب الله. فقال عمر: صدق. عبد بن حميد، و ابن جرير، عد» (٢).

و منها: في قوله تعالى: وَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ روى المتقى: «عن عمر بن عامر الأنصاري: إن عمر بن الخطاب قرأ: وَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ الذين اتّبعوهم بإحسان. فرفع الأنصار و لم يلحق الواو في الذين. فقال له زيد بن ثابت: و الذين اتّبعوهم بإحسان. فقال عمر:

الذين اتّبعوهم بإحسان. فقال زيد: أمير المؤمنين أعلم. فقال عمر: ايتوني بأبي

ص: ٢٢٨

١- [١] كنز العمال ٢/ ٥٦٨، ٥٩٤.

٢- [٢] كنز العمال ٢/ ٥٩٦.

ابن كعب، فسأله عن ذلك. فقال أبيّ: و الذين اتّبعوهم بإحسان. فجعل كل واحد منهما يشير إلى أنف صاحبه بإصبعه. فقال أبيّ: و الله أقرأنيها رسول الله صلّى الله عليه و سلّم و أنت تتبع الخطب. فقال عمر: نعم اذن. فنعم اذن. نتابع أبيّا.

أبو عبيد في فضائله و ابن جرير. و ابن المنذر. و ابن مردويه» (١).

كلام آخر لولّى الله

و فى موضع آخر من (قره العينين) خصّ ولّى الله الدهلوى «العلم» فى

حديث: «أنا مدينه العلم و على بابها»

بعلم الباطن، زاعما المساواه بين الامام و سائر الصحابه فى علم الظاهر ... ثم ذكر أنّ لهذا الحديث نظائر: خذوا ربع العلم عن هذه الحميراء. اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر و عمر. رضيت لكم ما رضى ابن أم عبد (٢).

فنقول: أمّا التخصيص بعلم الباطن فلا- دليل عليه، بل الحديث مطلق، و هو يدلّ على أعلميه على عليه السلام مطلقا، فى علم الظاهر و علم الباطن، و من جميع الصحابه بل جميع الخلائق- ما عدا النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم - ...

و الأدله و الشواهد على ذلك كتابا و سنه و اعترافا من الصحابه و كبار العلماء، و غير ذلك، كثيره جدا ...

و أمّا دعوى وجود النظائر له، فيظهر بطلانها ممّا ذكرنا، لأنّ مدلول هذا الحديث مقام عظيم يعدّ من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام التى لا يشاركه فيها أحد من الأصحاب، و قد نصّ على ذلك أساطين العلماء ... قال محمد بن إسماعيل الأمير الصنعانى: «... و إذا عرفت هذا عرفت أنه قد خصّ الله الوصى عليه السلام بهذه الفضيله العجيبه، و نوّه شأنه، إذ جعله باب أشرف ما فى الكون

ص: ٢٢٩

١- [١] كنز العمال ٥٩٧/٢.

٢- [٢] قره العينين: ٢٢٤.

و هو العلم، و أن منه يستمد ذلك من أرادته، ثم إنه باب لأشرف العلوم، و هى العلوم النبويه، ثم لأجمع خلق الله علما، و هو سيد رسله صلى الله عليه و سلم، و إنّ هذا لشرف يتضاءل عنه كل شرف، و يطأطئ رأسه تعظيما له كلّ من سلف و خلف» (١).

النظر فى سند حديث خذوا عن الحميراء

و أمّا تعديده حديث: «خذوا ربع العلم عن هذه الحميراء» فى نظائر حديث «مدينه العلم» بزعمه فباطل من وجوه:

١- إن حديث مدينه العلم من أحاديث الفريقين، و ما ذكره من متفردات أهل السنه، بل من تقولات الدهلوى.

٢- حديث مدينه العلم متواتر، و ما ذكره الدهلوى لا سند له أصلا.

٣- حديث مدينه العلم من الأحاديث الصحاح، و ما ذكره الدهلوى لا أثر له حتى فى الكتب الموضوعه لجمع الموضوعات ... نعم يوجد فى كلمات المحدثين ما يقرب منه مع التنصيص على قدحه و جرحه: قال ابن القيم فى جواب السؤال: «هل يمكن معرفه الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر فى سنده» قال: «فصل - و منها أن يكون الحديث باطلا فى نفسه، فيدلّ بطلانه على أنه ليس من كلامه عليه السلام: كحديث المجره التى فى السماء من عرق الأفعاء التى تحت العرش. و

حديث: إذا غضب الرب أنزل الوحي بالفارسيه، و إذا رضى أنزله بالعريه

و ،

حديث: ست خصال تورث النسيان: سؤر الفأر، و إلقاء القمل فى النار، و البول فى الماء الراكد، و مضغ العلك، و أكل التفاح الحامض.

و

حديث: الحمامه على القفاء تورث النسيان.

و

حديث: يا حميراء لا تغتسلى بالماء المشمس فإنه يورث البرص.

و كلّ حديث فيه «يا حميراء» أو ذكر «الحميراء» فهو كذب مختلق، و كذا:

ص: ٢٣٠

يا حميراء لا تأكلى الطين فإنه يورث كذا و كذا

و .

حديث: خذوا شطر دينكم عن الحميراء» (١).

و قال ابن أمير الحاج بعد ذكر

حديث النجوم: «و الثانى - أى خذوا شطر دينكم عن الحميراء

- معناه إنكم ستأخذون، فلا يعارضان الأولين. و الحق: إنهما لا يعارضانهما. أما الأول فلما قدّمناه. و أما الثانى فقد قال شيخنا الحافظ: لا أعرف له إسنادا و لا رأيته فى شىء من كتب الحديث إلّا فى النهايه لابن الأثير، ذكره فى ماده- ح م ر. و لم يذكر من خرّجه. و رأيته أيضا

فى كتاب الفردوس لكن بغير لفظه، ذكره من حديث أنس بغير إسناد أيضا، و لفظه: خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء

، و بيّض له صاحب مسند الفردوس فلم يخرج له إسنادا. و ذكر الحافظ عماد الدين ابن كثير أنه سأل الحافظين المزى و الذهبى عنه فلم يعرفاه. و قال الذهبى: هو من الأحاديث الواهيه التى لا يعرف لها إسناد. بل قال تاج الدين السبكى: و كان شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزى يقول: كلّ حديث فيه لفظ الحميراء لا أصل له إلّا حديثا واحدا فى النسائى، فلا يحتاج إلى هذا التأويل» (٢).

و قال السخاوى: «حديث: خذوا شطر دينكم عن الحميراء

. قال شيخنا فى تخريج ابن الحاجب من إملائه: لا أعرف له إسنادا ... و ذكر الحافظ عماد الدين ...» (٣).

و قال السيوطى: «حديث: خذوا شطر دينكم عن الحميراء

- لم أقف عليه.

و قال الحافظ عماد الدين ابن كثير فى تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب: هو حديث غريب جدا بل هو حديث منكر. سألت عنه شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزى فلم يعرفه قال: و لم أقف له على سند إلى الآن. و قال شيخنا الذهبى: هو من الأحاديث الواهيه التى لا يعرف لها إسناد. انتهى - لكن

فى الفردوس من

ص: ٢٣١

٢- [٢] التقرير و التحير في شرح التحرير ٩٩ / ٣.

٣- [٣] المقاصد الحسنه: ١٩٨.

حديث أنس: خذوا ثلث دينكم من بيت عائشه.

و لم يذكر له إسناداً (١).

و هكذا قال ابن الديبع الزبيدي في (تميز الطيب من الخبيث) و الفتى في (تذكره الموضوعات) و القارى في (الموضوعات) و (المرقاه) و الشوكاني في (الفوائد المجموعه في الأحاديث الموضوعه) و نظام الدين في (الصبح الصادق - شرح المنار) و عبد العلى في (فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت) ... و غيرهم من أئمه الحديث و الرجال و الأصول ...

النظر في حديث خذوا عن الحميراء دلالة

ثم إن الحديث المزعوم يدل بالمطابقه على علم عائشه بربع الدين. و أمّا

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

فيدلّ على: إحاطه أمير المؤمنين عليه السلام بجميع علوم مدينه العلم، و على أعلميته المطلقه حتى من الأنبياء و المرسلين - ما عدا نبينا صلى الله عليه و آله و سلم -، و على عصمته ... و أين معنى الحديث المزعوم عن معنى هذا الحديث المتواتر المعلوم؟!.

النظر في حديث الاقتداء سندا و دلالة

و أمّا

حديث «اقتدوا باللذين ...»

فباطل كذلك. أمّا دلالة فبأكثر الوجوه المذكوره في إبطال الحديث السابق. و أمّا سندا فقد تقدّم كلام ابن حزم فيه عن قريب، و قد تكلمنا عليه في قسم (حديث الثقلين) و قسم (حديث الطير) بالتفصيل.

النظر في حديث «رضيت لكم ...»

و أمّا

حديث: «رضيت لكم ما رضى ابن أم عبد»

أى عبد الله بن مسعود.

فالجواب عن الاستدلال به هنا نفس الجواب عن الاستدلال بالحديثين السابقين ... على أنّه لا يدلّ على فضل لابن مسعود، بل إنه كلام قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضيه في واقعه،

فقد أخرج الحاكم قائلًا: «أخبرنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، ثنا محمد بن عبد الوهاب العبدى، أنبأ جعفر بن عون أنبأ المسعودى عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن مسعود: اقرأ. قال: اقرأ و عليك أنزل؟

قال: إني أحب أن أسمع من غيرى. قال: فافتتح سورة النساء حتى بلغ:

فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَ جِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا فاستعبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و كفّ عبد الله. فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: تكلم.

فحمد الله فى أول كلامه و أثنى على الله، و صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم و شهد شهادته الحق و قال: رضينا بالله ربا و بالإسلام دينًا. و رضيت لكم ما رضى الله و رسوله.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: رضيت لكم ما رضى لكم ابن أم عبد.

هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه» (١).

هذا، و قد بحثنا عن هذا الحديث فى قسم (حديث الثقلين) أيضا فراجع.

و على الجملة، فإنّ شيئا ممّا ذكره ولى الله الدهلوى لا يقابل

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها».

لا سندا و لا دلالة، و إنّ كلّ ما ذكره تعصب مقيت و مكابره واضحه ...

ص: ٢٣٣

إشارة

و قال قمر الدين الأورنق آبادى فى كتابه (نور الكريمتين): «و حديث: أنا مدينه العلم و على بابها

، و سدّوا كلّ خوخه إلّا خوخه أبى بكر، و سدّوا كلّ خوخه إلّا باب على. إشارة إلى كلّيه هذا البيت، و إلى أبوابه، لكن إضافه الباب إلى على كرم الله وجهه يمكن أن تكون إضافه بياتيه، لأنّ عليا نفسه باب، كما كان عمر رضى الله عنه نفسه بابا فى حديث حذيفه رضى الله عنه. و فى

حديث: أنا مدينه العلم

إشارة إلى أنّ ما كان فى بيت النبوه من متاع فهو العلم، أمّا النقود و الأعيان الأخرى فمعدومه هناك، و هذا العدم و الفقدان للنقود و الأعيان هو حقيقه الفقر و الإفلاس، و لهذا قال: إنّ الأنبياء لم يورثوا دينارا و لا درهما، إنما أورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر...».

و هذا الكلام باطل و سخيّف من وجوه:

أحدها: كون حديث مدينه العلم إشارة إلى كلّيه البيت، فإنّ ذلك إن تمّ على مذاقه لزم أن يكون النّبى عليه و آله السلام بيتا كلياً للنبوه، و أن لا يكون من أهل بيت النبوه، لكنّ هذا اللازم - مع كونه منافيا لمطلوبه - لا يلتزم به أحد من أهل الإسلام، لأنّ كونه صلّى الله عليه و آله و سلّم من أهل بيت النبوه من الأمور المسلّمه الضروريّه، و لو تمثّلت النبوه فى بيت كان هو و أهله ذاك البيت بلا ريب.

الثانى: كون الحديث إشارة إلى أبواب البيت ... و قد عرفت أنّ الحديث ليس إيماء و إشارة بل تصريح صريح بأنّ الامام عليا عليه السلام هو الباب الوحيد لمدينه العلم، و ليس للمدينه أبواب متعدّده، أللهم إلّا الأئمه الأطهار المتحقّقه فيهم الوحده فى عين التعدد و الكثره.

الثالث: حديث الخوخه الذى ذكره حديث موضوع، وضعه واضعه ليقابل به حديث سد الأبواب الوارد فى حق أبى الأئمه الأطياب ... و لمزيد الوضوح و البيان نورده أولا عن (صحيح البخارى) ثم نتكلم على سنده:

قال البخارى: «حدّثنا عبد الله بن محمد الجعفى، قال حدّثنا وهب بن جرير، قال حدّثنا أبى قال سمعت يعلى بن حكيم عن عكرمه عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه و سلّم فى مرضه الذى مات فيه عاصبا رأسه بخرقه، فقعد على المنبر فحمد الله و أثنى عليه ثم قال: إنه ليس من الناس أحد آمنّ علىّ فى نفسه و ماله من أبى بكر بن أبى قحافه، و لو كنت متّخذاً من الناس خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، و لكنّ خله الإسلام أفضل، سدّوا عنّى كل خوخه فى هذا المسجد غير خوخه أبى بكر» (١).

«حدّثنا إسماعيل بن عبد الله قال: حدّثنى مالك عن أبى النضر مولى عمر ابن عبيد الله عن عبيد يعنى ابن حنين، عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه: إن رسول الله صلى الله عليه و سلّم جلس على المنبر فقال: إنّ عبداً خيّر الله بين أن يؤتیه من زهره الدنيا ما شاء و بين ما عنده، فاختر ما عنده. فبكى أبو بكر و قال فديناك بآبائنا و أمهاتنا. فعجبنا له و قال الناس: أنظروا إلى هذا الشيخ يخبر رسول الله صلى الله عليه و سلّم عن عبد خيّر الله بين أن يؤتیه من زهره الدنيا و بين ما عنده، و هو يقول: فديناك بآبائنا و أمهاتنا. فكان رسول الله صلى الله عليه و سلّم هو المخيّر و كان أبو بكر هو أعلمنا به. و قال رسول الله صلى الله عليه و سلّم: إن من آمنّ الناس علىّ فى صحبته و ماله أبا بكر، و لو كنت متّخذاً خليلاً من أمتى لاتّخذت أبا بكر إلّا خله الإسلام، لا يبقينّ فى المسجد خوخه إلّا خوخه أبى

ص: ٢٣٥

ترجمه جرير بن حازم

ففى الطريق الأول (جرير بن حازم) وقد قدح فيه البخارى فضلا عن غيره من الأعلام، قال الذهبى: «جرير بن الحازم ثقة إمام، تغير قبل موته، فحجبه ابنه وهب، فما حدث حتى مات. قال ابن معين: هو فى قتاده ضعيف. و قال البخارى: ربما يهم» (٢).

و قال الذهبى: «و قال يحيى القطان: كان جرير يقول فى حديث الضبع:

عن جابر عن عمر، ثم جعله بعد عن جابر إن رسول الله سئل عن الضبع.

فقال: هى من الصيد. و جعل فيها إذا أصابها المحرم كبشا. تابعه ابن جريج عن عبد الله.

و فى الجملة: لجرير عن قتاده أحاديث منكره. قال عبد الله بن أحمد:

سألت يحيى عن جرير بن حازم فقال: ليس به بأس فقلت: إنه يحدث عن قتاده عن أنس بمناكير! فقال: هو عن قتاده ضعيف».

قال: «و قال البخارى: ربما يهم فى الشىء» (٣).

و قال ابن حجر: «و قال عبد الله بن أحمد: سألت ابن معين عنه فقال: ليس به بأس فقلت: إنه يحدث عن قتاده عن أنس أحاديث مناكير؟ فقال: ليس بشىء هو عن قتاده ضعيف».

«و قال ابن عدى: و قد حدث عنه أيوب السخيتانى و الليث بن سعد، و له أحاديث كثيرة عن مشايخه، و هو مستقيم الحديث صالح فيه إلّا روايته عن قتاده، فإنه يروى عنه أشياء لا يروىها غيره».

ص: ٢٣٦

١- [١] صحيح البخارى- باب هجره النبى و أصحابه إلى المدينة ٥ / ١٣٨.

٢- [٢] المغنى فى الضعفاء ١ / ١٢٩.

٣- [٣] ميزان الاعتدال ١ / ٣٩٣.

«و قال مهنا عن أحمد: جرير كثير الغلط. و قال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه».

«و قال الساجي: صدوق حدث بأحاديث و هم فيها و هي مقلوبه. حدثني حسين عن الأثرم قال قال أحمد: جرير بن حازم حدث بالوهم بمصر و لم يكن يحفظ. و حدثني عبد الله بن خراش ثنا صالح عن علي بن المديني قلت ليحيى بن سعيد: أبو الأشهب أحب إليك أم جرير بن حازم؟ قال: ما أقربهما، و لكن كان جرير أكبرهما، و كان يهم في الشيء، و كان يقول في حديث الضبع عن جابر عن عمر ثم صيره عن جابر عن النبي صلى الله عليه و سلم. قال و حدثت عن عبد الله ابن أحمد حدثني أبي عن عفان قال: راح أبو جرى نصر بن طريف إلى جرير يشفع لإنسان يحدثه فقال جرير: حدثنا قتاده عن أنس قال: كانت قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه و سلم من فضة. فقال أبو جرى: ما حدثناه قتاده إلّا عن سعيد ابن أبي الحسن. قال أبي: القول قول أبي جرى و أخطأ جرير» «و قال الحسن بن علي الحلواني: ثنا عفان ثنا جرير بن حازم سمعت أبا فروه يقول حدثني جاري أنه خاصم إلى شريح قال عفان فحدثني غير واحد عن الأغصاف قال: سألت جريرا عن حديث أبي فروه هذا فقال: حدثني الحسن بن عماره.

و ذكره العقيلي من طريق عفان قال: اجتمع جرير بن حازم و حماد بن زيد فجعل جرير يقول سمعت محمدا يقول سمعت شريحا يقول، فقال له حماد:

يا أبا النضر محمد عن شريح.

و قال الميموني عن أحمد: كان حديثه عن قتاده غير حديث الناس، يوقف أشياء و يسند أشياء. ثم أثنى عليه. و قال: صالح صاحب سنّه و فضل.

و قال الأزدي: جرير صدوق خرج عنه بمصر أحاديث مقلوبه و لم يكن بالحافظ، حمل رشدين و غيره عنه مناكير» «و نسبه يحيى الحماني إلى التدليس» (١).

ص: ٢٣٧

و فيه (عكرمه الخارجى)، و قوادح هذا الرجل لا تعدّ و لا تحصى: قال ابن سعد بترجمته فى كتاب (الطبقات): «أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب قال:

نُبئت عن سعيد بن جبير أنه قال: لو كفّ عنهم عكرمه من حديثه لشدّت إليه المطايا».

«أخبرنا سليمان بن حرب، قال ثنا حماد بن زيد عن أيوب، قال قال عكرمه: أ رأيت هؤلاء الذين يكذبونى من خلفى أفلا يكذبونى فى وجهى، فإذا كذبونى فى وجهى فقد و الله كذبونى. أخبرنا سليمان بن حرب، قال ثنا حماد بن زيد قال قال رجل لأيوب يا أبا بكر عكرمه كان يتهم؟ قال: فسكت ثم قال: أما أنا فإنى لم أكن أتهمه».

«أخبرنا عفّان بن مسلم، قال ثنا حماد بن زيد، قال ثنا أيوب عن إبراهيم ابن ميسره عن طاوس قال: لو أنّ مولى ابن عباس هذا اتقى الله و كفّ من حديثه لشدّت إليه المطايا».

«أخبرنا شبابه بن سوار، قال أخبرنى أبو الطيّب موسى بن يسار، قال رأيت عكرمه جائيا من سمرقند و هو على حمار، تحته جوالقان أو خرّجان فيهما حرير، أجازاه بذلك عامل سمرقند، و معه غلام. قال و سمعت عكرمه بسمرقند- و قيل له: ما جاء بك إلى هذه البلاد؟- قال: الحاجه».

«أخبرنا شبابه بن سوار قال أنا شعبه عن عمران بن حدير قال: رأيت عكرمه و عمامته متخرقه فقلت: ألا أعطيك عمامتى؟ فقال: إنا لا نقبل إلّا من الأمراء.

أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء العجلى قال: أنا عمران بن حدير قال:

انطلقت أنا و رجل إلى عكرمه فرأينا عليه عمامه مشقّقه فقال له صاحبى: ما هذه العمامه؟ إن عندنا عمام. فقال عكرمه: إنا لا نأخذ من الناس شيئا إنما نأخذ من

الأمرء. قلت: بل الإنسان على نفسه بصيره. فسكت قلت: إن الحسن قال: يا ابن آدم عملك أحق بك. قال: صدق الحسن».

«أخبرنا عبيد الله بن موسى قال أنا حسن بن صالح عن سماك قال: رأيت في يد عكرمه خاتما من ذهب».

«أخبرنا محمد بن عمر قال حدثني ابنه عكرمه ان عكرمه توفي سنه خمس و مائه و هو ابن ثمانين سنه. أخبرنا محمد بن عمر قال حدثني خالد بن القاسم البياضى قال: مات عكرمه و كثير عزّه الشاعر فى يوم واحد سنه خمس و مائه، فرأيتهما جميعا صلّى عليهما فى موضع واحد بعد الظهر فى موضع الجنائز فقال الناس: مات اليوم أفقه الناس و أشعر الناس. قال و قال غير خالد بن القاسم:

و عجب الناس من اجتماعهما فى الموت و اختلاف رأيهما، عكرمه يظن أنه يرى رأى الخوارج يكفر بالنظره، و كثير شيعى يؤمن بالرجعه.

و قد روى عكرمه عن ابن عباس و أبى هريره و الحسين بن على و عائشه و قال أبو نعيم الفضل بن دكين: مات عكرمه سنه سبع و مائه. و قال غير الفضل بن دكين: سنه ست و مائه. أخبرنا مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت الزبيرى قال: كان عكرمه يرى رأى الخوارج فطلبه بعض ولاة المدينه فتغيب عند داود بن الحصين حتى مات عنده. قالوا: و كان عكرمه كثير الحديث و العلم بحرا من البحور، و ليس يحتج بحديثه، و يتكلم الناس فيه» (١).

و قال ابن قتيبه: «عكرمه مولى ابن عباس، كان عبدا لابن عباس و مات و عكرمه عبد، فباعه على بن عبد الله بن عباس على خالد بن يزيد بن معاويه بأربعه آلاف دينار، فأتى عكرمه عليا فقال له: ما خير لك بعث علم أبيك بأربعه آلاف دينار. فاستقاله فأقاله و أعتقه، و كان يكنى أبا عبد الله. و روى جرير عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الله بن الحارث قال: دخلت على علي بن عبد الله بن

ص: ٢٣٩

عباس و عكرمه موثق على باب كنيف، فقلت: أ تفعلون هذا بمولاكم؟ قال: إن هذا يكذب على أبي. حدثني ابن الخلال قال سمعت يزيد بن هارون يقول: قدم عكرمه البصره فأتاه أيوب و سليمان التيمي و يونس، فبينما هو يحدثهم سمع صوت غناء فقال عكرمه: اسكتوا فتسمع ثم قال: قاتله الله لقد أجاد أو قال: ما أجود ما غنى. فأما سليمان و يونس فلم يعودا إليه و عاد إليه أيوب. قال يزيد: و قد أحسن أيوب.

حدثني الرياشي عن الأصمعي عن نافع المدني قال: مات كثير الشاعر و عكرمه في يوم واحد قال الرياشي: فحدثني ابن سلام أن الناس ذهبوا في جنازه كثير.

و كان عكرمه يرى رأى الخوارج و طلبه بعض الولاة فتغيب عند داود بن الحصين حتى مات عنده. و مات عكرمه سنه خمس و مائه و قد بلغ ثمانين سنه» (١).

«و برد مولاه و قال له: يا برد إياك و أن تكذب على كما يكذب عكرمه على ابن عباس. فقال كل حديث حدثكموه برد ليس معه غيره مما تنكرون فهو كذب» (٢).

و قال الطبري في (ذيل المذيل): «حدثني الضرار بن محمد بن إسماعيل قال نا إسماعيل قال ثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: كان سعيد بن المسيب يقول لبرد مولاه: يا برد لا تكذب على كما يكذب عكرمه على ابن عباس، كل حديث حدثكموه برد عني مما تنكرون ليس معه فيه غيره فهو كذب. ثنا ابن حميد قال ثنا جرير عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث قال: دخلت على علي بن عبد الله بن عباس و عكرمه مقيد على باب الحش قال قلت له: ما لهذا كذا؟ قال:

إنه يكذب على أبي».

«و قال آخرون ممن لا يرى الاحتجاج بخبر عكرمه: لم ننكر من أمر عكرمه روايته ما روى من الأخبار، و إنما أنكرنا من أمره مذهبه. و قالوا: إنه كان يرى رأى

ص: ٢٤٠

١- [١] المعارف - ترجمه عكرمه: ٢٥٨.

٢- [٢] المعارف - ترجمه سعيد بن المسيب: ٢٤٨.

الصفريه من الخوارج. و ذكر أنه نحل ذلك الرأي إلى ابن عباس، و كان ذلك كذبه على ابن عباس.

و حدثت عن مصعب الزبيري قال: كان عكرمه يرى رأى الخوارج، فطلبه بعض ولاة المدينة فتغيب عند داود بن الحصين و مات عنده.

و ذكر عن يحيى بن معين أنه قال: إنما لم يذكر مالک بن أنس عكرمه لأن عكرمه كان ينتحل رأى الصفريه.

و قد اختلفوا فى وقت وفاه عكرمه فقال بعضهم: توفى سنة ١٠٥.

ذكر محمد بن عمر أن ابنه عكرمه حدثته أن عكرمه توفى سنة ١٠٥ و هو ابن ثمانين سنة. قال ابن عمر: و حدثنى خالد بن القاسم البياضى قال: مات عكرمه و كثير عزّه الشاعر فى يوم واحد سنة ١٠٥ فرأيتهما جميعاً صلى عليهما فى موضع واحد بعد الظهر فى موضع الجنائز فقال الناس: مات اليوم أفقه الناس و أشعر الناس.

قال: و قال غير خالد بن القاسم: و عجب الناس لاجتماعهما فى الموت و اختلاف رأيهما، عكرمه يظن به أنه يرى رأى الخوارج يكفر بالنظرة، و كثير شيعى يؤمن بالرجعه.

حدثنى يحيى بن عثمان بن صالح السهمى قال: ثنا ابن بكير قال ثنا الدراوردي قال: توفى عكرمه و كثير عزّه الشاعر بالمدينة فى يوم واحد، فما حمل جنازتهما إلّا الزنج.

و قال أبو نعيم الفضل بن دكين: مات عكرمه فى سنة ١٠٧.

و روى عن يحيى بن معين أنه قال: مات عكرمه سنة ١٠٥.

و كان عكرمه جوالاً فى البلاد، قدم البصره فسمع منه أهلها، و الكوفه فحمل عنه كثير ممن بها، و اليمن فكتب عنه بها كثير من أهلها، و المغرب فسمع منه به جماعه من أهله، و المشرق فكتب عنه به.

حدثنى يحيى بن عثمان بن صالح قال ثنا نعيم بن حماد قال ثنا عبد المؤمن بن خالد الحنفى قال: قدم علينا عكرمه خراسان فقلت له: ما أقدمك إلى بلادنا؟

قال: قدمت آخذ من دنائير ولا تكم و دراهمهم.

و أما أبو تميله فإنه روى عن عبد العزيز بن أبي رواد قال قلت لعكرمه:

تركت الحرمين و جئت إلى خراسان؟ قال: أسعى على بناتي. غير أن وفاته كانت بمدينة رسول الله.

و قال بتفسير: و لَمَّا مَرَّنَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ الْآيَةَ (١) من (تفسيره): «حدثنا ابن وكيع قال ثنى أبي عن عبد الجبار بن ورد عن القاسم بن أبي بزة قال قال لي مجاهد: سل عنها عكرمه و لَمَّا مَرَّنَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ. فسألته فقال:

الإخصاء. قال مجاهد: ماله؟ لعنه الله! فو الله لقد علم أنه غير الإخصاء. ثم قال: سله، فسألته فقال عكرمه: ألم تسمع إلى قول الله تبارك و تعالى: فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ؟ قال: لدين الله. فحدثت به مجاهد فقال: ماله أخزاه الله.

«حدثني المثنى قال ثنا مسلم بن إبراهيم قال ثنا هارون النحوي قال ثنا مطر الوراق قال: ذكرت لمجاهد قول عكرمه في قوله فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ. فقال:

كذب العبد و لَمَّا مَرَّنَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ قال: دين الله.

و قال الزمخشري بتفسير الآية (٢) من (الكشاف): «و قيل للحسن: أن عكرمه يقول: هو الخصاء. فقال: كذب عكرمه، هو دين الله».

و قال الشهرستاني: «و لنختم المذاهب بذكر رجال الخوارج من المتقدمين:

عكرمه، و أبو هارون العبدى، و أبو الشعثاء، و إسماعيل بن سميع» (٣).

و قال ياقوت بترجمه عكرمه: «و مات - فيما قرأت بخط الصولى من كتاب البلاذرى - سنة خمس و مائه، و قيل ست و مائه، و هو ابن ثمانين سنة قال: و كان موته و موت كثير عزه الشاعر فى يوم واحد، فوضعا جميعا و صلى عليهما، و كثير كان

ص: ٢٤٢

١- [١] سورة النساء: ١١٩.

٢- [٢] سورة النساء: ١١٩.

٣- [٣] الملل و النحل ١/ ١٢٣.

شيعيا و عكرمه يرى رأى الخوارج، ذكره الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن البيع فى تاريخ نيسابور».

«و ذكر القاضى أبو بكر محمد بن عمر الجعابى فى كتاب الموالى عن ابن الكلبي قال: و عكرمه هلك بالمغرب، و كان قد دخل فى رأى الحروريه الخوارج، فخرج يدعوهم بالمغرب إلى الحرورى.

أبو على الأهوازى قال: لما توفى عبد الله بن عباس كان عكرمه عبدا مملوكا، فباعه على بن عبد الله بن عباس على خالد بن يزيد بن معاويه بأربعة آلاف دينار، فأتى عكرمه عليا فقال له: ما خير لك، أ تبع علم أبيك؟ فاستقال خالدا فأقاله و أعتقه، و كان يرى رأى الخوارج و يميل إلى استماع الغناء. و قيل عنه: إنه كان يكذب على مولاه. و الله أعلم.

و قال عبد الله بن الحارث: دخلت على علي بن عبد الله بن عباس و عكرمه موثق على باب الكنيف، فقلت: أ تفعلون هذا بمولاكم؟ فقال: إن هذا يكذب على أبى.

و قد قال ابن المسيب لمولاه: لا تكذب على كما كذب عكرمه على ابن عباس.

و قال يزيد بن هارون: قدم عكرمه مولى ابن عباس البصره، فأتاه أيوب السخيتانى و سليمان التيمى و يونس بن عبيد، فبينما هو يحدثهم إذ سمع غناء فقال عكرمه: اسكتوا، فتسمع، ثم قال: قاتله الله فلقد أجاد، أو قال: ما أجود ما قال. فأما سليمان و يونس فلم يعودا إليه و عاد إليه أيوب. فقال يزيد بن هارون:

لقد أحسن أيوب.

الرياشى عن الأصمعى عن نافع المدنى قال: مات كثير الشاعر و عكرمه فى يوم واحد، قال الرياشى: فحدثنا ابن سلام: إن أكثر الناس كانوا فى جنازه كثير، لأن عكرمه كان يرى رأى الخوارج، و تطلبه بعض الولاة فتغيب عند داود بن الحصين حتى مات عنده سنه سبع و مائه فى أيام هشام بن عبد الملك، و هو يومئذ

«حماد بن زائده ثنا عثمان بن مره قلت للقاسم: إن عكرمه مولى ابن عباس قال ثنا ابن عباس: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزفت والمقير والدباء والحنتم والجرار

فقال: يا ابن أخي إن عكرمه كذاب يحدث غدوه حديثا يخالفه عشيا.

يحيى بن البكاء سمعت ابن عمر يقول لنافع: اتق الله - ويحك يا نافع - ولا تكذب على كما كذب عكرمه على ابن عباس.

يزيد بن زناد قال دخلت على بن عبد الله بن عباس وعكرمه مقيد على باب الحش، قلت: ما لهذا كذا؟ قال: إنه يكذب على أبي» (١).

و قال النووى بترجمته: «و قال محمد بن سعد: كان كثير العلم بحرا من البحور، ليس يحتج بحديثه، و يتكلم الناس فيه» (٢).

و قال ابن خلكان: «و قد تكلم الناس فيه، لأنه كان يرى رأى الخوارج» قال: «و قال عبد الله بن أبي الحارث: دخلت على بن عبد الله بن عباس وعكرمه موثق على باب كنيف. فقلت: أ تفعلون هذا بمولاكم؟ فقال: إن هذا يكذب على أبي» (٣).

و قال المزى بترجمته: «قال بشر بن المفضل عن عبد الله بن عثمان بن خثيم:

سألت عكرمه أنا و عبد الله بن سعيد عن قوله تعالى: وَ النَّخْلَ بِاسْتِقَاتٍ لَهَا طَلْعُ نَضِيدٍ قال: بسوقها كبسوق النساء عند ولادتها. قال: فرجعت إلى سعيد بن جبير فذكرت ذلك له فقال: كذب، بسوقها طولها.

و قال إسرائيل عن عبد الكريم الجزرى عن عكرمه إنه كره كرى الأرض.

قال: فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال: كذب عكرمه سمعت ابن عباس: إن

ص: ٢٤٤

١- [١] معجم الأدباء ١٢ / ١٨١.

٢- [٢] تهذيب الأسماء و اللغات ١ / ٣٤١.

٣- [٣] وفيات الأعيان ٢ / ٤٢٨.

أمثل ما أنتم صانعون استيجار الأرض البيضاء سنة بسنه.

و قال مسلم بن إبراهيم عن الصلت بن دينار أبي شعيب المجنون: سألت محمد بن سيرين عن عكرمه قال: ما يسوءنى أنه يكون من أهل الجنة، و لكنّه كذاب.

و قال عامر عن الصلت بن دينار قلت لمحمد بن سيرين: إن عكرمه يؤذينا و يسمعنا ما نكره. قال فقال كلاما فيه لين: أسأل الله أن يميتّه و يريحنا منه.

و قال وهب بن خالد سمعت يحيى بن سعيد الأنصارى و أيوب ذكرّا عكرمه فقال يحيى: كان كذابا.

و قال أبو بكر الإسماعيلي عن هشام بن عبد الله بن عكرمه المخزومي سمعت ابن أبي ذيب يقول: رأيت عكرمه مولى ابن عباس و كان غير ثقّه.

قال إبراهيم بن المنذر الحزامي عن معين بن عيسى و مطرف بن عبد الله المدني و محمد بن الضحاك قالوا: كان مالك لا يرى عكرمه ثقّه و يأمر أن لا يؤخذ عنه.

و قال أبو بكر بن أبي خيثمه: رأيت فى كتاب على بن المدينى سمعت يحيى ابن سعيد يقول: حدّثونى - و الله - عن أيوب أنه ذكر له أن عكرمه لا يحسن الصلاه. قال أيوب: و كان يصلى؟.

و قال الفضل بن موسى عن رشدين بن كريب: رأيت عكرمه قد أقيم قائما فى لعب النرد.

قال أحمد بن سليمان عن إسماعيل بن علقمّه: ذكر أيوب عكرمه فقال: كان قليل العقل.

قال سعيد: كان عكرمه يحدث بالحديث ثم يقول فى نفسه إن كان كذلك.

قال أحمد: كان من أعلم الناس و لكنّه كان يرى رأى الخوارج، و لم يدع موضعا إلّا خرج إليه، و رأى الصفرية من عكرمه لما كان عندهم.

قال الحاكم أبو أحمد: احتجّ بحديثه الأئمة القدماء، لكن بعض المتأخرين

أخرج حديثه من حيز الصحاح.

و قال مصعب بن عبد الله الزبيري: كان يرى رأى الخوارج، فطلبه بعض ولاة المدينة فتعيب عند داود بن الحصين حتى مات عنده.

و قال أبو داود السنجي عن الأصمعي عن أبي الزناد: مات كثير و عكرمه مولى ابن عباس فى يوم واحد قال: فأخبرنى غير الأصمعي قال: فشهد الناس جنازه كثير و تركوا جنازه عكرمه.

و قال يحيى بن بكير عن الدراوردي، فما شهدهما إلّا سودان المدينة.

عن على بن المدينى قال: سمعت بعض المدنين يقول: اتفقت جنازته و جنازه كثير عزه بباب المسجد فى يوم واحد، فما قام إليها أحد من أهل المسجد، و من هناك لم يرو عنه مالك.

قال الواقدي قال غير خالد بن القاسم: عجب الناس لاجتماعهما فى الموت و اختلاف رأيهما، عكرمه يظن أنه يرى رأى الخوارج يكفر بالنظره، و كثير شيعى يؤمن بالرجعه» (١).

و قال الذهبى بترجمته: «حماد بن زيد: قيل لأيوب: أ كان عكرمه يتهم؟

فسكت ساعه ثم قال: أما أنا فلم أكن أتهمه.

عفان ثنا وهب قال شهدت يحيى بن سعيد الأنصارى و أيوب فذكرا عكرمه فقال يحيى: كذاب، و قال أيوب: لم يكن بكذاب.

جرير بن يزيد عن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث قال: دخلت على على ابن عبد الله فإذا عكرمه فى وثاق عند باب الحش، فقلت له: ألا تتق الله؟ فقال:

إن هذا الخبيث يكذب على أبى.

و يروى عن ابن المسيب أنه كذب عكرمه.

الحصيب بن ناصح ثنا خالد بن خدّاش: شهدت حماد بن زيد فى آخر يوم

ص: ٢٤٦

مات فيه فقال: أحدثكم بحديث لم أحدث به قط، لأنني أكره أن ألقى الله و لم أحدث به: سمعت أيوب يحدث عن عكرمه قال: إنما أنزل الله متشابه القرآن ليضل به. قلت: ما أسوأها عبارة و أخبثها! بل أنزله ليهدى به و ليضل به الفاسقين.

فطر بن خليفة قلت لعطا: إن عكرمه يقول قال ابن عباس: سبق الكتاب الخفين. فقال: كذب عكرمه، سمعت ابن عباس يقول: لا بأس بمسح الخفين و إن دخلت الغائط. قال عطا: و الله إن كان بعضهم ليرى أن المسح على القدمين يجزى.

إبراهيم بن ميسره عن طاوس قال: لو أن عبد ابن عباس اتقى الله و كفّ من حديثه لشدّت إليه المطايا.

مسلم بن إبراهيم ثنا الصلت أبو شعيب قال سألت: محمد بن سيرين عن عكرمه فقال: ما يسوءني أن يكون من أهل الجنة و لكنّه كذاب.

ابن عيينه عن أيوب: أتينا عكرمه فحدث فقال أ يحسن حسنكم مثل هذا.

إبراهيم بن المنذر ثنا هشام بن عبد الله المخزومي سمعت ابن أبي ذئب يقول: رأيت عكرمه و كان غير ثقة.

قال محمد بن سعد: كان عكرمه كثير العلم و الحديث بحرا من البحور، و ليس يحتج بحديثه، و يتكلّم الناس فيه.

«و قال مطرف بن عبد الله: سمعت مالكا يكره أن يذكر عكرمه و لا يرى أن يروى عنه.

قال أحمد بن حنبل: ما علمت أن مالكا حدّث بشيء لعكرمه إلّا في الرجل يطاء امرأته قبل الزياره. رواه عن ثور عن عكرمه.

أحمد بن أبي خيثمه قال: رأيت في كتاب علي بن المديني سمعت يحيى بن سعيد يقول: حدّثوني - و الله - عن أيوب أنه ذكر له عكرمه لا يحسن الصلاة فقال أيوب: و كان يصلي؟

الفضل السيناني عن رجل قال: رأيت عكرمه قد أقيم قائما في لعب النرد.

يزيد بن هارون: قدم عكرمه البصره فأتاه أيوب و يونس و سليمان التيمي فتسمع صوت غناء فقال: اسكتوا. ثم قال: قاتله الله لقد أجاد. فأما يونس و سليمان التيمي فما عادا إليه.

عمرو بن خالد بمصر ثنا خلاد بن سليمان الحضرمي عن خالد بن أبي عمران قال: كنّا بالمغرب و عندنا عكرمه في وقت الموسم فقال: وددت أن يبدى حربه فأعرض بها من شهد الموسم يمينا و شمالا.

ابن المديني عن يعقوب الحضرمي عن جدّه قال: وقف عكرمه على باب المسجد فقال: ما فيه إلّا كافر. قال: و كان يرى رأى الأباضيّه.

يحيى بن بكير قال: قدم عكرمه مصر و هو يريد المغرب، قال: فالخوارج الذين هم بالمغرب عنه أخذوا.

قال ابن المديني: كان يرى رأى نجده الحروري. قال مصعب الزبيري كان عكرمه يرى رأى الخوارج قال: و ادّعى على ابن عباس أنه كان يرى رأى الخوارج.

خالد بن نزار ثنا عمر بن قيس عن عطا بن أبي رباح: إن عكرمه كان إباضيا.

أبو طالب سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان عكرمه من أعلم الناس و لكنه كان يرى رأى الصفرية، و لم يدع موضعا إلّا خرج إليه: خراسان و الشام و اليمن و مصر و إفريقيه، كان يأتي الأمراء فيطلب جوائزهم، و أتى الجند إلى طاوس فأعطاه ناقه.

و قال مصعب الزبيري: كان عكرمه يرى رأى الخوارج، فطلبه متولى المدينه فتغيب بالمدينه عند داود بن الحصين حتى مات عنده.

و روى سليمان بن معبد السنجي قال: مات عكرمه و كثير عزّه في يوم فشهد الناس جنازه كثير و تركوا جنازه عكرمه.

و قال عبد العزيز الدراوردي: مات عكرمه و كثير عزّه في يوم، فما شهدهما إلّا سودان المدينه.

إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن أبيه قال: أتى بجنّاه عكرمه مولى ابن عباس و كثير عزّه بعد العصر، فما علمت أن أحدا من أهل المسجد حلّ حبوته إليهما.

قال جماعة: مات سنه خمس و مائه. و قال الهيثم و غيره: سنه ست و قال جماعة: سنه سبع و مائه.

و عن ابن المسيب أنه قال لمولاه برد: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمه على ابن عباس.

و يروى ذلك عن ابن عمر أنه قال لنافع، و لم يصحّ سنيد بن داود في تفسيره.

ثنا عباد بن عباد عن عاصم الأحول عن عكرمه في رجل قال لغلّامه: إن لم أجلك مائه سوط فامرأتى طالق. قال: لا يجلد غلامه و لا يطلق امرأته. هذه من خطوات الشيطان. ذكره في تفسير لا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ (١).

و قال في (المغنى في الضعفاء): «عكرمه مولى ابن عباس. من أوعيه العلم، تكلموا فيه لرأيه لا لحفظه، اتهم برأى الخوارج، وثقه غير واحد، و كذّبه مجاهد و ابن سيرين و مالك. فالله أعلم. و اعتمده البخارى، و أما مسلم فروى له مقرونا بآخر» (٢).

و قال في (تذكرة الحفاظ): «و قد تكلم فيه بأنه على رأى الخوارج، و من ثمّ أعرض عنه مالك الامام، و مسلم». قال: «و قال طاوس: لو أن عبد ابن عباس اتقى الله و أمسك عن بعض حديثه لشدّت إليه المطايا» (٣).

و قال ابن حجر بترجمته: «و قال حماد بن زيد عن أيوب قال عكرمه: أ رأيت

ص: ٢٤٩

١- [١] ميزان الاعتدال ٣/ ٩٣- ٩٧.

٢- [٢] المغنى ٢/ ٤٣٨.

٣- [٣] تذكرة الحفاظ ١/ ٩٥.

هؤلاء الذين يكذبونى من خلفى أفلا يكذبونى فى وجهى، فإذا كذبونى فى وجهى فقد والله كذبونى.

وقال ابن لهيعة عن أبى الأسود قال: كان عكرمه قليل العقل خفيفا، كان قد سمع الحديث من رجلين، و كان إذا سئل حدّث به عن رجل، ثم يسئل عن بعد ذلك فيحدّث به عن الآخر، فكانوا يقولون: ما أكذبه.

قال ابن لهيعة: و كان قد أتى نجده الحرورى فأقام عنده سته أشهر، ثم أتى ابن عباس فسلم عليه فقال ابن عباس: قد جاء الخبيث قال: و كان يحدّث برأى نجده.

وقال ابن لهيعة عن أبى الأسود: كان أوّل من أحدث فيهم- أى أهل المغرب- رأى الصفرية.

وقال يعقوب بن سفيان: سمعت ابن بكير يقول: قدم عكرمه مصر و هو يريد المغرب، و نزل هذه الدار و خرج إلى المغرب، فالخوارج الذين بالمغرب عنه أخذوا.

وقال على بن المدينى: كان عكرمه يرى رأى نجده.

وقال يحيى بن معين: إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمه لأن عكرمه كان ينتحل رأى الصفرية.

وقال عطا: كان إباضيا.

وقال الجوزجاني: قلت لأحمد عكرمه كان إباضيا؟ فقال يقال: إنه كان صفريا.

وقال خلاد بن سليمان عن خالد بن أبى عمران: دخل علينا عكرمه إفريقيه وقت الموسم فقال: وددت أنى اليوم بالموسم بيدى حربه أضرب بها يمينا و شمالا. قال: فمن يومئذ رفضه أهل إفريقيه.

وقال مصعب الزبيري: كان عكرمه يرى رأى الخوارج و زعم أن مولاه كان كذلك.

و قال أبو خلف الخراز عن يحيى البكاء: سمعت ابن عمر يقول لنافع: اتق الله ويحك يا نافع و لا تكذب علي كما كذب عكرمه على ابن عباس.

و قال إبراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب: إنه كان يقول لغلامه برد: يا برد لا تكذب علي كما يكذب عكرمه على ابن عباس.

و قال اسحق بن عيسى الطباع: سألت مالك بن أنس: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع لا تكذب علي كما كذب عكرمه على ابن عباس؟ قال: لا، و لكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه.

و قال جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد: دخلت على علي بن عبد الله بن عباس و عكرمه مقيد على باب الحش قال قلت: ما لهذا؟ قال: إنه يكذب على أبي. و قال هشام بن سعد عن عطاء الخراساني قلت لسعيد بن المسيب: إن عكرمه يزعم رسول الله صلى الله عليه و سلم تزوج ميمونه و هو محرم فقال: كذب مخبثان.

و قال شعبه عن عمرو بن مره: سألت رجل ابن المسيب عن آيه من القرآن فقال: لا تسألني عن القرآن و سل عنه من يزعم أنه لا يخفي عليه منه شيء. يعني عكرمه.

و قال فطر بن خليفة قلت لعطاء: إن عكرمه يقول سبق الكتاب المسح على الخفين فقال: كذب عكرمه سمعت ابن عباس يقول: امسح على الخفين و إن خرجت من الخلاء.

و قال إسرائيل عن عبد الكريم الجزري عن عكرمه أنه كره كرى الأرض، قال: فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال: كذب عكرمه سمعت ابن عباس يقول: إن أمثل ما أنتم صانعون استيجار الأرض البيضاء سنة بسنه.

و قال وهيب بن خالد عن يحيى بن سعيد الأنصاري: كان كذابا.

و قال إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى و غيره: كان مالك لا يرى عكرمه ثقة و يأمر أن لا يؤخذ عنه.

و قال الدورى عن ابن معين: كان مالك يكره عكرمه قلت: فقد روى عن رجل عنه قال: نعم شىء يسير.

و قال الربيع عن الشافعى و هو - يعنى مالك بن أنس - سئىء رأى فى عكرمه قال: لا أرى لأحد أن يقبل حديثه.

و قال حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل: عكرمه - يعنى ابن خالد المخزومى - أوثق من عكرمه مولى ابن عباس.

و قال أبو عبد الله: و عكرمه مضطرب الحديث يختلف عنه و ما أدرى.

و قال ابن عليه: ذكره أيوب فقال: كان قليل العقل.

و قال الأعمش عن إبراهيم: لقيت عكرمه فسألته عن البطشه الكبرى قال: يوم القيامة. فقلت إنَّ عبد الله كان يقول: يوم بدر، فأخبرنى من سأل بعد ذلك فقال: يوم بدر.

و قال عباس بن حماد بن زائدة و روح بن عباد عن عثمان بن مره قلت للقاسم: إنَّ عكرمه مولى ابن عباس قال كذا و كذا. فقال: يا ابن أخى إن عكرمه كذاب يحدث غدوه حديثا يخالفه عشييه.

و قال القاسم بن معن بن عبد الرحمن: حدَّثنى أبى عن عبد الرحمن قال:

حدَّث عكرمه بحديث فقال: سمعت ابن عباس يقول كذا و كذا. قال فقلت:

يا غلام هات الدواه فقال: أعجبك؟ قلت: نعم. قال: تريد أن تكتبه؟ قلت:

نعم. قال: إنما قلته برأى.

و قال إبراهيم بن ميسره عن طاوس: لو أن مولى ابن عباس اتقى الله و كفَّ من حديثه لشدَّت إليه المطايا.

«و قال الحاكم أبو أحمد: احتجَّ بحديثه الأئمة القدماء، لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيز الصحاح.

و قال مصعب الزبيرى: كان يرى رأى الخوارج، فطلبه بعض ولاة المدينة فتغيَّب عند داود بن الحصين حتى مات عنده.

و قال البخارى و يعقوب بن سفيان عن على بن المدينى: مات بالمدينه سنه ١٠٤. زاد يعقوب عن على: فما حمله أحد، اكتروا له أربعه. و سمعت بعض المدينيين يقول: اتفقت جنازته و جنازه كثير عزّه بباب المسجد فى يوم واحد فما قام إليها أحد. قال: فشهد الناس جنازه كثير و تركوا عكرمه.

و عن أحمد نحوه لكن قال: فلم يشهد جنازه عكرمه كثير أحد.

و قال الدراوردى نحو الذى قبله لكن قال: فما شهدهما إلّا السودان، و من هنا لم يرو عنه مالك.

و قال مالك بن أنس عن أبيه نحوه لكن قال: فما علمت أن أحدا من أهل المسجد حل جبوته إليهما.

و قال أبو داود السنجى عن الأصمعى عن ابن أبى الزناد: مات كثير و عكرمه فى يوم واحد فأخبرنى غير الأصمعى [قال فشهد الناس جنازه كثير و تركوا جنازه عكرمه].

و قال عمرو بن على و غير واحد مات سنه ١٠٥.

و قال الواقدى: حدثنى ابنته أم داود أنه توفى سنه ١٠٥ و هو ابن ثمانين سنه.

و قال أبو عمر الضرير و الهيثم بن عدى: مات ١٠٤.

و قال عثمان بن أبى شيبه و غير واحد: مات سنه ١٠٧، و قيل: إنه مات سنه ١١٥ و ذلك و هم.

قلت: و نقل الإسماعيلى فى المدخل أن عكرمه ذكر عند أيوب و أنه لا يحسن الصلاه فقال أيوب: أو كان يصلى؟

و من طريق هشام بن عبد الله المخزومى: سمعت ابن أبى ذيب يقول: كان عكرمه غير ثقه و قد رأيت.

و عن مطرف: كان مالك يكره أن يذكر عكرمه و لا يرى أن يروى عنه.

و من طريق جرير بن حازم عن أيوب: كنّا نأتى عكرمه فيحلف أن لا يحدثنا

فما نكون بأطمع منه في ذلك إذا حلف، فقال له رجل في ذلك فقال: تحديثي لكم كفارته» (١).

و قال العيني: «السابعة: في الصحيح جماعه جرحهم بعض المتقدمين، و هو محمول على أنه لم يثبت جرحهم بشرطه، فإن الجرح لا يثبت إلّا مفسّراً مبين السبب عند الجمهور، و مثل ذلك ابن الصلاح بعكرمه، و إسماعيل بن أبي اويس، و عاصم بن علي، و عمرو بن مرزوق، و غيرهم. قال و احتج مسلم بسويد ابن سعيد و جماعه منهم اشتهر الطعن فيهم، قال: و ذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يقبل إلّا إذا فسّر سببه.

قلت: قد فسّر الجرح في هؤلاء. أمّا عكرمه فقال ابن عمر - رضى الله عنه - لنافع: لا تكذب على كما كذب عكرمه على ابن عباس رضى الله تعالى عنهما.

و كذّبه مجاهد و ابن سيرين و مالك. و قال أحمد: يرى رأى الخوارج الصفرية. و قال ابن المديني: يرى رأى نجده. و يقال: كان يرى السيف. و الجمهور وثقوه و احتجوا به، و لعلّه لم يكن داعيه» (٢).

و قال السيوطي في (الأوائل): «أول من قال برأى الصفرية في المغرب:

عكرمه مولى ابن عباس. أخرجه ابن عساكر من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود».

و قال عبد الحق الدهلوي في (رجال المشكاه) بترجمه عكرمه: «وقيل: إنه كان يرى رأى الخوارج، و ينسبه إلى عباس أيضا. و قال ابن عمر لنافع: اتق الله و لا تكذب على كما كذب عكرمه على ابن عباس» قال: «و قال القاسم: عكرمه كذاب، يحدث بكرة و ينسى عشيّه. و قال طاوس: لو أنّ مولى ابن عباس اتقى الله و كفّ عن حديثه لشدّت إليه المطايا».

ص: ٢٥٤

١- [١] تهذيب التهذيب ٢٣٤ / ٧.

٢- [٢] عمده القارى - المقدمات ٨ / ١.

و في الطريق الثاني (إسماعيل بن عبد الله الأصبحي المعروف بابن أبي أويس) و هو ابن أخت مالك. و لا تخفى مثالب هذا الرجل و قوادحه على من نظر في كتب الرجال لأهل السنه. قال النسائي في (الضعفاء): «إسماعيل بن أبي أويس ضعيف» (١) و قال الذهبي: «و قال ابن عدى قال أحمد بن أبي يحيى: سمعت ابن معين يقول: هو و أبوه يسرقان الحديث. و قال الدولابي في الضعفاء: سمعت النضر بن سلمه المروزي يقول: كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب. و قال العقيلي: حدثني أسامه البصري سمعت يحيى بن معين يقول:

إسماعيل بن أبي أويس يساوى فلسين فلسين. قلت: و ساق له ابن عدى ثلاثه أحاديث ثم قال: روى عن خاله مالك غرائب لا يتابعه عليها أحد» (٢).

و قال في (الكاشف): «إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس الأصبحي، عن خاله مالك و أبيه و أخيه أبي بكر عبد الحميد و سلمه بن وردان. و عنه خ م و إسماعيل القاضي و علي البغوي و أمم قال أبو حاتم: مغفل محلّه الصدق. و ضعفه النسائي مات سنه ٢٢٦» (٣).

و قال ابن حجر العسقلاني: «و قال ابن أبي خيثمه عنه (أى عن ابن معين) صدوق ضعيف العقل ليس بذاك. يعنى إنه لا يحسن الحديث و لا يعرف أن يؤدّيه أو يقرأ من غير كتابه.

و قال معاويه بن صالح عنه: هو و أبوه ضعيفان.

و قال عبد الوهاب بن عصفه عن أحمد بن أبي يحيى عن ابن معين: ابن أبي أويس و أبوه يسرقان الحديث.

ص: ٢٥٥

١- [١] الضعفاء للنسائي - المجموع في الضعفاء و المتروكين: ٥٤.

٢- [٢] ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٢.

٣- [٣] الكاشف ١/ ١٢٥.

و قال إبراهيم بن الجنيد عن يحيى: مَخْلَطٌ يكذب و ليس بشىء .

و قال أبو حاتم: محلّه الصدق و كان مغفلاً.

و قال النسائي: ضعيف.

و قال فى موضع آخر: غير ثقة.

و قال اللالكائى: بالغ النسائي فى الكلام عليه إلى أن يؤدّى إلى تركه و لعلّه بان له ما لم يبين لغيره، لأنّ كلام هؤلاء كلّهم يؤول إلى أنه ضعيف.

و قال ابن عدى: روى عن خاله أحاديث غرائب لا يتابعه عليها أحد.

و قال الدولابى فى الضعفاء: سمعت النضر بن سلمه المروزي يقول: ابن أبى أويس كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب.

و قال العقيلي فى الضعفاء: ثنا أسامه الرفاف بصرى سمعت يحيى بن معين يقول: ابن أبى أويس يسوى فلسين.

و قال الدار قطنى: لا أختره فى الصحيح «و حكى ابن أبى خيثمه عن عبد الله بن عبيد الله العباسى صاحب اليمن أن إسماعيل ارتشى من تاجر عشرين ديناراً حتى باع له على الأمير ثوباً يساوى خمسين بمائه.

و ذكره الإسماعيلي فى المدخل فقال: كان ينسب فى الخفه و الطيش إلى ما أكره ذكره.

قال و قال بعضهم: جانبناه للسّه.

و قال ابن حزم فى المحلى قال أبو الفتح الأزدي: حدّثنى سيف بن محمد أن ابن أبى أويس كان يضع الحديث. و قرأت على عبد الله بن عمر عن أبى بكر بن محمد: إن عبد الرحمن بن مكى أخبرهم كتابه أنا الحافظ أبو طاهر السلفى، أنا أبو غالب محمد بن الحسن بن احمد البقلانى، أنا الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقانى، ثنا أبو الحسن الدار قطنى، قال ذكر محمد بن موسى الهاشمى - و هو أحد الأئمه و كان النسائي يخصه بما لم يخص به ولده - فذكر عن أبى عبد

الرحمن قال: حكى لى سلمه بن شبيب قال: بم توقّف أبو عبد الرحمن. قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكى لى الحكايه حتى قال قال لى سلمه بن شبيب:

سمعت إسماعيل بن أبى أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينه إذا اختلفوا فى شىء فيما بينهم.

قال البرقانى قلت للدارقطنى: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟

قال: الوزير، كتبتها من كتابه وقرأتها عليه. يعنى بالوزير الحافظ الجليل جعفر بن خنزابه.

قلت: وهذا هو الذى بان للنسائى منه حتى تجنّب حديثه، و أطلق القول فيه بأنه ليس بثقه، و لعل هذا كان من إسماعيل فى شبيبته ثم انصلح. و أما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلّا الصحيح من حديثه الذى شارك فيه الثقات. و قد أوضحت ذلك فى مقدمه شرحى على البخارى و الله أعلم» (١).

قلت: ما ذكره ابن حجر أخيرا من قوله: «لعلّ هذا كان من إسماعيل فى شبيبته ثم انصلح» فاحتمال - لو قبل - لم يبق مجالا للطعن فى راو من الرواه أبدا، و قوله «و أما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلّا الصحيح من حديثه الذى شارك فيه الثقات» ظن لا يغنى عن الحق، و لا يغيّر من الواقع و الحقيقة شيئا، و أمّا قوله «و قد أوضحت ذلك فى مقدمه شرحى على البخارى» فهذا نصّ ما قاله هناك:

«إسماعيل بن أبى أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن عامر الأصبحى، ابن أخت مالك بن أنس، احتج به الشيخان إلّا أنهما لم يكترا من تخريج حديثه، و لا أخرج له البخارى مما ينفرده، سوى حديثين. و أمّا مسلم فأخرج له أقل مما خرّج له البخارى. و روى له الباقون سوى النسائى فإنه أطلق القول بضعفه. و روى عن سلمه بن شبيب ما يوجب طرح روايته و اختلف فيه قول ابن معين فقال مره: ضعيف. و قال مره: كان يسرق الحديث هو و أبوه. و قال

ص: ٢٥٧

أبو حاتم محلّه الصدق و كان مغفلاً. و قال أحمد بن حنبل: لا بأس به. و قال الدار قطنى: لا أختاره فى الصحيح. قلت: و رويناه فى مناقب البخارى بسند صحيح إن إسماعيل أخرج له أصوله و أذن له أن ينتقى منها، و أن يعلم له على ما يحدث به، و يعرض عما سواه، و هو مشعر بأنّ ما أخرجه البخارى عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، و على هذا فلا يحتج بشىء من حديثه غير ما فى الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائى و غيره، إلّا أن يشاركه غيره فيعتبر به» (١).

و أنت ترى أنّه لم يذكر فى هذه العبارة كثيرا من كلمات الجرح فى الرّجل، التى أوردها هو نفسه بترجمته من (تهذيب التهذيب) ... بل حتى أنه سلك سبيل الإجمال فيما ذكره، حمايه للبخارى و ذبا عن كتابه مهما أمكن ...

و أما دعوى أنّ «ما أخرجه البخارى عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله» - و لعلّ هذا هو المقصود من قوله: «و قد أوضحت ...» - فالجواب عنها: أنّ هذا غير مسلم، و لو سلم فلا ينفع، لأنّ الرجل بالإضافه إلى ضعف عقله و تخليطه و كذبه ... يعترف على نفسه بالوضع ... فإذا كان الرّجل بنفسه معترفا بالوضع كيف يطمئن و يوثق بأخباره حتى أصوله؟ ... و من هنا ترى ابن حجر يقول بالتالى: «فلا يحتج بشىء من حديثه غير ما فى الصحيح ...» و هذا حسن ظن بالبخارى و فعله لا غير.

و قال العينى فى المقدّمه السابعه: «و أما إسماعيل بن أبى أويس فإنه أقرّ على نفسه بالوضع كما حكاه النسائى عن سلمه بن شعيب [شبيب عنه. و قال ابن معين: لا- يساوى فلسين، هو و أبوه يسرقان الحديث، و قال النضر بن سلمه المروزى فيما حكاه الدّولابى عنه: كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب».

ص: ٢٥٨

و فى الطريق الثانى (مالك بن أنس) و له قوادح عظيمه، أعظمها: العداء للأمير المؤمنين عليه الصلاه و السلام و أهل بيته الطاهرين، و تفصيل ذلك كله مذكور فى (استقصاء الإفحام) فليرجع إليه من شاء ... هذا كله بالنسبه إلى سند هذا الحديث.

و أمّا متنه و دلالته فأضعف و أوهن، و إن شئت بيان ذلك فارجع إلى كتاب (شوارق النصوص)، فإن هناك ما يبهر الناظر اللبيب، و يقضى منه العجب العجيب.

تعريف البخارى فى حديث الخوخه و ضعف أسانيده

ثم إن بعض المتضلعين من أهل السنه فى الاختلاق و الافتعال لم يكتف بجعل «الخوخه» لأبى بكر، فأبدلها بلفظ «الباب» لتتم بزعمه المعارضه

لحديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

... ألا ترى أن البخارى بعد أن روى حديث الخوخه تحت عنوان «باب الخوخه و الممر فى المسجد» من كتاب الصلاه، عن ابن عباس.

قال فى كتاب المناقب: «باب قول النبى صلى الله عليه و سلم: سدّوا الأبواب إلّا باب أبى بكر. قاله ابن عباس عن النبى صلى الله عليه و سلم».

و قد تنبّه شرّاحه إلى هذا التحريف، فحاولوا إصلاحه فقالوا: بأنّه نقل بالمعنى، قال ابن حجر: «وصله المصنف فى الصلاه بلفظ: سدّوا عنى كلّ خوخه. فكأنه ذكره بالمعنى» (١). و قال العيني: «هذا وصله البخارى فى الصلاه بلفظ: سدّوا عنى كلّ خوخه فى المسجد. و هذا هنا نقل بالمعنى، و لفظه فى الصلاه فى باب الخوخه و الممر فى المسجد» (٢).

ص: ٢٥٩

١- [١] فتح البارى ١/ ٤٤٢.

٢- [٢] عمده القارى ٤/ ٢٤٥.

ولا يخفى عليك ما فى هذا التأويل، أمّا أولاً: فلائنه ينافى تلك المبالغات و الإغراقات التى يذكرها أولياء البخارى له فى احتياطه فى النقل و التزامه بنقل ألفاظ الأحاديث كما هى من غير تصرف، كما لا يخفى على ناظر كلماتهم و متتبع سقطاتهم. و أمّا ثانياً: فلائنه ليس تصرف البخارى هذا من النقل بالمعنى، لوضوح الفرق بين «الخوخه» و «الباب» حتى على الأطفال و ربّات الحجال، فضلاً عن ذوى الألباب من الرجال.

و كما حرّف البخارى لفظ الحديث عن ابن عباس، كذلك حرّفه نقلاً عن أبى سعيد الخدرى أيضاً، فقد عرفت أنّه أخرجه عن أبى سعيد فى «باب هجره النبى و أصحابه إلى المدينه» بلفظ «الخوخه»، لكنّه ذكر نفس

الحديث فى مناقب أبى بكر فى «باب قول النبى صلّى الله عليه و سلّم: سدّوا الأبواب إلّا باب أبى بكر، واضعاً لفظ «الباب» بدلاً عن «الخوخه» و هذا نصّ كلامه:

«حدثنى عبد الله بن محمد، حدثنى أبو عامر، حدثنا فليح قال حدثنى سالم أبو النضر، عن بسر بن سعيد عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: خطب رسول الله صلّى الله عليه و سلّم الناس و قال: إن الله خير عبدا بين الدنيا و بين ما عنده، فاختار ذلك العبد ما عند الله. قال: فبكى أبو بكر، فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله صلّى الله عليه و سلّم عن عبد خير، فكان رسول الله هو المخير، و كان أبو بكر أعلمنا، فقال رسول الله صلّى الله عليه و سلّم: إنّ من أمّن الناس علىّ فى صحبته و ماله أبا بكر، و لو كنت متّخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلاً، و لكن أخوه الإسلام و موّدته. لا يقيّن فى المسجد باب إلّا سدّ إلّا باب أبى بكر» (١).

و قد بذل شراحه قصارى سعيهم فى سبيل عز و هذا التحريف الشنيع إلى رواه الحديث، و أنّ البخارى نفسه برئ من ذلك ... لكنّ حقيقه الحال لا تخفى على أهل التحقيق، و إن حاول الشراح الإخفاء و التلبيس ...

ص: ٢٦٠

ثم إنَّ هذا السَّيِّدَ مقدوح أيضا كالسَّيِّدَيْنِ السابقين، لوقوع (فليح بن سليمان) في طريقه ... قال النسائي في (الضعفاء): «فليح بن سليمان، ليس بالقوى، مدنى»..

و قال الذَّهَبِيُّ: «فليح بن سليمان العدوى مولا هم، المدنى ... قال ابن معين و أبو حاتم و النسائي: ليس بالقوى. مات سنة ١٦٨»
(١). و قال فى (المغنى) بترجمته: «و قد قال ابن معين و أبو حاتم و النسائي: ليس بالقوى» (٢). و قال فى (المغنى) بترجمه محمد بن طلحه بن مصرف: «قال عبد الله بن أحمد: سمعت ابن معين يقول: ثلاثة يَتَّقَى حديثهم: محمد بن طلحه بن مصرف، و أيوب بن عتبة، و فليح بن سليمان. قلت لابن معين: عَمَّن سمعت هذا؟ قال: سمعته من أبى كامل مظفر بن مدرك» (٣).

و قال الذهبي فى (الميزان) بترجمه فليح: «فليح بن سليمان المدنى أحد العلماء الكبار عن نافع و الزهرى و عدّه. احتجّ به فى الصحيحين.

و قد قال ابن معين و أبو حاتم و النسائي: ليس بالقوى و قال أبو حاتم:

سمعت معاوية بن صالح سمعت يحيى بن معين يقول: فليح بن سليمان ليس بثقه و لا ابنه ثم قال أبو حاتم: كان ابن معين يحمل على محمد بن فليح. و روى عثمان بن سعيد عن يحيى: ضعيف ما أقربه من أبى اويس. و روى عباس عن يحيى: لا يحتجّ به. و قال عبد الله بن أحمد: سمعت ابن معين يقول: ثلاثة يَتَّقَى حديثهم: محمد ابن طلحه بن مصرف، و أيوب بن عتبة، و فليح بن سليمان. قلت له: ممن سمعت هذا؟ قال: من مظفر بن مدرك و كنت آخذ عنه هذا الشأن.

قلت: مظفر هو أبو كامل من حفاظ بغداد من طبقه عَفَّان.

ص: ٢٦١

١- [١] الكاشف ٢ / ٣٨٧.

٢- [٢] المغنى فى الضعفاء ٢ / ٥١٦.

٣- [٣] المصدر نفسه ٢ / ٥٩٥.

و روى معاويه بن صالح عن يحيى: فليح ضعيف. و قال الساجى: يهّم و إن كان من أهل الصدق. و أصعب ما رمى به ما ذكر عن ابن معين عن أبى كامل قال: كُنَّا نَتَّهَمُهُ لَأَنَّهُ كَانَ يَتَنَاوَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِىِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قلت: قد اعتمد أبو عبد الله البخارى فليحا فى غير ما حديث،

كحديث: إن فى الجنة مائه درجه

و.

حديث: هل فىكم أحد لم يقارف الليله

و.

حديث: إذا سجد أمكن جبهته و أنفه من الأرض. صححه الترمذى.

و

حديث: يخالف الطريق يوم العيد.

سعيد بن منصور نأى فليح عن أبى طوالة عن سعيد بن يسار عن أبى هريره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله لا يستعمله إلّا ليصيب به عرضا من عرض الدنيا لم يجد عرف الجنة.

و قال أبو داود: لا يحتج بفليح.

و قال الدار قطنى: يختلفون فيه و لا بأس به.

قلت: مات سنه ثمان و ستين و مائه» (١).

و قال ابن حجر: «قال عثمان الدارمى عن ابن معين: ما أقربه من أبى أويس.

و قال الدورى عن ابن معين: ليس بالقوى و لا يحتج بحديثه و هو دون الدراوردى.

و قال أبو حاتم: ليس بقوى.

و قال الآجرى: قلت لأبى داود: أبلغك أن يحيى بن سعيد كان يقشعر من أحاديث فليح؟ قال: بلغنى عن يحيى بن معين قال: كان أبو كامل مظفر بن مدرّك يتكلم فى فليح. قال أبو كامل: كانوا يرون أنه يتناول رجال الزهرى. قال أبو داود: و هذا خطأ، هو يتناول رجال مالك.

١- [١] ميزان الاعتدال ٣ / ٣٦٥.

و قال الآجرى قلت لأبى داود: قال ابن معين: عاصم بن عبيد الله و ابن عقيل و فليح لا يحتج بحديثهم. قال: صدق.

و قال النسائي: ضعيف.

و قال مره: ليس بالقوى و قال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم.

و قال الدارقطني: يختلفون فيه و ليس به بأس.

و قال ابن أبى شيبة: قال على بن المدينى: كان فليح و أخوه عبد الحميد ضعيفين.

و قال البرقى عن ابن معين: ضعيف و هم يكتبون حديثه و يشتهونه.

و قال الساجى: هو من أهل الصدق و يهم. و قال الرملى عن داود: ليس بشىء.

و قال الطبرى: ولّاه المنصور على الصدقات لأنه كان أشار عليهم بحسن ابن حسن لما طلب محمد بن عبد الله بن الحسن.

و قال ابن القطان: أصعب ما رمى به ما روى عن يحيى بن معين عن أبى كامل قال: كنّا نّتهمه لأنه كان يتناول أصحاب النبى صلى الله عليه و سلّم. كذا ذكر هذا هكذا ابن القطان فى كتاب البيان له، و هو من التصحيف الشنيع الذى وقع له. و الصواب ما تقدم. ثم رأيت مثل ما نقل ابن القطان فى رجال البخارى للساجى، فالوهم منه ^(١).

و قال ابن حجر: «احتج به البخارى و أصحاب السنن، و روى له مسلم حديثا واحدا و هو حديث الإفك. و ضعفه يحيى بن معين و النسائى و أبو داود، و قال الساجى: هو من أهل الصدق و كان يهم. و قال الدارقطني: يختلف فيه و لا بأس به. و قال ابن عدى: له أحاديث صالحة مستقيمة و غرائب، و هو عندى لا بأس به.

ص: ٢٦٣

قلت: لم يعتمد عليه البخارى اعتماده على مالك و ابن عيينه و أضرابهما.

و إنما خرّج له أحاديث أكثرها فى المتابعات و بعضها فى الرقائق» (١).

و من غرائب الأمور: أن البخارى يذكر هذه الروايه المسنده إلى أبى سعيد الخدرى مع هذا التحريف، أعنى تبديل لفظه «الخوخه» بلفظه «الباب» فى كتاب الصلاه، باب الخوخه و الممرّ فى المسجد، و هذا نصّ عبارته:

«حدّثنا محمد بن سنان قال: حدّثنا فليح قال حدّثنا أبو النضر عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد عن أبى سعيد الخدرى قال: خطب النبى فقال: إن الله سبحانه خير عبدا ...» (٢).

و هذا السند أيضا مقدوح: لاشتماله على (فليح بن سليمان) أيضا، و قد عرفته، و لأنّ ظاهره روايه: (عبيد بن حنين) عن (بسر بن سعيد)، و هذا غلط واضح، و من هنا انبرى أولياء البخارى لإصلاحه بطرق مختلفه، و كان الأخرى أن يعترفوا بالعجز عن إصلاحه ... قال ابن حجر فى مقدمه (فتح البارى) فى الكلام على الأحاديث التى اعترض الحفاظ فيها على البخارى: «الحديث الرابع - قال البخارى باب الخوخه و الممرّ فى المسجد: حدّثنا محمد بن سنان ...

الحديث. قال الدار قطنى: هذا السّياق غير محفوظ، و اختلف فيه على فليح فرواه محمد بن سنان هكذا و تابعه المعافى بن سليمان الحرانى، و رواه سعيد بن منصور و يونس بن محمد المؤدّب و أبو داود الطيالسى عن فليح عن أبى النضر عن عبيد بن حنين و بسر بن سعيد جميعا عن أبى سعيد.

قلت: أخرجه مسلم عن سعيد، و أبو بكر بن أبى شيبة عن يونس، و ابن حبان فى صحيحه من حديث الطيالسى، و رواه أبو عامر العقدى عن فليح عن أبى النضر عن بسر بن سعيد عن أبى سعيد، و لم يذكر عبيد بن حنين، أخرجه

ص: ٢٦٤

١- [١] مقدمه فتح البارى: ٤٣٥.

٢- [٢] صحيح البخارى - كتاب الصلاه ١/ ٢٦٠.

البخارى فى مناقب أبى بكر. فهذه ثلاثه أوجه مختلفه. فأما روايه أبى عامر فيمكن ردّها إلى روايه سعيد بن منصور بأن يكون اقتصر فيها على أحد شيخى أبى النضر دون الآخر، وقد رواه مالك عن أبى النضر عنهما جميعا، حدّث به القعنبي فى الموطأ عنه و تابعه جماعه عن مالك خارج الموطأ، و أخرجه البخارى أيضا عن ابن أبى أويس عن مالك فى الهجره، لكنه اقتصر فيه على عبيد بن حنين حسب. و أما روايه محمد بن سنان فوهم، لأنه صيّر بسر بن سعيد شيخا لعبيد بن حنين، و إنما هو رفيقه فى روايه هذا الحديث. و يمكن أن يكون الواو سقطت قبل قوله عن بسر، و قد صرح بذلك البخارى فيما رواه أبو على بن السكن الحافظ فى زوائده فى الصحيح قال: أنا الفربرى قال قال البخارى: هكذا رواه محمد بن سنان عن فليح، و إنما هو عن عبيد بن حنين و عن بسر بن سعيد. يعنى بواو العطف فقد أفصح البخارى بأن شيخه سقطت عليه الواو من هذا السياق، و أن من إسقاطها نشأ هذا الوهم. و إذا رجعنا إلى الإنصاف لم تكن هذه عله قادحه مع هذا الإيضاح. و الله أعلم» (١).

و قال بشرح الحديث: «(قوله عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد) هكذا فى أكثر الروايات، و سقط من روايه الأصيلي عن أبى زيد ذكر بسر بن سعيد فصار عن عبيد بن حنين عن أبى سعيد، و هو صحيح فى نفس الأمر لكن محمد بن سنان

ص: ٢٦٥

١- [١] كيف لا تكون فى هذا الخبر عله قادحه، و قد اضطرب فيه فليح اضطرابا عظيما أدّى إلى روايته بثلاثه أوجه، أولها و هم صريح و الحمل فيه على ابن سنان كما اختاره البخارى ليس بصحيح، فقد تابعه فيه المعافى بن سليمان الحرانى، فبرئ ابن سنان عن العهد و صار الأمر إلى فليح و هو مطعون فى نفسه. و مع ذلك فقد اضطرب فى هذا الخبر اضطرابا لا مزيد عليه. و أما مالك فقد اضطرب أيضا فى هذا الخبر و إن كان اضطرابه دون اضطراب فليح. و هو أيضا مطعون أما البخارى فلا يكاد يتخلص من ورطه إيراد هذا الخبر بسند قد اشتمل على و هم صريح، و العذر عنه بأنه أفصح للفربرى خلط شيخه محمد بن سنان لا يجدى شيئا، لأن الحمل على شيخه غير مسلم، بل الحمل على فليح المطعون كما عرفت، و لو سلّم فسكوت البخارى فى الصحيح على هذا الغلط كائنا عمّن كان مع عدم التنبيه عليه مع الشعور به قادح. و الله العاصم.

إنما حدّث به كالذى وقع فى بقیه الروایات، فقد نقل ابن السكّن عن الفربری عن البخاری أنه قال: هكذا حدّث به محمد بن سنان، و هو خطأ و إنما هو عن عبيد بن حنين و عن بسر بن سعيد. یعنی بواو العطف. فعلى هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين حدّثه كل منهما به عن أبي سعيد، و قد رواه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي النضر عن عبيد و بسر جميعا عن أبي سعيد، و تابعه يونس بن محمد عن فليح، أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عنه. و رواه أبو عامر العقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر وحده، أخرجه المصنف فى مناقب أبي بكر. فكأن فليحا كان يجمعهما مرّه و يقتصر مره على أحدهما. و قد رواه مالك عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد، أخرجه المصنف أيضا فى الهجره، و هذا مما يقوى أن الحديث عند أبي النضر عن شيخين، و لم يبق إلّا أن محمد بن سنان أخطأ فى حذف الواو العاطفه، مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديته له به. و يؤيد هذا الاحتمال: أن المعافى بن سليمان الحراني رواه عن فليح كروايه محمد بن سنان، و قد تبه المصنف على أن حذف الواو خطأ، فلم يبق للاعتراض عليه سبيل. قال الدار قطنى: روايه من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن بسر غير محفوظه» (١).

و هكذا قال العيني بشرح الحديث من (عمده القارى) (٢).

الرابع: ما ادعاه من كون حديث الخوخه إشاره إلى كليه بيت النبوه - مع غض النظر عن بطلان الحديث المزعوم - سخيف جدا، فأين الاشاره المذكوره؟

و أين خوخه بيت أبي بكر عن بيت النبوه؟

و الخامس: اللفظ الذى ذكره لحديث سدّ الأبواب لفظ مهمل، و سياقه مختلّ لم نعلم من أين ينقله ... و لما ذا وضع هذا اللفظ فى موضع الجملة

ص: ٢٦٦

١- [١] فتح البخارى ١ / ٤٤٣.

٢- [٢] عمده القارى ٤ / ٢٤٢.

«سَدّوا هذه الأبواب إلّا باب على»

الصريحه الواضحه الدلاله، و الوارده عن أكابر الأئمه من أحمد، و النسائي، و الحاكم، و الضياء المقدسى، و غيرهم ...!!... ..

و السادس: كيف تكون إضافه «الباب» إلى «على» إضافه بيانيه؟ مع أنّ شرط الإضافه البيانيه أن يكون المضاف من جنس المضاف إليه، كخاتم فضه ... و أيضا: فى الاضافه البيانيه يجوز إظهار «من» فيقال: خاتم من فضه، و هنا لا يصح: باب من على.

و السابع: لقد اشتبه الأمر على الأورنقبادى، فتوهم الاتحاد بين حديث مدينه العلم، و حديث سَدّوا الأبواب، من جهه وجود لفظ «الباب» فى الحديثين، لكن «الباب» فى الأوّل معنوى، و فى الثانى ظاهرى، كما لا يخفى على أولى الأفهام.

النظر فى حديث حذيفه فى بابيه عمر

و الثامن: جعله عمر بابا استنادا إلى حديث حذيفه واضح البطلان و الاعتساف، فإنّ هذا الحديث من متفرّدات أهل السنّه، على أنّه ذمّ لعمر و ليس مدحا، إذ هو ظاهر فى كونه «باب الفتنة» لا «باب العلم» ... و

قد ذكره الأورنقبادى نفسه فى حاشيه هذا الموضع من كتابه بقوله: «و هو مخرج فى البخارى و مسلم عن سفيان [شقيق عن حذيفه: قال كنّا عند عمر فقال: أيكم يحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه و سلّم فى الفتنة؟ فقلت: أنا أحفظ كما قال.

قال: هات، إنك لجرى، و كيف قال؟ قلت: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلّم يقول: فتنة الرجل فى أهله و ماله و نفسه و ولده و جاره، يكفرها الصيام و الصلاه و الصدقه و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر

فقال عمر: ليس هذا أريد، إنما أريد التى تموج كموج البحر. قال قلت: مالك و لها يا أمير المؤمنين، إن بينك

و بينها بابا مغلقا. قال: فيكسر الباب أو يفتح؟ قال قلت: لا بل يكسر. قال:

ذاك أحرى أن لا يغلق أبدا. قال: فقلنا لحذيفه: هل كان عمر يعلم من الباب؟

قال: نعم كما يعلم أن دون غد ليله، إني حدّثته حديثا ليس بالأغاليط. قال:

فهنا أن نسأل حذيفه من الباب. فقلنا لمسروق: سلّه. فقال: عمر...».

فأنت ترى حذيفه يقول لعمر في هذا السياق: «إنّك بينك و بينها بابا مغلقا»... و هو ظاهر في كونه «باب الفتنة» غير أنه «مغلق»... و قد توهم الأورنقبادي أنّ كونه مغلقا مدح لعمر، مع أنّ كون الشخص «باب الفتنة» ذم له و إن كان مغلقا.

هذا بالنسبة إلى السياق الذي ذكره الأورنقبادي، و أمّا سياقاته الأخرى فلا يفيد شىء منها كون عمر بابا...

ففى (صحيح مسلم) كتاب الإيمان: «حدّثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال ثنا أبو خالد- يعنى سليمان بن حيّان- عن سعد بن طارق، عن ربعي عن حذيفه قال: كنّا عند عمر فقال: أيّكم سمع رسول الله صلّى الله عليه و سلّم يذكر الفتن؟ فقال قوم: نحن سمعناه. فقال: لعلكم تعنون فتنة الرجل فى أهله و ماله و جاره. قالوا: أجل. قال: تلك تكفرها الصلاة و الصيام و الصدقة، و لكن أيّكم سمع النبي صلّى الله عليه و سلّم يذكر التى تموج موج البحر؟ قال حذيفه: فأسكت القوم. فقلت: أنا. فقال: أنت لله أبوك! قال حذيفه: سمعت رسول الله صلّى الله عليه و سلّم يقول: تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودا عودا، فأىّ قلب أشربها نكت فيه نكته سوداء، و أىّ قلب أنكرها نكت فيه نكته بيضاء، حتى تصير على قلبين على أبيض مثل الصفا فلا تضرّه فتنة ما دامت السماوات و الأرض، و الآخر أسود مرّادّا كالكوز مجنّحيا لا يعرف معروفًا و لا ينكر منكرا إلّا ما أشرب من هواه. قال حذيفه: و حدّثه أن بينك و بينها بابا مغلقا يوشك أن يكسر قال عمر: أ كسرا لا أبالك، فلو أنّه فتح لعلّه كان يعاد.

قلت: لا بل يكسر. و حدّثه أن ذلك الباب رجل يقتل أو يموت حديثا ليس بالأغاليط. قال أبو خالد فقلت لسعد: يا أبا مالك، ما أسود مرّادّا؟ قال: شده

البياض فى سواد. قال قلت: فما الكوز مجنحًا؟ قال: منكوسا» (١)

و فى هذا السياق: «إن بينك وبينها بابا مغلقا» فالباب غير عمر ... و لا تخفى وجوه الفرق الأخرى بين هذا السياق و السياق الذى ذكره الأورنقبادى.

و كيف كان، فلا دلالة فى هذا الحديث على معنى يصلح لأن يذكر فى مقابله

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها».

دعوى دلالة حديث المدينه على عدم تملك بيت النبوه شيئاً من المال

و التاسع: و زعم الأورنقبادى كون

حديث «أنا مدينه العلم»

إشاره و إيماء إلى أنّ بيت النبوه خال من جميع الأموال إلّا العلم، ثم استشهد لذلك بما رووا عنه صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال: إن الأنبياء لم يورثوا ...

فنقول: أولاً: لا ذكر فى حديث المدينه لبيت النبوه و لا سيما بالمعنى الذى توهمه ... و ثانياً: الإشاره المذكوره ممنوعه، أ فهل يجوز القول بخلو بيت النبوه من متاع الصلاه و الصوم و الزكاه و الحج و الجهاد ... و من متاع الزهد و الورع و التقوى و الشجاعه و العداله و حسن الخلق ... و ما سواها من الخصال الحميده؟ نعم يدلّ الحديث على انحصار أخذ العلم من باب مدينه العلم دلالة ظاهره أظهر من الشمس و أبين من الأمس، و لكن هذا الانحصار يأتى على مذهب الأورنقبادى بالدمار. و ثالثاً: لو سلمنا كون الحديث إشاره إلى انحصار متاع البيت فى «العلم» فغايه ذلك هو: أنّ متاع بيت النبوه فى بيت النبوه من حيث أنه بيت النبوه هو «العلم» و أنّ الأموال لا يعتنى إليها فيه، لا أنّ النبى صلى الله عليه و آله و سلم - و هو صاحب بيت النبوه - لم يكن يملك شيئاً من الأموال، كما هو مزعوم جمع من المتصوّفين، و إليه يميل كلام الأورنقبادى المهين.

و أمّا حديث: «إنّ الأنبياء ...» فلا يدلّ على الفقر بالمعنى الذى يتوهمه

ص: ٢٦٩

المتصوّفه، بل يدلّ على الزهد و الورع و الكرم و الإيثار ... هذا، على أنّ هذا الحديث في (جامع الترمذی) مقدوح سنداً،

فقد قال: «حدّثنا محمود بن خدّاش البغدادي: نا محمد بن يزيد الواسطي نا عاصم بن رجاء بن حياه عن قيس بن كثير قال: قدم رجل من المدينه على أبي الدرداء و هو بدمشق فقال: ما أقدمك يا أخي؟ قال: حديث بلغني أنك تحدّثه عن رسول الله صلّى الله عليه و سلّم، قال:

أما جئت لحاجه؟ قال: لا، قال: فإني سمعت رسول الله صلّى الله عليه و سلّم يقول: من سلك طريقاً يبتغي فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة، و إن الملائكة لتضع أجنحتها رضى لطالب العلم، و إن العالم ليستغفر له من فى السماوات و من فى الأرض حتى الحيتان فى الماء، و فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، إن العلماء ورثه الأنبياء، ان الأنبياء لم يورثوا دينارا و لا درهما، إنما ورثوا العلم، فمن أخذ به فقد أخذ بحظّ وافر.

و لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة، و ليس إسناده عندى بمتصل. هكذا حدّثنا محمود بن خدّاش هذا الحديث، و إنما يروى هذا الحديث عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن داود بن جميل عن كثير بن قيس عن أبي الدرداء عن النبي صلّى الله عليه و سلّم، و هذا أصح من حديث محمود بن خدّاش» (١).

فإن كلام الترمذی نفسه كاف لسقوط الحديث، و نضيف إلى ذلك أنّ:

كثير بن قيس - راوى الحديث عن أبي الدرداء - ضعّفه الدارقطني و غيره، قال الذهبي: «كثير بن قيس، تابعى، تقدّم فى الدال تضعيف الدارقطني له» (٢).

و قال ابن حجر: «كثير بن قيس الشامى، و يقال قيس بن كثير - و الأول أكثر - ضعيف، من الثالثة، و وهم ابن قانع فأورده فى الصحابه» (٣). و قال الخزرجى:

ص: ٢٧٠

١- [١] جامع الترمذی ٤٦/٥.

٢- [٢] ميزان الاعتدال ٣/٤٠٩.

٣- [٣] تقريب التهذيب ٢/١٣٢.

«د ت ق. كثير بن قيس - أو عكسه - عن أبي الدرداء. و عنه: داود بن جميل.

و الاسناد مضطرب» (١).

و داود بن جميل راويه عن كثير بن قيس - و قد أسقطه شيخ الترمذى من السند - قال الذهبي: «داود بن جميل - و بعضهم يقول: الوليد بن جميل - عن:

كثير بن قيس عن أبي الدرداء بخبر من سلك طريقا يطلب علما. و عنه: عاصم ابن رجا بن حياه. حديثه مضطرب، و ضعفه الأزدي. و أما ابن حبان فذكره فى الثقات، و داود لا يعرف كشيخه، و قال الدار قطنى فى العلل: عاصم و من فوقه ضعفاء و لا يصح» (٢). و هذا صريح لا فى ضعف داود بن جميل فقط، بل فى ضعف عاصم و من فوقه أيضا، فالحديث غير صحيح.

و قال الذهبي: «وثق و أما الأزدي فضعه، و فيه جهالة» (٣). و قال ابن حجر: «ضعيف» (٤). و قال الخزرجي: «هو مضطرب» (٥) ... و من هنا: تعرف السرّ فى إسقاط داود بن جميل من سند الترمذى.

و عاصم بن رجا - عرفت ضعفه عند الدار قطنى، قال ابن حجر العسقلانى بعد نقل توثيقه عن بعضهم: «قلت: و تكلم فيه» (٦) ... و قال هو: «صديق يهم» (٧).

الأئمة الأطهار فى العلم سواء

العاشر: زعم الأورنقبادى فى آخر كلامه أنّ أهل البيت عليهم السلام

ص: ٢٧١

١- [١] خلاصه تهذيب تهذيب الكمال ٢ / ٣٦٣.

٢- [٢] ميزان الاعتدال ٢ / ٤.

٣- [٣] المغنى ١ / ٢١٧.

٤- [٤] تقريب التهذيب ١ / ٢٣١.

٥- [٥] خلاصه التهذيب ١ / ٣٠٠.

٦- [٦] تهذيب التهذيب ٥ / ٣٧.

٧- [٧] تقريب التهذيب ١ / ٣٨٣.

ورثوا العلم عن النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم بحسب إختلاف مراتبهم فى باب الإرث ... نشأ من قلّه معرفته بأحوال الأئمة المعصومين عليهم السلام، و من نظر فى سيرهم و فضائلهم علم أنهم فى العلم سواء، و قد اعترف بهذا المعنى علماء أهل السنّه أيضا:

قال ابن الصبّاح المالكي فى ذكر الامام الحسين عليه السلام: «فصل فى علمه و شجاعته و شرف نفسه و سيادته عليه السلام قال بعض أهل العلم: علوم أهل البيت لا- تتوقف على التكرار و الدرس، و لا- يزيد يومهم فيها على ما كان فى الأمس، لأنهم المخاطبون فى أسرارهم و المحدثون فى النفس، فسماء معارفهم و علومهم بعيدة عن الإدراك و اللمس، و من أراد سترها كان كمن أراد ستر وجه الشمس، و هذا مما يجب أن يكون ثابتا و مقررا فى النفس، فهم يرون عالم الغيب فى عالم الشهاده، و يقفون على حقائق المعارف فى خلوات العباد و تناجيهم ثواقب أفكارهم فى أوقات أذكارهم بما تسنّموا به غارب الشرف و السياده و حصلوا بصدق توجّهم إلى جناب القدس، فبلغوا به منتهى السؤال و الإراده فهم كما فى نفوس أوليائهم و محبيهم و زياده، فما تزيد معارفهم فى زمان الشيخوخه على معارفهم فى زمن الولاده، و هذه أمور تثبت لهم بالقياس و النظر، و مناقب واضحه الحجول باديه الغرر، و مزايا تشرق إشراق الشمس و القمر، و سجايا تزيّن عيون التواريخ و عنوانات الأثر، فما سألهم مستفيد أو ممتحن فوقفوا، و لا أنكر منكر أمرا من الأمور إلّا علموا و عرفوا، و لا جرى معهم غيرهم فى مضمار شرف إلّا سبقوا و قصر مجاروهم و تخلّفوا، سنّه جرى عليها الذين تقدّموا منهم، و أحسن أتباعهم الذين خلفوا، و كم عانوا فى الجدال و الجلال أمورا فبلغوها بالرأى الأصيل و الصبر الجميل، فما استكانوا و لا ضعفوا، فبهذا و أمثاله سموا على الأمثال و شرفوا، تفتت الشقاشق إذا هدرت شقاشقهم و تصغى الأسماع إذا قال قائلهم أو نطق ناطقهم، و يكتف الهواء إذا قيست به خلائقهم، و يقف كل ساع عن شأوهم فلا يدرك فائتهم و لا ينال طرائقهم، و سجايا منحهم بها خالقهم، و أخبر بها صادقهم فسّر

بها أولياؤهم و أصادقهم و حزن لها مباينهم و مفارقهم» (١).

و قال العجيلي: «قال بعض أهل العلم: علوم أهل البيت لا تتوقف على التكرار و الدرس، و لا يزيد يومهم فيها على ما كان في أمس، لأنهم المخاطبون في أسرارهم المحدثون في النفس، فسماء معارفهم و علومهم بعيدة عن الإدراك و اللمس، و من أراد سترها كان كمن أراد ستر الشمس، فهم يرون عالم الغيب في عالم الشهادة و يقعون على حقائق المعارف في خطوات العبادة، و يناجيهم ثواقب أفكارهم في أوقات أذكارهم، فهم كما في نفوس أوليائهم و محبيهم و زياده، فما تزيد معارفهم في زمان الشيخوخه على معارفهم في زمن الولاده، و هذه أمور تثبت لهم بالقياس و النظر، و مناقب واضحه الحجول و الغرر، و مزايا تشرق إشراق الشمس و القمر، و سجايا تزين عيون التواريخ و عنوان الأثر، فما سألهم مستفيد أو ممتحن فتوقفوا، و لا أنكر منكر أمرا من الأمور إلّا عرفوا و علموا، و لا جرى معهم غيرهم في مضمار شرف إلّا سبقوا و قصر مجاريهم و تخلفوا، سنّه جرى عليه الذين تقدّموا منهم و أحسن أتباعهم الذين خلفوا. و كم عانوا في الجدال و الجلال أمورا فبلغوا بالرأى الأصل و الصبر الجميل، فما استكانوا و لا ضعفوا، سجايا منحهم بها خالقهم، و أخبر بها صادقهم، فرح بها أولياؤهم و أوصياؤهم، و حزن بها مباينهم و مفارقهم» (٢).

لم يرث العلم إلّا الأئمة الأطهار

ثم إنّ العلم لم يرثه عن «المدينه» إلّا الأئمة الأطهار من «أهل بيت المدينه»، و قد دلّ على هذا المعنى

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

و غيره من الأدله، و به صرح و عليه نصّ كبار الأعلام و العرفاء الكرام من أهل السنّه، كالقاضي شهاب

ص: ٢٧٣

١- [١] الفصول المهمه: ١٥٩.

٢- [٢] ذخيره المآل - مخطوط.

الدين فى كتاب (هدايه السعداء) و الشيخ سعد الدين الحموى كما فى كتاب (ينابيع الموده للقندوزى) و القاضى ثناء الله بانى
بتى فى خاتمه كتابه (سيف مسلول) ...

ص: ٢٧٤

إشاره

و حمل القاضي ثناء الله باني بتي

حديث: «أنا دار الحكمه»

و

«حديث أنا مدينه العلم»

كليهما على العلوم الباطنه ... إذ قال: في ذيل الآية: أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَ يُتْلُوهُ شَاهِدٌ مَا نَصَّه: «وقيل: الشاهد هو على بن أبي طالب.

قال البغوى قال على رضى الله عنه: ما من رجل من قريش إلّا وقد نزلت فيه آيه من القرآن. فقال له رجل: و أنت أيش نزل فيك؟ قال: و يتلوه شاهد منه.

فإن قيل: فما وجه تسميه على بالشاهد؟ قلت: لعل وجه ذلك أنه أول من أسلم من الناس، فهو أول من شهد بصدق النبي صلى الله عليه و سلم. و الأوجه عندى أن يقال: إن عليا رضى الله عنه كان قطب كمالات الولايه، و سائر الأولياء حتى الصحابه رضوان الله عليهم أتباع له فى مقام الولايه، و أفضلية الخلفاء الثلاثه عليه بوجه آخر. كذا حَقَّقَ المجدد رضى الله عنه فى مكتوب من أواخر مکتوباته.

فكان معنى الآية: أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ يعنى حجه واضحه و برهان قاطع و هو محمد صلى الله عليه و سلم، فإنه كان على حجه واضحه من ربّه و برهان قاطع يفيد العلم بالقطع أنه رسول الله صلى الله عليه و سلم، و ذلك معجزاته و أفضلها القرآن و علومه المستنده إلى الوحى وَ يُتْلُوهُ أى يتبعه شَاهِدٌ من الله على صدقه، و هو على و من شاكله من الأولياء، فإن كرامات الأولياء معجزات النبي صلى الله عليه و سلم، و علومهم المستنده إلى الإلهام و الكشف ظلال لعلوم النبي صلى الله عليه و سلم المستنده إلى الوحى، فتلك الكرامات و العلوم شاهده على صدق النبي صلى الله عليه و سلم.

فقوله صلى الله عليه و سلم: أنا دار الحكمه و على بابها. رواه الترمذى بسند

أنا مدينه العلم و على بابها فمن أراد العلم فليأت الباب. رواه ابن عدى فى الكامل و العقيلى فى الضعفاء و الطبرانى و الحاكم عن ابن عباس، و ابن عدى و الحاكم عن جابر

، إشاره إلى علوم الأولياء دون علوم الفقهاء، فإن أخذ علوم الفقهاء لم ينحصر على على رضى الله عنه، بل

قال له رسول الله صلى الله عليه و سلم: أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم».

و هذا الكلام و إن اشتمل على بعض المطالب الصادقه مخدوش من وجوه:

الحمل على العلوم الباطنه باطل

أحدها: إنه و إن كان اعترافه بكون أمير المؤمنين عليه السلام «قطب كمالات الولاية، و سائر الأولياء حتى الصّحابه أتباع له فى مقام الولاية» دليلا على أفضليه الامام من الصّحابه من وجه، لكنّ

حديث «أنا مدينه العلم»

و نظائره يدلّ على أفضليته و أعلميته منهم من جميع الجهات و الوجوه ...

و حملة

حديث: «أنا دار الحكمه»

على أنه «إشاره إلى علوم الأولياء دون علوم الفقهاء» باطل قطعاً، لأن «الحكمه» هو «العلم النافع» ... و لا ريب فى أنّ علوم الفقهاء من العلم النافع.

أمّا أنّ «الحكمه» هو «العلم النافع» فقد صرّح به عبد العزيز (الدهلوى) فى جواب سؤال عن ثبوت «العصمه» و «الحكمه» و «الوجاهه» و «القطبيه» للأئمه الاثنى عشر عليهم السلام ... و نصّ على أنه المراد من

حديث «أنا دار الحكمه و على بابها»

و

حديث «أنا مدينه العلم و على بابها»

... و لمزيد الفائدة نذكر كلمات بعض العلماء حول معنى

حديث: «أنا دار الحكمة»

ليُتضح لك بطلان الحمل المذكور على لسان علماء أهل السنّة:

العاصمي: «أَمَّا الْعِلْمُ وَالْحِكْمَةُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِأَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا فَفَضَّلَ بِالْعِلْمِ الْعِبَادَ الَّذِينَ كَانُوا لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَ يَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، وَ اسْتَحَقَّ بِذَاكَ مِنْهُمْ السَّجُودَ لَهُ، فَكَمَا لَا يَصِيرُ الْعِلْمُ

ص: ٢٧٦

جهلا و العالم جاهلا فكذلك لم يصير آدم المفضل بالعلم مفضولا. و كذلك حال من فضّل بالعلم. فأما من فضل بالعبادة فربما يصير مفضولا لأن العابد ربما يسقط عن درجه العباده إن تركها معرضا عنها، أو توانى فيها تغافلا عنها، فيسقط فضله. و لذلك قيل: بالعلم يعلو ولا- يعلو، و العالم يزار ولا يزور. و من ذلك وجوب الوصف لله سبحانه بالعلم و العالم، و فساد الوصف له بالعباده و العابد و لذلك من على نبيه عليه السلام بقوله وَ عَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ. وَ كَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا فعظم الفضل عليه بالعلم دون سائر ما أكرمه به من الخصال و الأخلاق، و ما فتح عليه من البلاد و الآفاق.

و كذلك المرتضى رضوان الله عليه، فضّل بالعلم و الحكمه ففاق بهما جميع الأمم ما خلا الخلفاء الماضين رضى الله عنهم أجمعين. و لذلك وصفه الرسول عليه السلام بهما حيث

قال «يا على ملئت علما و حكمه»

و ذكر فى

الحديث عن المرتضى رضوان الله عليه: إن النبي صلى الله عليه و سلم كان ذات ليلة فى بيت أم سلمه، فبكرت إليه بالغداه فإذا عبد الله بن عباس بالباب، فخرج النبي صلى الله عليه و سلم إلى المسجد و أنا عن يمينه و ابن عباس عن يساره فقال النبي عليه السلام:

يا على ما أول نعم الله عليك؟ قال: أن خلقنى فأحسن خلقى. قال: ثم ما ذا؟

قال: أن عزّفتى نفسه. قال: ثم ما ذا؟ قال قلت: وَ إِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا قال: فضرب النبي صلى الله عليه و سلم يده على كتفى و قال: يا على ملئت علما و حكمه. و لذلك قال النبي صلى الله عليه و سلم: أنا مدينه العلم و على بابها. و فى بعض الروايات: أنا دار الحكمه و على بابها» (١).

الكنجى الشافعى: «الباب الحادى و العشرون، فيما خصّ الله تعالى عليا رضى الله عنه بالحكمه. قال الله تعالى: وَ مَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا.

ص: ٢٧٧

أخبرنا عبد اللطيف بن محمد ببغداد، أخبرنا محمد بن عبد الباقي، أخبرنا أبو الفضل بن أحمد، حدّثنا أحمد بن عبد الله الحافظ، حدّثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجاني، حدّثنا الحسن بن سفيان، حدّثنا عبد الحميد بن بحر، حدّثنا شريك عن سلمه بن كهيل عن الصنابحي عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنا دار الحكمه و على بابها.

قلت: هذا حديث حسن عال. و قد فسّرت الحكمه بالسّنه لقوله عزّ و جل:

وَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَ الْحِكْمَةَ. الآية. يدل على صحه هذا التأويل ما

قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أوتيت الكتاب و مثله معه

. أراد بالكتاب القرآن. و مثله معه ما علّمه الله تعالى من الحكمه. و بيّن له من الأمر و النهي و الحلال و الحرام. فالحكمه هي السنّه، فلهذا

قال: أنا دار الحكمه و على بابها» (١).

السيد شهاب الدين أحمد: «الباب الخامس عشر: في أن النبي صلى الله عليه و على آله و بارك و سلّم دار حكمه و مدينه علم و على لهما باب، و أنه أعلم بالله تعالى و أحكامه و آياته و كلامه بلا ارتياب ... و عن علي رحمه الله و رضوانه عليه قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: أنا دار الحكمه و على بابها. رواه الحافظ أبو نعيم، و الطبري، و رواه في المشكاه و قال: أخرجه الترمذي» (٢).

. المناوي: «أنا دار الحكمه

و

في روايه: أنا مدينه الحكمه و على بابها.

أى على ابن أبي طالب هو الباب الذى يدخل منه إلى الحكمه. و ناهيك بهذه المرتبه ما أسناها و هذه المنقبه ما أعلاها. و من زعم أنّ المراد

بقوله: و على بابها

أنه مرتفع من العلوّ و هو الارتفاع، فقد تمحّل لغرضه الفاسد بما لا يجديه و لا يسمنه و لا يغيه.

أخرج أبو نعيم عن ترجمان القرآن مرفوعا: ما أنزل الله عزّ و جل يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إلّا و على رأسها و أميرها

. و

أخرج عن ابن مسعود قال: كنت عند

١- [١] كفايه الطالب: ١١٨.

٢- [٢] توضيح الدلائل على ترجيح الفضائل - مخطوط.

النبي صَلَّى الله عليه و سَلَّمَ، فسئل عن علي كَرَّمَ الله وجهه فقال: قَسَّمت الحَكَمه عشره أجزاء فاعطى على تسعه أجزاء و الناس جزءا واحدا

و .

عنه أيضا: أنزل القرآن على سبعة أحرف ما منها حرف إلَّا له ظهر و بطن، و أما عليّ فعنده منه علم الظاهر و الباطن

و .

أخرج أيضا: علي سيد المسلمين و إمام المتقين

و .

أخرج أيضا: أنا سيّد ولد آدم و علي سيد العرب

و .

أخرج أيضا: علي رايه الهدى

و .

أخرج أيضا: يا علي، إنّ الله أمرني أن أدنيك و أعلمك لتعي، و أنزلت عليّ هذه الآية وَ تَعِيَهَا أذُنٌ وَاعِيَةٌ

. و أخرج أيضا عن ابن عباس: كنّا نتحدّث أن رسول الله صَلَّى الله عليه و سَلَّمَ عهد إلى علي كَرَّمَ الله وجهه سبعين عهدا لم يعهد إلى غيره.

و الأخبار في هذا الباب لا تكاد تحصى» (1).

ابن حجر المكي في (المنح المكيه): «و مما يدلّ على أنّ الله سبحانه اختص عليا من العلوم بما تقصر عنه العبارات: قوله صَلَّى الله عليه و سَلَّمَ: أقضاكم على

. و هو حديث صحيح لا نزاع فيه، و

قوله: أنا دار الحَكَمه،

و

روايه: أنا مدينه العلم و علي بابها».

. قال المناوی: و فی روايه مدينه الحکمه. و علی ابن أبی طالب بابها.

فيه التنبيه على فضل على، و استنباط الأحكام الشرعيه منه» (٢).

نظام الدين السهالوی فی (الصبح الصادق): «إفاضه: قال الشيخ ابن همام فی فتح القدير بعد ما أثبت عتق ام الولد و انعدام جواز بيعها عن عدّه من الصحابه رضوان الله تعالى عليهم، و بالأحاديث المرفوعه، استنتج ثبوت الإجماع على بطلان البيع. ممّا يدل على ثبوت ذلك الإجماع:

ما أسنده عبد الرزاق أنبأنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيده السلماني قال: سمعت عليا يقول:

ص: ٢٧٩

١- [١] فيض القدير في شرح الجامع الصغير ٣/ ٤٦.

٢- [٢] السراج المنير في شرح الجامع الصغير ١/ ٢٤٤.

اجتمع رأيي و رأى عمر فى أمهات الأولاد أن لا يبعن، ثم رأيت بعد أن يبعن.

فقلت له: فرأيك و رأى عمر فى الجماعه أحب إليّ من رأيك وحدك فى الفرقه.

فضحك على رضى الله تعالى عنه.

و اعلم أن رجوع على رضى الله تعالى عنه يقتضى أنه يرى اشتراط انقراض العصر فى تقرّر الإجماع، و المرجح خلافه، و ليس يعجبني أن لأمر المؤمنين شأنًا يبعد اتّباعه أن يميلوا إلى دليل مرجوح و رأى مغسول و مذهب مردول، فلو كان عدم الاشتراط أوضح لا كوضوح شمس النهار كيف يميل هو إليه، و

قد قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: أنت منى بمنزله هارون من موسى إلّا أنه لا نبي بعدي. رواه الصحيحان

و.

قال رسول الله صلى الله عليه و على و آله و سلم: أنا دار الحكمه و على بابها رواه الترمذى

فالانقراض هو الحق.

لا- يقال: إن الخلفاء الثلاثة أيضا أبواب العلم، و قد حكم عمر بامتناع البيع. لأن غايه ما فى الباب أنهما تعارضا. ثم المذهب أن أمير المؤمنين عمر أفضل، و هو لا يقتضى أن يكون الأفضليه فى العلم أيضا، و قد ثبت أنه باب دار الحكمه فالحكمه حكمه».

هذا كله بالنسبه إلى

حديث «أنا دار الحكمه».

و بالنسبه إلى معنى

حديث: «أنا مدينه العلم»:

ابن طلحه الشافعى فى معنى «الأنزاع البطين»: «و لما اكتنفت العناية الإلهيه، و أحاطت الألطاف الربانيه، و أهدت الرأفه الملكوتيه برسول الله صلى الله عليه و سلم، فجعلت قلبه مشكاه لأنوار النبوه و الرساله، و أنزل الله عليه الكتاب و الحكمه و علمه ما لم يكن يعلم، و على يومئذ مشمول ببركات تربيته محصول له ثمرات حنوه عليه، فبشفقته لمع من تلك الأنوار بارقتها و طلع من آفاق مشكاتها شارقتها، فاستنار قلب على بتلك الأنوار و زكا بتلك الآثار، و صفا من شوائب الأكدار و استعدّ بقبول ما يفيض عليه من أسرار العلوم و علوم الأسرار، و يحلّ فيه من مقدار الحكم و حكم الأقدار، فتحلّى بيمن الإيمان و تزين بعوارف

المعرفة، و اتّصف بمحكم الحكمه و أدرك أنواع العلم، فصارت الحكم من ألفاظه ملتقطه، و شوارد العلوم الظاهره و الباطنه به آنسه، و عيونها من قلبه متفجره.

و لم يزل بملازمه رسول الله صلى الله عليه و سلم يزيد الله تعالى علما حتى

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم- فيما نقله الترمذى فى صحيحه بسنده عنه:- أنا مدينه العلم و على بابها

. فكان من غزازه علمه يذلل جوامع القضايا، و يوضح مشكلات الوقائع، و يسهل مستصعب الأحكام. فكلّ علم كان له فيه أثر، و كل حكمه كان له عليها استظهار. و سيأتى تفصيل هذا التأصيل فى الفصل السادس المعقود لبيان علمه و فضله إن شاء الله تعالى.

و حيث اتّضح ما آتاه الله تعالى من أنواع العلم و أقسام الحكمه، فباعتبار ذلك وصف بلفظه البطين، فإنها لفظه يوصف بها من هو عظيم البطن متّصف بامتلائه. و لما كان عليه السلام قد امتلأ علما و حكمه، و تضرّع من أنواع العلوم و أقسام الحكمه ما صار غذاء له مملؤا به وصف باعتبار ذلك بكونه بطينا من العلم و الحكمه، كمن تضرّع من الأغذية الجسمانيه ما عظم به بطنه و صار باعتباره بطينا، فأطلقت هذه اللفظه نظرا إلى ذلك» (١).

الكنجى الشافعى: «قلت: و الله أعلم: إن وجه هذا عندى:

أن النبى صلى الله عليه و سلم قال: أنا مدينه العلم و على بابها

. أراد صلى الله عليه و سلم أن الله تعالى علّمنى العلم و أمرنى بدعاء الخلق إلى الإقرار بوحدانيته فى أول النبوه، حتى مضى شطر زمان الرساله على ذلك. ثم أمرنى الله بمحاربه من أبى الإقرار لله عزّ و جل بالوحدانيه بعد منعه من ذلك، فأنا مدينه العلم فى الأنوامر و النواهى و فى السلم و الحرب حتى جاهدت المشركين، و على بن أبى طالب بابها، أى هو أول من يقاتل أهل البغى بعدى من أهل بيتى و سائر أمتى، و لو لا أنّ عليا يّين للناس قتال أهل البغى و شرّع الحكم فى قتلهم، و إطلاق الأسارى منهم، و

تحريم

ص: ٢٨١

سلب أموالهم و سبى ذراريهم، لما عرف ذلك، فالنبي صَلَّى الله عليه و سَلَّمَ سَنَّ فى قتال المشركين و نهب أموالهم و سبى ذراريهم، و سَنَّ على فى قتال أهل البغى أن لا يجهز على جريح و لا يقتل الأسير و لا تسبى النساء و الذرية، و لا تؤخذ أموالهم. و هذا وجه حسن صحيح.

و مع هذا، فقد قال العلماء من الصحابه و التابعين و أهل بيته بتفضيل على، و زياده علمه و غزارته و حدّه فهمه و وفور حكمته و حسن قضاياه و صحه فتواه، و قد كان أبو بكر و عمر و عثمان و غيرهم من علماء الصحابه يشاورونه فى الأحكام و يأخذون بقوله فى النقض و الإبرام، اعترافاً منهم بعلمه و وفور فضله و رجاحه عقله و صحه حكمه، و ليس هذا الحديث فى حقّه بكثير، لأنّ رتبته عند الله عزّ و جلّ و عند رسوله و عند المؤمنين من عباده أجلّ و أعلى من ذلك» (١).

النووى:

«إمام المسلمين بلا ارتياب أمير المؤمنين أبو تراب

نبي الله خازن كلّ علم على للخزانه مثل باب»

ذكر البيتين شهاب الدين فى (توضيح الدلائل على ترجيح الفضائل).

أبو بكر الخوافى، فقد قال شهاب الدين أحمد: «الباب الخامس عشر فى أن النبى صَلَّى الله عليه و آله و بارك و سَلَّمَ دار حكمه و مدينه علم و على لهما باب. و أنه أعلم الناس بالله تعالى و أحكامه و آياته و كلامه بلا ارتياب.

عن مولانا أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صَلَّى الله عليه و على آله و بارك و سَلَّمَ: يا على إن الله أمرنى أن أدنيك فاعلمك لتعى، و أنزلت على هذه الآيه وَ تَعِيهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ فَأَنْتَ اذْنٌ وَاعِيَةٌ لِعَلِمَى. رواه الحافظ الامام أبو نعيم فى الحليه.

و رواه سلطان الطريقه و برهان الحقيقه الشيخ شهاب الدين أبو جعفر عمر

ص: ٢٨٢

السهروردي في العوارف بإسناده إلى عبد الله بن الحسن رضى الله عنهما ولفظه: قال حين نزلت هذه الآية وَ تَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ قال رسول الله صلى الله عليه و على آله و بارك و سلم لعللى رضى الله تعالى عنه: سألت الله أن يجعلها اذنك يا على. قال على كرم الله تعالى وجهه: فما نسيت شيئاً بعده و ما كان لى أن أنسى.

قال شيخ المشايخ فى زمانه و واحد الأقران فى علومه و عرفانه الشيخ زين الدين أبو بكر محمد بن محمد بن على الخوافى قدس الله تعالى سرّه: فلذا اختص على كرم الله وجهه بمزيد العلم و الحكمة حتى قال رسول الله صلى الله عليه و على و آله و بارك و سلم: أنا مدينة العلم و على بابها

. و قال عمر: لو لا على لهلك عمر».

شهاب الدين أحمد، قال بعد حديث مدينة العلم: «و اعلم أن الباب سبب لزوال الحائل و المانع من الدخول إلى البيت، فمن أراد الدخول و أتى البيوت من غير أبوابها شقّ و عسر عليه دخول البيت، فهكذا من طلب العلم و لم يطلب ذلك من على رضى الله عنه و بيانه، فإنه لا يدرك المقصود، فإنه رضى الله عنه كان صاحب علم و عقل و بيان، و ربّ من كان عالماً و لا يقدر على البيان و الإفصاح، و كان على رضى الله عنه مشهوراً من بين الصحابة بذلك. فباب العلم و روايته و استنباطه من على رضى الله عنه، و هو كان بإجماع الصحابة مرجوعاً إليه فى علمه، موثقاً بفتواه و حكمه، و الصحابة كلهم يراجعونه مهما أشكل عليهم، و لا يسبقونه، و من هذا المعنى قال عمر: لو لا على لهلك عمر. رضى الله تعالى عنهم».

ابن الصباغ المالكي بعد نقل حكم الامام فى الخنثى: «فانظر رحمك الله إلى استخراج أمير المؤمنين على رضى الله عنه بنور علمه و ثاقب فهمه ما أوضح به سبيل السداد، و بين به طريق الرشاد، و أظهر به جانب الذكوره على الأنوثة من ماله الإيجاد، و حصلت له هذه المنه الكامله و النعمه الشامله بملاحظه النبى صلى الله عليه و سلم له، و تربيته و حنّوه عليه و شفقتة، فاستعدّ لقبول الأنوار و تهياً لفيض العلوم و الأسرار، فصارت الحكمة من أفاضله ملتقطه، و العلوم الظاهره و الباطنه بفؤاده مرتبطه، لم تزل بحار العلوم تنفجر من صدره و يطفو عبابها. حتى

قال صلى

ص: ٢٨٣

اللّٰه عليه و سلّم: أنا مدينه العلم و على بابها» (١).

نور الدين السمهودي: «وقد أخرج ابن السّمان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع عمر يقول لعلي رضي الله عنهما- وقد سأله عن شيء فأجابه ففرّج عنه- لا أبقاني الله بعدك يا علي. قال الزين العراقي في شرح التقريب في ترجمه على رضي الله عنه: قال عمر رضي الله عنه: أفضانا علي، و كان يتعوّذ من معضله ليس لها أبو حسن. انتهى. و هذا التعوّد رواه الدار قطني و غيره و لفظه:

أعوذ باللّٰه من معضله ليس لها أبو حسن. و في روايه له عن أبي سعيد الخدري قال: قدمنا مع عمر مكه و معه علي بن أبي طالب فذكر له علي شيئاً فقال عمر:

أعوذ باللّٰه أن أعيش في قوم لست فيهم أبا حسن. قالوا: و إنما لم يولّه شيئاً من البعوث لأنّه كان يمسكه عنده لأخذ رأيه و مشاورته. و أخرج الحافظ الذهبي عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: ذكر لعطاء أ كان أحد من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه و سلّم أفقه من علي؟ قال: لا و الله ما علمته.

قلت: و هذا و أشباهه مما جاء في فضيله على في هذا الباب شاهد

لحديث: أنا مدينه العلم و على بابها» (٢).

الفضل ابن روزبهان، في جواب كلام العلّامه الحلّي و قد استدل فيه

بقوله عليه السلام: سلوني

، و بحديث مدينه العلم كما سمعت: «هذا يدل على وفور علمه و استحضاره أجوبه الوقائع و اطلاعه على العلوم و المعارف، و كلّ هذه الأمور مسلّمه» (٣).

المّلا على القاري: «ثم على بن أبي طالب. أي ابن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي. و هو المرتضى، زوج فاطمه الزهراء،

ص: ٢٨٤

١- [١] الفصول المهمه: ١٩.

٢- [٢] جواهر العقدين - مخطوط.

٣- [٣] إبطال الباطل - مخطوط.

و ابن عم المصطفى، و العالم فى الدرجه العليا، و العضلات التى سألته كبار الصحابه عنها و رجعوا إلى فتواه، فيها فضائل كثيره شهيره، تحقق

قوله عليه السلام: أنا مدينه العلم و على بابها

و.

قوله عليه السلام: أقضاكم على» (١).

القارى أيضا بعد نقل حكاية مكذوبه فى تعلّم الخضر عليه السلام من أبى حنيفه: «و لا يخفى أن هذا من كلام بعض الملحدين الساعى فى فساد الدين، إذ حاصله أن الخضر- الذى قال الله تعالى فى حقّه: عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا و قد تعلّم موسى عليه السلام بعض العلوم منه بما أوتى علما- من جمله تلاميذ أبى حنيفه، ثم عيسى عليه السلام يأخذ أحكام الإسلام من تلميذ تلميذ أبى حنيفه فى ذلك المقام، و ما أسرع فهم التلميذ حيث أخذ عن الحضرة فى ثلاث سنين ما تعلّم الخضر من أبى حنيفه حيّا و ميتّا فى ثلاثين سنه. و أعجب منه أن أبا القاسم القشيري ليس معدودا فى طبقات الحنفية و إنما هو أحد أكابر الشافعية.

ثم العجب من الخضر أنه أدرك النبى عليه السلام و لم يتعلّم منه الإسلام و لا من علماء الصحابه الكرام، كعلّى باب مدينه العلم و أقضى الصحابه، و زيد أفرضهم، و أبى أقرأ القراء، و معاذ بن جبل الأعلم بالحلال و الحرام. و لا من التابعين العظام كالفقهاء السبعة. و سعيد بن المسيّب بالمدينه، و عطاء بمكه، و الحسن بالبصره، و مكحول بالشام. و قد رضى لجهله بالشريعه الحنيفيه حتى تعلّم مسائلها بدلائلها فى أواخر عمر أبى حنيفه، فهذا مما لا يخفى بطلانه على العقول السخيفه و الفهوم الضعيفه. بل لو أطلق على هذه مقاله الردية علماء الشافعية أو الحنابله أو المالكيه أخذوها على وجه السخرية و جعلوها وسيله فى قله عقل الطائفة الحنفية، حيث لم يعلموا أن أحدا منهم لم يرض بهذه القضية بالكلية. ثم لو تعرّضت لما فى منقوله من الخطأ فى مبانيه و معانيه الداله على نقصان

ص: ٢٨٥

معقوله لصار كتابا مستقلا في ردّ محصولة، إلّا أنّي أعرضت عنه صفحا لقوله تعالى خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ وقال عزّ وجلّ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» (١).

المّاوى: «أنا مدينة العلم و على بابها فمن أراد العلم فليأت الباب.

فإن المصطفى صلّى الله عليه و سلّم المدينة الجامعة لمعالى الديانات كلّها، و لا بدّ للمدينة من باب، فأخبر أنّ بابها هو على كرم الله وجهه، فمن أخذ طريقه دخل المدينة، و من أخطأه أخطأ طريق الهدى. و قد شهد له بالأعلميّة الموافق و المؤلف و المعادى و المخالف. و خرّج الكلاباذى أنّ رجلا سأل معاويه عن مسأله فقال: سل عليا هو أعلم منى. فقال: أريد جوابك. قال: ويحك كرهت رجلا كان رسول الله صلّى الله عليه و سلّم يغزّه بالعلم غزا. و كان أكابر الصحب يعترفون له بذلك، و كان عمر يسأله عتيا أشكل عليه. جاءه رجل فسأله فقال: هاهنا على فأسأله فقال: أريد أنّ أسمع منك يا أمير المؤمنين قال: قم لا أقام الله رجليك، و محا اسمه من الديوان. و صحّ عنه من طريق: أنه كان يتعوّذ من قوم ليس هو فيهم حتى أمسكه عنده و لم يولّه شيئا من البعوث لمشاورته فى المشكل. و أخرج الحافظ الذهبي عن عبد الملك بن أبى سليمان قال: ذكر لعطاء أ كان أحد من الصحب أفقه من على؟

قال: لا و الله. و قال الحرالى: قد علم الأوّلون و الآخرون أنّ فهم كتاب الله منحصر إلى علم على. و من جهل ذلك فقد ضلّ عن الباب الذى من ورائه يرفع الله من القلوب الحجاب حتى يتحقّق اليقين الذين لا يتغيّر بكشف الغطاء. إلى هنا كلامه» (٢).

عبد الحق الدهلوى. و قد تقدّم كلامه.

عبد الرحمن بن عبد الرسول الجشتى، فى مقدمه كتابه (مرآه الأسرار).

ص: ٢٨٦

١- [١] المشرب الوردى فى مذهب المهدى - مخطوط.

٢- [٢] فيض القدير ٣ / ٤٦.

إسماعيل بن سليمان الكردي. في كتابه (جلاء النظر في دفع شبهات ابن حجر).

محمد بن عبد الرسول البرزنجي - في كتابه (الاشاعه لأشراط الساعه).

ولي الله الدهلوي - و قد تقدمت عباراته عن قريب.

محمد معين السندی - في جواب استدلال القائلين بالقياس: «و استدّلوا أيضا على حجيه القياس بعمل جميع كثير من الصحابه، و أن ذلك نقل عنهم بالتواتر، و إن كانت تفاصيل ذلك آحادا. و أيضا: عملهم بالقياس و ترجيح البعض على البعض تكرر و شاع من غير نكير، و هذا وفاق و إجماع على حجيه القياس. فالجواب: إنه كما نقل عنهم القياس نقل ذمهم القياس أيضا، فعن باب مدينه العلم رضى الله عنه أنه قال: لو كان الدين بالقياس لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره» (١).

محمد بن إسماعيل الأمير: «... و إذا عرفت هذا عرفت أنه قد خصّ الله الوصى عليه السلام بهذه الفضيله العجيبه، و نوّه شأنه إذ جعله باب أشرف ما فى الكون و هو العلم، و أنه منه يستمد ذلك من أراده. ثم أنه باب لأشرف العلوم و هى العلوم الدينيه، ثم لأجمع خلق الله علما و هو سيّد رسله صلى الله عليه و سلّم.

و إن هذا لشرف يتضاءل عنه كل شرف، و يطأطئ رأسه تعظيما له كل من سلف و خلف. و كما خصّه الله بأنّه باب مدينه العلم فاض عنه منها ما يأتيك من دلائل ذلك قريبا» (٢).

الشيخ سليمان جمل حيث قال بشرح:

«و وزيره ابن عمه فى المعالى و من الأهل تسعد الوزراء»

قال: «و قوله: و من الأهل ... إلخ. من تلك السعاده ما أمّد به من المؤاخاه

فقد أخرج الترمذى: أخى صلى الله عليه و سلّم بين أصحابه فجاء على

ص: ٢٨٧

١- [١] دراسات اللّيب: ١٨٨.

٢- [٢] الروضه النديه.

تدمع عيناه فقال: يا رسول الله آخيت بين أصحابك و لم تؤاخ بيني و بين أحد.

فقال: أنت أخي في الدنيا و الآخرة.

و منها: العلوم التي أشار إليها

بقوله: أنا مدينه العلم و على بابها. فمن أراد العلم فليأت الباب» (١).

العجيلي الشافعي: «و لما أصاب أهل مكه جذب شديد أخذه النبي صلى الله عليه و سلم من عمه أبي طالب و ربّاه و أزلفه، و هداه إلى مكارم الأخلاق، فحصلت له العلوم بملا-حظته له و حنوّه عليه و شفقتة، فاستعد لقبول الأنوار و تهيّأ لفيض العلوم و الأسرار، فصارت الحكمة من ألفاظه ملتقطه، و العلوم الظاهره و الباطنه بفؤاده مرتبطه، يتفجّر بحار العلوم من صدره. و لذلك

قال صلى الله عليه و سلم: أنا مدينه العلم و على بابها» (٢).

حديث «أنا مدينه الفقه و على بابها»

الثاني: و إنّ ممّا يردّ الحمل على العلوم الباطنه

حديث «أنا مدينه الفقه و على بابها»

فكما ورد الحديثان عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم، فقد ورد هذا الحديث الشريف عنه أيضا، و أخرجّه و أثبته جماعه من العلماء الأعيان ... كما علمت سابقا ... و كما لا مجال للتأويل و الحمل فيه كذلك لا مجال له في الحديثين، فظهر بطلان ما ذكره القاضي الهندي بهذا البيان أيضا، فليمت الجاحد المنكر لذلك غيظا.

الثالث: إنّ جميع هذه الأحاديث تدلّ على اختصاص العلوم مطلقا و انحصارها بمولانا أمير المؤمنين عليه السلام ... و قد ذكرنا الوجوه الدالّه على ذلك في جواب كلمات العاصمي و القاري و غيرهما، و ذكرنا هناك كلمات الأعلام

ص: ٢٨٨

١- [١] الفتوحات الاحمدية بشرح الهمزيه.

٢- [٢] ذخيره المآل - مخطوط.

فى هذا الباب؁ و قد كان منها ما نقله المناوى عن الحرالى: «قد علم الأولون و الآخرون أنّ فهم كتاب الله منحصر إلى على؁ و من جهل ذلك فقد ضلّ عن الباب الذى من ورائه يرفع الله من القلوب الحجاب؁ حتى يتحقّق الذى لا يتغيّر بكشف الغطاء». فبطل قوله: «فإن أخذ علوم الفقهاء لم ينحصر على على رضى الله عنه».

قدح حديث النجوم

الرابع: تمسّكه

«بحديث أصحابى كالنجوم»

لما زعمه من عدم الانحصار المذكور؁ أضعف و أوهن؁ ... فإنّ هذا الحديث موضوع باعتراف أكابر الحفاظ و الأئمة من أهل السنّة؁ ... و قد تقدم قدحه فى جواب كلام الأعور الواسطى؁ و ممّن نصّ على بطلان هذا الحديث: ابن عبد البر؁ و ابن تيمية؁ و أبو حيان؁ و الزين العراقى؁ و ابن حجر العسقلانى؁ و ابن أمير الحاج؁ و السيوطى؁ و الخفاجى؁ و الشوكانى ... و تفصيل الكلام فيه المذكور فى قسم (حديث الثقلين) من كتابنا.

ص: ٢٨٩

وقال عبد العزيز الدهلوى فى الباب الحادى عشر من (التحفة) فى بيان أنواع أوهام الشيعة على زعمه: «النوع الثالث - أن يكون المطلوب شيئاً، و نتيجة الاستدلال شيئاً آخر، لكنهم يتوهمون و يجعلونها عين المطلوب لكمال القرب و المجاوره بينها و بين المطلوب، و على هذا الأساس يتم أكثر استدلالات الشيعة، كما تقدّم بالتفصيل فى مباحث الإمامه، من ذلك: أن الأمير باب مدينه العلم، و كل من كان باب مدينه العلم فهو الامام، و من جهة أن الامام رئيس الأمه، و الباب له رئاسه الدار بوجه من الوجوه، و إذا كان الأمير الباب فهو الإمام.

و الحال أن كونه باب مدينه العلم أمر، و كونه الامام أمر آخر، و ليس بين الأمرين اتحاد و لا تلازم.

أقول: و هذا الكلام مرفوض و مردود بوجه كثيره. نكتفى هنا بإيراد بعضها:

أحدها: دعوى عدم تفرقه الشيعة بين المطلوب و النتيجة زعم فاسد، فإن الشيعة أجلّ شأننا و أعظم قدرا من ذلك، كما ستراه عمّا قريب بعون المنعم الميثب.

و الثانى: دعواه أن أكثر استدلالات الشيعة من هذا القبيل، دعوى كاذبه، و يكفيك مراجعه استدلالنا فى المواضع المختلفه من مباحث الامامه و الثالث: ما ذكره حول استدلال الشيعة بحديث أنا مدينه العلم باطل، فقد عرفت من بحوث كتابنا هذا حول حديث «أنا مدينه العلم و على بابها» سندا و دلالة، متانه استدلالنا، و تماميّه دلالة هذا الحديث على مطلوبنا.

و الرابع: إنّ طريق استدلال الشيعة بحديث مدينه العلم موجود و مضبوط فى كتبها، و ليس طريق الاستدلال المبهم و المجمل الذى نسبه (الدهلوى) إليهم

فى شىء من مؤلفاتهم، ونحن نورد هنا طريق الاستدلال عن بعض أصحابنا لثرى خيانه (الدهلوى) و كذبه فى هذه مقاله:

قال أبو جعفر محمد بن على بن شهر آشوب السروى بعد نقل الحديث عن المخالفين: «و هذا يقتضى وجوب الرجوع إلى أمير المؤمنين عليه السلام، لأنه كُنَى عنه بالمدينة، و أخبر أن الوصول إلى علمه من جهه على خاصه، لأنه جعله كباب المدينة الذى لا يدخل إليها إلّا منه. ثم أوجب ذلك الأمر به بقوله: فليأت الباب. و فيه دليل على عصمته، لأنه من ليس بمعصوم يصحّ منه وقوع القبيح، فإذا وقع كان الاقتداء به قبيحا فيؤدّى إلى أن يكون عليه السلام قد أمر بالقبيح، و ذلك لا يجوز. و يدلّ أيضا على أنه أعلم الأمة، يؤيد ذلك ما قد علمناه من اختلافها و رجوع بعضها إلى بعض و غناءه عليه السلام عنها، و أبان عليه السلام ولايه على عليه السلام و إمامته، و أنه لا يصح أخذ العلم و الحكمه فى حياته و بعد وفاته إلّا من قبله و روايته عنه كما قال الله تعالى وَ اتُّوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا» (١).

و قال يحيى بن الحسن الحلّى المعروف بابن البطريق: «و اعلم أن هذا الفصل قد جمع أشياء فى فنون شتى من مناقبه كلّها يوجب لأمر المؤمنين عليه السلام السيادة و اتباع الأمة و الاقتداء به. منها،

قوله: أنا مدينه العلم و على بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب

. و كذلك

قوله: أنا مدينه الجنه.

و قد قدّمنا فضل العالم على من ليس بعالم، و أن الله قد ميّز العالم على من ليس بعالم، و أن الله تعالى قد أوجب اتباع من يهدى إلى الحق و هو أحق بالاتباع من غيره، و ليس ذلك إلّا لتفضيل العالم على من ليس كذلك، فقد وجبت له السيادة و وجب اتباعه. و قد استوفينا ذلك فيما مضى فلا وجه لإعادته» (٢).

و قال القاضى السيد نور الله التستري: «أقول: فى الحديث إشاره إلى قوله تعالى وَ اتُّوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا و فى كثير من روايات ابن المغازلى تصريح

ص: ٢٩١

١- [١] مناقب آل أبى طالب ٢/ ٣٤.

٢- [٢] العمده: ٣٦٣.

بذلك،

ففى بعضها مسندا إلى جابر: أنا مدينه العلم و على بابها فمن أراد العلم فليأت الباب.

و

فى بعضها مسندا إلى على عليه السلام: يا على أنا المدينه و أنت الباب. كذب من زعم أنه يصل إلى المدينه إلّا من الباب.

و

روى عن ابن عباس: أنا مدينه العلم و على بابها فمن أراد العلم فليأت الباب.

و

عن ابن عباس أيضا: أنا مدينه الجنه و على بابها فمن أراد الجنه فليأتها من بابها.

و

عن ابن عباس أيضا بطريق آخر: أنا دار الحكمه و على بابها فمن أراد الحكمه فليأت الباب.

فهذا يقتضى وجوب الرجوع إلى أمير المؤمنين عليه السلام، لأنّ النّبي صلّى الله عليه و آله و سلّم كنّى عن نفسه الشريفه بمدينه العلم و مدينه الجنه و بدار الحكمه، ثم أخبر أن الوصول إلى علمه و حكمته و إلى جنه الله سبحانه من جهه على خاصه، لأنّه جعله كباب مدينه العلم و الحكمه و الجنه التى لا يدخل إليها إلّا منه، و كذب عليه السلام من زعم أنه يصل إلى المدينه لا من الباب. و تشير إليه الآية أيضا كما ذكرناه.

و فيه دليل على عصمته و هو ظاهر، لأنه عليه السلام أمر بالاقتداء به فى العلوم على الإطلاق، فيجب أن يكون مأمونا عن الخطأ.

و يدل على أنه إمام الأئمّه، لأنه الباب لتلك العلوم. و يؤيد ذلك ما علم من اختلاف الأئمّه و رجوع بعض إلى بعض و غناءه عليه السلام عنها.

و يدل أيضا على ولايته و إمامته عليه السلام و أنه لا يصح أخذ العلم و الحكمه و دخول الجنّه فى حياته صلّى الله عليه و آله و سلّم إلّا من قبله، و روايه العلم و الحكمه إلّا عنه لقوله تعالى وَ أَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا حيث كان عليه السلام هو الباب. و لله درّ القائل:

مدينه علم و ابن عمك بابها فمن غير ذاك الباب لم يؤت سورها

و يدل أيضا على أن من أخذ شيئا من هذه العلوم و الحكم التى احتوى عليها رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم من غير جهه على عليه السلام كان عاصيا كالسارق و المتسوّر، لأن السارق و المتسوّر إذا دخلا من غير الباب المأمور به و وصلا

إلى بغيتهما كانا عاصيين. و

قوله عليه السلام: فمن أراد العلم فليأت الباب

، ليس المراد به التخيير، بل المراد به الإيجاب و التهديد كقوله عزّ و جل فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ و الدليل على ذلك أنه ليس هاهنا نبيّ غير محمد صلّى الله عليه و آله و سلّم هو مدينة العلم و دار الحكمة، فيكون العالم مختيراً بين الأخذ من أحدهما دون الآخر، و فقد ذلك دليل على إيجابه و أنّه فرض لازم. و الحمد لله.

ثم لا يخفى على أولى الأبواب أن المراد بالباب في هذه الأخبار الكناية عن الحافظ للشئ الذي لا يشذ عنه منه شئ، و لا يخرج إلّا منه و لا يدخل عليه إلّا به. و إذا ثبت أنه عليه السلام الحافظ لعلوم النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم و حكمته، و ثبت أمر الله تعالى و رسوله بالتوصل به إلى العلم و الحكمه و جب اتّباعه و الأخذ عنه، و هذا حقيقة معنى الامام، كما لا يخفى على ذوى الأفهام [\(١\)](#).

و الخامس: لقد توهم (الدهلوى) في هذه العبارة، فذكر أنّ الباب له رئاسه الدار، و قد كان عليه أن يقول هنا: باب المدينة له رئاسه المدينة، ألا يفرّق (الدهلوى) بين «الدار» و «المدينة»؟

و السادس: إن للدهلوى هنا غلطاً آخر، فإنّ للباب رئاسه على الداخلين و الخارجين من المدينة أو الدار، لا على نفس المدينة أو الدار ... و هذا مما لا يرتاب فيه عاقل ... فهذا خطأ من (الدهلوى) في خطأ في خطأ.

و السابع: قد عرفت أنّ كونه عليه السلام باب مدينة العلم يثبت إمامته و مرجعيته لجميع الخلائق في جميع العلوم، ... و كونه باب مدينة العلم بهذا المعنى متحد مع الإمامه كما لا يخفى.

و أيضاً: يدل الحديث على الأعلميه، و الأعلميه مستلزمه للإمامه.

ص: ٢٩٣

إذن، بين الحديث و الامامه اتحاد من جهه، و ملازمه من جهه ... فنفي (الدهلوي) ذلك باطل ...

تم الكتاب، و الحمد لله رب العالمين، و صلى الله على محمد و آله الطاهرين

ص: ٢٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصحان
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

